الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل

في ظل الحكم العسكري وإرثه

الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل

في ظل الحكم العسكري وإرثه

تحرير:
بروفيسور مصطفى كبها

2012

© جميع الحقوق محفوظة

2012

الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل في ظل الحكم العسكري وإرثه

مونتاج وتنضيد: ليديا جريس

اصدار:

الناشر:

الفهرست

نبذ قصيرة عن كتاب مقالات كتاب الحكم العسكري:

د. يائير بويمل: محاضر في جامعة حيفا وكلية أورنيم

د. أسعد غانم: محاضر في جامعة حيفا

د. مهند مصطفى: محاضر في جامعة حيفا

بروفيسور قيس فرو: محاضر في جامعة حيفا

بروفيسور راسم خمايسي: محاضر في جامعة حيفا

بروفيسور محمود غنايم: محاضر في جامعة تل أبيب – رئيس مجمع اللغة العربية في حيفا

بروفيسور مصطفى كبها: رئيس قسم التاريخ في الجامعة المفتوحة ومديربرنامج الرواية التاريخية في مركز مدى الكرمل – حيفا

بروفيسور إسماعيل أبو سعد: محاضر في جامعة بئر السبع

المقــدمة

الحكم العسكري: السياق التاريخي، الإرث والنتائج

في معرض تعرضه لقضية علاقة مؤسسات دولة إسرائيل مع مواطنيها العرب، قال دافيد بن جوريون، رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، معللاً تشدّد أذرعة السلطة في تعاملها مع المواطنين العرب وفي جهودها للتضييق عليهم: «يجب الحكم على العرب ليس من منطلق ما يفعلون ولكن يجب التعامل مع ما يفكرون بفعله».

هناك من يفسر أقوال بن جوريون على أنها إمعان بعدم قبول وجود الأقلية العربية إلى جانب الأغلبية اليهودية وتبييت نوايا الرغبة في حينه على إنهاء تلك الشراكة القسرية معهم بشتى السبل والوسائل. وهناك من يقتصر تفسيره على رؤية هذه الأقوال على أنها جزء من حملة تعنيف شنها بن جوريون على بعض التيارات في الحركة الصهيونية والتي حاولت أن تبني جسوراً من الثقة بين الأغلبية والأقلية بشكل يسمح باندماج الأقلية في المؤسسات التي بنتها الأغلبية أو على الأقل اندماجها في الحياة العامة للدولة.

سواء صح هذا التفسير أو ذاك فإن المعنى والمغزى في الحالتين يوصلان إلى حقيقة مفادها أنه كان لدى بن جوريون ، الشخص الأساسي في المنظومة السياسية الإسرائيلية في فترة الحكم العسكري، رغبة جامحة بتغيير المعادلة الناتجة على أثر حرب ونكبة 1948 وإقامة دولة إسرائيل والتي انبثق عنها بمنظوره دولة يهودية مع أقلية عربية إلى معادلة تستطيع الدولة اليهودية التخلص من تلك الأقلية القومية الأصلانية ذات الجذور الراسخة في تاريخ هذه البلاد.

وطالما لم تكن إمكانية الترحيل بالقوة، كما حصل عام 1948، واردة أو مرجحة في حينه فقد كان الخيار الثاني هو فرض نظام حكم عسكري على الأقلية العربية، ينغص عليها عيشها ويذكرها صباح مساء بعدم إمكانية المساواة الكاملة والشراكة الحقيقية بشكل يمكن أن

يقود أبناء هذه الأقلية لفهم هذه الحقيقة والوصول إلى قناعة بضرورة ترك موطنهم بشكل إرادي تحت وطأة نظام الحكم العسكري وآليات تنفيذه الممضة.

ولعل المتأمل في أدبيات ووثائق أصحاب الوظائف الكبيرة في منظمة الحكم العسكري باستطاعته أن يرى أن معظم هؤلاء رأوا بوجود الأقلية العربية في الدولة العبرية أمراً مؤقتاً يجب العمل على تقصير مدته بكافة الوسائل، وفي المقابل بادر هؤلاء بالحفاظ على منظومة الحكم العسكري وعدم التخفيف من قيودها طالما بقي ذلك الوضع المؤقت قائماً. ولم يخف بعض هؤلاء قناعاتهم تلك بل حاولوا نقلها إلى من تعاملوا معه من المواطنين العرب. وقد يكون عملهم هذا مفسراً لحالة الانكماش وفوضى التنظيم التي أصابت المواطنين العرب في السنوات الأولى من عمر الدولة، لأنهم اعتقدوا كما يبدو أن أية محاولة للتنظيم السياسي القطري قد تعجل باتخاذ السلطات الإسرائيلية قرارات بالترحيل المنهجي كما حصل عام 1948، ذلك الحدث الذي كانت ذكراه ما زالت طرية وماثلة بقوة في مخيلاتهم.

يعاني موضوع وضع الأقلية العربية- الفلسطينية في إسرائيل تحت الحكم العسكري نقصاً بارزاً خاصة الأبعاد الأخرى غير الأبعاد السياسية التي ركز عليها معظم الباحثين الذين خاضوا غمار هذا الموضوع خاصة في كل ما يتعلق بعلاقات دولة إسرائيل ومؤسساتها مع مواطنيها العرب.

يأتي هذا الكتاب ليسد بعضاً من هذا النقص ويغطي أبعاداً جديدة قلما التفت إليها الباحثون في هذه القضية أو طالما مروا عليها بشكل سريع ومقتضب وفي سياق دراسة مواضيع وأبحاث أخرى.

يتضمن الكتاب سبعة مقالات تعالج موضوعات مختلفة ترسم مجتمعة صورة لصورة حياة الأقلية العربية – الفلسطينية في إسرائيل تحت نظام العسكري: ففي المقال الأول يعرض يئير بويمل الخطوط العريضة لخلفية ودوافع فرض نظام الحكم العسكري وللجدل الذي قام طيلة الفترة لإلغائه. أما في المقال الثاني فيتناول أسعد غانم ومهند مصطفى جهود وآليات وقسريات التنظيم السياسي في أوساط الأقلية العربية – الفلسطينية تحت وطأة نظام الحكم العسكري. في المقال الثالث يرسم راسم خمايسي التغييرات التي طرأت على الحيز الذي عاش فيه العرب في تلك الحقبة حيال السياسات الحكومية الهادفة إلى تحديد ذلك الحيز بشكل يتلاءم مع الخطوط الرئيسية لمؤسسات الدولة تجاه مواطنيها العرب. في حين يتعرض قيس فرو في المقال الرابع قضية فرض التجنيد الإجباري على العرب الدروز

ومحاولة سلخهم عن باقي مكونات الأقلية القومية العربية الفلسطينية.

في المقال الخامس يسترجع محمود غنايم عملية مواكبة النص الأدبي لظروف الحكم العسكري إن كان ذلك في الفترة ذاتها أو في أثر تراجعي في الفترات التي تلتها. أما في المقال السادس فيستعرض مصطفى كبها دور الصحافة المكتوبة في التعبير عن روح تلك الفترة ورسم ملامح الرأي العام فيها. في حين يعالج إسماعيل أبو سعد في المقال السابع جهاز التعليم وكيفية استخدامه لتمرير السياسات الحكومية وخاصة فيما يتعلق بكي الوعي وتشويش الهوية وترويض النشء بشكل يقبلون فيه الواقع الجديد.

البروفيسور مصطفى كبها

وظيفة نظام الحكم العسكري: الظاهرة والخلفية والنقاش حول إلغائه[1]

يئير بويمل

مقدمة:

حقّقت الحركة الصهيونية أثناء فترة الانتداب البريطاني إنشاء «البيت القومي للشعب اليهودي» في فلسطين بمعزل تام عن الشعب الفلسطيني الذي كان دائماً أكثرية السكان. لم ترغب الحركة الصهيونية أبداً بإقامة دولة ثنائية القومية مشتركة لليهود والعرب أو أي إطار سياسي وحتى اقتصادي مشترك للشعبين . فقد كان نشاطها الفعلي دائمًا، أحادي القومية غايته المساهمة فقط بإقامة الدولة اليهودية العتيدة.

أثناء حرب 1948، ولأسباب مختلفة أهمها النشاط العسكري الإسرائيلي، خرج من المنطقة التي تحوّلت إلى دولة إسرائيل نحو 700.000 لاجئ فلسطيني. وبهذا تحول اليهود إلى أكثرية ساحقة في دولتهم الجديدة.

رفضت هذه الأكثرية استيعاب العرب الباقين في دولة إسرائيل إلى داخلها، حيث كان «الحكم العسكري» هو الجهاز القانوني-العسكري-السياسي الذي مكّن، بعد 1948، من استمرارية بناء الدولة اليهودية، حسب أساليب «البيت القومي» من فترة الانتداب، أي: بدون العرب ومع تجاهل وجودهم.

لقد قرر مجلس الدولة المؤقت أثناء حرب 1948 أن يطبّق على الجليل، المثلث، النقب وعلى مدن الرملة، اللد، يافا ومجدل-عسقلان – أي: على المناطق التي كانت مأهولة حين انتهاء المعارك

1 يعتمد هذا المقال على أجزاء من أطروحة الدكتوراه لكاتب هذا المقال، التي تمت بإشراف بروفيسور قيس فرو. يئير بويمل، **علاقة المؤسسة الإسرائيلية بالعرب في إسرائيل: سياسة، مبادئ وفعاليات: العقد الثاني، 1958-1968** (بالعبرية)، قسم تاريخ الشرق الأوسط، جامعة حيفا، 2002.

بأغلبية عربية كبيرة – سيادة خاصة لحكم عسكري.[2] منذ ذلك الحين وحتى وقف فرض أنظمته خلال سنة 1966، كان الحكم العسكري هو الجسم المؤسسي المركزي الذي نشط في صفوف الأقلية العربية في إسرائيل. وقد اعتمدت الصلاحية القانونية للحكم العسكري على أنظمة الدفاع الانتدابية لزمن الطوارئ (1945)، التي تبناها مجلس الدولة المؤقت، إضافة إلى قوانين انتدابية أخرى، وبعده الكنيست الإسرائيلي. وقد فعّل الحكم العسكري من بين 162 بندًا من أنظمة الطوارئ خمسة بنود فقط . هدفت ثلاثة منها (رقم 110، 111، 124) إلى تمكين الحاكم العسكري من السيطرة، والحد من أو حتى منع الحركة للمواطنين الواقعين تحت سيادته. أما الاثنان الآخران (رقم 109، 125) فقد هدفا إلى تمكين الحاكم العسكري من منع دخول مواطنين إلى مناطق أُعلن عنها أنها مناطق مغلقة.

وقد اتضح، بناء على الحقائق الديموغرافية في المنطقة الخاضعة لسلطة الحكم العسكري، أن مهمته الرئيسية كانت مهمة مدنية وهي: مراقبة خاصة على الأقلية العربية في إسرائيل. وقد كانت لهذه المراقبة التي عُرّفت على أنها «مراقبة أمنية» تعبيرات كثيرة تركّزت في منع حرية الحركة، حرية العمل، حرية التنظيم والنشاط السياسي بين المواطنين العرب.

كان الهدف من نشاط الحكم العسكري التوصّل إلى تقليص أو شبه إلغاء لمعاني المساواة العملية للمواطنة التي مُنحت للعرب، لإقصائهم عن جميع أجهزة الدولة اليهودية، وممارسة التمييز ضدهم في كل مجال، لتعميق التجزئة والتمزق في صفوفهم أو لخلق هوّات جديدة، من أجل منع تعريفهم، وتبلور هويتهم إلى تجمّع قومي، وحتى إبعادهم الجسدي – في حالة أن الأمر كان ممكنًا كجزء من جهاز عسكري آخر. وفعلاً، جاءت عملية إلغاء الحكم العسكري البطيئة فقط بعد أن استخلصت المؤسسة الإسرائيلية العِبَر من حرب سيناء (10/1956) ومن ضمنها الإدراك أن الأقلية العربية في إسرائيل لن تغادر البلاد.[3]

إن التعبير الصريح عن كون الحكم العسكري جهازًا عسكريًا نشط في شؤون مدنية هو أن ضابطًا بدرجة عميد كان رئيسًا للحكم العسكري في هيئة الأركان العامة وفي الوقت ذاته

2 كانت نسبة المواطنين العرب سنة 1949 في إسرائيل نحو 15%. وبلغت نسبتهم في مناطق جزئية في الجليل، المثلث وفي شمال شرق النقب 70%–100%. وقد انخفضت النسبة في بعض الأماكن لكنها بقيت دائماً عالية جدًا.

3 المؤسسة الإسرائيلية، لغرض البحث هنا، تشمل جميع الأجسام الرسمية والشعبية التي عملت في صفوف المواطنين العرب: أجهزة "مباي"، عدد من الأجنحة في قسم من المكاتب الحكومية، مكتب مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية، الهستدروت، الحكم العسكري، الشاباك (جهاز الأمن العام) والشرطة.

رئيسًا لقسم الحكم العسكري في وزارة الأمن. وقد كان هذا الضابط، في وظيفته العسكرية، ملحقًا لرئيس الأركان، وفي وظيفته المدنية ملحقًا لوزير الأمن.

في سنة 1959، حدّد مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية أنه في سنة 1949 كان المواطنون العرب «مرتبكين، معزولين، منقسمين ومذعورين».[4] وعلى العكس تمامًا لهذا الوصف، فإن الركيزة المبدئية، الجماهيرية والسياسية للحكومة، عند إنشائها واستمرارها في تنفيذ الحكم العسكري، كانت الادعاء بأن هؤلاء المواطنين يشكّلون خطرًا أمنيا على وجود الدولة اليهودية. وقد قُبل هذا الادعاء على أنه صحيح وواقعي وتعرّض إلى نقد بسيط فقط. مع هذا، فمنذ سنوات الدولة الأولى طُرحت على مستوى الجماهير الإسرائيلية، في الكنيست وفي قيادة «مباي»، انتقادات وتحفظات حول طابع ومهام الحكم العسكري وحتى حول الحاجة إلى وجوده. ولذا، فإنه منذ إقامته قام موظفون معيّنون ولجان خاصة بفحص نجاعته وأُحدثت فيه تغييرات كان جوهرها تقليص المساحة التي كانت تحت سيادة الحكم العسكري.[5]

لكن، رغم أن الاحتجاج البرلماني والشعبي في إسرائيل ضد مجرد وجود الحكم العسكري ازداد حدّة منذ نهاية الخمسينيات، إلا أن الجهاز العسكري للحكم لم يُلغ في حينه وذلك بسبب تعريف مصممي السياسة الأمنية للدولة، وعلى رأسهم من كان حتى 1963 رئيسًا للحكومة ووزيرًا للأمن داڤيد بن چوريون، لمهمة الحكم. هذه القيادة أمسكت (حتى 1965) بزمام الحكم العسكري كأداة أساسية لتحقيق السيطرة على العرب، وإقصائهم عن الأجهزة السياسية ومشروع تهويد البلاد، وأحيانًا حتى بشكل أساسي، كوسيلة ردع نحو الخارج. وهكذا، فإن استمرار وجود الحكم العسكري جاء ليبرهن للدول العربية أن حكومة إسرائيل لا تقلص في قوة الجيش الإسرائيلي، ولا تغرق في اللامبالاة، إنما تبقى صاحية إلى الخطر الوجودي الذي تتعرض له وحتى أنها تحافظ على توتر أمني عالٍ ومن هنا تحافظ أيضًا على إصرار عسكري وظيفته الأساسية هي ردع الدول العربية من التفكير بشنّ حرب على

4 **أرشيف الدولة**، 18-1959-926-2، "توصيات اللجنة المعينة لمعالجة الأقلية العربية في إسرائيل" (بالعبرية)، أيلول 1959، ص12. (فيما يلي: **أرشيف الدولة**). (فيما يلي كل المراجع المعتمدة على **أرشيف الدولة** هي مراجع بالعبرية).

5 عن مسيرة الحكم العسكري على مدى العقد الأول، أنظر: سارة أوستسكي-لازر، "الحكم العسكري كجهاز سيطرة على المواطنين العرب: العقد الأول، 1948-1958" (بالعبرية)، **همزراح هحداش**، مجلد 43، 2002.

إسرائيل.

وبالفعل، فإن القيادة العسكرية تحت قيادة ليڤي إشكول لم تعد تعتبر مجرد وجود الحكم العسكري وسيلةً لردع العرب، ولذا استطاعت التوصل إلى إلغاء جهاز الحكم العسكري في سنة 1966 الأمر الذي فُهم على أنه تطهير للديمقراطية الإسرائيلية من اللوثة العسكرية غير المساوية التي لصقت بها. مع هذا، استمرت القيادة ذاتها في السيطرة على العرب وتقييدهم بوسائل أمنية مدنية وذلك من أجل الاستمرار في إقصائهم عن أجهزة الدولة المختلفة.

المصادر الأولية الأساسية لهذه المقالة هي المحاضر من جلسات لجنة «مباي» لشؤون العرب؛ مستندات مكتب رئيس الحكومة، الشرطة ووزارة الشرطة؛ مستندات من ملفات «الشاباك» (جهاز الأمن العام) ومن ملفات مستشار رئيس الحكومة لشؤون العرب التي كشف عنها في ملفات لوزارات مختلفة. كما استخدمت كثيرًا أقوال الكنيست.

كما وتحتوي المقالة على ثلاثة فصول. يصف الفصل الأول باختصار شديد طابع الحكم العسكري في مراحله الأولى والتفسيرات التي طُرحت على المستوى الشعبي الإسرائيلي ضد وجوده.[6] في حين يصف الفصل الثاني السنوات الست الأخيرة تحت قيادة بن چوريون، التي نُفـّذ فيها، على مرحلتين، عدداً من الخطوات التي قلّصت من صلاحيات الحكم العسكري، لكن ليس بهدف التوصّل إلى إلغائه. ويصف الفصل الثالث الأعوام الأربعة الأولى من فترة حكم ليڤي إشكول التي تقرر خلالها، وعلى ثلاث مراحل، إلغاء جهاز الحكم العسكري واستبداله بجهاز أمني مدني، لكن ذلك لم يعن بالضرورة إلغاء آليات المراقبة والسيطرة الأمنية على الأقلية العربية في إسرائيل.

أ. حول طابع الحكم العسكري في مراحله الأولى

لقد نفّذت قوانين الحكم العسكري ضد العرب فقط. وتتضح هذه الحقيقة من بعض مستندات السلطة[7] ومن أقوال مراقب الدولة الذي قال:

6 تفسيرات مؤيدي فرض نظام الحكم العسكري توضع في سياق المقال كجزء من أقوال رئيس الحكومة في نقاشات الكنيست حول هذا النظام .

7 أنظر مثلاً: "أوامر إغلاق المناطق وتصاريح التنقل سارية المفعول"، 1962/8/1، **أرشيف الدولة**، ل/11/313.

«كل من يدخل أو يخرج من المناطق التي أُعلن إغلاقها يرتكب عمليًا مخالفة. ولتجنب هذا يجب الحصول على تصريح. لكن اليهود لا يحتاجون إلى تصاريح ولا يُعتبرون كمن ارتكبوا مخالفة. فالقانون إذن ينفـّذ على قسم من المواطنين».[8]

وعلى الرغم من أن بن چوريون عاد وأكد أن الحكم العسكري هو ذراع للجيش،[9] فإن قائد الحكم العسكري تلقى تعليمات العمل من «اللجنة المركزية للأمن» التي كانت بمثابة الجسم الأعلى الذي صمم سياسة الحكومة تجاه العرب. وقد كان في عضوية هذه اللجنة قائد منظومة الحكم العسكري، قائد الوحدة العربية في الشاباك، قائد مكتب المهمّات الخاصة في الشرطة الذي راقب، من بين مهماته الأخرى، العرب في إسرائيل، ومستشار رئيس الحكومة لشؤون العرب الذي كان رئيساً للجنة.[10] بواسطة العلاقة الوطيدة بين هذه الأجسام الأمنية، أدار رجالات الحكم العسكري ملفات شخصية فيما يتعلق بمئات وربما آلاف المواطنين العرب.[11]

مع انتهاء العقد الأول لفترة الحكم العسكري ، لخّص مستشار رئيس الحكومة لشؤون العرب أسباب وجود الحكم العسكري ونجاحه «في السيطرة بشكل تام ومطلق على كل المناطق العربية»:

1. جسّد أمام السكان المرتبكين، المعزولين، المنقسمين والمذعورين الحكم الجديد ذاته.
2. جسّد أمام السكان أنفسهم القوة العسكرية ذاتها التي أنشأت الحكم أعلاه.

8 لقد نُقل هذا الاقتباس من: Ze'ev, S. (1962). The Pros and Cons of the Military Government. *New Outlook*, *5*(3), p. 66. (فيما يلي: Schiff). حول التمييز بين اليهود والعرب في مجال منح التصاريح انظر أيضًا: صبري محسن، "المكانة القضائية لعرب إسرائيل" (بالعبرية)، **أبحاث قضائية**، مجلد 3، عدد 2، 1973، ص 571. (فيما يلي: محسن).

9 **أقوال الكنيست** (بالعبرية)، 20/2/1963، ص 1216؛ 20/2/1962، ص 1323–1315. (فيما يلي كل المراجع المعتمدة على **أقوال الكنيست** هي مراجع بالعبرية).

10 **أرشيف الدولة**، ج/6304/1086، "تقرير تلخيص جلسة اللجنة المركزية"، 25/10/1964. توصلت كذلك إلى معلومات عن اللجنة المركزية للأمن ووظيفة المستشار من مقابلة أجريتها مع شموئيل طوليدانو، الذي كان مستشاراً لرئيس الحكومة للشؤون العربية في السنوات 1977–1965.

11 **أرشيف الدولة**، ل/4/310، توجد في هذا الملف مستندات تثبت طريقة المراقبة الشخصية لمئات الأشخاص. وتشمل ملفات أخرى لوائح أخرى، ويدور الحديث فيها حول طلبات لتصاريح من جميع الأنواع، أوامر تحديد إقامة شخصية ومخالفات شخصية نفـّذها أصحاب الملف. أنظر أيضًا: **أرشيف الدولة**، "تقارير الحكم العسكري"، شمال: ل/19/358. "تقارير الحكم العسكري"، أوسط: ل/20/358. "تقارير الحكم العسكري"، جنوب: ل/13/382.

3. شكّل عنوانًا رئيسيًا ووحيدًا لكافة فروع الدولة، التي عملت في المنطقة العربية، الأمر الذي جعل كل مواطن عربي يشعر بالتبعية اليومية للحاكم العسكري في منطقته.

4. أتيح للحكم العسكري بواسطة المخاتير، الشيوخ وزعماء الحمائل أن يسيطر على جماهير كاملة بواسطة عدد قليل من الأشخاص.[12]

نبعت الانتقادات ضد الحكم العسكري التي بدأت تسمع في مستهل الخمسينيات، من أسباب كثيرة، وجاءت من جهات سياسية مختلفة وشملت مركّبات كثيرة. أذكر فيما يلي قسمًا من هذه الانتقادات التي جاءت من المؤسسة ذاتها.[13]

فقد ادّعى يغئال ألون أن الحكم العسكري هو ضد الديمقراطية ومنافٍ للثقافة ويضرّ باليهود والعرب على حد سواء.[14] وادعى يعقوب حزان ويغئال ألون أن الحكم العسكري يفسد الجيش الإسرائيلي إذ أنه يتدخل في حياة المواطنين الخاصة.[15] بعض الأشخاص في «مباي» (حزب عمال أرض إسرائيل، والحزب الحاكم منذ 1948) وفي حزب «حيروت» (حزب المعارضة الأكبر) ادعوا أن الحكم يمنح الانتقادات الدولية ضد إسرائيل سلاحًا ناجعًا أكثر.[16] وكتب ميخائيل أساف، من «المستشرقين» المهمّين في «مباي»: «**إذا كان الحكم العسكري يقصد ذلك أو أنه لا يقصد، فإنه يدفع يوميًا، بواسطة وجوده وطبيعته فقط، بكل عربي لأن يصبح كارهًا للدولة، ومخرّبًا في الدولة**».[17] وحتى أن يغئال ألون أضاف أن الحكم هو المسبّب الرئيسي في إثارة

12 **أرشيف الدولة**، 2-926-1959-18، "توصيات لمعالجة الوسط العربي في إسرائيل"، أيلول 1959، ص 12.

13 قدمت التبريرات ضد الحكم العسكري مرات عدة كما سيرد فيما يلي، في نقاشات الكنيست التي قدمت فيها اقتراحات قوانين لإلغائه.

14 يغئال ألون، **ستارة من رمل** (بالعبرية)، الكيبوتس الموحّد، إسرائيل، 1969، ص 350. (فيما يلي: ألون)

15 ألون، ص 26؛ يعقوب حزان (مبام)، **أقوال الكنيست**، 20/2/1962، ص 1327.

16 يوحنان بادر الذي كان من أهم أعضاء الكنيست من "حيروت" كتب حول ذلك في مقاله الحاد "بصراحة تجاه العربي مواطن إسرائيل" (بالعبرية)، **حيروت** 22/5/1959، (فيما يلي: بادر)؛ وقد طُرح موضوع المس بإسرائيل كذلك في لجنة مباي للشؤون العربية. **أرشيف العمل**، 2-926-1957-148 (بالعبرية)، محضر الجلسة من تاريخ 30/1/1958، ص 22. (فيما يلي: **أرشيف العمل**). (فيما يلي كل المراجع المعتمدة على أرشيف العمل هي مراجع بالعبرية).

17 مقتبس لدى: رعنان كوهن، **ورطة الإخلاص: مجتمع وسياسة في الوسط العربي** (بالعبرية)، عام عوفيد، تل أبيب، 1990، ص 47. (فيما يلي: كوهن). يجب التأكيد على أن أساف لم يعارض مجرد السيطرة الحازمة على العرب إنما فقط السيطرة العسكرية عليهم. عن ذلك أنظر في: **أرشيف العمل**، 2-926-1957-148، نقاشات لجنة مباي لشؤون العرب من تاريخ 17/3/1960، ص 11.

المشاعر القومية لدى العرب وهكذا فإنه يجلب ضررًا أكثر من الفائدة.[18] وادّعى كثيرون أن الحكم يميز، يهين ويحتقر المواطنين العرب وأنه يسلب منهم تحقيق حقوق الإنسان الأساسية.[19]

وكجزء من انتقادهم، قام معارضو الحكم بوصف المهام الحقيقية التي قام بها حسب رأيهم، وبعضهم فعل ذلك بعد أن نُفذّت هذه المهام.[20] أورد فيما يلي بعضًا منها:

الحكم العسكري ما هو إلا أداة بأيدي «مباي» لتجنيد أصوات عربية في الانتخابات.[21] وقد صادق على هذا الادعاء أمنون لين، الذي تسنّم منصب رئيس القسم العربي لـ«مباي» ابتداء من 1965 حيث قال :

> «لا يخطئ من يقرر أن كثيرًا من عرب إسرائيل الذين صوّتوا في الانتخابات لصالح حزب «مباي» والقوائم التابعة له إنما فعلوا ذلك بسبب الافتراض أنه من غير المجدي إغضاب الحاكم العسكري الذي يهيمن على جزء عظيم من نمط حياتهم. نعم لا أستطيع إنكار إمكانية أنه كان هناك عاملون حزبيون ذكّروا الناخبين بـ«حقائق الحياة» وألمحوا لهم أن الحاكم يعرف أي ورقة وضع كل ناخب في المغلف عندما كان وراء الستارة.»[22]

18 ألون، ص 329.

19 **أقوال الكنيست**، 29/10/1963، ص 84. استجواب عضو الكنيست يوسف خميس من مبام إلى وزير الداخلية. أنظر أيضًا رسالة اللجنة اليهودية لإلغاء الحكم العسكري، من تاريخ 22/2/1962، التي أُرسلت إلى بن چوريون والتي جاء فيها، فيما جاء: "إن استمرار وجود أنظمة الطوارئ يمس بمبادئ الديمقراطية ومنافٍ لحقوق الإنسان"، توجد الرسالة في: **أرشيف الدولة**، ج/6304/1085.

20 تلخيص لكثير من هذه المهام أنظر لدى: يوسف أميتاي، "فلسفة الحكم العسكري ومعارضوها" (بالعبرية)، **أصداء**، السنة 27، أيلول 1962، رقم 71.

21 ورد انتقاد الأحزاب في هذا الشأن في أماكن كثيرة. أورد فيما يلي قسمًا منها. بدر، رون لينبرغ، "توغل الأحزاب الإقليمية إلى قرية دالية الكرمل" (بالعبرية)، **دولة وحكم**، ب 1، 1972، ص 137؛ أيان لوستيك، **عرب في الدولة اليهودية: سيطرة إسرائيل على أقلية قومية**(بالعبرية)، مفراس، تل أبيب، 1985، ص 229، (فيما يلي: لوستيك). يعتمد لوستيك على عدد من الكتّاب الإسرائيليين، وبينهم يغئال ألون، ويشير إلى الحقيقة أن 53% من أصوات العرب وجّهت إلى مباي، فيما وجّه 36% من الأصوات اليهودية إلى هذا الحزب؛ Schiff، ص 67.

22 أمنون لين، **ما قبل العاصفة: علاقات اليهود والعرب في دولة إسرائيل، بين الآمال والخيبات** (بالعبرية)، كرني، تل أبيب، 1999، ص 126، (فيما يلي: لين). وقد سُمعت أمور مشابهة في نقاشات لجنة مباي لشؤون العرب أيضًا. أنظر محضر الجلسة في: **أرشيف العمل**، 2-926-1957-148، 24/2/1959، ص 18.

لقد منعت الحكومة من العرب، بواسطة الحكم، العمل في الوسط اليهودي أو أنها، حسب ما يروق لها، ضبطت هذا التدفق في فترات، بكميات وإلى فروع العمل التي ترتئيها.[23] ومنع الحكم العسكري من العرب السيطرة على أراضي الدولة وعلى محاور الطرق الرئيسية.[24] إنه يمنعهم من الرجوع إلى القرى المهجّرة، ومحاولة إقامة قرى جديدة ويمنعهم من تغيير مكان سكنهم بحسب رغبتهم الحرة وبالأخصّ في مدن يهودية.[25] فبواسطة تقييد حرية الحركة والسكن شكّل الحكم العسكري أداة مساعدة رئيسية لإبعاد العرب عن أراضيهم مما يسهّل مصادرتها.[26] وقد منع نظام الحكم هذا عمليات التحديث والتصنيع والتمدّن، بشكل يبقي فيه الوسط العربي بمستوى مادي وتشغيلي متدنٍّ ويؤدي إلى تكوّن قرى كبيرة جدًا بدون مصادر عمل ذاتية.[27]

ب. التغييرات في الحكم العسكري من 1958 حتى استقالة بن چوريون في شهر حزيران 1963

على الرغم من أن بن چوريون عارض على مدار السنين إلغاء الحكم، إلا أنه خلال سنوات وظيفته الأخيرة أمر بإجراء تسهيلات عدة في الحكم العسكري يمكن أن نعتبرها الخطوات

23 يـــورام بن بورات، **قوة العمل في إسرائيل** (بالعبرية)، موريس فالـــك، القدس، 1966، ص 55. (فيما يلي: بن بورات)

24 تقررت هذه الحقيقة بواسطة لجنة رتنر التي فحصت مدى ضرورة الحكم العسكري. جاء لدى: Eyal Kafkafi, "Segregation or Integration of the Israeli Arabs: Two Concepts in Mapai", **International Journal of Middle East Studies,** Vol. 30, No. 3, Aug. 1998, p. 358. (فيما يلي: Kafkafi)

25 Sara Schiff، ص 66؛ أنظر أيضًا شـــهادة الجنرال شـــاحام أمام لجنة روزين في سنة 1959 التي وردت لدى: Ozacky–Lazar, "Security and Israel's Arab Minority" in: Daniel Bar-Tal and others (Eds.), **Security Concerns: Insights from the Israeli Experience,** JAI Press Inc., London, 1998, p. 353. (فيما يلي: Ozacky–Lazar)

26 **أرشيف العمل**، 2-926-1957-148، "محضر لجنة مباي لشؤون العرب"، 30/1/1958، ص 16؛ Sabri Jiryis, **The Arabs in Israel,** Monthly Review Press, New York and London, 1976, p. 53. (فيما يلي: Jiryis)؛ يوسف اميتي، "البلدات العربية في إسرائيل – تغييرات وتوجّهات" (بالعبرية)، **أصداء**، السنة 28، كانون ثانٍ 1963، رقم 72، ص 23. (فيما يلي: أميتاي، تغييرات وتوجّهات).

27 Ghazi Falah, "Israeli 'Judaization' Policy in the Galilee", **Journal of Palestine Studies,** Vol. XX, No. 4, Summer 1991, p. 7؛ "صوت ينادي" من تأليف مجموعة "وحدة" بتوقيع البروفيســـور مارتن بوبر، البروفيسور سيمون وآخرين. لدى: لوستيك، ص 131؛ Kafkafi، ص 359.

الأولى التي أدّت أخيرًا إلى إلغاء الحكم. يمكن تقسيم هذه السنوات إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: 1958-1959، «يبقى العرب الموجودون في البلاد» لكن لا يُلغى الحكم العسكري

كان التغيير في توجه المؤسسة الإسرائيلية إلى الأقلية العربية في إسرائيل واحدا من بين العِبَر والاستنتاجات التي أدّت إليها الحرب على مصر عام 1956 . وقد جرى معظم هذا التحوّل لدى البعض من متّخذي القرارات في المؤسسة الذين ذوّتوا حقيقة وجود أقلية عربية في إسرائيل كظاهرة ثابتة، ومن هنا استنتاجهم بأنه لا جدوى من الأمل بأن يخرج هؤلاء المواطنون، بشكل أو بآخر، من البلاد. وقد قال قائد الحكم العسكري، مشئال شخطر (شوحم) في خطابه أمام لجنة «مباي» لشؤون العرب: «[في سنوات الخمسين الأولى] كان هنالك رأي بأنهم سيستخلصون العبر. لكن اتضح أنهم لم يستخلصوا العبر... ولذا فإنهم لن يغادروا إلا إذا حدثت عاصفة مدوّية «. رؤوبين بركات، نشيط كبير لـ»مباي» في الوسط العربي وبعد ذلك سكرتير عام الحزب، قال: «أثبتت عشر سنوات لقيام الدولة بشكل بالغ الوضوح أنه في ظروف معقولة لا يمكن أن يحدث اقتلاع». وقال رئيس لجنة «مباي» لشؤون العرب، مردخاي نمير: «إنني انطلق من خلال الافتراض أن العرب المتواجدين في البلاد سيبقون – إلا إذا حدثت كارثة».[28]

وقد عُبّر عن خيبة أمل مماثلة بأن العرب لم يتركوا البلاد أيضًا في مستند كُتب في أيلول 1959 في مكتب شموئيل (زيامه) ديبون، مستشار رئيس الحكومة لشؤون العرب. فتحت عنوان «توصيات لمعالجة الأقلية العربية في إسرائيل»، قرر المستند:

«إن سياسة الحكومة فيما يتعلق بالأقلية [العربية] وصلت إلى مفترق طرق ويجب عليها أن تقرر... يجب الافتراض بالتأكيد أنه لا يمكن توقع هجرة عربية جماعية من البلاد في

28 إلى جانب اللجنة المركزية للأمن التي عملت على تنفيذ السياسة نظريًا وتطبيقيًا، كانت لجنة مباي لشؤون العرب هي الجسم المؤسسي الأكبر الذي بحث في المسائل الجوهرية لسياسة المؤسسة في الوسط العربي. الحكومة ذاتها لم تجر تقريبًا أية أبحاث من هذا النوع. لم تكن للجنة في الحقيقة أية صلاحيات للمراقبة أو التنفيذ، لكن أعضاءها (وزراء، أعضاء كنيست، ونشطاء كبار آخرين من مباي في أجسام المؤسسة المختلفة) قرروا من وقت لآخر أن استنتاجات نقاشاتها تشكّل توصيات إلى الحكومة، الهستدروت، الشرطة وإلى حد ما إلى الحكم العسكري أيضًا. توجد محاضر مناقشات اللجنة في **أرشيف العمل**، 2-926-1957-148. أنظر مثلاً المحضر من تاريخ 30/1/1958.

المستقبل المنظور. ولذا يجب شطب هذه الإمكانية من جدول الأعمال عند ترسيم السياسة المستقبلية».[29]

هذا التحول في فهم أبدية وجود العرب في دولة إسرائيل، أدى إلى تحوّلات في مجالات كثيرة في سياسة المؤسسة الإسرائيلية تجاه العرب بدءًا من سنة 1958 فصاعدًا. أما فيما يتعلق بتطوّر طابع الحكم العسكري، الذي كان الجسم المؤسّسي الإسرائيلي الأساسي الذي عمل في صفوف العرب، فإن مرحلة التحوّلات الأولى وقفت في الأساس في ظل عمل اللجنة الوزارية برئاسة وزير القضاء بنحاس روزين من حزب الليبراليين، التي عيّنتها الحكومة في 16/3/1958 من أجل «فحص مشاكل الحكم العسكري وطرق عمله وعرض الاستنتاجات على الحكومة».[30]

بالإضافة إلى التحول في المفهوم الذي ذكر أعلاه، كانت هنالك أسباب عملية عدة أدت إلى أنه في فترة زمنية قصيرة جدًا منذ انتهاء لجنة رتنر من مهمتها (1956)، انتخبت لجنة ثانية لفحص الموضوع ذاته.[31]

السبب الأول كان مطالبة عدد من الوزراء الذين رفضوا استنتاجات لجنة رتنر بتعيين لجنة أخرى.[32] وكان السبب الثاني هو المطالبة الجماهيرية التي تصاعدت بعد مجزرة كفر قاسم والمحاكمة التي جرت ضد مرتكبيها في تلك الأيام ذاتها، بفحص مدى ضرورة وجدوى الحكم العسكري مرة أخرى. وفي هذا الخصوص يجب التأكيد على أنه ابتداء من سنة 1958، بدأت تُسمع أصوات مشابهة من جهة «مباي» إلى جانب الأصوات التقليدية التي سُمعت ضد الحكم العسكري من جهة مبام (حزب العمال الموحّد) وأحدوت هعڤوداه (حزب اتحاد العمل)، اللذين كانا في بعض الفترات شريكين في الائتلاف مع «مباي»، وكذلك من جهة الحزب الشيوعي الإسرائيلي. هذه الأصوات التي سُمعت في لجنة «مباي» لشؤون العرب، عادت وأعلنت أن بغيتها إلغاء الجهاز والإطار العسكري فقط وليس إلغاء قوانين الأمن والمراقبة المختلفة. أما السبب الثالث فكان الحاجة المتصاعدة، منذ سنة 1958 في الأساس، لأيدٍ عاملة في المرافق

29 **أرشـــيف العمل**، 2-926-1957-18، "التوصيات للتعامل مع الأقلية العربية في إسرائيل"، ايلول 1959، ص 14.

30 عن اختيار ونشاط لجنة روزين، أنظر مقالة أوستسكي - لازار المشار اليها أعلاه.

31 حول لجنة رتنر، أنظر: **ن.م.**

32 تقرير اللجنة، ص1. حسب أوستسكي -لازار.

الاقتصادية اليهودية، ومن هنا كانت الحاجة لحرية تنقّل أكثر للعرب.[33] والسبب الرابع، الذي زاد وضوحًا خلال عمل اللجنة، كان عدم الرضا المتزايد في صفوف رجالات الحكم العسكري من تدنّي مكانة الحكم في صفوف العرب.[34]

مع تعيين اللجنة وخلال النصف الأول من سنة 1958 حدثت بعض الحوادث التي غيّرت، بقدر معين، حدود الوضع، المحلية والمنطقية. في كانون الثاني 1958، على خلفية ازدياد المشاعر القومية العربية في إسرائيل، التي غذّاها النشاط السياسي والإعلامي لجمال عبد الناصر، رئيس مصر آنذاك ، قدم إيسار هارئيل تقريرًا إلى لجنة «مباي» لشؤون العرب، انه من المتوقّع حدوث تصعيد وتفاقم في علاقات العرب واليهود، وكذلك هنالك خطر من ظاهرة السعي للتحرر والإتحاد مع كيانات أخرى وإمكانية حرب أهلية. وقد دار الحديث في تلك الأسابيع، في جلسات اللجنة المركزية للأمن، مع قادة الجيش والشرطة في الألوية المختلفة، عن الوسائل التي يجب اتخاذها من أجل قمع «التهيّج في صفوف الأقلية العربية باتجاه عدم تعاون منظّم مع السلطات». وقد شكّلت هذه الأجواء، التي تشير إلى احتمال تعرّض الدولة لعصيان عربي، دافعًا للمؤسسة الأمنية إلى اتخاذ إجراءات أمنية خاصة، في الأشهر الأولى من سنة 1958، على الأخص تجاه مشبوهين محتملين.[35]

33 عمّ إسرائيل ابتداءا من ســـنة 1958 ازدهار اقتصادي غير مسبوق، على مستوى عالمي. أنظر مثلًا: **اقتراح لخطة تطوير المرافق القومية للســـنوات 1968–1971** (بالعبرية)، دولة إسرائيل، مكتب رئيس الحكومة، ســـلطة التخطيط الاقتصادي، القدس، 1968، ص 10؛ يائير أهروني، **مبنى وسلوك في الاقتصاد الإسرائيلي** (بالعبرية)، غوما فاتشريكوفر، تل أبيب، 1976، ص 361. عن الزيادة في كمية المستخدَمين العرب من 10.000 في سنة 1959 إلى 40.000 في سنة 1966، أنظر: **حوليّات المكتب المركزي للاحصائيات** (بالعبرية)، 1963، 1969، 1972. أنظر أيضًا: Shaul Zarhi and A. Achiezra, "The Economic Conditions of the Arab Minority in Israel", **Arab and Afro-Asian Studies,** No. 1, Givat Haviva, Israel, 1966, p. 23؛ لقد قال قائد الحكم العســـكري الجنرال مشأل شوحم في شهادته أمام لجنة روزين أن إحدى مهام الحكم العسكري هي فعلاً "منع الاستيلاء على أسواق العمل المخصصة لاستيعاب الهجرة على أيدي العرب".

34 **أرشـــيف الدولة**، 2–926–1957–18، "توصيات للتعامل مع الأقلية العربيـــة في إسرائيل"، أيلول 1959. في هذا المستند، الذي كتبه مستشـــار رئيس الحكومة، كتب في صفحة 12: "إن الانتقادات والافتراءات ضد الحكم في الصحافة والكنيست قلّلت كثيرًا من رهبة الاحترام والخوف أمام الحكم".

35 أقام إيسار هارئيل جهاز الشاباك وكان في 1958 رئيسًا لـ"الموساد". وقد اعتبر إيسار هارئيل منذ سنوات الخمسين الأولى رجل التجسس والأمن رقم واحد في إسرائيل. **أرشيف العمل**، 2–926–1957–148، "محضر لجنة مباي لشؤون العرب"، 30/1/1958، ص 4–3. من الجدير التأكيد على أنه قد سبق الجلسة في تاريخ 30/1/1958، جلسة سرية لإيسار هارئيل مع طاقم من داخل لجنة مباي، ليس هنالك محضر بشأنها. أنظر أيضًا: **أرشيف الدولة**، ل/16/175، "تلخيصات من جلســـة اللجنة المناطقية (متوسط) رقم 25"، 7/2/1958. حول الوسائل الأمنية الخاصة في مطلع 1958، أنظـــر: Jiryis، ص 40؛ **معاريف** 3/5/1958. فقد كتبت صحيفة **معاريف** أنه من المحتمل أن تكون هذه

في موازاة ذلك، أدّت حوادث مختلفة جرت في سوريا في شباط 1958 إلى اتحادها السياسي مع مصر وإقامة الجمهورية العربية المتحدة. وفي تموز من السنة ذاتها جرى انقلاب الضبّاط الأول في العراق، وفي الشهر ذاته اضطرت القوات البريطانية والأمريكية للدخول إلى لبنان والأردن من أجل الحفاظ على استقلال الحكّام الذي هزّته نشاطات مؤيدي عبد الناصر. يمكن الافتراض بترجيح قوي أن هذه الأحداث في العالم العربي، التي أكّدت تصاعد قوة عبد الناصر والناصرية، زادت مرة أخرى من الإحساس بالخطر الوجودي في صفوف الجمهور اليهودي في إسرائيل وفي صفوف متّخذي القرارات.

كذلك، وجد الناشطون القوميون العرب في إسرائيل تشجيعًا في نجاحات عبد الناصر. وقد أقاموا، في تموز 1958، بمشاركة نشطاء مركزيين في الحزب الشيوعي الإسرائيلي، «الجبهة العربية» التي كانت التنظيم القومي العربي الأول الذي أقيم في إسرائيل.[36]

على هذه الخلفية وعلى ضوء توصية إيسار هارئيل إلى اللجنة بعدم إلغاء الحكم العسكري، يمكن القول إن استنتاج لجنة روزين الأساسي، التي أنهت عملها فقط في حزيران 1959، والذي قُبل بأغلبية ثلاثة (روزين من الليبراليين، بار يهودا من أحدوت هعڤوداه، وبنطوف من مبام) مقابل إثنين (شيطريت ولوز وكلاهما من «مباي»)، الذي قضى بأنه يجب «إنهاء» الحكم العسكري، هو استنتاج شجاع وبعيد المدى بشكل خاص.[37] ربما تكون الأغلبية في اللجنة قد استندت أيضًا على مستشار رئيس الحكومة لشؤون العرب، الذي كتب في وثيقة

السياسة الصارمة مرتبطة بمجهود قوات الأمن للمحافظة على أكبر قدر من الهدوء في الوسط العربي أثناء احتفالات العقد الأول لقيام الدولة، التي أقيمت في ربيع 1958، وخشية أن يحاول الحزب الشيوعي الإسرائيلي أن يعكّرها.

36 Jiryis، ص 186؛ يعقوب لنداو، **العرب في إسرائيل: أبحاث سياسية** (بالعبرية)، معرخوت، إسرائيل، 1971، ص 111. (فيما يلي: لنداو). الجبهة العربية، التي سُميت فيما بعد "الجبهة الشعبية"، لم تكن إلا ذراعًا أخرى للحزب الشيوعي الإسرائيلي، ولهذا السبب انسحب غير الشيوعيين منها ولم تعد ذات أهمية منذ 1959. وقامت بدلها، كجسم قومي، حركة "الأرض".

37 بموجب كتاب تعيينه، لم يكن من المفروض تقديم تقرير لجنة روزين إلى الكنيست. فقد بقي محتواه ضبابيًا بل سريًا لسنين طويلة حتى بعد أن تم تقديم جزء منه من على منبر الكنيست. **المعجم لأمن إسرائيل** (بالعبرية) (تأليف زئيف شيف وإيتان هابر، زمورا-بيتان-مودان، إسرائيل، 1967) يصف لجنة رتنر لكنه لا يذكر شيئًا فيما يتعلق بلجنة روزين. كذلك أمنون لين، في كتابه المذكور أعلاه، الذي نُشر عام 1999، لم يذكر أن لجنة كهذه كانت قائمة بينما يخصّص في المقابل تفاصيل كثيرة عن لجنة رتنر. (أنظر: لين، ص 124). وقد وصف بن چوريون بشكل غامض، في خطابه في الكنيست يوم 5/8/1959، التوصية الأساسية للّجنة ورفض في خطابه يوم 22/2/1960 بحسب طلب يعقوب حزان، أن يقول ثانية ماذا كانت توصيتها ونصحه بالتوجه لقراءة نقاشات وأبحاث الكنيست.

داخلية في شهر أيلول 1959 الأمور التالية:

«إن وجوده [الحكم العسكري] يثير في صفوف العرب مقاومة نفسية وينمّي لديهم حساسيات مرارة وشعورًا بالظلم... لم يعد العرب يرون به أداة يتعلق مصيرهم بها سلبًا أو إيجابًا... لا توجد للسلطة اليوم، مع كل فروعها الأمنية والسياسية، سيطرة كافية على المواطنين العرب... ومن أجل تنجيع الإشراف الأمني والسيطرة على المنطقة العربية يجب تحويل مهام الحكم العسكري المدنية إلى جسم مدني.»[38]

شيء آخر يجب أخذه بعين الاعتبار والذي أثّر على عمل اللجنة كان التقرير الخاص لمراقب الدولة (ليس جزءا من التقرير السنوي) الذي سُمّي: «تقرير مراقب الدولة حول انتقادات سياسة الحكم العسكري». فقد وضع التقرير الخاص على طاولة لجنة المالية في شهر تموز 1958 لكن فحواه تسربت فيما بعد وحتى أن بعضه نُشر. وكان الكشف الجديد الرئيسي فيه هو أن الحكم العسكري يعمل بشؤون مدنية خالصة وأن هذه الشؤون لا تسوّغ وجود الحكم العسكري.[39]

في تموز 1959، بعد شهر من انتهاء عمل اللجنة (لكن قبل البحث في الحكومة حول استنتاجاتها)، قدمت أحزاب مبام، المفدال وأحدوت هعڤوداه التي كانت شريكة في الحكومة، والحزب الشيوعي الإسرائيلي والصهيونيون العامّون، من المعارضة، خمسة اقتراحات قانون مختلفة لإلغاء أنظمة الدفاع الانتدابية والحكم العسكري. وقد جرى القسم الأول من الأبحاث في الكنيست في 1959/7/29، وقبل ذلك، في 1959/7/5، استقال رئيس الحكومة وأُعلن عن انتخابات في الخريف.[40]

بصفته وزيرًا للأمن صعد بن چوريون إلى منصة الخطباء للرد على اقتراحات القانون. وقد أكّد على الرابط القوي بين العرب الإسرائيليين وبين الدول العربية وركّز على الحاجة

38 **أرشـــيف العمل**، 2-926-1959-18، "توصيـــات للتعامل مع الأقلية العربية في إسرائيـــل"، أيلول 1959. (وسيطبّق هذا الحلّ، كنصّه وروحه بجميع أجزائه، فقط في سنة 1966).

39 تمّ ذكر التقرير في التقرير السنوي للمراقب: **تقرير ســـنوي رقم 9 لمراقب الدولة للسنة المالية 58/1957** (بالعبرية)، القدس، شباط 1959، ص 21. أنظر أيضًا: Schiff، ص 67.

40 **أقوال الكنيســـت**، 29/7/1959، ص 2779-2771. وقد جاءت استقالة بن چوريون، بعد سنة ونصف من الانتخابـــات، على خلفية قرار عضوي الائتلاف، حزبي أحدوت هعافـــوداه ومبام ضد الحكومة التي اقترحت بيع سلاح لألمانيا، دون الاستقالة من الحكومة.

للحكم العسكري من أجل الحفاظ على أمن دولة إسرائيل من الدول العربية التي تزيد من كميات الأسلحة التي في حوزتها ومن تهديدات زعمائها باستعمال هذه الأسلحة لإبادة دولة إسرائيل. وبهذا، فإن بن چوريون ثبّت ثلاث نقاط أساسية يعود إليها في كل مرة عندما يدافع عن وجود الحكم العسكري. النقطة الأولى هي العلاقة بين الحكم العسكري وبين صراع إسرائيل مع الدول العربية. النقطة الثانية هي التضامن الطبيعي–القومي للعرب في إسرائيل مع الدول العربية المعادية ومن هنا يأتي اتهام هذا الجمهور بأنه طابور خامس يمكن أن يتعاون مع جيوش الدول العربية. أما النقطة الثالثة فهي كون الحكم العسكري جزءًا من الجيش الإسرائيلي وأن الغاءه ربما يضعف القوة العسكرية الرادعة الأساسية في إسرائيل.

في أثناء الأسبوع الذي جاء بعد هذا النقاش، بحثت الحكومة في تقرير لجنة روزين، وفي 1959/8/5 استمر النقاش في الكنيست الذي بُدئ به أسبوعًا قبل ذلك.[41] وقد وصف بن چوريون مسيرة عمل لجنة روزين في سياق اقتباساً مطولاً لفقرات من تقرير لجنة رتنر بالذات، التي قررت في سنة 1956 انه يجب عدم إلغاء الحكم وتطرّق مرة أخرى إلى خطر الإبادة بسبب تهديدات عبد الناصر. وأشار بن چوريون فيما يتعلق بالتوصية الأساسية للجنة روزين إلى أن بنحاس روزين أكّد أمامه بشكل شخصي، ان الأغلبية في اللجنة توصي: «بايقاف، وليس إلغاء، الحكم العسكري». وقد قدم بن چوريون تقريرًا مفاده أن الحكومة صادقت فقط على التوصيات التي كانت مشتركة ولاقت إجماعًا من كل أعضاء اللجنة الخمسة حول المشكلة الأمنية النابعة من العلاقة الروحيّة للعرب في إسرائيل مع سكان الدول المجاورة المعادية لها والتأكيد على أن الحكم العسكري يساعد الحكومة في منع استيلاء العرب على أراضي الدولة وأراضي الغائبين، وتشجيع الاستيطان اليهودي في الجليل ومنع البناء غير المنظّم هناك.

إذن، فقد تمّ التلميح في أقوال بن چوريون، مع أنه لم يقل ذلك بشكل صريح، إلى أن قرار اللجنة المركزي، أي: «إيقاف» الحكم العسكري، الذي اتخذ في اللجنة بأغلبية صوت واحد، قررت الحكومة رفضه. وعندما سُئل، في مقاطعة لحنان روبين من مبام، ماذا يقترح بخصوص اقتراحات اللجنة، أجاب بأنه يقدم تقريرًا عن قرارات الحكومة فقط .

41 **أقوال الكنيست**، 1959/8/5، ص 2926–2922.

ومن أجل إقناع الكنيست بأن الحكومة تعي احتياجات العرب أعلن بن چوريون عن: «سلسلة من القرارات الإصلاحية [وعن] قرارات تسمح بحركة حرة من مناطق الحكم العسكري».[42] وزاد في نهاية أقواله، «مع زوال توجّه الدول العربية المعادي لدولة إسرائيل تزول كذلك الحاجة إلى إقامة ترتيبات أمنية خاصة في داخل الدولة»، وعاد بن چوريون وأكّد على النقاط الثلاث التي وُصفت أعلاه.

على الرغم من إسقاط الاقتراحات من على جدول أعمال الكنيست، فإن نضال معارضي الحكم العسكري أثمر إلى حد ما. فقد قررت الحكومة، نتيجة المعارضة البرلمانية للحكم العسكري التي انعكست في الأساس باستنتاجات لجنة روزين، وكجزء من بداية حملة الانتخابات في الوسط العربي،[43] أن تبدأ في عملية منح تسهيلات في أنظمة الحكم العسكري، الأمر الذي لم يمنع وضعًا استمر فيه عاملون كثيرون بمواجهة صعوبات كثيرة في التنقل وفي الحاجة المتكررة لإبراز تصاريح تنقّل.[44]

تبيّن إذن أنه على الرغم من أن بداية العقد الثاني شهدت تفهّما بأن وجود الأقلية العربية في الدولة اليهودية هو ظاهرة ثابتة، إلا أن الحكم العسكري المفروض على هذه الأقلية لم يُلغ في حينه لأنه خدم المؤسسة خارجيًا وداخليًا. مع ذلك، فقد كانت لهذا التحول المبدئي في العلاقة مع العرب ميزات عملية: فقد بدأ في العامين 1958-1959 تغلغل كبير لعمال عرب إلى المرافق الاقتصادية اليهودية؛ وفي آب 1958 قُبل العرب كأعضاء في الهستدروت؛ استنتاج

42 يجب الانتباه إلى الصيغة "من مناطق الحكم" وليس "إلى" مناطق الحكم. أي: يستطيع العرب التحرك من مناطق الحكم (الجليل، المثلث، النقب) التي يعيشون فيها باتجاه المدن اليهودية لكن ليس من مناطق حكم أخرى. "القرارات البنّاءة" كانت الخطة لاصلاح وضع اللاجئين الداخليين وإعطاء تعويضات لكل من تمت مصادرة أرضه والخطة لتوطين الجليل باليهود.

43 لقد أصّر مناحم بيغن، زعيم "حيروت" في نقاش في الكنيست يوم 22/2/1960 وقال: "في آب 1959، شهورًا قليلة قبل الانتخابات، وإذ أنك (بن چوريون) سمحت قبل الانتخابات بالتنقّل الذي كان ممنوعًا "من ناحية التسلّل ومن ناحية القلاقل" على مدى عشر سنين قبيل الانتخابات، - ألَم تأخذ في الحسبان احتمالات الاضطرابات؟"، **أقوال الكنيست**، 22/2/1960، ص 669.

44 في بحث آخر جرى في الكنيست حول الحكم العسكري يوم 20/2/1962 (أنظر عنه فيما يلي) قال بنحاس روزين ما يلي: "عندما جلسنا في حينه في اللجنة الحكومية لشؤون الحكم العسكري تمّ تبشيرنا بأن وزير الأمن قرر منح تسهيلات، كان قررها في حينه. ولم يكن هذا صدفة". (**أقوال الكنيست**، 20/2/1962، ص 1328). وبالفعل، فقد تم تنسيق هذه التسهيلات في اللقاء الذي جرى بين بن چوريون وبين المستشار شموئيل ديبون وإيسار هارئيل قبل أن تقدم لجنة روزين توصياتها. عن الصعوبة المستمرة أنظر **أرشيف العمل**، 1959-287-2-926، إلى حضرة وزير الأمن من لجنة الحزب الشيوعي الإسرائيلي في أم الفحم 23/6/1960.

الغالبية في لجنة روزين؛ زيارة بن چوريون للمرة الأولى إلى قرية عربية (باقة الغربية) قبيل الانتخابات؛ بداية وجود نقاش جماهيري حول الحكم العسكري وتفهّم لدى قسم من قادة الدولة ورجالات أمنها، أن الحكم العسكري غير قادر على تنفيذ مهام «الأمن الجاري» من جهة – أي: الدفاع عن الحدود وردع الجيوش العربية – ومن جهة أخرى فإنه ليس بحاجة إلى تنفيذ المهمات المدنية التي سُميت «الأمن المتراكم».[45]

المرحلة الثانية: تعاظم النضال الجماهيري والبرلماني ضد الحكم العسكري، 1960-1963

جرى في 1960/2/22 بحث في الكنيست حول ثلاثة اقتراحات قانون طرحتها أحزاب المعارضة، حيروت، الحزب الشيوعي الإسرائيلي، والصهيونيون العموميون، على جدول الأعمال. وقد كانت هذه هي المرة الأولى التي ينال فيها معارضو الحكم القدماء من اليسار تأييدا من الجناح اليميني – من حركة حيروت، ولكن ليس في طلب إلغاء الحكم مع جميع قوانينه وأنظمته، وإنما فقط في الطلب بتغيير الأنظمة الانتدابية للدفاع في ساعة الطوارئ بقوانين إسرائيلية جديدة. وقد قال زعيم حيروت، مناحم بيغن: «من الممكن بدلاً من الحكم العسكري إقامة حكم مدني ناجع، يجيب بالمستوى نفسه، وربما بمستوى أعلى، على المتطلبات الأمنية للأمة وللدولة».[46]

وقد أدّى تعاظم قوة «مباي» في الانتخابات التي جرت في شهر تشرين الثاني 1959 والاتفاقيات الائتلافية التي لم تمكّن مبام[47] وأحدوت هعڤوداه من التصويت ضد الحكومة، التي كانا عضوين فيها، إلى إسقاط اقتراحات القوانين لتجميد الوضع القائم خلال العامين 1960-1961. وجرت في آب 1961 انتخابات جديدة للكنيست الخامسة وفي تشرين الثاني 1961 انتُخبت حكومة جديدة.

حادث آخر أثـّر على الجو العام كان حلّ الجمهورية العربية المتحدة والانقلاب في سوريا في

45 يظهر هذان المصطلحان في تقرير لجنة روزين.

46 **أقوال الكنيست**، 1960/2/22، ص 663.

47 لقد سـمح حزب مبام لعضو الحزب في الكنيست يوسف خميس بحريّة التصويت فصوّت ضد الحكومة ولصالح اقتراح القانون لحركة حيروت.

أيلول 1961، اللذين أضعفا عبد الناصر وربما قلّصا قليلاً من الشعور بالمحاصرة الذي ساد لدى الجمهور الإسرائيلي.

مباشرة بعد تركيب الحكومة، نظّم الحزب الشيوعي الإسرائيلي، الذي تعاظمت قوته من 3 إلى 5 أعضاء كنيست، وبواسطة «الجبهة الشعبية»، مؤتمرًا ضد الحكم العسكري. هذا المؤتمر، الذي شارك فيه أيضًا عدد من التنظيمات اليهودية مثل هفعولاه هاشيميت (النشاط السامي)، هاكواح هَشليشي (القوة الثالثة) وتنظيمات صغيرة أخرى، عُقد في 2/12/1961 وشكّل مؤتمرًا تأسيسيًا لـ «اللجنة اليهودية-العربية لإلغاء الحكم العسكري». منذ ذلك الحين كان هذا الجسم القائد والمنظّم المركزي للنشاط الجماهيري خارج البرلمان، وغير الحزبي ضد الحكم العسكري.[48]

لم يشارك حزب مبام في الحكومة الجديدة. وقد فتح هذا الوضع امامه الطريق لتجديد نضاله ضد الحكم العسكري. وعليه، وبعد فترة قصيرة بُعيد تشكيل الحكومة، قدمت كتل مبام، الحزب الشيوعي الإسرائيلي، حيروت، وأحدوت هعڤوداه (التي كانت مشاركة في الحكومة لكنها حصلت على حرية تصرّف برلمانية) وعضو الكنيست روزين من الأحرار، خمسة اقتراحات قانون مختلفة، تتعلق بأشكال مختلفة بإلغاء الحكم العسكري. ومن أجل ضمان أغلبية للحكومة لإسقاط الاقتراحات من على جدول الأعمال التقى رئيس الحكومة ورئيس الأركان بكتلة أحدوت هعڤوداه. كذلك تمّ التخطيط لتغييرات وتسهيلات في الحكم العسكري وأجريت لقاءات بين رئيس الحكومة وبين ممثلي معظم الأحزاب. كما عُقدت جلسات خاصة لكتلة «مباي» التي كان فيها أيضًا من مال للتصويت مع معارضي الحكم. كان مقررًا إجراء البحث في الكنيست حول اقتراحات القانون في 20/2/1962. وقد أقيمت قبيل هذا البحث، على مدى عشرة أسابيع متواصلة، مؤتمرات جماهيرية عامة ونقاشات على صفحات الجرائد، مع وضد الحكم، وكأن الحديث يدور حول انتخابات وشيكة. وقد دار النقاش الأساسي حول السؤال ما إذا كان الحكم العسكري يساعد أو يعرقل استتباب الأمن.[49]

48 "النشاط السامي" هي مجموعة نظّمها أوري أفنيري سنة 1956 والتي أيّدت اندماج إسرائيل في المنطقة. وقد ظلّت هذه المجموعة قائمة حتى سنة 1965 عند إقامة حزب أفنيري، "هذا العالم – قوة جديدة". "القوة الثالثة" كان جسمًا ضد المؤسسة بشكل صريح، سريع الزوال، من دون أي دعم جماهيري ثابت. ترأسه د. شطاين. أنظر أيضًا: **أرشيف الدولة**، ل/177/11، وثيقة الشاباك التي تفصّل نشاط اللجنة"؛ Jiryis، ص 43.

49 **أقوال الكنيست**، 20/2/1962، ص 1335-1315؛ **أرشيف العمل**، 2-926-1962-163، "بيان للصحافة الأسبوعية 12/1/1962-7، في موازاة الصراع بين مباي وأحدوت هعافوداه حول الحكم العسكري، أجرى

في 18/2/1962 نظمت أحزاب حيروت، مبام، الأحرار وأحدوت هعڤوداه اجتماعات شعبية، وفي اليوم ذاته أفادت صحيفة «معاريڤ» أن هنالك أكثرية تتبلور من أجل إلغاء الحكم وأن بن چوريون هدّد وزراء أحدوت هعڤوداه وأعضاء مبام أنهم إذا ما استمروا في معارضتهم وقبلت الكنيست اقتراحًا بإلغاء الحكم العسكري فإنه «سيستخلص العبر» أي: سيستقيل.[50]

إحدى الفعاليات المركزية للحكومة التي عملت من أجل إقناع أعضاء الكنيست من القوائم العربية التابعة لـ«مباي» بالتصويت ضد إلغاء الحكم، كانت بحثًا سريعًا في الحكومة حول تطوير البنية التحتية للقرى العربية. وفي 3/12/1961 اتخذت الحكومة قرارًا حول: «زيادة استثمارات الحكومة المالية لتطوير القرية العربية والدرزية». وقد تُرجم هذا القرار، خلال بضعة أسابيع، بواسطة مستشار رئيس الحكومة لشؤون العرب وقسم الميزانيات في وزارة المالية إلى: «خطة خمسية لتطوير القرية العربية والدرزية». وقد علم أعضاء الكنيست العرب على ما يبدو بأمر هذه الخطة في لقائهم مع بن چوريون قبل البحث في الكنيست بوقت قصير، هذا اللقاء الذي بشّرهم فيه بالتسهيلات الجديدة في الحكم العسكري.[51]

في البحث الذي جرى في الكنيست في 20/12/1962 ، قدم شموئيل ميكونس من الحزب الشيوعي الإسرائيلي، ويعقوب حزان من مبام، وبنحاس روزين من حزب الأحرار، ومناحم بيغن من حيروت، ويسرائيل بار يهودا من أحدوت هعڤوداه، واحدًا تلو الآخر، اقتراحاتهم. وفي رده على اقتراحات القانون الخمسة، ألقى بن چوريون خطابًا أطول من المعتاد. فتحدث ضد لجنة روزين، ورفض التطرق «لاولئك الذين يرون في الحكم العسكري فائدة حزبية لـ«مباي»»، وعاد مرة أخرى على النقاط الثلاث التي بلورها ضد إلغاء الحكم. وأكّد فيما أكّد على جانب الردع للحكم العسكري في مواجهة العرب...

الحزبان اتصالات أولية حول احتمال وحدة بينهما؛ **أرشيف العمل**، 2-926-1962-163، ملخّصات الصحف للأشهر كانون أول، كانون ثان، شباط؛ يشعياهو بن بورات، "دليل مختصر للقارئ قبيل البحث في الكنيست" (بالعبرية)، **يديعوت أحرونوت**، 28/12/1961.

50 **أرشيف العمل**، 2-926-1962-163، "ملخّصات الصحف". وكذلك: Kafkafi، ص 359.

51 **أرشيف الدولة**، ج/6397/3944/2، توجد في هذا الملف وثائق مختلفة بخصوص "خطة السنوات الخمس لتطوير القرية العربية والدرزية". ويظهر في إحدى الوثائق قرار الحكومة رقم 118 بشأن تنفيذ خطة التطوير؛ **أرشيف العمل**، 2-962-1959-147، "خطة السنوات الخمس لتطوير القرية العربية والدرزية"، القدس، شباط 1962؛ **أقوال الكنيست**، 20/2/1962، ص 1326.

«... الذين ينتظرون اليوم الذي يحاول فيه عبد الناصر وبقيّة الحكام العرب تنفيذ مآربهم – لإبادة إسرائيل ... إذا كنا نبغي منع سفك الدماء ومحاولة عبثية وحمقاء لتحويل مناطق الجليل، النقب والمركز إلى مناطق خطرة متنازع عليها – علينا تنفيذ الحكم العسكري.»[52]

وأخيرًا، كما في البحث في آب 1959، عدّد بعض التسهيلات الأخرى التي تنوي الحكومة اتخاذها مثل: إلغاء حظر التجوّل الليلي، تحرير الدروز من أي حاجة للتصاريح، إصدار تصاريح سنوية بدل اليومية، وغيرها.

شارك في التصـويت 114 عضو كنيست. واستطاعت الحكومة بصعوبة الفـوز في جميع عمليات التصويت. وباستثناء اقتراح الحزب الشيوعي الإسرائيلي الذي سقط بأغلبيـة ثمانية أصوات لصالح الحكومة، في حين كان الفارق في الاقتراحات الأخرى ثلاثة أو أربعة أصوات فقط.

لقد صوّت إثنان من أعضاء القوائم العربية المرتبطة بـ»مباي» في الكنيست، أحمد كامل ظاهر والياس نخلة ضد الحكومة، الأمر الذي أذهل زعماء «مباي»، مع أن بن چوريون، على غير عادته، التقى أعضاء الكنيست العرب الأربعة المشكلين لتلك القوائم . وقد تشكّل غضب عارم في صفوف النشطاء العرب في «مباي» ضد عضوي الكنيست جبر معدي وذياب عبيد اللذين صوّتا ضد الاقتراحات ومع الحكومة. واضطر رؤساء القسم لاستدعاء طاقم عامليه العرب من أجل أمرهم بالامتناع عن اتخاذ موقف معادٍ تجاههما وذلك لتهدئة الأجواء.[53]

في 1/8/1962 نشر الحكم مستندًا معدّلاً لقوانينه وأنظمته شمل أيضًا قسمًا من التسهيلات التي أعلن عنها بن چوريون في شباط. هذه التسهيلات لم تكن شاملة وتطرقت إلى كل منطقة ومنطقة بشكل مختلف، حتى أنه كان من الصعب تمييز ما هو مسموح أو ممنوع فعله، لمن ومتى.[54]

52 **أقوال الكنيست**، 20/2/1962، ص 1323–1315.

53 **أرشيف العمل**، 2–962–1959، "تلخيص من جلسة اللجنة"، 2/3/1962.

54 **أرشيف الدولة**، ل/313/11، البند 2.أ في الوثيقة: "أوامر إغلاق مناطق وتصاريح تنقّل سارية المفعول" يحدّد: "سكان المنطقة المغلقة رقم 1 [التي تشمل جميع المستوطنات الـ 110 العبرية في شمالي البلاد] يمكنهم الدخول إلى مناطق 15–6" [وهي جميع المناطق المغلقة في شمالي البلاد].

في موازاة ذلك، بُدئ بعملية تقليص حضور رجالات الحكم العسكري في الميدان وتحويل صلاحياته إلى «السلطات المدنية أي: الشرطة.[55] من المعقول جدًا الافتراض أن هذه العملية، التي مثلت بداية عملية إلغاء جهاز الحكم العسكري، نُفـّذت بمعرفة ومصادقة بن چوريون، الذي بدأ هو أيضًا في البحث عن وسائل لتقليص الضرر المحتمل الكامن في استمرار وجود الحكم العسكري.

لم يتوقف النضال البرلماني ضد الحكم العسكري. ففي أيلول 1962 بُحث ورُفض اقتراح لعضو الكنيست روزين لاستبدال أنظمة الدفاع بأنظمة أخرى يتم كل سنة البحث في إقرارها من جديد. خلال كانون الأول كانت أحزاب المعارضة مرة أخرى على وشك تقديم اقتراحات قانون لإلغاء الحكم العسكري. في الاحتفال السنوي لمحرري الصحف، الذي أقيم في الأسبوع الأخير من شهر تشرين الثاني، أعلن بن چوريون ثانية أنه سيستقيل إذا ما أُلغي الحكم العسكري.[56] وفي 4/12/1962 التقى بن چوريون مع وزير العمل من أحدوت هعڤوداه، يچئال ألون، الذي نشط منذ سنوات عديدة لإلغاء الحكم العسكري. ويتضح من رسالة ألون، التي أُرسلت إلى بن چوريون بعد المحادثة، أن ألون استطاع إقناع رئيس الحكومة بالتفكير بتغيير بعيد المدى في طريقة المراقبة على العرب والعمل على إنهاء الحكم العسكري عليهم. وقد كتب ألون فيما كتب الأمور التالية:

«كما اتفقنا في محادثتنا من يوم 4/12/1963، ها أنا أقدم لك كتابيًا تفاصيل اقتراحي لاستبدال جهاز الحكم العسكري بترتيبات أمنية مناسبة فيها ما يضمن جميع مصالحنا الاستراتيجية، الأمنية والاستيطانية، ومع ذلك تلغي ظواهر التمييز، النابعة بالضرورة من وجود الحكم العسكري كما هو عليه، تجاه المواطنين العرب.»[57]

55 **أرشـــيف الدولة**، ج/6337/1653، "نقاط للادعاء: حكم عســـكري". ورد أن تقليص حضور جنود الحكم العســـكري هو أيضًا نقطة على ممثّلي إسرائيل في الخارج أن يؤكدوها في شرحهم للسياســـة الإسرائيلية. أنظر: **أرشـــيف الدولة** ج/6337/1653، "مسودّة النقاش بخصوص الحكم العســـكري"، وزارة الخارجية، قسم الإرشاد، 11/2/1963.

56 **أرشـــيف الدولة**، ج/6304/1086، ذكر يغئال ألون هذه الحادثة في رســـالته إلى بن چوريون. رسالة بتاريخ 18/12/1962، من وزير العمل، يغئال ألون، إلى داڤيد بن چوريون.

57 **أرشـــيف الدولة**، ج/6304/1086، رسالة من تاريخ 18/12/1962، من وزير العمل، يغئال ألون، إلى داڤيد بن چوريون.

اقترح ألون أيضًا تحويل مسؤولية المراقبة اليومية في الميدان من الجيش إلى الشرطة، حرس الحدود، الدفاع المناطقي والشاباك. وكتب ملخّصًا واقع الحكم العسكري : «إنه واحد من المخاطر الصغيرة التي أخذناها على عاتقنا على مدى ثمانين عامًا من الاستيطان اليهودي في أرض إسرائيل».[58]

اهتمام بن چوريون باقتراح يغئال ألون ولقاءاته مع رجالات الأمن، التي نُشرت في الصحف،[59] يمكن أن يشير إذن إلى تحوّل يقف في مركزه اهتزاز ثقة بن چوريون المطلقة بشأن الحاجة للحفاظ على الحكم العسكري بشكله القائم. جاء هذا التحول كنتيجة لتضافر عوامل عدة: قبوله ادعاءات الجهات العسكرية التي عارضت استمرار وجود الحكم؛ الخطر الدائم على ثبات الحومة، من داخلها ومن المعارضة، نتيجة لاستمرار النشاط البرلماني في موضوع الحكم العسكري؛ الانتقادات الدولية ضد إسرائيل وبالأساس من جانب دول في أفريقيا وآسيا؛[60] النضال الجماهيري الذي لم يتوقف وإنما زادت حدّته؛[61] انتقال وزراء حزبه بشكل معلن، موشي ديان (وزير الزراعة وساعد بن چوريون الأيمن في مجال الأمن)، بيخور شطريت (وزير الشرطة)، الياهو ساسون (وزير البريد)، وعضو الكنيست يزهار إلى جانب أولئك الذين يؤيدون إلغاء الحكم؛[62] الآراء التي أُسمعت في لجنة «مباي» لشؤون العرب بشأن كون الحكم العسكري المسبّب الرئيسي للضربة الانتخابية القاسية التي حلّت بـ»مباي» في الوسط العربي؛ الحاجة لتمكين تحركات حرة لقوى الأيدي العاملة العربية الرخيصة التي تُسهم كثيرًا في النمو الهائل للاقتصاد اليهودي في تلك السنوات؛ والأهم: اقتراحات القوانين الجديدة للمعارضة، التي يمكن أن تؤدي إلى إسقاط الحكومة في حالة

58 ن. م.

59 موشي بن أفرايم، "تحفّظات في جهاز الأمن على وجود الحكم العسكري" (بالعبرية)، **عال همشمار**، 13/12/1962.

60 دأب بن چوريون في تلك السنوات على خلق شبكة علاقات ثابتة مع هذه الدول، التي انتقدت الحكم العسكري. يقف يغئال ألون على هذا في خطّته ويقرّر أن إلغاء الحكم العسكري "يبرهن لنا ولجميع العالم ولشعوب آسيا وأفريقيا بشكل خاص أن اليهود والعرب يمكنهم الإقامة سويّة، بعكس الدعاية المؤيدة للعرب بأننا جسم غريب في الشرق الأوسط"، أنظر أيضًا لدى: موشي بن أفرايم، "تحفّظات في جهاز الأمن على وجود الحكم العسكري" (بالعبرية)، **عال همشمار**، 13/12/1962.

61 زادت اللجنة اليهودية العربية من نشاطها وخططت لتنظيم المظاهرة الكبيرة في تل أبيب وبدأ حزب مبام بتجنيد تواقيع لعشرات من رجالات الأدب والاكاديميا.

62 موشي بن أفرايم، "تحفّظات في جهاز الأمن على وجود الحكم العسكري" (بالعبرية)، **عال همشمار**، 13/12/1962.

انضمام جميع أعضاء الكنيست العرب من «مباي» وأعضاء الكنيست من أحدوت هعڤوداه إليها.

إن قبول اقتراح ألون، بالاعتماد على أقوال رجالات الأمن، وإمكانية طرحه للبحث في الحكومة والكنيست، كان من شأنه إيصال بن چوريون إلى تحصيل أربعة أهداف:

أ. زيادة الأمن في مناطق الحكم الذي تضرّر فيها ذلك على ضوء التسهيلات، بحسب شهادات رجال الأمن.

ب. منع رجالات أحدوت هعڤوداه من تأييد المعارضة.

ت. تنفيس النقد لدى معارضي الحكومة، في الكنيست، في الجمهور الإسرائيلي وفي الخارج.

ث. خلق وضع تكون فيه الحكومة، وليس المعارضة، هي التي تقرّبت للعرب وحقوقهم المدنية وهي التي تقترح إلغاء جهاز الحكم العسكري.

وفعلاً، عندما تبيّن انه لا توجد تسهيلات، ومن أجل التخفيف بشكل ملموس على المواطنين العرب، قُدّم إلى الكنيست خمسة اقتراحات قانون من الليبراليين، مبام، الحزب الشيوعي الإسرائيلي، حيروت وأحدوت هعڤوداه لإلغاء الحكم، و/أو أنظمة الدفاع.

مرة ثانية تعيّن البحث في تاريخ 20 شباط، وصحا النقاش الجماهيري ثانية. قبيل البحث نشطت اللجنة اليهودية العربية بهمة عالية ونجحت بتنظيم مظاهرة يهودية-عربية شارك فيها الآلاف في 9/2/1963، في ساحة سينما مغربي في تل أبيب. حزب مبام، من منطلق رغبته في الإشارة إلى التأييد الجماهيري الذي يحظى به، أخذ تواقيع 150 من الأدباء، الأكاديميين، رجالات القضاء والثقافة والفنون على بيان من أجل إلغاء الحكم العسكري، ونشره في «معاريف». عريضة أخرى وقع عليها 101 من رجالات الجامعة العبرية في القدس (بينهم الأساتذة: بوبر، أورباخ، بلاسنر، ليڤوڤيتش، اتينچر، ي. ماچنس، ڤاطنكين، بلوسر) خرجت «بنداء علني إلى ممثّلي جميع الأحزاب في الكنيست للمساعدة في إلغاء الحكم العسكري».[63]

63 العريضة موجودة في **أرشـــيف الدولـــة**، ج/6304/1085. أنظر أيضًـــا: Jiryis، ص 44 بموجب **معاريف**، 19/2/1963.

ألغى الليبراليون، قبيل البحث، اقتراحهم للقانون، وفي 20/2/1963 أُجري مرة أخرى بحث حول أربعة اقتراحات قانون لإلغاء الحكم العسكري، أنظمــة الدفاع أو الأمرين معًا.[64] وقد جرى الحديث فيها حول التجنّد الجماهيري الواسع ضــد الحكم، وحول عجز الحكم عن منع حوادث أمنية وحول جميع نواقصــه الأخرى التي طُرحت من على منصة الكنيست مرات كثيرة. وقد شــرح موشي كرمــل من أحدوت هعڤوداه محادثات يغئال ألون وبن چوريون وأبــدى أسفه على رفض اقتراح ألون.

مرة أخرى كان بن چوريون هو مَن اعتلى منصة الخطباء، وفي خطاب جدلي طويل انطلق (للمرة الأخيرة) للدفاع عن الحكم العسكري. فقد هاجم جميع الأحزاب التي طرحت اقتراحات قانون، وأجرى حسابًا شخصيًا مع معارضيه وأعلن معارضته للأساتذة الذين وقّعوا على العريضة.

لقد أدرك بن چوريون جيدًا صورة الوضع البرلماني والأمني، وكان واعيًا للمعارضة الشعبية غير المسبوقة للحكم العسكري، وفهم على ما يبدو، أن أيام الحكم العسكــري باتــت محدودة وعلى وشك الانتهاء. إذن، لماذا لا يبادر هو باقتــراح قانــون، مفصّــل حسب مقاساته، الذي كان سيحظى بأغلبية ساحقــة في الحكومة والكنيست، بشأن إلغاء الحكم العسكري؟

لقد كان الجواب في خطاب بن چوريون الذي يجيب فيه على اقتراحات القانون ويعود ويكرر جميع التبريرات التي طرحها منذ 1958. وإذا كان بن چوريون قد فكّر في أواخر 1962 بامكانية تغيير طابع الحكم العسكري بشكل كبير، فإن التطورات في السياسة بين الدول العربية في الشهور الأولى من سنة 1963، فيما يتعلق أساسًا بكل ما هو مرتبط بالتصريحات المؤيدة للوحدة العربية وإبادة إسرائيل وخطر اشتعالات حربية مع الدول العربية، عادت ورجّحت كفة الميزان لديه فوضعها ثانية، بتأييد معظم أعضاء اللجنة المركزية للأمن، على رأس جدول أعماله.[65] في نهاية 1962 ومطلع 1963 بلغت قوة

64 **أقوال الكنيست**، 20/2/1963، ص 1225–1207. كان الخطباء توفيق طوبي من الحزب الشيوعي الإسرائيلي، مناحم بيغن من حزب حيروت، مردخاي بنطوف من حزب مبام وموشي كرمل من حزب أحدوت هعافوداه.

65 **شموئيل طوليدانو – مقابلة**. طوليدانو الذي كان في تلك الأيام نائبًا لرئيس الشاباك وبعدها (1977–1965) مستشارًا لرئيس الحكومة لشــؤون العرب، وصف في مقابلة شخصية أجريتها معه الموقف الصلب لقائد الحكم العســكري الذي حظي بتأييد رئيس أركان الجيش ورئيس القسم العربي في الشــاباك، اللذين رفضا المرة تلو الأخرى جميع الاقتراحات التي يمكنها أن تؤدي إلى تغيير في طبيعة الحكم العسكري وفي طريقة تشغيله.

عبد الناصر أوجها وذلك بعد أن حظي على مدى أربع سنوات بمساعدة أمريكية وألمانية كريمة.[66] وحدث في العراق بتاريخ 8/2/1963 انقلاب البعث صاحب الايديولوجية المؤيدة للخط القومي العربي. وكنتيجة لهذا تصاعد التوتر في سوريا بين السلطة وبين حزب البعث، حتى الانقلاب الذي حصل أخيرًا هناك أيضًا في 8/3/1963. إضافة إلى ذلك، كان في إسرائيل تخوّف دائم أنه مع تشغيل مشروع المياه القطري ستبدأ الدول العربية، التي أعلنت منذ 1961 أن سنة انتهاء المشروع (1963) ستكون سنة الحسم، في أعمال عدائية ضد الدولة. ومع أن أعمال الحفر في المشروع انتهت فقط في 1964، لكن أثناء البحث في الكنيست وقفت إسرائيل أمام تنفيذ المرحلة الأخيرة لمخططاتها المستقلة بشأن استغلال مياه نهر الأردن، وذلك بعد عدم التوصل إلى اتفاق دولي حول ذلك.[67] لقد استوعبت الجماهير العربية في إسرائيل وسمعت بحماس وتأييد كبيرين خطابات الزعماء المختلفين من جميع أنحاء الدول العربية وخاصة من مصر. لم تُفهم الآمال لدى الجمهور العربي بأن الوحدة العربية على وشك التحقّق كأمر ضبابي وكشعارات فقط، إنما كأمنية ستتحقّق قريبًا على ما يبدو. وقد اعتبر عبد الناصر الزعيم العربي الذي سيجلب للعالم العربي عامة، وللعرب في إسرائيل خاصة، الدواء والنصر.[68] كان الخوف الأكبر لدى بن

66 ابراهام بن تسور، **الاشتراكية العربية: ايديولوجيا وتطبيق** (بالعبرية)، الكيبوتس القطري، تل أبيب، 1965، ص 55-50.

67 قـــرر مجلس الدفاع العربي في 18 حزيران 1961 أن مشروع المياه القطري الإسرائيلي المخطّط تدشـــينه في ســـنة 1963 سيضطر الدول العربية للقيام بعملية عسكرية موحّدة ضد إسرائيل. عن هذا أنظر مثلاً: **أطلس كارتـــا لتاريخ دولة إسرائيل: العقـــد الثاني** (بالعبرية)، القـــدس، 1980، ص 22. وأنظر أيضًا: موشي شـــيمش، "مصر ومنظمة التحرير الفلســـطينية" (بالعبرية)، لدى: موشي غباي (محرّر)، **فلسطينيون عن فلســـطين** (بالعبرية)، إفعال، 1988؛ Terry Janice, "Israel's Policy towards the Arab States", in: Ibrahim Abu-Lughod, **The Transformation of Palestine,** Northwestern University Press, Evanston, 1971, p. 347. عن المحاولات الدولية للتوصّل إلى تســـوية مياه مشتركة بين إسرائيل، الأردن وسوريا أنظر أقوال ليفي إشكول، **أقوال الكنيست**، 20/1/1964، ص 812.

68 لإثبـــات تأثير عبـــد الناصر على العـــرب في إسرائيل، وجد بن چوريون من المناســـب اقتبـــاس دفاتر طلاب مدارس عـــرب التي أحضرها إليه الشـــاباك. أنظر خطاب بن چوريون، **أقوال الكنيســـت**، 20/2/1963، ص 1216؛ حول معنى البـــث الإذاعي من الدول العربية وأيضًا حول مكانـــة عبد الناصر بين عرب إسرائيل أنظـــر مراجع كثيرة. مثلاً: ميخائيل أســـاف، "المخابرات العربية في إسرائيـــل"، **أموت** ج1، 1965؛ لين، ص 162؛ Kerr Malcolm H, "Regional Arab Politics and the Conflict with Israel" in: Paul Y Hammond.,and Sidney S. Alexander (Eds.), **Political Dynamics in the Middle East,** American Elsevier Publishing Company, New York, 1972, p. 39. (فيما يلي: Kerr)؛ **أرشـــيف الدولة**، ج/6304/1086، كما تطرق بن چوريون إلى هذا الأمر في خطابه في الكنيست بتاريخ 20/2/1963، حين قال: "لا يوجد تقريبًا بيت عربي بدون جهاز راديو يســـتمعون من خلاله إلى البث المسموم من العواصم

چوريون إذن، أن كل انسحاب أو تقليص للجيش، وليس فقط الحكم العسكري الذي هو جزء من الجيش الإسرائيلي، سيؤديان إلى إضعاف أمن إسرائيل في ساعة الاختبار.

لقد قال بن چوريون، فيما قال، الأمور التالية:

> «إن البند الأوحد والوحيد المشترك لكل الطغاة العرب هو إبادة إسرائيل ... إنها جاهزية دائمة، نشيطة، لتدريب وتزويد وتسليح جيوش الطغاة لهذا الهدف، وقد نُفـّذ الأمر بمساعدة الأموال وبإعطاء عتاد عسكري ومعرفة عسكرية من دول عظمى. ولا توجد حتى دولة واحدة في العالم تواجه مشكلة أمنية صعبة ومصيرية مثل تلك التي تواجهها إسرائيل ... [حقًا] يجب أن لا نستهتر بالميزة الأخلاقية والعقلية والروحانية للإنسان في إسرائيل [لكن] يجب أن لا نستهتر أيضًا بقيمة الكم، كمية الإنسان وقوة السلاح التي يملكها العدو. **هذا هو الخطر الأمني الخارجي. ويوجد خطر أمني داخلي ... ويمكن من حيث الوقت أن يسبق الخطر الداخلي ذاك الخارجي ويكون أصعب أكثر.**»[69] (الإبراز من عندي، ي. ب)

في سياق أقواله، عاد بن چوريون وأكّد أن الجيش فقط هو الذي يردع العرب: «نحو الخارج – جيش الدفاع الإسرائيلي. ونحو الداخل – ذراع من أذرعة الجيش الإسرائيلي – الحكم العسكري».[70]

على عكس خطاباته في الكنيست في العامين 1959 و 1962، لم يعلن بن چوريون هذه المرة عن تسهيلات أخرى في الحكم العسكري.

لقد سقطت اقتراحات القانون التي تقدمت بها حيروت، مبام وأحدوت هعڤوداه من على جدول أعمال الكنيست بفارق صوت واحد فقط (57 معارضًا مقابل 56 مؤيدًا). بينما سقط اقتراح القانون الذي تقدم به الحزب الشيوعي الإسرائيلي بأغلبية 56 مقابل 50

العربية".

69 **أقوال الكنيست**، 20/2/1963، ص 1225–1207.

70 ن. م.

مؤيدًا. وقد سقطت الاقتراحات لأن قائمة أغودات يسرائيل، التي كانت معارضتها للحكم العسكري معروفة، امتنعت عن التصويت حيث وُعدت بمنحها رخصة لافتتاح بنك،[71] ولأن عضوي الكنيست العربيين من «مباي»، جبر معدي وذياب عبيد، وكذلك بقية أعضاء «مباي» المعارضين للحكم صوّتوا مع الحكومة ضد الاقتراحات.

عن الوضع في أعقاب التصويت في شباط 1962 و1963 كتب أمنون لين: «لقد وصلت الأمور إلى حد أن عرب إسرائيل أخذوا يهزأون بالحكم العسكري ويسخرون من الحكام العسكريين ... مرة أخرى لم يكن هنالك معنى ملموس في وجود الحكم الذي لم تعد له على أية حال قوة سياسية جدّيّة. ويبدو أن مجرد الروتين الفكري وعدم الرغبة بالاعتراف بفهم خاطئ للواقع هو ما أبقاه على قيد الحياة لسنتين أخريين أو ثلاث سنوات».[72]

ت. فترة ليڤي إشكول: إلغاء جهاز الحكم العسكري واستبداله بجهاز مدني

المرحلة الثالثة: استمرارية وتحول في سياسة ليڤي إشكول حتى خريف 1965

في 16/6/1963 استقال بن چوريون من رئاسة الحكومة «لأسباب شخصية» كما قال. وقد عُيّن ليڤي إشكول، الذي كان وزيرًا للمالية، للمنصب وحاول، دون نجاح، توسيع الحكومة التي ورثها من بن چوريون بواسطة ضم حزب مبام إليها، الذي طلب من إشكول الإعلان أن توجّه الحكومة الجديدة هو إلغاء الحكم العسكري.[73] وبعد أربعة شهور من تعيينه، أكّد إشكول في خطاب له في الكنيست حقيقة أنه لا يبشّر بانقلاب أيًّا كان وإنما الاستمرار فقط في سياسة التسهيلات، مع الحفاظ على قوانين الدفاع الانتدابية. لكن التجديد في أقوال إشكول كان عندما حدّد أنه يطمح إلى وضع يتحول فيه الحكم إلى «راءٍ ولا يُرى»، أي: التوصل إلى وضع يكون فيه الحكم موجودًا وينفـّذ مهماته لكن مع تقليص الاتصال

71 لين، ص 125.

72 لين، ص 126-125.

73 **أرشـــيف الدولة**، ج/6304/1085، يظهر هذا الأمر في رســـالة من شـــاؤول أبيجدور إلى ليڤي إشـــكول، 25/2/1964.

المباشر بين ضبّاطه وجنوده وبين السكان.[74]

وقد حظيت هذه السياسة الجديدة لاحقًا بانتقاد لاذع من عضو الكنيست أوري أفنيري، رئيس قائمة «هعولام هزيه – كواح حداش» (هذا العالم – قوة جديدة). ففي نقاش في الكنيست قال:

«توجد في المنطقة العربية حكومة كاملة، حكومة سرية وغير قانونية لا يعرف أحد من هم أعضاؤها وكيف تتّخذ قراراتها. وكلاؤها ينتشرون في كل مكان ويضعون قرارات مصيرية، ترسم حياة الإنسان، ويتم تمريرها بدون أوراق، بسرية وبالخفاء، ألف قرار وقرار».[75]

استمر إشكول حتى خريف 1965 في سياسة سلفه على ثلاثة أصعدة: لم يلغِ الحكم العسكري، لم تلغَ أنظمة الدفاع الانتدابية لساعات الطوارئ، وقُلّص حضور رجالات الحكم العسكري وبُذل جهداً لتحويله إلى «راءٍ ولا يُرى».

على صعيد آخر، ربما الأهم، بشّر تعيين إشكول عن تغيير. ففي حين أن منح التسهيلات في فترة بن چوريون جاء عقب ضغط وأزمة سياسية واقتصادية وليس كجزء من سياسة مرسومة ومثابرة هدفها إلغاء الحكم العسكري، إلا أنه في فترة إشكول تحوّل منح التسهيلات لسياسة حكومية هدفت، كما قال إشكول «إلى إزالة أو تقليص بقدر الإمكان أي طيف لتمييز واختلاف وإجحاف».[76]

هذا التحوّل الذي بشّر بنيّة رئيس الحكومة الجديدة تبنّي الأفكار التي رفضها سابقه، والتي تمكّن في جوهرها تحويل صلاحية تطبيق أنظمة الدفاع الانتدابية من الجيش الإسرائيلي إلى الشرطة لأن إشكول، على عكس بن چوريون، الذي رأى العرب على أنهم فقط طابور خامس وخطر أمني مستمر، رأى فيهم، إضافة إلى ذلك، سكانًا يمكن تحويلهم، بواسطة سياسة عاقلة، إلى متعاونين مع السلطة اليهودية.[77]

74 **أقوال الكنيست**، 23/10/1963، ص 50.
75 **أقوال الكنيست**، 8/11/1966، ص 237.
76 **أقوال الكنيست**، 23/10/1963، ص 50.
77 **أرشيف الدولة**، ج/6405/4229/1، "سياسة الحكومة تجاه العرب"، 26/9/1963، مسودّة خطاب. الخطاب ذاته، مع عدد من الاختصارات والحذف، أُلقي في الكنيست. أنظر: **أقوال الكنيست**، 21/10/1963، ص 4 وما يليها. عن توجه أشكول الأول لموضوع العرب في إسرائيل، بالمقارنة مع توجه بن چوريون، أنظر أيضًا: Jiryis، ص 60؛ بنزيمان ومنصور، ص 72؛ **شموئيل طوليدانو**، في أقواله التي ألقاها في مؤتمر لذكرى ليڤي

وقد أعلن إشكول من على منصة الكنيست في 21/10/1963، أي قبل يومين من خطابه المقتبس أعلاه، عن تسهيل آخر في الحكم، الذي حتى لو كان وحيدًا إلا أنه كان الأهم فيما يتعلق بالحياة اليومية من بين جميع التسهيلات التي منحت حتى ذلك الحين وبشّر بشكل صريح بالتوجه القاضي بإلغاء الحكم. فقد أعلن إشكول أنه ما عدا المواطنين الذين هم «بمثابة خطر أمني» يتم تحرير جميع السكان العرب في الجليل والمثلث (ما عدا سكان برطعة، عرب العرامشة، صندلة، مقيبلة، طوبا وزنغرية الواقعة على خط الحدود تمامًا) من أي حاجة لتصريح التنقّل الشخصي. وهكذا فقد أزيل عن عاتق السكان العرب واحد من الأعباء القاسية جدًا التي كانت مفروضة عليهم منذ قيام الدولة. ومن الجدير تأكيده أن المناطق المعدة للاستيطان اليهودي في الجليل والمركز بقيت على تسميتها «مناطق أمن» يُمنع من العرب دخولها.[78]

في الوقت ذاته، وبمجرد شروعه بمزاولة مهامه كرئيس للحكومة وبينما كان ما زال موجودًا تحت تأثير ظل بن چوريون الثقيل ورجاله الذين شكّلوا معارضة حزبية داخلية وائتلافية داخلية شديدة القوة، اضطر إشكول للعودة في نهايــة خطابــه إلى استعمال مصطلحات سابقه حين قال إن إلغاء الحكم العسكري سيكــون ممكنًا إذا تغيّر الوضع الأمني لإسرائيل مع جاراتها.

في موازاة عملية إلغاء الحكم العسكري، قررت حكومة إشكول بداية تنشيط عملية استيطان واسعة في الجليل بهدف بلوغ «تهويده».[79] وكان هذا التنشيط التطويري، بالإضافة إلى التحضيرات الأمنية التي كان يجب تنفيذها قبيل الإلغاء، سببًا آخر لعدم إلغاء الحكم العسكري الفوري إذ أنه كان ضروريًا كوسيلة وأداة لتحقيق مخططات الاستيطان. وقد

إشـــكول (جامعة حيفا، تموز 1999) (بالعبرية)، قال ضمن ما قال: "خدمت تحت ثلاثة رؤساء حكومة، إشكول كان الوحيد الذي اعتبر العربي إنسانًا ولم يعامله بشك أو من خلال الإحساس بالتفوق."

78 **أرشيف الدولة**، ل/313/11، "تسهيلات التنقّل"، وثائق الحكم العسكري "شمال" و"أوسط".

79 ذراع حكومة إسرائيل المنفـّذة في مجال الاستيطان القروي كانت الوكالة اليهودية. تم تقديم الخطّة العملية الأولى لــ"تهويد الجليل" إلى الحكومة في نهاية عام 1963. أنظر: **الجليل: اقتراح خطة توطين (مرحلة أ)** (بالعبرية)، الوكالة اليهودية، قسم الاستيطان، المناطق الجبلية، 1963. من الجدير ذكره أن خطط الوكالة اليهودية لــ"تهويد الجليل" كانت قائمة منذ فترة الانتداب. والذي أجّل تنفيذها الواسع بعد إقامة الدولة كان داڤيد بن چوريون الذي فضّل توطين النقب. أنظر: يوسف نحماني، **رجل الجليل** (بالعبرية)، رمات غان، 1969؛ Jiryis، فصل 5؛ أرنون ســـوفير، "الصراع المناطقي بين اليهود والعرب في أرض إسرائيل" (بالعبرية)، **آفاق جغرافية**، رقم 17، جامعة حيفا، 1986، ص 10.

تحدثت لجنة روزين بصراحة عن ذلك، وكذلك فعل م. أرچوف في لجنة «مباي» لشؤون العرب:

> «هنالك هدف صهيوني للحكم العسكري. إن الجليل جميعه عربي وهنالك هدف صهيوني لتجزئته ولاسكانه باليهود. هذا هو الهدف الصهيوني للحكم العسكري».[80]

المرحلة الرابعة: الحسم بإلغاء جهاز الحكم العسكري، 1965–1966

بينما تميزت السنتان 1964–1965 بتقليص حجم التقييدات التي فرضها الحكم العسكري، تميّز عام 1966 بعملية «إلغاء الحكم العسكري» أو بدقة أكثر: إلغاء الجهاز العسكري للحكم العسكري. وقد أدّت سياسة ليڤي إشكول المثابرة على التوجه الذي فصّلناه منذ البداية إلى تقليص كبير في النشاط البرلماني[81] والجماهيري[82] من أجل إلغاء الحكم العسكري.

في 2/11/1965 جرت انتخابات للكنيست السادسة. وبعد ذلك بأربعة أيام أعلن ليڤي إشكول بشكل صريح جدًا عن نيّته «البحث عن طرق من أجل إلغاء جهاز الحكم العسكري».[83] وقد تمكّن إشكول من الإدلاء بهذا التصريح بعيد المدى في نهاية 1965 بسبب

80 **أرشيف العمل**، 2-926-1957-148، "محضر لجنة مباي لشؤون العرب"، 30/1/1958، ص 16.

81 النقاشات في الكنيست بخصوص الحكم العسكري، بعد تعيين إشكول، أتت فقط بعد مبادرات الحزب الشيوعي الإسرائيلي أو الحزب الشـــيوعي الجديد. لذلك لم يعد يُنظر إلى هذه النقاشات على أنها خطر على وجود الحكومة، لأنه لو أجروا تصويتات، فإنها ســـتنتهي دائمًا بإسقاط الاقتراحات عن الجدول اليومي. أنظر مثلاً اقتراح جدول اعمال من اميل حبيبي (الحزب الشـــيوعي الإسرائيلي) الذي قرر منذ تشرين الثاني 1963 (**أقوال الكنيســـت**، 27/11/1963، ص 354) أن التســـهيلات الأخيرة ليست بالفعل تســـهيلات وبكلماته: "تمخّض الجبل فولد فأرًا". كما قدّم أعضاء الكنيســـت من هذه الأحزاب، من مرة لأخرى، اســـتجوابات أرادوا من خلالها معرفة لماذا مُنع مواطنون مختلفون من التنقل بحرية وتـــم تعريفهم كـ"عبد الناصر خطير" والحدّ من حركتهم. في تاريخ 28/1/1964، مثلاً، كان على نائب وزير الأمن، شـــمعون بيرس، الإجابة على 9 استجوابات من هذا النوع، وفي تاريخ 8/11/1966 (اليوم الذي أعلن فيه رئيس الحكومة عن إلغاء الحكم العسكري) أجاب نائب الوزير ص. دينشطاين عن استجوابين شبيهين.

82 **أرشـــيف الدولة**، ج/6304/1085، شاؤول أبيجور إلى ليڤي إشكول، 25/2/1964. ادعى ابيغور في رسالته أن الحكم العســـكري هو "**ســـد ضروري** من ناحية أمنيّة." (الإبراز في الأصل). في رســـالة أخرى من تاريخ 2/5/1965، يطلب أوري زوهر، عامـــوس كينان ويغئال تومير كين من رئيس الحكومة أن يعمل من أجل إلغاء الحكم العسكري بسرعة.

83 **جريدة دڤار** (بالعبرية)، 7/11/1965؛ Jiryis، ص 58؛ **أرشـــيف الدولة**، ج/6405/4219/2، نصّ بلاغ

تبلور عدد من الأسباب، بعضها ثانوية، وبعضها أساسية.

اما الأسباب الثانوية فكانت: ان نظام التسهيلات المدرّج قد برهن على أنه لا توجد لدى عرب إسرائيل القدرة أو الرغبة للمسّ بالسكان اليهود، وعلى أنه لا علاقة للحكم العسكري بالحفاظ على الأمن وأن الحكم العسكري لم يشترك أبدًا في منع أعمال تخريب وتجسّس. بالإضافة، بسبب نشاطات المؤسسة الإسرائيلية الصارمة بكل أذرعتها المختلفة لتصفية جميع محاولات العرب في إسرائيل لإنشاء تنظيم قومي أيًّا كان، خبت هذه المحاولات تمامًا سنة 1965.[84]

أما الأسباب الأساسية فتعلّقت بثلاثة تغييرات شخصية – سياسية إسرائيلية داخلية، وكذلك بوجهة النظر السياسية لرئيس الحكومة الجديد حول مهمة الحكم العسكري في النـزاع الإسرائيلي–العربي.

إن التغيير الأهم هو اعتزال بن چوريون من «مباي» وإقامة حزب رافي (قائمة عمال إسرائيل) وذلك في حزيران 1965. فقد أدّت هذه الخطوة إلى أن المعارضين الأساسيين لإلغاء الحكم العسكري، وعلى رأسهم بن چوريون، انسحبوا من الحكومة ومن «مباي». وأدّت رغبة إشكول بالتوصل إلى إلغاء جهاز الحكم العسكري وكذلك رغبته في الانفصال التام عن بن چوريون وعن رافي، إلى انضمام مبام إلى الحكومة الجديدة التي تشكّلت في كانون ثانٍ 1966 وإبقاء رافي خارجها. وبهذا لم تعد هنالك معارضة في الحكومة وفي الائتلاف لإلغاء الحكم العسكري.

تعلّق التغيير الثاني بموقف أعضاء اللجنة المركزية للأمن التي بدون مصادقتها لم يكن إشكول يستطيع أن يحقّق سياسته. تمّ تعيين شموئيل طوليدانو في مطلع صيف 1965 لوظيفة مستشار رئيس الحكومة لشؤون العرب. وقد أيّد طوليدانو وإشكول حقًا إلغاء الحكم العسكري لكن في مواجهتهما، في اللجنة المركزية للأمن، وقف ممثلو الجيش الإسرائيلي،

إشكول إلى الصحافة.

84 بينيامين نويبرجر، **حكم وسياسة في دولة إسرائيل. الأقلية العربية: اغتراب قومي واندماج سياسي** (بالعبرية)، الجامعة المفتوحة، تل أبيب، 1991، ص 15؛ **أرشيف الدولة**، ل/6304/1086، "إلغاء الحكم العسكري – أسئلة وأجوبة"، الوثيقة موجودة ضمن ملفات خطابات ليڤي إشكول. في السنوات 1964–1960 أسقطت المؤسسة الإسرائيلية عددًا من المبادرات العربية لإقامة منظمة عربية إسرائيلية ومن ضمنها محاولة جبّور جبّور، رئيس بلدية شفاعمرو إقامة لجنة رؤساء السلطات العربية وخاصة محاولة إقامة حركة "الأرض".

الشرطة والشاباك الذين عارضوا ذلك. إلا أن هذا الوضع تغيّر في نهاية الصيف، عندما تمّ تعيين ابراهام احيطوب لرئاسة القسم العربي في الشاباك. فقد تلاءم مفهوم احيطوب فيما يتعلق بالسياسة تجاه العرب مع سياسة طوليدانو، وهكذا ارتفع عدد المؤيدين في اللجنة لالغاء الحكم.[85] عندما اتّضح لقيادة الشرطة أن إشكول ينوي تحويل كامل الصلاحيات إلى الشرطة في موضوع المراقبة على العرب، انضم إلى رأي طوليدانو واحيطوف، في خريف 1965، رئيس مكتب المهمّات الخاصة في الشرطة أيضًا الذي كان ممثلاً للشرطة في اللجنة. وهكذا بقي قائد الحكم العسكري، يهوشوع فيربين، الوحيد في معارضته إلغاء جهاز الحكم العسكري وذلك بدعم من رئيس الأركان يتسحاق رابين.[86] وفي أغلبية ثلاثة ضد واحد حسمت اللجنة أخيرًا لجانب إلغاء جهاز الحكم العسكري. لكن ما زالت هنالك حاجة لنيل توصية من مرتبة جديدة في سلطة ليڤي إشكول: مستشار رئيس الحكومة لشؤون الأمن – إيسار هارئيل.[87]

وحقًا، فإن التغيير السياسي–الشخصي الذي أتاح تنفيذ السياسة كان موقف إيسارهارئيل الذي رجّح كفـّة الميزان نهائيًا. في الدرجة نفسها التي كان فيها موقف هارئيل العامل الحاسم ضد إلغاء الحكم العسكري في عام 1959، تمّ استغلال هذا الموقف في نهاية 1965 للتوصية الايجابية لإشكول على قرار الأغلبية في اللجنة المركزية وبدء عملية أدّت صراحة إلى إلغاء جهاز الحكم وتحويل صلاحياته إلى سلطات الأمن المدنية.[88]

بعد قبول توصيات اللجنة ومصادقة إيسار هارئيل عليها، أعلن رئيس الحكومة في الكنيست،

85 **شـــموئيل طوليدانو، مقابلة** (بالعبرية). يعتبر طوليدانو إلغاء الحكم العسكري الحدث الأبرز في سنوات عمله الاثنتي عشر كمستشار رئيس الحكومة لشؤون العرب.

86 **شموئيل طوليدانو**، في مقابلة معي ومن خلال أقواله في جامعة حيفا، تموز 1999، في مؤتمر بمناسبة مرور 30 عامًا على موت ليڤي إشـــكول (بالعبرية). (وصل إلي نصّ المحاضرة بواسطة السيد طوليدانو). حسب طوليدانو، فقد قال حينها رابين لإشكول: "أنا أحذرك، إذا ألغيتم الحكم العسكري – سيكون هنا كارثة".

87 في بداية سنة 1963 تصادم هارئيل مع بن چوريون واستقال من مهماته. بعد ذلك بزمن قصير أصبح مستشارًا شخصيًا لليڤي إشكول لشؤون الأمن. وعلى عكس بن چوريون الذي اعتُبر ملمًّا في أمور الأمن، فإن إشكول لم يكن كذلك. لهذا، فإن المساندة التي منحه إياها هارئيل كانت مهمة جدًا، خاصة من الناحية الشعبية.

88 **شـــموئيل طوليدانو**، في المقابلة وفي المؤتمر؛ أهرون ليش، الذي عمل ســـنوات كثيرة في مكتب مستشار رئيس الحكومة لشـــؤون العرب، قال في مقابلة أجريتها معه (16/6/1999) كون إيسارهارئيل الشخص الذي أوصى لإشكول بإنهاء الحكم العســـكري هو الأمر الذي رجح الإلغاء. بخصوص دور إيسارهارئيل الحاسم أنظر أيضًا لـــدى: لين، ص 126، ولدى: Jiryis، ص 58. بخصوص اســـتنتاجات هارئيل التي قُدمت لرئيس الحكومة ومن ضمنها اقتراح إلغاء الحكم العسكري أنظر: **جريدة هآرتس** و**جريدة معاريف** (بالعبرية)، 30/12/1965.

يوم 12/1/1966، عند عرض الحكومة الجديدة، أن بغية الحكومة هي التوصّل، خلال سنة واحدة، إلى إلغاء جهاز الحكم العسكري.[89] وبعد عدة أشهر، في 9/7/1966، وفي خطوة نادرة، عقد إيسار هارئيل مؤتمرًا صحفيًا قال فيه: «إن الحكم وصمة على ديمقراطيتنا ... ليست له أية حاجة لأسباب أمنية.» وزاد هارئيل قائلاً إنه يمكن توفير الامن بواسطة أجهزة مدنيّة أيضًا.[90]

إن السبب السياسي المركزي لالغاء جهاز الحكم العسكري كان وجهة نظر ليڤي إشكول في موضوع العلاقة بين الحكم العسكري وبين النـزاع الإسرائيلي-العربي. ففي حين أوجد بن چوريون رابطًا وتوافقًا بين الإثنين واعتبر الحكم العسكري أداة أمنية-عسكرية أخرى تردع الدول العربية، لم يرَ إشكول علاقة واضحة بين الأمرين. فمنذ بداية 1964، ومع سريان مفعول التسهيلات بعيدة المدى في الحكم العسكري، التي أعلن إشكول عنها، أكّد – من أجل تخفيف التوتر الأمني أيضًا – حقيقة أن رئيس مصر نفسه اعترف بعدم إمكانية الجيوش العربية الانتصار على الجيش الإسرائيلي.[91] وهكذا، فبالنسبة لإشكول كان في ذلك إثبات على أن تقليص صلاحيات الحكم العسكري لا تضعف قدرة ردع الجيش الإسرائيلي تجاه الدول العربية.

يمكن ملاحظة المثل الأفضل عن الفرق بين بن چوريون وإشكول في 17/10/1966، في خطاب رئيس الحكومة في الكنيست عن الوضع الأمني. فقد أدرك رئيس الحكومة تفاقم العنف لدى منظمة فتح التي نشطت من الأردن، وقال، من ضمن ما قاله، الأمور التالية:

> «في السنتين الأخيرتين تلقّت أحلام وأماني عبد الناصر ... في جميع دوائره الثلاث، ضربة قاسية ... الوحدة العربية تحطّمت ... لكن في حين اننا كنّا في هذه الفترة معفيّين من احتمال هجوم فوري واسع من جانب

89 نصّ خطاب إشكول في الكنيست من تاريخ 20/7/1966 الذي يتراجع فيه عن إعلانه من تاريخ 12/1/1966. **أرشـــيف الدولة**، ج/6306/1086، ويشير إشـــكول مرة أخرى إلى تاريخ 12/1/1966 كالتاريخ المُقرّر في خطابه في الكنيست بتاريخ 8/11/1966، أنظر: **أقوال الكنيست**، 8/11/1966، ص 228.

90 Jiryis، ص 58.

91 **أقوال الكنيست**، 20/1/1964، ص 812. رئيس الحكومة في خطابه من على منبر الكنيست ومن خلال تفسيره واقتباســـه لعبد الناصر الذي قال في مؤتمر القمة في القاهرة في كانون ثان 1964 "إن عدم تنفيذ هذه الخطط – العسكرية والهندســـية – ضد حقوق دولة إسرائيل وأمنها، فإن الأمر قد حصل فقط بسبب عدم وجود الشروط العملية المتطلبة لذلك".

الجيوش النظامية للدول المجاورة، عادت ظاهرة التسلّل التخريبي إلى أرضنا. منذ كانون ثانٍ 1965 نُفـّذت نحو 60 عملية تخريب أو اختراق للتخريب في إسرائيل.»[92]

وعليه، يتضّح أنه على رغم أن إشكول كان واعيًا للتعاظم العسكري في الدول العربية وتفاقم أعمال حركة فتح والتسلل، إلا أن عملية إلغاء جهاز الحكم العسكري لم تتوقف حيث أن إشكول لم يرَ أية علاقة بين قوة الجيش الإسرائيلي والنشاط العربي خارج إسرائيل وبين الحاجة للسيطرة على الأقلية العربية في إسرائيل. وحقًا، ورغم النشاط فيما وراء الحدود، لم يعزّز إشكول حضور الحكم العسكري إنما استمرت عملية إلغائه.

المرحلة الخامسة: إلغاء جهاز الحكم العسكري وتأسيس «الحكم المدني»

بعد أقل من شهر على خطابه المذكور في تشرين أول 1966 في الكنيست، أعلن رئيس الحكومة في 8/11/1966 أنه:

«ابتداء من 1/12/1966 يتم إلغاء الحكم العسكري. المهام التي أنيطت بالحكم العسكري يتم تحويلها إلى صلاحيات السلطات المدنية المعنية بالأمر».[93]

وقد أعلن أيضًا في الخطاب ذاته عن تمديد فترة خدمة الشباب في الجيش الإسرائيلي من 26 شهرًا إلى 30 شهرًا. وبخصوص دمج الإعلانين معًا، قال إشكول إن الأول يشير إلى الحاجة للمساواة في حين يشير الثاني إلى الحاجة لدفاع رادع عن النفس. يتضّح من النقاش في الكنيست بعد إعلان رئيس الحكومة عن إلغاء الحكم العسكري، وعلى ضوء حقائق أخرى، كما سنوضح فيما يلي، أن تمديد فترة الخدمة تمّ طرحه لاحقًا في مستوى واحد مع الحاجة للحفاظ على تأهب دائم. لكن التوافق الذي أشار إليه إشكول بين المساواة وبين إلغاء جهاز الحكم العسكري لم يتناسب مع ما يجري على أرض الواقع.

92 **أقوال الكنيست**، 17/10/1966، ص 2.
93 **أقوال الكنيست**، 8/11/1966، إعلان رئيس الحكومة والنقاش الذي تمّ بعده، ص 242-228.

وزاد إشكول وأوضح أنه ليست هناك حاجة لتغيير تشريع في الكنيست لأن الحكم العسكري يعمل من خلال تعليمات عسكرية داخلية. كذلك أوضح رئيس الحكومة أن «مناطق الأمن» لن تُلغى، وأنه «سيتم تنفيذ جميع الوسائل لمنع المسّ بأمن الدولة» وأن الشرطة ستُعنى منذ الآن بمنح تصاريح تنقّل.[94]

وقد تطرّق أعضاء الكنيست توفيق طوبي وأوري أفنيري وآخرون إلى الحقيقة بأن ماهية التغيير لم تكن في إلغاء الحكم العسكري، قوانينه أو في شكل نشاط قوات الأمن في الوسط العربي، وانما فقط بالغاء جهاز الحكم واستبداله بجهاز مدنيّ. وقد قال عضو الكنيست موشي ديان من حزب رافي بشكل واضح:

> «بحسب هذا التغيير، يتم استبدال وتغييرالجهاز العسكري الذي عالج تحقيق القانون العسكري نفسه، بجهاز شرطة يكون مسؤولاً عن تحقيق القانون نفسه تمامًا».[95]

كان أحد الادعاءات الهامة لطوبي أنه بموجب ما نشرته الصحف في ذلك اليوم، من غير الممكن الحديث حتى عن إلغاء الجهاز العكسري للحكم. وقد اقتبس عن جريدة «معاريف» التي كتبت:

«سيستمر حكّام المناطق بالعمل في وظائفهم لكن كضباط تابعين، إداريًا، لعمداء هيئة الأركان ومهنيًا لرئيس قسم الحكم العسكري في هيئة الأركان العامة، الجنرال اليعيزر ليف، الذي سيتركّز منذ الآن بالأساس بمشاكل الأمن الداخلي ويهيئ قسمه لساعة الطوارئ. سيشارك ليف في جميع النقاشات المتعلقة بمشاكل الأقلية العربية في البلاد».[96]

وقد اقترح طوبي في نهاية النقاش أن ترفض الكنيست اقتراح رئيس الحكومة وتصوّت مع إلغاء أنظمة الدفاع لساعة الطوارئ وإلغاء تام للحكم العسكري. لكن اقتراحه سقط بينما تمّ قبول اقتراح رئيس الحكومة بأغلبية 48 مقابل سبعة معارضين.

94 **أقوال الكنيســـت**، 9/11/1966، ص 264. بعد مرور يوم من النقاش حول إلغاء جهاز الحكم العســـكري، دار في الكنيســـت نقاش حول اقتراح قانون كتلة حيروت والأحرار من أجل إلغاء وزارة الشرطة. وفي تبريراته ضد إلغاء هذه الوزارة، قال رئيس الحكومة: "مع إلغاء الحكم العســـكري من الضروري إلقاء عبء إداري إضافي على الشرطة".

95 **أقوال الكنيست**، 8/11/1966، إعلان رئيس الحكومة والنقاش الذي تمّ بعده، ص 242-228.

96 ن. م.

هنالك مستندات لا عدّ لها في ملفات الشرطة بأرشيف الدولة تشير إلى تحويل جميع صلاحيات الحكم العسكري إلى أيدي الشاباك والشرطة التي كانت منذ سنوات الخمسين الأولى، بواسطة مكتب المهمات الخاصة، تشارك في موضوع المراقبة ومنح التصاريح للعرب. ولأن البنية القانونية، أي: قوانين الدفاع لساعة الطوارئ من سنة 1945، لم تتغيّر، لم تكن هنالك حاجة لأي تغيير في قوانين وأنظمة الحكم العسكري. بقي نظام التصاريح والمناطق المغلقة على حاله، وكذلك الحظورات الخاصة، التي ميّزت بين اليهود والعرب، مثل الحظر على العرب فقط من الدخول إلى إيلات أو الاقتراب من منشآت أمنية، فهذا لم يُلغَ.[97] في كتاب التعيين لرئيس الأركان العامة، يتسحاق رابين، لأصحاب المهام في الشرطة، لتنفيذ أنظمة الدفاع لساعة الطوارئ، أكّد على استمرارية مسؤوليته العليا على الحكم:

> «يتم العمل على علاج الطلبات لمنح التصاريح بموجب الشروط والتوجيهات التي حددتُها ... والتي سأحدّدها من حين لآخر».[98]

وقد أصدر عمداء هيئة الأركان مستندات مشابهة بل أكثر تفصيلاً. ففي وثيقة للشرطة تحمل العنوان «إلغاء جهاز الحكم العسكري»،[99] وفي بند « تغيير مكان السكن من قبل أبناء الأقليات»، كُتب:

«تأخذ شرطة إسرائيل على عاتقها معالجة موضوع تغيير السكن من قبل أبناء الأقليات، بموجب الترتيبات التي كانت قائمة حتى الآن بين الحكم العسكري ووزارة الداخلية. ويرتّب الجيش الإسرائيلي مع وزارة الداخلية استمرارية هذا الترتيب أعلاه بطرق جديدة».[100]

وفي المستند ذاته نجد تحت بند آخر:

97 وثائق كثيرة في أرشيف الدولة: **أرشيف الدولة** ل/183/17؛ ل/233/7؛ ل/398/71؛ ل/345/14؛ ل/398/7. قامت شرطة إسرائيل، وبشكل مشابه للحكم العسكري، بتتبع العرب عن قرب، بما في ذلك تعبئة تقارير شهرية في كل لواء. أنظر مثلاً التقرير الشبيه من حيث المضمون، عناوين الفصول والأسلوب، بتقارير الحكم العسكري، من شهر كانون ثان 1966، الذي كُتب في لواء الشرطة الشمالي، **أرشيف الدولة**، ل/302/15.

98 **أرشيف الدولة**، ل/398/7، كتاب التعيين، بتوقيع يتسحاق رابين، 16/12/1966، وقد أصدر جنرالات القيادة أيضًا كتب تعيين مشابهة.

99 **أرشيف الدولة**، ل/7/398، إلى هيئة الأركان العامة من رئيس قسم الأقليّات في الشرطة، 9/12/1966.

100 **أرشيف الدولة**، ل/398/7، في وثيقة أخرى هنالك بند يصف "المناطق التي يجب منع أبناء الأقليّات من الانتقال للسكن فيها"، مقر الأركان القطرية، 15/12/1966.

«من المتّفق لدى الجيش الإسرائيلي أن على رجالات كادر ›مساعد القائد العسكري‹ في القيادات الامتناع عن التدخل لدى القيام بمهام متعلقة بالغاء جهاز الحكم العسكري».

وهكذا يتّضح أن «الغاء جهاز الحكم العسكري» وتحويل صلاحيات فرض أنظمة الدفاع الانتدابية إلى أيدي جهاز مدني لم يكن إلا مرحلة إنهاء تحويل الحكم العسكري إلى «راءٍ ولا يُرى». فقد تحوّل الجهاز المدني، الذي تشكّل من رجالات الشاباك والشرطة، ليصبح الجسم «المرئي» الوحيد الذي يفرض في الميدان سياسة المراقبة والسيطرة على الأقلية العربية في إسرائيل – تلك السياسة التي ما زال الكادر الكبير في قيادة الجيش يسيطر عليها.

الخلاصة:

أبرزت في هذا المقال أن طبيعة التحوّل في سياسة المؤسسة تجاه العرب، في بداية العقد الثاني، تُثبت انه طالما اعتبرت السلطة الإسرائيلية وجود المواطنين العرب في إسرائيل أمرًا مؤقتًا وكذلك هدفـًا لعملية عسكرية حربية، فقد اعتبرت الحكم العسكري أمرًا ضروريًا. خلال العقد الثاني تحول السكان العرب في إسرائيل من غاية للمراقبة الأمنية وهدف محتمل لتنفيذ عملية عسكرية أخرى إلى غاية للمراقبة والسيطرة هدفهما الحظر والتمييز فقط. لذلك فقد توصل الكثيرون في إسرائيل، وأقلية فقط من قيادتها الأمنية التي يترأسها بن چوريون، إلى الإدراك أن الحكم العسكري هو أمر لا ضرورة له، لأنه لا يعتبر قوة رادعة نحو الخارج، ويثير خلافات في المجتمع اليهودي، ويشكّل النضال ضده خطورة على الاستقرار الائتلافي وخاصة لأنه لم يعد يجيب على الحاجات والأولويات الأمنية والسياسية التي تغيرت. لذلك، ومن خلال عمليــة بطيئة لم يتم تنشيطها إلا بعد تعيين ليڤي إشكــول لرئاسة الحكومة، تم تغيير الحكم العسكري بحكم أمني مدني ظلّ يعمل بحسب القوانين ذاتها مثل الحكم العسكري.

إن إلغاء جهاز الحكم العسكري في سنة 1966 والتوقف عن تطبيق أنظمته في سنة 1968 لم يغيرا علاقة معظم الجمهور اليهودي والمؤسسة الإسرائيلية بالعرب. فقد ظلّ هذان الطرفان يعتبران العرب جمهورًا معاديا يجب مراقبته، السيطرة على حياته ومنعه من التنظيم المستقل. إن الصراع الجماهيري من أجل إلغاء الحكم العسكري، والذي نشأ من

الرغبة في إزالة الصبغة العسكرية عن الديمقراطية الإسرائيلية، لم يستمر فورًا على شكل نضال آخر من أجل إلغاء أنظمة الدفاع الانتدابية أو إلغاء التمييز والقيود الاجتماعية، الاقتصادية والسياسيــة التي ظل العرب مواطنو دولة إسرائيل يعانون منها.

منذ سنة 1964 قال سمحاه فلافن، أحد «المستشرقين» البارزين في مبام: «كان من الأسهل التوصل إلى إلغاء الحكم العسكري من إلغاء تراثه».[101] خلاصة تراث الحكم العسكري هي اعتبار العرب مشكلة أمنية وطابورًا خامسًا، ومن هنا جاء طلب تفعيل سياسة مؤسساتية تقلّص من الاستقلالية الشخصية والجماعية للعرب وتكبت لديهم أي نوع من عمليات التحديث. هذا التراث الذي بقي ثابتًا على مدى سنوات طويلة بعد «إلغاء الحكم العسكري» تضمن كذلك تذويت خوف متبادل لدى اليهود والعرب، وذلك بالأساس كوسيلة لمنع تداخل العرب في المجتمع الإسرائيلي، ولتخليد عدم المساواة بين الأكثرية اليهودية التي تمثلها المؤسسة الإسرائيلية وبين الأقلية العربية التي لم تحظ بتمثيل كهذا.

101 **أرشيف** هشومير هصعير 3.35.90 (بالعبرية)، ســـمحاه فلافين، "حول مشاكل البلدات العربية في زمننا"، 21/12/1964.

التنظيم السياسي للفلسطينيين في إسرائيل فترة الحكم العسكري

مهند مصطفى وأسعد غانم

مقدمة:

تعتبر فترة الحكم العسكري من الفترات الهامة التي أثرت على التطور والتنظيم السياسيْن للفلسطينيين في إسرائيل. وهي، بدورها، تأثرت من الأحداث التي سبقتها، عام 1948، في المشهد السياسي الفلسطيني في العقود التي سبقت نكبة فلسطين. ارتبطت الأحزاب الفلسطينية، التي أقيمت في فترة الانتداب البريطاني، بالعائلات القوية في المجتمع الفلسطيني؛ وقد لعبت الأحزاب الفلسطينية دورًا سياسيًا ضئيلاً بالقياس مع الدور الذي لعبته طبقة الأعيان المدينية من جهة، والعائلات القروية المتنفذة من جهة أخرى. وعلى الرغم من ذلك، فقد تشكلت اللجنة العربية العليا كهيئة عليا تضم أحزاباً فلسطينية أقيمت غالبيتها في السنوات 1928–1935؛ ومع ذلك، فقد بقي الاستقطاب العائلي هو المهيمن على العمل السياسي الفلسطيني وعلى الحركة الوطنية الفلسطينيــة قبل النكبة (قاسمية، 1990، صفحات: 71–72). كما استمر العمل السياسي الفلسطينــي، في الغالب، خارج شرعية الانتداب البريطاني لأنه تبنى برامج سياسية تطالب بالاستقلال والجلاء ومنع الهجرة اليهودية ومحاربة الصهيونية (الكيالي، 1985).

أدت نكبة فلسطين عام 1948 إلى انقطاع الإرث الحزبي الوطني المتواضع الذي بدأ بالتبلور في فترة الانتداب، والتراكم السياسي الذي تبلور في المدينة الفلسطينية. فعدا الحزب الشيوعي الإسرائيلي الذي عمل قبل قيام الدولة تحت اسم الحزب الشيوعي الفلسطيني، فإن الأقلية الفلسطينية التي بقيت بعد النكبة، كانت أقلية ريفية وقروية قلما مارست السياسة الحزبية أو العــمل السياسي الحزبي، وقد أطلقت عليها السلطات الإسرائيلية أسماء كثيرة، بدءًا بــ«عرب إسرائيل»، أو «السكان المحليين»، وانتهاء بتعريفهم كأقليات دينية، وفي بعض الأحيان أثنية

(كيمرلينغ، 2004، ص. 377؛ Migdal, 2003 & Kimmerling). شكّل الفلسطينيون مجموعة هامشية بكل الجوانب السياسية والحياتية في الدولة اليهودية الجديدة (غانم، 2005). وأطلق عليهم البعض بأنهم ليسوا هامشيين فقط في المجتمع الإسرائيلي، بل إن الأقلية الفلسطينية الباقية في الجليل والمثلث والنقب كانت هامش المجتمع الفلسطيني، حيث «تلخصت مساهمتهم في الحركة الوطنية الفلسطينية بمشاركتهم في ثورة 1936–1939، ولم يكن لهم دور بارز في الحركة الثقافية الفلسطينية التي تطورت في المراكز المدنية» (بشارة، 1998، ص. 22). بقيت المجموعة الهامشية فاقدة للنخب السياسية والثقافية، والطبقة الوسطى والبرجوازية، وشكلت عملية «البرتلة»، أي التحول من مجتمع فلاحي- زراعي إلى مجتمع عمالي أهم تحول حدث على الأقلية الفلسطينية في سنوات الحكم العسكري، والتي أطلق عليها صفة «التجرد من الزراعة» (Zureik, 1979). ولغياب الاقتصاد الوطنـــي الفلسطينـــي وغياب برجوازية عربية، فإن العمال انتقـلوا للعمل من الأرض داخـل القرية العربيـة إلى المدينة اليهودية.

لقد وضع الحكم العسكري نظامًا كاملاً من العوائق والقيود على حرية الحركة والتنقل للفلسطينيين في إسرائيل بين التجمعات والمناطق السكانية (جريس، 1967)، ساهمت هذه القيود، في البداية، في إعاقة العمل والتنظيم السياسيين داخل المجتمع الفلسطيني. وقد خضع نظام التصريحات إلى اعتبارات أمنية ووساطات محلية، حيث استخدم الحكم العسكري رؤساء الحمائل قنوات أساسية لمنح الامتيازات الحكومية في مجالات عديدة، ومنها التعليم، وتصاريح التنقل من مكان إلى آخر (Lustick, 1980؛ جريس، 1967). كان هدف الحكم العسكري السيطرة والمراقبة على الأقلية الفلسطينية الباقية في الدولة الجديدة (Lustick, 1980؛ أوستسكي - لازر، 2002). يصف «لوستك»، ثلاث أدوات أساسية للسيطرة، تقوم الدولة باستغلالها لكي تديم سيطرتها على الفلسطينيين في إسرائيل: إبقاء وتشجيع التفرقة الموجودة والقائمة على أسس دينية ومنطقية وعائلية؛ وعملية استيعاب نخب عربية بواسطة تسهيلات خاصة تمنح لها (Nakhleh, 1979)، بهدف إبعادها عن السعي وراء أهداف جماعية لمجموعاتها الإثنية؛ وثالثاً، تعزيز التبعية الجماعية وخاصة في المجال الاقتصادي (Lustick, 1980).

تأسس في إسرائيل، خلال فترة الحكم العسكري، نظامان شديدا التباين بينهما، الأول: نظام ديمقراطي حكم اليهود وعبّر عنهم ثقافيا وسياسيا وحتى دينيا من خلال تعريف الدولة الإثني والديني، كدولة الشعب اليهودي وكدولة يهودية، ونظام غير ديمقراطي حكم العرب

من خلال نظام الحكم العسكري وأذرعه المختلفة. وعلى الرغم من أن الدولة ذات النظام الأول منحتهم بعض الحقوق السياسية مثل الحق في التصويت بعد إعطائهم المواطنة الإسرائيلية، إلا أنها قلصت، حتى الخناق، حقوقا سياسية أخرى أقرها النظام الديمقراطي والمواطنة من خلال النظام الثاني، مثل الحق في التنظيم السياسي بحرية والحركة والتجمع. كما أن الحكم العسكري أدار جهازا قضائيا منفصلا للعرب (سيبان، 2000)، وتعامل معهم من خلال مجموعة من القوانين ذات طابع جنائي، أي محاولة تجريم العمل السياسي والاحتجاجي العربي وحتى تجريمهم بسبب دخولهم مناطق مغلقة؛ لذلك، حظي مفهوم الإجرام بفهم مختلف عند العرب منه عند اليهود (كورن، 2004؛ 1997). إلى جانب تأسيس هذين النظامين نظريا وعمليا، فإن هذا الفصل أكد أن لليهود في الدولة حقوقا جماعية، قومية، بينما على الفلسطينيين فيها أن يتمتعوا بحقوق فردية، غير متساوية، فقط (بيلد، 1993). إلى جانب كل ذلك، فإن كيمرلينج ومجدال يشيران إلى أن صدمة النكبة تضاعفت لدى الأقلية المتبقية في إسرائيل بسبب غياب قيادة وطنية فعالّة، ما مكّن القيادة المحلية من ملء الفراغ الحاصل في القيادة السياسية القطرية (Kimmerling & Migdal, 1993, p. 163). عمل الحكم العسكري، لتثبيت سيطرة الدولة، على أهم ثلاث قضايا تعتبر حيوية لنجاح المشروع الكولونيالي: مصادرة الأرض العربية أولاً، والتحكم في دخول الأيدي العاملة العربية إلى سوق العمل الإسرائيلية من خلال نظام التصاريح ثانيًا (بيلد وشفير، 2002، ص. 141)، ومنع الفلسطينيين في إسرائيل من التواصل مع أبناء شعبهم خارج إسرائيل، ومنع الفلسطينيين في الدولة من القيام بعمل سياسي منظم وفعّال لأجل المساهمة في رفع الأذى عنهم. وفي هذا السياق، سنتحدث عن التنظيم السياسي الفلسطيني خلال فترة الحكم العسكري ودوره وتأثيره على الفلسطينيين في إسرائيل، كجزء من محاولات تنظيمية سياسية لرفع الظلم والتمييز المفروض على المجتمع الفلسطيني.

التنظيمات السياسية الفلسطينية في فترة الحكم العسكري:

يتفق غالبية الباحثين أن الواقع السياسي، الذي نشـأ في أعقاب نكبة فلسطين، لم يمكّن الأقلية الفلسطينيـة من إعادة تنظيـم وبناء ذاتها سياسيـًا. وعلى الرغم من أن المجتمع الفلسطينـي كان مجتمعـًا أصلانيـًا، إلا أنه كان مجتمعًا مهزومـًا، قليل الموارد المادية والثقافيـة، ويفتقـر للنخب السياسية والاجتماعيـة ;Rouhana& Ghanem, 1998

.(Zureik, 1993; Lustick, 1980 وقد درس كل من زريق، وغانم وروحانا، ولوستك مراحل تطور المجتمع الفلسطيني، إلا أن الباحثين الأربعة انطلقوا من نفس معطيات الواقع، ولكن عالجوه بأدوات مختلفة. ففي حين عالجه «زريق» من خلال حالة الكولونيالية الداخلية، والعلاقات بين مجتمع المستوطنين ومجتمع الأصلانيين، فإن «لوستيك» طرحه من منطلق علاقات القوة بين الدولة والمجتمع الفلسطيني ومحاولات الأولى السيطرة وضبط تطور المجتمع سياسيا؛ أما غانم وروحانا، فاعتبرا أن تطور العرب كان تطورا متأزما وليس طبيعيا، انعكس، بدوره، على أنماط التنظيم والسلوك السياسيين ومجمل تطوره. وفي العموم، فقد أثرت مميزات المجتمع الباقي على شكل تطور تنظيماته السياسية وأشكالها في الفترة الأولى من قيام الدولة.

سنحاول من خلال هذه الورقة رصد هذه التنظيمات السياسية الهامة، ودورها داخل المجتمع الفلسطيني، حيث ظهرت في فترة الحكم العسكري تنظيمات وقوائم سياسية مختلفة، حاولت أن تعبر وتتحدث باسم الفلسطينيين الباقين في إسرائيل، وتمحور كل تنظيم سياسي في قضايا سياسية وأيديولوجية معينة، سنرصدها لاحقا.

لعب كل من الحزب الشيوعي الإسرائيلي والقوائم العربية المرتبطة بالأحزاب الصهيونية الدور المركزي في فترة الحكم العسكري. ففي حين ركز الأول على التمييز العنصري، ورفع أجندات سياسية تتعلق بالصراع والعلاقة مع الدولة والأغلبية، فإن القوائم العربية لعبت دور «الواسطة» بين السكان والحكم العسكري، كما كان لها دور في استقطاب غالبية الأصوات العربية خلال الانتخابات.

إلى جانب هذين التيارين المركزيين في المجتمع الفلسطيني، واللذيْن كانا متناقضين في أدواتهما السياسية، إلا أنهما انطلقا من حقيقة التغيير من خلال إطار الدولة اليهودية. ظهرت تنظيمات سياسية أخرى حاولت أن تغير وتطرح منطلقات سياسية مغايرة تركز على الهوية القومية والانتماء للأمة العربية. ونذكر، في هذا السياق، «حركة الأرض» في المقام الأول، ثم الجبهة الشعبية في المقام الثاني. ويعالج هذا البحث تنظيما نعتبره سياسيا لم تتطرق له الأبحاث سابقًا ولم تولِه اهتمامًا، رغم أنه لعب دورا هاما في تعميق الوعي الوطني وحركة الاحتجاج السياسي ضد الحكم العسكري، وهي الحركة الطلابية العربية في الجامعة العبرية، والتي بدأت تبلور نفسها في أواخر الخمسينيات؛ ومن خريجها انطلق جيل السبعينيات الذي أحدث التغيير على المستويات الاجتماعية والسياسية والتنظيمية.

سيطر الحكم العسكري والسلطة على شكل التطور السياسي للفلسطينيين في إسرائيل من خلال أدواتها الرسمية. كان عزل العرب عن النظام السياسي والإداري والاجتماعي مطلوبا

كي تكون المراقبة السياسية المفروضة عليهم ناجعة، ولقد لخص «سيچف»، فيما بعد، أهداف الحكم العسكري السياسية، خلال سنواته الأولى، بهذه الكلمات: «سعت سياسة الحكومة لتقسيم السكان العرب إلى طوائف ومناطق. إن إضفاء مكانة المجلس على قرى عربية من جهة، وأجواء التنافس في انتخابات السلطات المحلية من جهة أخرى، عمقا الانقسام في القرى نفسها، وعمل هذان الأمران: السياسة الطائفية، وزرع الخلاف العائلي في القرى على منع تبلور السكان العرب في وحدة واحدة» (سيچف، 1986، ص. 78). وإنما عزّزا من هيمنة التنظيم المحلي والفئوي، وبرزت القيادة المحلية التقليدية كقيادة مركزية في المجتمع الفلسطيني.

القوائم العربية:

عبّرت القوائم العربية بالأساس عن التركيبة الاجتماعية التقليدية في المجتمع الفلسطيني القروي الباقي من الشعب الفلسطيني بعد النكبة. حيث شكلت القوائم العربية إطارا سياسيا للمبنيين العائلي والطائفي التقليديين في المجتمع، واستجابة لرغبة الناس في البقاء وضمان الحد الأدنى من الأمن المعيشي في ظل الحكم العسكري. ترأس هذه القوائم، بالأساس، الزعامات المحلية والطائفية في المجتمع المرتبطة بالسلطة وأحزابها وبالذات «مباي» و«مبام». أقيمت هذه القوائم بمسميات ولافتات مختلفة عشية كل معركة انتخابية للكنيست، واختير أعضاؤها وموّلت من خلال حزب «مباي» الحاكم أو حزب «مبام» (لنداو، 1993؛ كوهن، 1990؛ ريخس، 1993). تغيرت أسماء القوائم العربية على الغالب من دورة انتخابية إلى أخرى، وذلك من أجل استقطاب أكبر قدر ممكن من الأصوات؛ فقد أقيمت قوائم متعددة في كل معركة انتخابية، ولم يكتف الحزب الحاكم بإقامة قائمة واحدة فقط تركز كل الأصوات العربية (عدا في انتخابات الكنيست الأولى)، وذلك استجابة إلى التقسيمة المناطقية والطائفية والعائلية التي أرادت المؤسسة وجهاز الحكم العسكري تكريسها في المجتمع الفلسطيني. والحقيقة أنه يمكن الاكتفاء بدراسة الأسماء التي أطلقت على هذه القوائم لفهم الدوافع والدور الذي لعبته هذه القوائم لتشكيل هوية محلية مكان الهوية القومية أو الوطنية، وتركيزها على القضايا الحياتية، ليس كجزء من نضال ضد التمييز، بل لربط الولاء ببعض الامتيازات المدنية، إضافة إلى دورها كمخزن للأصوات العربية.

إن تكريس القوائم العربية للهويات المحلية والطائفية والعائلية هو جزء من ضرب محاولات التنظيم السياسي على أسس قومية أو وطنية؛ وهذا من طبيعة المجتمع الاستيطاني في مسألة

العلاقة مع السكان الأصليين وتحديد هويتهم الوطنية وسلوكهم السياسي، وذلك من خلال «ترسيخ أيديولوجية بين السكان الأصليين تبرر الواقع، وخصوصاً أوضاع هؤلاء السكان والسياسة المتبعة تجاههم» (حيدر، 1996، ص. 36). كذلك لعبت الزعامة المحلية في القرى العربية دورا في نفس الاتجاه، حيث سيطرت هذه الزعامة على شؤون الحكم المحلي المتبلور في المجتمع العربي، كما لعبت المجالس المحلية دورا منسجما مع جهاز الحكم العسكري ضد أية مبادرات للاحتجاج السياسي أو العمل السياسي، وشكلوا أداة بيد الحكم العسكري لإحكام السيطرة على الجماهير العربية (AL-Haj & Rosenfeld, 1990).

حصلت القوائم العربية على غالبية الأصوات العربية خلال دورات الانتخابات التي جرت في فترة الحكم العسكري، إلا أنها شهدت تراجعًا مستمرًا في نسبة التصويت لها بين العرب لصالح الأحزاب الصهيونية بالدرجة الأولى، والحزب الشيوعي بالدرجة الثانية. ويتضح أنه كلما مرت السنوات بعيدًا عن عام النكبة كلما تراجع التصويت لهذه القوائم، التي استغلت الخوف وحالة الشك والخطاب العائلي والطائفي والجغرافي لجذب الأصوات. وكأنه كلما ابتعد المجتمع الفلسطيني عن صدمة النكبة التي رافقته وأثرت على سلوكه السياسي، كلما أعاد بلورة خياراته السياسية من جديد.[102]

جدول رقم (1) القوائم العربية ونتائجها في انتخابات الكنيست خلال فترة الحكم العسكري

دورة الانتخابات	القائمة	نسبة تصويت العرب	عدد المقاعد
1949	قائمة الناصرة الديمقراطية	51	2
1951	القائمة الديمقراطية لعرب إسرائيل قائمة التقدم والعمل قائمة الزراعة والتطوير	55	5
1955	القائمة الديمقراطية لعرب إسرائيل قائمة التقدم والعمل قائمة الزراعة والتطوير	48	5

102 اختفت القوائم المحلية عن المشـــهد السياسي للفلســـطينيين في إسرائيل في العام 1981، عندما لم تجتز نسبة الحســـم. وفي عهد صعود اليمين إلى الحكم وظهور تنظيمات سياسية فلسطينية، لم يعد هنالك منطق وحاجة سياسية في بقائها لدى اليسار الصهيوني.

1959	قائمة التقدم والعمل قائمة الزراعة والتطوير قائمة التعاون والإخوة	42	5
1961	قائمة التعاون والإخوة قائمة التقدم والتطوير	40	4
١٩٦٥	قائمة التعاون والإخوة قائمة التقدم والتطوير	٣٨	٤

بقي رؤساء القوائم العربية، في خانة مفهوم «الزعامة» العربية، ولم يتطورا إلى قيادة قطرية وقومية. استمد رؤساء القوائم العربية شرعيتهم من الأطر التقليدية التي لم تمر بعملية تحديث حقيقية، أو أنها مرت بعملية تحديث مشوهة وجزئية، والتي ساهمت في تكريس هذه الأطر، بل وعززت من قوتها وجعلتها مهيمنة على المجتمع العربي. وقد عزز الحكم العسكري، بدوره، مكانة هذه الزعامة بصورة مباشرة من خلال إعطائها امتيازات خاصة أو تحقيق مصالح فردية للناس من خلالها، أو بصورة غير مباشرة من خلال طبيعة دور الحكم العسكري، الذي صبّ، في النهاية، لصالح هذه الزعامة. وقد انحصرت وظيفة هذه الزعامة في التوسط بين التابع العربي والمسئولين في الدولة، فقد اختصرت الزعامة السلطة بطريقة مكنت أي شخص أن يتصل بها بصورة مباشرة، الأمر الذي أثبت عدم إمكانية أي شخص عادي الوصول إلى مؤسسات السلطة دون مساعدة القيادة المحلية (عبليني، 2006، ص. 61).

شكلت القوائم العربية المرتبطة بحزب «مباي» القوة الأولى من بين القوائم العربية، بينما بقيت القوائم المرتبطة بحزب «مبام» قوائم ضعيفة، وفي غالبيتها لم تجتز نسبة الحسم (أميتاي، 1988). ففي كانون الثاني عام 1949، أقيمت «الكتلة الشعبية العربية» بمبادرة من القسم العربي في «مبام»، برئاسة احمد صويلح، وضمت أيضا رستم البستوني المرشح السابع في القائمة، والذي أصبح، فيما بعد، الشخصية الديناميكية في كادر «مبام» العربي. وفي نشرة وجهها حزب «مبام» للجمهور العربي حول فكرة إقامة القوائم العربية، جاء فيها «في توجهنا إلى الجمهور العربي في مسألة الانتخابات، لا يريد «مبام» أصوات العرب لنفسه، وفي نفس الوقت لا يقترح على أصدقائه العرب الانضمام إلى قائمة الحزب، والتنازل عن التعبير عن أنفسهم ومشاعر ومصالح العرب، يعتقد «مبام» أن على اليسار اليهودي واليسار العربي أن يقود كل واحد منهما طبقة العمال اليهود والعرب بشكل منفصل نحو الأهداف المشتركة» (أميتاي، 1988، ص. 137).

فشلت الكتلة الشعبية في اجتياز نسبة الحسم في انتخابات المجلس التأسيسي، حيث حصلت على 11.5% من أصوات العرب، ولم تصل إلى عدد الأصوات المطلوبة للمقعد في الكنيست. وفي اجتماع لسكرتارية «مبام» لتقييم تجربة الكتلة الشعبية يتضح تبعية هذه القوائم للأحزاب الصهيونية. فقد قال البستوني إن «إقامة القائمة كانت ضد رغبتنا»، واقترح فتح أبواب الحزب للعرب كوسيلة أفضل للحصول على الأصوات العربية (المصدر السابق، ص. 138).

لم تناضل هذه القوائم ضد التمييز العنصري أو حتى إلغاء الحكم العسكري، بل ساهمت، في بعض الأحيان، بتكريسه قانونيا من خلال التصويت على بقائه،[103] أو تكريس سياساته واقعيا؛ لا، بل جاءت لتسد الفراغ الحاصل بين العرب والسلطة من خلال قيامها بتحقيق مصالح فردية للناس مقابل ولاءات للدولة، إضافة إلى كونها «وكيلة» أصوات للحزب الحاكم؛[104] كما أنها لم تكن قوائم جماهيرية ذات امتداد شعبي سوى في أيام الانتخابات، حيث لعب المبنى الاجتماعي والطائفي دورًا مركزيًا في تجنيد الأصوات في ظل الحكم العسكري الذي ربط بين ولاءات الناس ومواقفهم السياسية وبين تسهيلات الحياة اليومية. ومن الناحية الانتخابية، يمكن القول: إن فترة الحكم العسكري هي «فترة القوائم الانتخابية العربية» (نويبرغر، 1995، ص. 35).

من الصعب أن نصف القوائم العربية بأنها تيار سياسي، كما ولا يمكن اعتبارها بالطبع تيارا إيديولوجيا. فهي عبرت، بالأساس، عن مصالح اجتماعية نتجت عن الخوف، وتعتمد على تقسيمات جغرافية وطائفية وعائلية؛ ولكن هذه القوائم ساهمت، فيما بعد، بإنتاج تيار سياسي يؤمن بالعمل والتغيير من خلال الانخراط في الأحزاب الصهيونية، والذي أطلق عليه في بعض الأبحاث «التيار العربي الإسرائيلي» (غانم، 2001؛ 2005).

103 في محاولة برلمانية جدية لكل من الحزب الشيوعي وحركتي «حيروت» و«مبام» لإلغاء الحكم العسكري من خلال التصويت في الكنيست، صوت اثنان من أعضاء الكنيست العرب من القوائم العربية وهما جبر معدي وذياب عبيد مع إبقاء الحكم العسكري، على الرغم من أن اثنين آخرين من القوائم العربية صوّتا ضد الحكومة في هذا السياق، وهما أحمد كامل الظاهر وإلياس نخلة، الأمر الذي أصاب «مباي» بالصدمة. ومع ذلك، فقد بقي الحكم العسكري قائما لسنوات أخرى بفارق ضئيل للحكومة؛ وسقطت الاقتراحات الثلاثة «بفضل» عضوي الكنيست العربيين (بويمل، 2002، ص. 143).

104 لم تسمح الأحزاب الصهيونية بانخراط العرب فيها كأعضاء. في العام 1954، فتح حزب «مبام» أبوابه لانخراط العرب كأعضاء، أما حزب «مباي»، فقد فتح أبوابه للعرب في العام 1970 لمن خدموا في الأذرع الأمنية. وفي العام 1973، أزيل هذا الشرط لقبول العضوية في الحزب.

الحزب الشيوعي الإسرائيلي:

يستمد الحزب الشيوعي أفكاره من الأيديولوجية الشيوعية- الماركسية، ويطمح إلى تنظيم صفوفه على قاعدة ثنائية القومية فقط، كتصور استراتيجي وكنهج حياتي أساسي. استمد الحزب الشيوعي، الذي بدأ طريقه كحركة هامشية في عهد الانتداب البريطاني، أفكاره ومواقفه الأساسية في المسائل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية من الأيديولوجية العريضة للشيوعية، التي كانت في أوج انتشارها وشعبيتها بين الحربين العالميتين، وخصوصا بعد انتصار الثورة البلشفية في روسيا. وتلقى الفلسطينيون القلائل، الذين آمنوا بالفكر الشيوعي في بداية العشرينيات من القرن الماضي، تعزيزا ملحوظا من خلال عشرات آلاف المهاجرين اليهود الذين آمنوا بالشيوعية ورسالتها، والذين هاجروا إلى البلاد في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وكان هؤلاء متحمسين للفكرة ولإمكانية تحقيقها في البلاد الجديدة التي حلموا بإقامتها.

بدأ النشاط الشيوعي في فلسطين قبل قيام دولة إسرائيل بفترة طويلة. وبدأ «حزب العمال الاشتراكي الذي شكل الإطار الأول للشيوعية في البلاد، عمله في 1919. وفي العام 1923، ظهر هذا التنظيم تحت اسم «الحزب الشيوعي الفلسطيني»، وقُبِل عضوا في الكومونتيرن، وبدأ يضم العرب إلى صفوفه، إضافة لمؤسسيه اليهود، لكن الحزب حافظ على أغلبية يهودية» (ريخس، 1993، صفحات: 25-26).

أدى تدخل الحزب الشيوعي السوفييتي الهادف إلى تقوية الطابع العربي للحزب الشيوعي الفلسطيني، وحل الكومونتيرن في بداية الأربعينيات، إلى انقسام في صفوف هذا الحزب، إذ انفصل عنه معظم الأعضاء الفلسطينيين، وأقاموا تنظيما شيوعيا-قوميا، «عصبة التحرر الوطني». أما المجموعة اليهودية بقيادة ميكونوس- فيلنر- فيلينسكا، فقد واصلت نشاطها داخل الحزب الشيوعي الفلسطيني (ريخس، 1993، صفحات: 26-27). واتحد التنظيمان لاحقا بعد إقامة دولة إسرائيل، وعقدا، في تشرين الأول من العام 1948، مؤتمرًا، أعلنوا من خلاله عن إقامة الحزب الشيوعي الإسرائيلي «ماكي»، الذي شرع مباشرة بالعمل على تنظيم صفوفه وتعزيز برنامجه السياسي وتجنيد الدعم في صفوف مواطني الدولة العرب واليهود على السواء.

في بداية الأمر، كان معظم أعضاء ومصوتي «ماكي» من اليهود، وازداد هذا العدد في سنوات الدولة الأولى بسبب العلاقات الحسنة بين الاتحاد السوفييتي وإسرائيل. وأخذت هذه العلاقة تتجه نحو العدوانية في منتصف الخمسينيات، وخاصة بعد التقارب الذي شهدته العلاقات

بين مصر والكتلة الشيوعية بزعامة الاتحاد السوفييتي، وبعد صفقة الأسلحة الأولى بين مصر وتشيكوسلوفاكيا. أدى الأمر إلى تناقص تأييد اليهود للحزب الشيوعي وتعاظم التأييد له في صفوف العرب، وإلى تحول الحزب تدريجيًا، نحو توجه وطابع «عربيين».

نجح الحزب الشيوعي في استقطاب الفلسطينيين بسبب كونه حزبًا شرعيًا يعمل على الساحة الإسرائيلية، ويحظى بتمثيل في الكنيست من جهة، ومن جهة أخرى بسبب كونه حزبا معارضا يدافع عن حقوق الفلسطينيين، ويعارض مجمل المواقف والسياسات الإسرائيلية الخارجية والداخلية، ويطالب إسرائيل بإعادة اللاجئين، والتوقف عن مصادرة الأراضي، والعمل على تحقيق السلام مع الدول العربية المجاورة، وتحقيق الشق الثاني من قرار التقسيم، الذي اتخذته الأمم المتحدة في العام 1947، والمتعلق بإقامة دولة عربية – فلسطينية بجوار إسرائيل (ريخس، 1993، صفحات: 28–30؛ جريس، 1973، صفحات: 304–309؛ 1972، صفحات: 427–430).

حصل الحزب الشيوعي في السنوات الأولى لقيام الدولة على تأييد شعبي وانتخابي محدود جدا، وعمل في ظروف قاسية من التشتت والخوف اللذين سادا في صفوف الفلسطينيين بعد حرب 1948، وما تمخضت عنه، وبسبب الحكم العسكري المفروض على المدن والقرى العربية في تلك الأيام. ومُنعت صحف الحزب من التوزيع والقراءة، وعمل نشطاء الحزب في ظروف صعبة من أجل نشر مواقفه وضم الأعضاء الجدد إلى صفوفه. ويشكل التصويت في الانتخابات المؤشر الوحيد على حجم التأييد الذي حصل عليه الحزب. وتدل نتائج المعارك الانتخابية الست، التي جرت بين الأعوام 1949 و1961، على مدى الصعوبات التي واجهها في سبيل الحصول على التأييد الواسع. ووصلت نسبة هذا التأييد إلى خُمس أصوات الفلسطينيين، وأقل من ذلك في كل واحدة من الجولات الانتخابية.

مرّ الحزب الشيوعي الإسرائيلي بأزمة عميقة في منتصف الستينيات، حيث حصل انشقاق أدى إلى تشكيل مجموعتين، الأولى بزعامة ميكونيس، والتي حافظت على اسم الحزب، وانضم إليها معظم أعضاء الحزب اليهود بالإضافة إلى قلة من الأعضاء العرب. والثانية، بزعامة ماير ڤلنر وتوفيق طوبي، وأطلقت على نفسها اسم (القائمة الشيوعية الجديدة) «راكح»؛ وتماثل معظم الأعضاء العرب مع هذه القائمة إضافة إلى قلة من الأعضاء اليهود. ومن أسباب الانقسام: صراعات شخصية على السلطة الحزبية، وعلى تبوّء المراكز المهمة، بالإضافة إلى خلافات متعلقة بممتلكات الحزب، وخلافات أيديولوجية وفكرية تتعلق «بالميول» اليهودية والصهيونية

للمجموعة التي قادها سنيه و«الميول القومية-العربية» لمجموعة فلنر وطوبي. ولخّص لنداو (1971)، الذي درس مسألة الانقسام، هذه الأسباب قائلا: «وشمل الجدال نزاعات شخصية... لكن هذه النزاعات أبرزت الانشقاق الأيديولوجي والفروقات في التعاطي مع الأمور التكتيكية. تعترف الكتلة ذات القيادة اليهودية بحقوق الفلسطينيين في إسرائيل، وتتعاطف مع كفاح بعض الدول العربية من أجل الاشتراكية: وترى في التغييرات الحاصلة على مستوى القيادة في إسرائيل- مع انسحاب بن چوريون من الحكومة- فرصة مواتية لاعتراف الشيوعيين بحق إسرائيل في الوجود، مما سيؤدي إلى زيادة شعبيتهم في الدوائر اليهودية. وعلى العكس من ذلك، تهاجم الكتلة ذات القيادة العربية سياسة إسرائيل تجاه العرب بدون تحفظ، وتعطي أهمية أكبر لنضال الشعوب العربية وحركاتها التحررية من أجل الاشتراكية، وتفضل البحث عن شعبيتها في الأوساط العربية».

ودلت نتائج الانتخابات للكنيست السادسة (1965)، التي جرت بعد الانشقاق، على خروج «راكح» منتصرة في المنافسة على أصوات الفلسطينيين وعلى الأصوات بشكل عام؛ حيث حصلت القائمة على ثلاثة مقاعد في الكنيست، وشكل العرب نسبة 75% من مصوتيها، وفازت «ماكي» في المقابل بمقعد واحد، وصوت لها ما يقل عن 0.5% من العرب (ريخس، 1993، ص. 34). هذا واختفت «ماكي» عن الساحة السياسية بعد انتخابات الكنيست السابعة، حيث لم تعبر نسبة الحسم، وبقي «راكح» تيارا شيوعيا وحيدا في الساحة السياسية والبرلمانية في البلاد.

أدت مجموعة من الأسباب، التي أصبحت ملموسة في مطلع السبعينيات، إلى ترسيخ الحزب الشيوعي في صفوف الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل. ومن هذه الأسباب: اختفاء التيار «اليهودي» في الحركة الشيوعية، والتغييرات التي جرت على بنية وطابع السياسة الإسرائيلية، وتلك التي طرأت على وضع الفلسطينيين في إسرائيل، وعلى مكانة الحركة الوطنية الفلسطينية، بالإضافة إلى التغييرات التكتيكية في سياسات الحزب الشيوعي.

بعد اختفاء «ماكي» كحزب منافس، بدأ التأييد الشعبي لـ«راكح» في صفوف الفلسطينيين بالتعاظم. وانعكس الأمر في عدد المنضمين لصفوفه وعدد مؤيديه في الانتخابات. وحصل الحزب في الانتخابات للكنيست الثامنة والتاسعة والعاشرة، التي جرت في السنوات 1973 و1977 و1981 بالتتابع، على حصة الأسد من أصوات الفلسطينيين. إذ حصل في انتخابات الكنيست الحادية عشرة، التي جرت في العام 1977، على أكثر من نصف العدد المطلق للأصوات الصالحة في صفوف الفلسطينيين.

يشكل صعود قوة الحزب الشيوعي في صفوف الفلسطينيين، مواطني إسرائيل، أحد أكثر المواضيع إثارة في تاريخهم؛ وقد تطرق الكثير من الباحثين إلى هذا الأمر (غانم، 1996). ويرجع هؤلاء الباحثون قوة الحزب الشيوعي واستمراريته إلى عدة أسباب أهمها:

ترتكز المواقف الأساسية للتيار الشيوعي على الفرضية القائلة أن التعايش يحصل داخل الدولة بين من هم متساوون، ومن هنا تدعو الحاجة إلى النضال من أجل تحقيق المساواة، التي من شأنها المساهمة في رفع مستوى التعايش. ويعد الانخراط في أحزاب عربية – يهودية أفضل السبل إلى تحقيق أهداف الفلسطينيين في إسرائيل. ويرفض الحزب، بشكل قاطع، التنظيم على أساس قومي عربي، إذ ينظر إلى هذا الأمر على أنّه نزعة انفصالية تضر بنضال الفلسطينيين.

يعتبر تحقيق السلام والمساواة الهدف المركزي في مواقف الحزب الشيوعي، ويجدر بذل أقصى الجهود في سبيل تحقيقهما، وذلك من خلال التعاون مع اليهود الراغبين في ذلك. ويعتبر الدمج وتوزيع الموارد بشكل متساو للبلدات العربية واليهودية مقياساً للمساواة بالنسبة للحزب، إضافة للاعتراف بالعرب كأقلية قومية. ويتم تحقيق هذه الأهداف بمدة أقصر، في حال إحلال السلام وإقامة الدولة الفلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل. ويرفض الحزب أي حديث عن انفصال التجمعات الفلسطينية في المثلث والجليل عن الحكم المركزي في إسرائيل.

يرى التيار الشيوعي في الصهيونية العقبة الأساسية أمام تحقيق المساواة للعرب، ويعتبر أن احتمالات تحقيق المساواة تبقى معدومة طالما بقيت الصهيونية الأيديولوجية الرسمية لدولة إسرائيل. لذا، يجب إقصاء الصهيونية من مكانتها كأيديولوجية رسمية، بالإضافة إلى إلغاء الطابع اليهودي للدولة. ويعتبر موقف كهذا معاكسا للتيار العربي الإسرائيلي الذي يقبل الصهيونية كأمر واقع، ويفضل تجاهلها وتجاهل العلاقة بينها وبين التمييز الواقع على الفلسطينيين.

يعتبر الحزب الشيوعي النزاع الإسرائيلي – العربي حجر عثرة أمام تطوير الدولة والمنطقة، وعليه يجب بذل أقصى الجهود من أجل حل القضية الفلسطينية. ويعتبر الحزب إقامة الدولة الفلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل أفضل الحلول. ويؤيد الشيوعيون كل وسائل النضال البرلمانية وغير البرلمانية التي تعجل تحقيق الأهداف الفلسطينية، لكنهم يشددون على أهمية النضال ضمن إطار القانون، ويعتبرون أن النضال غير القانوني يشكل ذريعة بيد السلطة، ويضر بالنضال الفلسطيني.

في مسألة هوية الفلسطينيين، يرى التيار الشيوعي، على امتداد سنين طويلة، مركبين اثنين: قومي – عربي – فلسطيني من ناحية، ومدني – إسرائيلي من الناحية الثانية. ويكمل هذان

المركبان، بنظر هذا التيار، بعضهما البعض، حيث يرفضون الفكرة القائلة أن هناك تناقضا فيما بينهما. وقد فسروا الأمر دائما على أنه اشتقاق من الفكر الشيوعي الذي يعتبر أيديولوجية شمولية، وكان بمثابة المرشد للمواقف العينية لهذا التيار في إسرائيل.

خلال كل فترة الحكم العسكري، لعب الحزب الشيوعي دورا هاما في المجتمع الفلسطيني في التصدي لسياسة الحكم العسكري والتمييز اللاحق، لكن بقيت رؤيته للصراع مختلفة عن باقي التنظيمات العربية مثل «حركة الأرض» (أدناه)، لأنه كان ملتزماً بمسألة الشراكة العربية اليهودية ولمفردات الصراع الطبقي. لعب الحزب الشيوعي دوره البارز في الاحتجاج السياسي الجماهيري في مناسبات أول أيار العمالية من خلال هذا المنظار ورؤيته الطبقية؛ ومع ذلك، فإن هذه الاحتجاجات «الطبقية» للعمال لعبت دورا في تعميق الوعي القومي بين الجماهير العربية مولدة تيارا قوميا عربيا ناصريا، هاجمه الحزب الشيوعي فيما بعد، متهما إياه بالقومجية والرجعية. استطاع الحزب الشيوعي، إلى جانب التنظيمات السياسية الأخرى، طرح بديل سياسي عن القوائم العربية التي حاولت إنتاج هوية وشخصية مشوهة يمكن أن نطلق عليها اسم «العربي الإسرائيلي»، ونجحوا في تنظيم احتجاج سياسي جماهيري مثابر خلال فترة الحكم العسكري، رغم التضييقات الكثيرة كالإقامة الجبرية، والاعتقال والحبس المنزلي، والتقييدات على حرية الحركة والتنظيم السياسي، ولكنها لم تترجم نشاطاتها الجماهيرية إلى أصوات انتخابية في الكنيست، وذلك لأن المبنى الاجتماعي كان لا يزال مسيطرا على الخيارات الانتخابية، إلى جانب أن عامل الشك والخوف كان لا يزال مخيّما على العرب، وقد كان التعاون مع السلطة مظهراً من مظاهر الهزيمة، وليس دليلاً على الانتماء، كما أن الحزب الوحيد الذي خاض الانتخابات إلى جانب القوائم العربية كان الحزب الشيوعي الذي كانت تركيبته يهودية – عربية بالأساس.

لقد برزت علاقة واضحة بين تعميق حركة الاحتجاج السياسي للحزب الشيوعي وبين تأييده داخل المجتمع الفلسطيني. فقد ارتفعت نسبة التصويت للحزب الشيوعي بصورة ثابتة (عدا عام 1959، العام الذي تفككت فيه الجبهة الشعبية العربية) خلال سنوات الحكم العسكري، مقابل ضعف متواصل للقوائم العربية، إضافة إلى أن تبنيه لخطاب قريب من الخطاب القومي ساهم في تعزيز قوته. وحدثت بداية عملية فرز جديدة في المجتمع الفلسطيني، ستستمر بعد انتهاء الحكم العسكري، وهي ظهور تيار وطني إلى جانب تيار الأحزاب الصهيونية بدل القوائم العربية.

في العقد الأول من الحكم العسكري، واجهت السلطة الحزب الشيوعي بقسوة، وقد كان الحزب الشيوعي العدو اللدود للحزب الحاكم «مباي» ورئيسه بن چوريون. واستطاع الحزب، من خلال خطه المثابر ضد الحكم العسكري، جذب شخصيات مثقفة بقيت بعد النكبة، حيث عملت في صحفه ومجلاته «الاتحاد» و«الغد» و«الجديد»، التي ساهمت بدورها في إنتاج خطاب سياسي مناهض للخطاب السياسي الصهيوني، ولكنه كان بعيدا من اعتباره خطابا قوميا عربيا؛ حيث عارض الحزب الشيوعي حركات عربية تبنت ورفعت هذا الخطاب، وفقط بعد أن نشأت بداخله قيادة عربية وفقد قاعدته الانتخابية والشعبية في الوسط اليهودي، بدأت مفردات قومية تدخل الخطاب السياسي للحزب الشيوعي، وفي جزء منها كرد فعل على نشوء «حركة الأرض» وخطابها القومي. لقد أسس الحزب الشيوعي خطاب المساواة بين الجماهير العربية كمطلب سياسي، ولكنه لم يناقش، في حينه، جوهر الدولة اليهودية وعلاقته بالمساواة. نبعت شعبية الحزب الشيوعي نتيجة مثابرته الاحتجاجية ضد الحكم العسكري، وطرحه لقضايا الناس اليومية، ومناهضة الحكم العسكري. وشكل تأييد الحزب الشيوعي القناة الوحيدة للاحتجاج على السلطة من خلال تيار برلماني شرعي في النظام الديمقراطي الإسرائيلي.

جدول رقم (2): أنماط تصويت العرب في انتخابات الكنيست خلال فترة الحكم العسكري

السنة	نسبة التصويت	قوائم عربية	الحزب الشيوعي	حزب "مباي"	أحزاب أخرى
١٩٤٩	٧٩	٥١	٢٢	١٠	١٧
١٩٥١	٨٦	٥٥	١٦	١١	١٨
١٩٥٥	٩١	٤٨	١٥	١٤	٢٣
١٩٥٩	٨٥	٤٢	١١	١٠	٣٧
١٩٦١	٨٣	٤٠	٢٢	١٠	٢٨
١٩٦٥	٨٢	٣٨	٢٣	١٣	٢٦

الجبهة العربية – الشعبية:

كان لعوامل مرتبطة بنتائج حرب العام 1948 وما تبعها – من فرض حكم عسكري على المدن والقرى العربية، وممارسة رقابة صارمة ضد عموم الفلسطينيين في إسرائيل – دور مباشر

في إعاقة قيام منظمات وأحزاب سياسية عربية على أساس قومي. فقد أدت هذه الظروف إلى فشل جميع المحاولات الهادفـــة إلى تأسيس حزب عربي، والتي جرت في السنوات العشر الأولى لقيام إسرائيـــل. (قهوجي، 1972، صفحات: 423 -425؛ لانداو 1970، صفحات: 90 – 94).

كانت المحاولة الجادة الأولى في إقامة «الجبهة العربية» حين عقد، في السادس من حزيران عام 1958، اجتماعان في مدينتي الناصرة وعكا بهدف الإعلان عن تأسيس الجبهة العربية. وقد عقد الاجتماعان بشكل منفصل بسبب تدخل سلطات الحكم العسكري، التي حالت دون وصول عدد من الأشخاص من مدينة الناصرة إلى عكا لحضور اللقاء المخطط. وفي ختام الاجتماعين، تقرر إصدار بيان مشترك وانتخاب هيئة تمثيلية مشتركة عملت منذ ذلك الوقت كأمانة سر للجبهة العربية (جريس، 1973، ص. 316).

وكانت العناصر الأساسية التي تألفت منها الهيئة التي جرى تأسيسها تتبع تيارين رئيسيين في الشارع العربي في ذلك الوقت، الشيوعي من جهة والقومي المتعاطف مع التيار القومي العربي بقيادة جمال عبد الناصر، من جهة أخرى. وقد شكلت هذه التركيبة، فيما بعد، عاملا أساسيا في انهيار الجبهة عقب استقالة أعضاء التيار القومي من الهيئة المشتركة وتأسيس «حركة الأرض»، التي سنتحدث عنها لاحقـًا، وذلك على أرضية الخلافات والخصومات التي نشبت بين الرئيس المصري جمال عبد الناصر والرئيس العراقي عبد الكريم قاسم، الذي كان مقربا من الشيوعيين. لكن تصنيف «الجبهة العربية» مع التيار القومي ينبع بشكل أساسي من واقع سيطرة أتباع التيار القومي عليها، وكذلك بحكم توجهها ومواقفها، وهذا دون التغاضي عن وزن الشيوعيين في هذه الجبهة، التي مثلت، عمليًا، المحاولة الجادة الأولى التي قام بها الفلسطينيون في إسرائيل من أجل إقامة منظمة قومية عربية. وقد انتخبت الجبهة شخصًا محايدًا لرئاستها، هو يني قسطندي يني، رئيس مجلس محلي كفر ياسيف، والذي حافظ، بدوره، على موقف حيادي بين تياري الجبهة لغاية وفاته في العام 1961 (غانم، 1990، صفحات: 52 – 53).

وقد حددت الجبهة أهدافها في خطوطها العريضة التي تم نشرها، والتي يمكن الوقوف عليها بشكل مفصّل من خلال قراءة أدبيات الجبهة (قهوجي، 1972، صفحات: 439–446) والمقابلات التي أدلى بها، باسمها، للصحف رئيسها يني قسطندي يني. ففي مقابلة أجرتها معه صحيفة «الاتحاد»، لسان حال الحزب الشيوعي، شرح يني أهداف الجبهة بقوله:

«ستطالب الجبهة بتجسيد حقوق العرب كإلغاء الحكم العسكري وإعادة المهجرين إلى مدنهم وقراهم، وإلغاء سياسة التمييز بين المواطنين، وتحقيق المساواة. وكذلك ستطالب الجبهة بإعادة اللاجئين الفلسطينيين الذين طردوا من إسرائيل عام 1948» (مرقص، ص. 170).

واجه أعضاء الجبهة وناشطوها معاملة عدائية من جانب السلطات، حيث حاول الحكم العسكري بطرق شتى إبعاد وردع المؤيدين ومنع الناشطين من المشاركة في النشاطات الجارية للجبهة. كذلك اضطر المؤسسون إلى تغيير اسم «الجبهة العربية» إثر تدخل متصرف اللواء الذي ادعى، مستندا إلى قانون موروث من عهد الانتداب البريطاني، بأن هذه التسمية «عنصرية»، ليصبح اسمها «الجبهة الشعبية». وقد عبر مؤسس الدولة ورئيس الوزراء في الخمسينيات، داڤيد بن چوريون، في عدة مناسبات عن موقف السلطات المعادي لـ «الجبهة العربية- الشعبية» (جريس 1973، صفحات: 316 -317).

بلغت الجبهة نهاية طريقها حيث تم حلها على أرضية تفاقم الخلافات والصراعات بين التيارين المكونين لها، الشيوعيين والقوميين الذين تفاعلوا مع المد الناصري، وذلك على خلفية الصراع الذي أشرنا إليه بين الرئيس المصري جمال عبد الناصر والرئيس العراقي عبد الكريم قاسم. وفيما واصل الشيوعيون طريقهم ونشاطهم في إطار الحزب الشيوعي، تحالف القوميون الناصريون مع شخصيات عربية أخرى في إسرائيل ليؤسسوا «حركة الأرض».

حركة الأرض:

يشير كيمرلنغ إلى أن «حركة الأرض» هي المحاولة الأولى لإقامة حركة قومية عربية داخل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل (كيمرلنغ، 2004، ص. 390). حيث أعلنت المجموعة القومية المتبقية التي انسحبت من الجبهة العربية–الشعبية على أثر حل الأخيرة، والتي تزعمها كل من منصور كردوش وحبيب قهوجي وصالح برانسي، اعتزامها مواصلة نشاطها كمجموعة عربية، معلنة عن إقامة «أسرة الأرض» التي أصبحت تعرف فيما بعد باسم «حركة الأرض». وهي تسمية استخدمها مؤسسو الحركة لترمز وتدلل على الرابطة القوية بين الفلسطينيين وأرضهم (جريس 1973، ص. 318؛ وقهوجي، 1972، ص. 446). وقد عقدت المجموعة المؤسسة لـ«حركة الأرض» اجتماعًا تشاوريـًا تأسيسيـًا في الناصرة معلنة قيام الحركة (برانسي، 1987، ص. 120).

بادرت «حركة الأرض» إلى عقد اجتماعات ولقاءات في سائر المدن والقرى العربية، دعت فيها

إلى توحيد وتنظيم صفوف الفلسطينيين في إسرائيل على أساس قومي عربي، وسط اللجوء والاستناد إلى عناصر وأسس الأيديولوجية الناصرية التي كانت في أوجها أوائل الستينيات متمتعة بتأييد شعبي واسع في العالم العربي. وقد أصدرت الحركة، بهدف الترويج لمواقفها، نشرة لمرة واحدة صدرت بعدة طبعات مختلفة وتحت تسميات عديدة، وذلك لعدم موافقة السلطات على منحها ترخيصا دائما لإصدار صحيفة بشكل منتظم. ولضمان توفير مصادر تمويل، أسست الحركة شركة اقتصادية سميت «شركة الأرض م. ض»، بيعت أسهمها إلى أعضاء الحركة وعدد من أنصارها. ومن النشاطات التي قامت بها الحركة إعداد مذكرة تستعرض المشاكل التي يواجهها الفلسطينيون في إسرائيل نتيجة لسياسة السلطات الإسرائيلية، أرسلت نسخ منها إلى السكرتير العام للأمم المتحدة، وإلى صحف عالمية ودبلوماسيين وممثلي دول أجنبية في البلاد (جريس، 1973، صفحات: 319– 322؛ قهوجي، صفحات: 1982، 455). وفي مرحلة لاحقة، قرر قادة الحركة تسجيلها كحزب سياسي تضمنت خطوطه العريضة عددا من المبادئ الواضحة التي تؤكد على العلاقة والرابطة بين الفلسطينيين في إسرائيل والعالم العربي عامة، والشعب الفلسطيني خاصة، وسط التشديد على ضرورة تسوية القضية الفلسطينية بصورة تتلاءم مع «تطلعات الشعب الفلسطيني والأمة العربية»، إضافة إلى التأكيد على ضرورة حل ومعالجة مشاكل الفلسطينيين في إسرائيل بشكل ملائم.

أصدرت «حركة الأرض» عدة نشرات ضمن لافتة «نشرة لمرة واحدة»، وذلك لأن السلطات لم تمنح الحركة الترخيص بإصدار نشرة دورية ناطقة بلسان الحركة، بعد أن قدم الطلب إلى حاكم اللواء في اللد. ويشير كردوش أن فكرة تأسيس صحيفة جاءت من إميل توما عندما قال له «إننا كشيوعيين نعبر عن رأينا في صحيفتنا، فإذا شئتم أسسوا لأنفسكم صحيفة خاصة بكم وهاجمونا» (كردوش، 1987، ص. 125). قامت الحركة بإصدار ثلاث عشرة نشرة تحت عناوين متعددة، ولكنها حافظت على بقاء كلمة الأرض في هذه العناوين مثل: «عطر الأرض»، «ندى الأرض»، «أسرار الأرض»، «أخبار الأرض». وقد اهتمت النشرات بتغطية أخبار العام العربي، كجزء من التأكيد على الانتماء القومي العربي. فقد حمل العدد الذي أصدر في 1959/10/17، والذي سمي «أخبار الأرض»، عنوانا رئيسيا يتناول حادثة اغتيال الرئيس العراقي عبد الكريم قاسـم، والتي تم التقاطها من راديو بغداد، كما نشر عدد «أسرار الأرض» الصـادر في 11/30 أخبار زيارة عبد الحكيم عامر إلى القاهرة. أما العدد السابع من شهر كانون الأول، فقد عرض أخبارا عن الجمهورية العربية المتحدة التي تشكلت توا في أعقاب

الوحدة السورية المصرية (سيغو، 2001، صفحات: 60–61).

في 23 حزيران من العام 1964، رفعت «حركة الأرض» مذكرة إلى الأمم المتحدة تقع في ثلاث عشرة صفحة مطبوعة وموقعة باسم «شركة الأرض المساهمة»، تصف الواقع السياسي الذي يعيشه العرب في إسرائيل، وخصوصا قسوة الحكم العسكري ومصادرة الأرض، وطالبوا بالمساواة في الحقوق واحترام الحريات الأساسية وإنهاء التمييز. لم تحظ هذه المذكرة باهتمام من الأمم المتحدة، ولكنها عرضت الحركة لضغوطات جديدة من السلطة، انتهت بإخراجها عن القانون (كردوش، 1987، ص. 126).

لاقت نشاطات الحركة نظرة معادية من جانب السلطات، بل وحتى من جانب نشطاء الحزب الشيوعي، الذين لم يرق لهم نشاط المجموعة الجديدة، ورأوا فيها خطرا يهدد مكانتهم في الشارع العربي (جريس، 1973، صفحات: 318–319؛ قهوجي، 1972، صفحات: 447–472). عدّد صالح برانسي نقاط الاختلاف بين «حركة الأرض» والحزب الشيوعي من وجهة نظره، وأهمها أن الحزب يثقف كوادره على أساس أنهم جزء من الكيان الإسرائيلي، ويشجع عناصره على الانخراط في خدمة الدولة ومؤسساتها، وأن أقصى ما يطالب به الحزب هو المساواة مع اليهود (برانسي، 1987، ص. 122).

من جهتها، زعمت السلطات، على لسان متحدثيها، بأن المجموعة الجديدة هي منظمة «ناصرية وضعت نصب أعينها تحريض الفلسطينيين ضد الدولة». وباشرت السلطات بإصدار أوامر تقيّد حركة وتنقل أعضاء الحركة. في المقابل، عمل أعضاء الحزب الشيوعي علنا ضد الحركة الجديدة لاعتقادهم أن دعوة الحركة المبكرة للمواطنين العرب إلى مقاطعة الانتخابات للكنيست موجهة، بشكل أساسي، ضد التصويت للحزب الشيوعي (جريس، 1973، صفحات: 319–320؛ كردوش، 1987؛ برانسي، 1987). كما اشترك كل من المؤسسة الإسرائيلية والحزب الشيوعي في وصف الحركة بنعت القومجية (شطاندل، 1992).

في أعقاب الطلب الذي تقدم به رؤساء مجموعة «الأرض» بتسجيلها رسميا كحزب، تحركت السلطات، بشكل سريع، لـ «معالجة» قضية الحركة ووجودها في المشهد السياسي؛ حيث وجه متصرف لواء حيفا لمؤسسي الحركة أمرا يحظر فيه تنظيمهم ونشاطهم، مدعيا أن هذا التنظيم «يمس ويهدد وجود دولة إسرائيل» (قهوجي، 1972، ص. 459).

أستأنف أعضاء الحركة ضد هذا الأمر إلى محكمة العدل العليا، غير أن المحكمة صادقت على قرار متصرف اللواء، مؤكدة على أن «الأرض» تنظيم «معاد للدولة ووجودها»، ليتم بعد

ذلك مباشرة اعتقال عدد من زعماء الحركة. وأعلن وزير الدفاع أنه وبناء على الصلاحيات المخولة له بموجب أنظمة الطوارئ يعلن أن «الأرض» وشركتها الاقتصادية هما تنظيمان «غير قانونيين» يحظر نشاطهما، وهو قرار تبعه اتخاذ خطوات وإجراءات بحق أعضاء ومؤيدي حركة «الأرض» (للتفاصيل القضائية، راجع: سيبان، 2000، الفصل السادس). وقبل ذلك، وللتمهيد لإخراج الحركة عن القانون، قامت السلطات باعتقال حبيب قهوجي وصبري جريس بتهم الاتصال بشخص جاء من سوريا، ومنصور كردوش بتهمة الاتصال بشخص قادم من قطاع غزة. أما برانسي، فقد اعتقل لأنه ندد بعملية اعتقال قيادة «حركة الأرض». كما فرضت السلطات إقامات جبرية على عدد آخر من أعضاء الحركة. كل ذلك مهّد الطريق لإخراج الحركة عن القانون في تشرين الثاني عام 1964 (انظر: شهادات برانسي وكردوش، 1987). وقد لجأت السلطات، في وقت لاحق من عام 1965، إلى استخدام هذه الإجراءات عندما شكل رجالات «الأرض» قائمة تحت اسم «القائمة الاشتراكية العربية» لخوض الانتخابات للكنيست السادسة التي جرت في العام ذاته، حيث حُظر عليهم ترشيح أنفسهم أو تقديم قائمة من طرفهم للانتخابات من خلال قرار اتخذته لجنة الانتخابات المركزية ضد القائمة. هذه الإجراءات أفضت إلى حلّ حركة «الأرض» وانتهاء وجودها (جريس، 1973، صفحات: 324– 328؛ قهوجي، 1972، ص. 473؛ شطاندل، 1992، ص. 239). كان قرار قيادة «حركة الأرض» خوض انتخابات الكنيست تحت لافتة جديدة، بعثية وليست ناصرية، تناقضا في التوجه العام الذي قادته حتى إخراجها عن القانون؛ فقد نادت قيادات الحركة، قبل ذلك، بمقاطعة الانتخابات، الأمر الذي زج بهم في خانة العداء للحزب الشيوعي والسلطة، بالإضافة إلى التباين الأيديولوجي بينهما. ولكنهم نتيجة للتضييق المتواصل عليهم واعتقالهم وفرض الإقامة الجبرية على كوادرهم اعتقدوا أن الكنيست ستشكل حصانة لنشاطاتهم القومية، لكن الحكم العسكري كان فوق القضاء وثغراته القانونية، فاعتبر القائمة الاشتراكية تنظيما مواصلا لـ«حركة الأرض» المحظورة (شطاندل، 1992، ص. 239).

حاول نشيطو وقياديو «حركة الأرض» العودة من خلال إقامة نوادٍ محلية داخل التجمعات العربية، كتعويض عن إخراج «حركة الأرض» عن القانون؛ وقد تعرضت هذه النوادي إلى ملاحقة الأجهزة الأمنية ومحاولات لإغلاقها (كوهن، 2006، ص. 228).

شكلت «حركة الأرض» امتدادا للمد الناصري في العالم العربي، وتأثر قيامها وبرامجها بالفكر الناصري القومي الصاعد. ويؤكد ذلك منصور كردوش بقوله: «إن الحركة الناصرية أثرت

فينا كثيرا. وأعطتنا دافعا كبيرا للعمل، خصوصا أن جمال عبد الناصر كان في ذلك الوقت يعبر عن كل أمانينا، وآراؤه كانت مقبولة من قبل العرب في إسرائيل، فالعرب قد تجاوبوا مع آرائه القومية، وقد كنا نعبر عن موقف هذه الجماهير من خلال تماثلنا مع آراء عبد الناصر.. في أحد أعداد صحيفة الأرض، وضعنا في الصفحة الأولى صورة عبد الناصر وكتبنا «ناصر العرب في يوم النصر»، وكانت هذه الصورة سببا في توزيع 1000 نسخة بسرعة خيالية» (كردوش، 1987، ص. 127).

شكلت مسألة إلغاء طلب القائمة الاشتراكية العربية التي أقامها قياديو «حركة الأرض» أول اختبار تضعه حركة عربية أمام الدولة في مسألة التناقض بين تعريفها كدولة يهودية وبين ديمقراطيتها، ومن هذه الناحية، فإن «حركة الأرض» تعتبر الحالة الأولى التي يتم فيها الكشف عن التناقض الجوهري بين المركبين الإثني والديمقراطي.

الحركة الطلابية العربية:

لعبت الحركة الطلابية العربية في فترة الحكم العسكري دورا كبيرا في النضال والاحتجاج السياسي ضد الحكم العسكري وسياسات التمييز، بالإضافة إلى المطالب التعليمية الخاصة بالطلاب العرب (Mar'i, 1978; Nakhleh, 1979). وعلى الرغم من أن عدد الطلاب الجامعيين العرب كان قليلا، وانحصر تواجدهم، بالأساس، في الجامعة العبرية، إلا أنهم استطاعوا أن يقوموا ببناء تنظيم طلابي عربي يعبرون من خلاله عن احتجاجهم في نفس العام الذي أقيم فيه الاتحاد العام لطلبة فلسطين في الخارج (مصطفى، 2002؛ غياظة، 2000).

تأثرت بدايات تبلور حركة طلابية عربية فلسطينية في إسرائيل بالمناخ العالمي، الذي أفرز الحركات الطلابية في الجامعات (Altbach, 1970). وكانت بداية التفكير الأولى لتنظيم عمل طلابي فلسطيني في الجامعة العبرية، التي شكلت المؤسسة التعليمية الجامعية التي يتركز فيها الطلاب العرب في الستينيات والسبعينيات. وقد انبثق عن هذا التفكير الأولي إقامة أول لجنة للطلاب العرب في الجامعة عام 1959. ولم تكن فكرة إقامة اللجنة منفصلة عن تأثرها بالجو السياسي العام في المنطقة وداخل المجتمع الفلسطيني في الشتات، حيث انتظمت الحركة الوطنية الفلسطينية بداية ضمن روابط طلابية عربية أو فلسطينية. كما فرض الواقع السياسي والطلابي على الطلاب العرب الحاجة إلى بلورة إطار طلابي عربي مستقل عن

النقابات الطلابية الإسرائيلية في الجامعات، وذلك بسبب كون أهداف الطلاب العرب تتعدى، بحكم الضرورة، القضايا الطلابية المحلية، التي قد تشترك في بعضها مع أهداف النقابات العامة، حيث كانت هناك ضرورة لربط الإطار الطلابي العربي بقضايا سياسية ووطنية أيضا.

رفعت لجنة الطلاب العرب في الجامعة العبرية أجندات طلابية في المقام الأول. حيث تركز نشاط الطلاب العرب في العمل على تحسين ظروفهم داخل الجامعة، وإلغاء الحكم العسكري (مصطفى، 2002). وكان الحكم العسكري يعيق حركة الطلاب العرب وتنقلاتهم، وخاصة قضية التصاريح التي حرمتهم من الاشتراك في الجولات التعليمية التي تنظمها الجامعة، وحرمت طلابا من الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي بسبب العراقيل التي يضعها الحكم العسكري أمامهم. ولكنهم رفعوا أيضا لافتات نضالية من خلال نشاطاتهم ضد التمييز القومي اللاحق بالجماهير العربية وإلغاء الحكم العسكري. وبرز ممثلو الطلاب العرب في سنوات الستين، عبر مشاركتهم في المؤتمرات الشعبية الاحتجاجية ضد مصادرة الأراضي والحكم العسكري، وبياناتهم وعرائضهم بخصوص ذلك (توما، 1982، ص. 220).

وقد قام الطلاب العرب في الجامعة العبرية بتقديم مذكرة في شهر أيار عام 1958 للجنة الوزارية التي تألفت «لفحص طرق عمل الحكم العسكري»، وقع عليها ستون طالباً عربياً يدرسون في الجامعة، يطالبون فيها بإلغاء الحكم العسكري. وقد جاء في المذكرة: «نحن الطلاب العرب، الموقعين أدناه، بوصفنا جزءاً لا يتجزأ من الأقلية العربية في البلاد، التي تقاسي منذ عشر سنوات من الحكم العسكري، نعلن لكم عن مطالبنا بإلغاء هذا الحكم إلغاء تاماً، فهو يمس بحقوقنا بوصفنا مواطنين في دولة ديمقراطية» (الاتحاد، 9/5/1958، ص. 3).

كما ووقع ستون طالباً جامعيا في الجامعة العبرية على مذكرة أرسلها الطلاب العرب إلى الأمم المتحدة تشرح أوضاع الأقلية العربية، وتطالب بإلغاء الحكم العسكري ونظام تصاريح التنقل والتفرقة العنصرية، وتندّد بمذبحة كفر قاسم (الاتحاد، 29/11/1960).

وقد ارتبط قسم من الطلاب العرب الفاعلين في الجامعة العبرية بالحركات السياسية الفاعلة في المجتمع العربي، مثل الحزب الشيوعي و«حركة الأرض». وكان للأخيرة، رغم حضورها القصير على الساحة العربية، تمثيل بارز بين الطلاب العرب في الجامعة، وعانى طلابها، خصوصًا، وطلاب آخرون من الملاحقات السياسية وصلت إلى درجة الإقامة الجبرية. ونتيجة للتنوع السياسي، فقد تبنت اللجنة، بعد ثلاث سنوات من تأسيسها، نظاما ديمقراطيا في

انتخاب أعضائها. ففي العام الدراسي 1961/1962، أجريت أول انتخابات للجنة الطلاب العرب في القدس، شارك فيها 92 طالبًا من أصل 100 طالب عربي، درسوا في الجامعة. ويمكن اعتبار هذه الانتخابات أوّل انتخابات لتنظيم عربي قطري في إسرائيل.

لعب الطلاب الجامعيون العرب في فترة الحكم العسكري دورًا سياسيًا فاق المعطيات الموضوعية، مثل عددهم في الجامعات، والذي بلغ العشرات ولم يتجاوزها إلى المئات، ولم يرتبط أو ينحصر نشاط الطلاب الاحتجاجي ضمن الأطر السياسية القائمة مثل الحزب الشيوعي أو «حركة الأرض» فقط، بل طوروا نشاطا منفصلا ومستقلا خاصا بهم، من إصدار المنشور السياسي، وحتى الاعتصام الاحتجاجي. ففي كانون الثاني عام 1961، أصدرت لجنة الطلاب العرب في الجامعة العبرية منشورا تحت عنوان «لنتحد جميعا دفاعا عن الديمقراطية ولإلغاء الحكم العسكري» تم توزيعه بين الطلاب، جاء فيه «منذ 12 سنة يعاني المواطنون العرب من سياسة الحكم العسكري المضطهد ومن التمييز القومي ومن سلب الأراضي وانتهاك الحقوق، واستغلت شعارات أمن الدولة ومصلحة اليهود وتطوير البلاد لإخفاء تلك السياسية، فلنتحد جميعا لإلغاء الحكم العسكري وتحقيق المساواة» (لجنة الطلاب العرب، كانون الثاني، 1961).

تطور العمل الاحتجاجي الطلابي ضد سياسة التمييز والحكم العسكري، الأمر الذي تطلب الانتقال من القيادة المعينة إلى مرحلة القيادة المنتخبة. ففي العام الدراسي 1961/1962، أدخل نظام الانتخابات إلى لجنة الطلاب العرب، وجرت لأول مرة انتخابات شارك فيها 92 طالبا عربيا من أصل 100 طالب، الأمر الذي يؤكد وعي الطلاب لدورهم المجتمعي وضرورة تنظيم ذلك ديمقراطيًا (مصطفى، 2002، ص. 92).

وقد حددت لجنة الطلاب العرب المنتخبة أهدافا لها، ومنها: «خدمة قضايا الطلبة العرب في الجامعة العبرية والعمل على زيادة عددهم، والنضال من أجل تحسين وضع الشعب العربي في البلاد في جميع النواحي، وحل مشاكله وعلى رأسها قضيتا الحكم العسكري والأراضي» (بيان لجنة الطلاب العرب،5/12/1961).

تزامنت مسألة بدء تنظيم العمل الطلابي السياسي مع أول حملة تحريضية تعرض لها الطلاب العرب في الجامعة العبرية، وذلك للدور المتصاعد الذي بدأ يلعبه الطلاب في الحركة السياسية الاحتجاجية داخل المجتمع العربي ضد الحكم العسكري عموما، ودوره في إعاقة حركة الطلاب في التنقل خصوصًا، واستهل هذه الحملة وكيل مستشار الشؤون العربية في

مكتب رئيس الحكومة «أوري لوبراني» (والذي تمت ترقيته بعد ذلك إلى منصب مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية) بقوله «من الأفضل أن لا يكون هناك طلاب عرب، ولو بقوا حطابين وسقاة مياه لكان من الأسهل أن نحكمهم» (معاريف، 14/9/1960). طالب الطلاب العرب بفصل لوبراني بسبب تصريحاته العنصرية، وفي رسالة بعثتها لجنة الطلاب العرب إلى رئيس الكنيست ورئيس الحكومة، جاء فيها «إن تصريحات وكيل مستشار الشؤون العربية في مكتب رئيس الحكومة العنصرية لا تساعد في تقدم التفاهم العربي اليهودي في شيء، وإنما تزيد الكراهية، وما صدرت إلا لتستر على الحكم العسكري الذي يفصل بين المواطن العربي والمواطن اليهودي» (الاتحاد. 20/9/1960).

كشف الدور الاحتجاجي الذي لعبه الطلاب العرب في الجامعة العبرية قوة هذا الجيل الصاعد. وقد وصفت افتتاحية «معاريف» الطلاب العرب بأنهم «غير مخلصين للدولة، ويقومون بنشر دعايات معادية بين الطلاب الضيوف الأجانب» (معاريف، 14/11/1962).

نجح الطلاب العرب، من خلال نشاطاتهم السياسية الاحتجاجية، في منع نقابة الطلاب الإسرائيلية من الانضمام إلى عضوية الاتحاد العالمي للطلاب في العام 1964، واتخذ القرار بأغلبية 24 صوتا مقابل معارضة 16 صوتا وامتناع ثمانية، من بينهم مندوب نقابة الطلاب الإسرائيلية الذي رفض الإعراب عن تحفظه من سياسة التمييز والحكم العسكري ضد الجماهير العربية.

عانى الطلاب العرب النشيطون في الاحتجاج السياسي ضد الحكم العسكري وسياساته سلسلة من التقييدات الخاصة لمنعهم من الاحتجاج شملت: الإقامة الجبرية، وحرمانهم من تصاريح التنقل، ووضعهم في القائمة السوداء للحكم العسكري، وغيرها (مصطفى، 2002، صفحات: 97-98). نشط الطلاب في العامين الأخيرين للحكم العسكري في توعية الطلاب الثانويين حول الظلم اللاحق بالجماهير العربية، فقد تنقلوا بين المدارس الثانوية والنوادي العربية بهدف تثقيف الطلاب حول قضايا تعليمية وسياسية (بيان لجنة الطلاب العرب، 17/12/1965).

ساهم الطلاب العرب في الجامعة العبرية، رغم قلتهم، بالإضافة إلى لجنة الطلاب العرب في الجامعة العبرية في تصعيد العمل السياسي الاحتجاجي ضد الحكم العسكري عمومًا، وتأثيره على الحركة التعليمية خصوصًا. وانطلق العمل الاحتجاجي إما من خلال التنسيق مع الحركات السياسية الفاعلة في المجتمع العربي كالحزب الشيوعي أو «حركة الأرض»، أو من خلال

نشاطات احتجاجية مستقلة. واستطاعت لجنة الطلاب العرب في الجامعة العبرية أن تشكل نموذجا لتنظيم وطني منتخب، فهي أول تنظيم وطني يتم انتخابه بشكل مباشر في تاريخ الجماهير العربيــة. وجرت الانتخابــات بشكل دوري ضمن منافسة سياسية بالأســاس بين الطلاب القوميين الذين شددوا على الانتماء القومي في ظــل المد الناصري، وبين الطلاب الشيوعيين الذي شددوا على الفكر الأمــمي والشراكة العربية اليهودية والصراع الطبقي.

جدول رقم (3): رؤساء لجنة الطلاب العرب خلال فترة الحكم العسكري

العام الدراسي	رئيس اللجنة
١٩٦١/١٩٦٢	رشيد سليم
١٩٦٢/١٩٦٣	حسن آمون
١٩٦٣/١٩٦٤	باسم توما
١٩٦٤/١٩٦٥	إبراهيم رشيد
١٩٦٥/١٩٦٦	إبراهيم فوزي

الخلاصة والنقاش:

ظهرت في السنوات الأخيرة أبحاث عربية فلسطينية بأقلام عربية قامت على نقد التيار الأكاديمي المركزي في الجامعات الإسرائيلية حول دراسة التوجهات والتحولات في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل. وقد استطاع هذا التيار المكوّن من باحثين فلسطينيين بالأساس (طبعًا إلى جانب بعض الباحثين اليهود) من طرح بدائل نظرية وحتى منهجية في دراسة المجتمع الفلسطيني. وعلى الرغم من ذلك، فإن أكثر الفترات غيابا في البحث والدراسة الأكاديمية والعلمية كانت فترة الحكم العسكري، وكانت الأبحاث والدراسات التي عالجت هذه الفترة بالأساس لباحثين يهود (اوستسكي-لازر، 1996؛ كورن، 1997؛ بويمل، 2002؛ كوهن، 2006؛ لوستك، 1980)، وبعض المحاولات المتواضعة لباحثين عرب أو لنشيطين عرب عاشوا في هذه الفترة (قهوجي، 1972؛ جريس، 1966؛ 1973)، بحثوا جوانب معينة من الحكم العسكري. لم تتم، حتى الآن، رواية تاريخ الحكم العسكري، وظلت هذه الفترة عالقة في الوعي والذهن العربيين بأنها فترة غاب عنها التنظيم السياسي والاحتجاج الجماهيري والسياسي. ويوصف الجيل الذي عاش هذه الفترة بأوصاف مثل الجيل المهزوم (أبو بكر ورابينوبيتش، 2004) أو «العرب الجيدون» نسبة إلى العملاء والمتعاونين مع السلطات (كوهن، 2006). غياب الرواية التاريخية جعل ساحة الوعي المتعلقة بهذه الفترة مفتوحة لترسب أوهام تاريخية وانطباعات لم تستند إلى دراسات معمّقة للمشهد السياسي أثناء فترة الحكم العسكري. لا نقترح التعامل مع هذه الفترة من خلال مصطلحات وردية ورومانسية، فإننا لا نزال نتحدث عن مجتمع مهزوم وقروي يفتقد إلى النخب السياسية والمتعلمة ومتأثر من صدمة النكبة. وفي نفس الوقت، لا نقترح تغييب دورها السياسي كليا عن التطورات اللاحقة في المجتمع الفلسطيني.

ينبع هذا القصور في فهم هذه الفترة بالشكل الجيد إلى أسباب منهجية أولاً، ثم إلى غياب رواية تاريخية ثانيـًا. بالنسبة للأسباب المنهجية، فإن النمط البحثي السائد في دراسة المجتمع الفلسطيني يفضّل فهم البنية الفوقية والتحولات الكبيرة التي تتميز بها دراسات العلوم الاجتماعية؛ بينما بقي البحث التاريخي متواضعا وفي آخر المنهجيات اتباعًا في دراسة المجتمع الفلسطيني في إسرائيل. ويتميز البحث التاريخي بفهم أعمق للبنية التحتية والأحداث التاريخية المراكمة لبعضها البعض، متجاوزًا نقاط الضعف التي يفرضها البحث الاجتماعي في دراسة فترة مثل فترة الحكم العسكري من خلال نظريات التحديث أو الموديلات الغربية.

أما العامل الثاني، فهو أن الفلسطينيين في إسرائيل لم يرووا روايتهم حتى الآن، وانشغلوا أكثر بمواجهة التحديات الآنية والمستقبلية، الأمر الذي أدى إلى تسلل مقولات عمومية حول تاريخنا، تحولت في بعض الأحيان إلى أساطير مكرسة، سواء أكانت إيجابية أو سلبية. يصف «كوهن» الواقع المركب في فترة الحكم العسكري منتقدا التوجه العام السائد حول هذه الفترة بقوله أن «نظرة شاملة على ما جرى على مدار سنوات الخمسينيات والستينيات في القرن العشرين تكشف واقعا مركبا جدا، وربما معاكسا. في هذه السنوات، نجح الحزب الشيوعي، وبعده جهات قومية مثل «حركة الأرض»، في تحريك نشاطات احتجاجية جماهيرية، وإنتاج أطر للنقاش ونشاطات راديكالية، ووضع بديل ليس لسياسة الحكومة فقط وإنما لفكرة التعاون الخنوع أيضا» (كوهن، 2006، ص. 14).

يكشف الجانب المتعلق بالتنظيم السياسي للفلسطينيين داخل إسرائيل في فترة الحكم العسكري، أنهم، أي الفلسطينيين، أسسوا أرضية للعمل السياسي الاحتجاجي، والذي وصل ذروته في سنوات السبعينيات. لم تكن عملية بناء المؤسسات القطرية الوطنية والتنظيمات السياسية في عقد السبعينيات مقطوعة عن التراكم السياسي والاحتجاجي الذي كان في فترة الحكم العسكري، حيث بدأت مساع وجهود حثيثة لبناء مؤسسات وطنية منتخبة في فترة الحكم العسكري، كانت بدايتها الجدية في تشكيل لجنة الطلاب العرب، وتبنيها لنظام الانتخابات بين الطلاب العرب، والتي يمكن اعتبارها أول تنظيم وطني منتخب في تاريخ الجماهير العربية، وقد رفعت أجندات سياسية إلى جانب أجنداتها الطلابية. ناضل الطلاب العرب القلائل الذي درسوا في الجامعة العبرية ضد الحكم العسكري وممارساته القهرية ضد العرب عموما والطلاب خصوصا، ورغم أن تعريف لجنة الطلاب العرب لا يدخل ضمن تعريف التنظيمات السياسية الحزبية، إلا أنه بسبب كونها لجنة عربية وطنية أقيمت خارج إطار نقابة الطلاب العامة، وقامت بتسييس نضالها، فإننا نعتبـرها جزءًا من العمل السياسي والاحتجاجي الذي لعبه العرب فترة الحكـــم العسكري، في ظل معطيات وواقع من الهيمنة المطلقة للأغلبيـــة والحكم العسكري. فلم يكن العرب برأي أحزاب السلطة ســوى مخزون للأصوات في الدورات الانتخابية.

ساهمت لجنة الطلاب العرب في أول محاولة لتدويل قضية التمييز ضد الجماهير العربية، من خلال رفعها مذكرة للأمم المتحدة في العام 1960، لحقتهــا في ذلك «حركة الأرض» عام 1964. لم يكن النشاط الاحتجاجي للطــلاب العرب مقطوعا عن النشاط الاحتجاجي الذي

قام به الطلاب الثانويون العرب. ففي فترة الحكم العسكري، نظم الطلاب الثانويون عمليات وفعاليات احتجاجية غابت عن المشهد الطلابي العربي في العقود الثلاثة الأخيرة، فقد نظموا مظاهرات وإضرابات احتجاجًا على أوضاع تعليمية وسياسية مختلفة.105

ظهرت التنظيمات السياسية العربية وحركة الاحتجاج السياسي في ظل أوضاع غير طبيعة، لا تتعلق فقط بوجود الحكم العسكري، بل بحيز ضيق من الحريات السياسية لم تكن متعلقة بالحكم العسكري فقط، بل بالتوجه العدائي للدولة تجاه الجماهير العربية،106 التي ترجمت إلى سلوكيات سياسية وقوانين عنصرية. ومن هذا الإطار، يجب أن نقيّم هذه التنظيمات وحركة الاحتجاج العربية خلال هذه الفترة، وهي بذلك متقدمة جدا عن فترات أخرى متأخرة في تاريخ الفلسطينيين في إسرائيل، تمتعوا فيها بحيز أوسع من الحريات السياسية وتوجهات أكثر ليبرالية تجاههم.

105 نذكر على سبيل المثال لا الحصر: إضراب ومظاهرة في الناصرة في تشرين الأول عام 1960، ومظاهرة في أم الفحم في شـــهر شباط عام 1962، وتوقيع عريضة احتجاجية في كفر ياسيف بشهر أيلول عام 1959. الأمر الذي أدى إلى بروز ظاهرة اعتقال الطلاب الثانويين من قبل الأجهزة الأمنية (مصطفى، 2002، ص. 91).

106 في أحد اجتماعات اللجنـــة المركزية لحزب «مباي» (18/6/1950)، قال وزير الخارجية الإسرائيلي موشـــيه شـــاريت: «إذا كان هناك إمكانية لتقليل الأقلية العربية، أو إمكانية لإزاحة قرية عربية، أو إبعاد شريحة سكانية أو بعـــض العرب، فعلينا فعل ذلك من خلال دفعهم لترك البلاد... إذا كانت هناك إمكانية لتقليل الأقلية العربية التي تصل إلى 170 ألف نسمة بألف واحد، فعلينا فعل ذلك، ولكن يتعلق الأمر كيف نفعل ذلك".
في نفس الاجتماع، اعتبر موشيه ديان الأقلية العربية «طابور خامس»، وأضاف في كلمته: «علينا أن نبني سياستنا تجـــاه الأقلية العربية الذين يصل عددهم إلى 170 ألفا، ليس كأمرٍ واقعٍ، أنا آمل أن يكون في الســـنوات القريبة إمكانية أخرى لطرد العرب من أرض إسرائيل، عندما تسنح الفرصة لتوطين اللاجئين الـ700 ألف خارج البلاد، علينا توطين العرب في إسرائيل بجانبهم».
وقد برر قائد الحكم العســـكري الجنرال «مور» الثقافة العنصرية بشكل واضح في سنة 1950 عندما قال «كل الشعب الذي يعيش في أرض صهيون، بدون استثناء، لا يريدون جيراناً عرباً لجانبهم» (جلسة 16/5/1950). في نفس الفترة، أيد قائد هيئة الأركان الجنرال «يادين» سياســـة الترانســـفير ضد الأقلية العربية. ففي إحدى جلسات الاستشـــارة مع بن جوريون في تاريخ 8/2/1950، قال: «تعتبر الأقلية العربية خطرا في أيام الحرب وأيام الســـلم». وقد أكد على نفس الموقف «يوسف ڤايتس»، رئيس قسم الأراضي في دائرة أراضي إسرائيل، والذي صرح في إحدى جلســـات الحكومة (8/2/1950) بأنه يجب تشجيع عائلات عربية على ترك البلاد من خلال إعطائهم تعويضات مقابل أملاكهم». (للتوسع حول هذه التصريحات انظر: موريس، 1996).

المراجع

العربية

أبو بكر، خ. ورابينوبيتش، د. (2004). **جيل منتصب القامة**. رام الله: مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

اوساتسكي- لازر، س. (1996). **تبلور العلاقات المتبادلة بين العرب واليهود في دولة إسرائيل في العقد الأول 1948- 1958**. دراسة دكتوراه. حيفا: جامعة حيفا.

برانسي، ص. (1987). الفلسطينيون في الداخل. **شؤون فلسطينية، 168-169**، صفحات: 115-124.

بشارة، ع. (1998). **الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى**. رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

بويمل، ي. (2002). **سياسة المؤسسة الإسرائيلية تجاه العرب في إسرائيل: العقد الثاني 1958- 1968**. رسالة دكتوراه. حيفا: جامعة حيفا.

توما، إ. (1982). **طريق الجماهير العربية الكفاحي في إسرائيل**. عكا: دار أبو سلمى.

جريس، ص. (1967). **العرب في إسرائيل**. ترجمة جامعة الدول العربية.

جريس، ص. (1973). **العرب في إسرائيل**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

سيبان، إ. (2000). **المكانة القانونية للأقليات في دول ديمقراطية متصدعة**. دراسة لنيل شهادة الدكتوراه. القدس: الجامعة العبرية.

سيجف، ت. (1986). **الإسرائيليون الأوائل 1949**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

سيغو، م. (2001). **منصور كردوش رجل صالح من الناصرة**. الناصرة: المؤسسة العربية لحقوق الإنسان.

عبليني، م. (2006). الهيمنة والأشياء التي نراها. **مدى آخر، 2**، صفحات: 57-71.

حيدر، عزيز (1996). دور المقاومة الثقافية في صياغة الهوية الجماعية: دراسات في الهوية الجماعية للعرب في إسرائيل، **المستقبل العربي**، 205، صفحات: 25-48.

غانم، أ. (2005). **الهامشيون في إسرائيل: تحدي الهيمنة الإشكنازية**. رام الله: مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

غياظة، ع. (2000). **الحركة الطلابية الفلسطينية الممارسة والفاعلية**. رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

قاسمية، خ. (1990). الحركة الوطنية الفلسطينية في ثلثي القرن الحالي 1900-1964. **الموسوعة الفلسطينية، 2**(5)، صفحات: 39-163.

قهوجي، ح. (1972). **القصة الكاملة لحركة الأرض**. القدس: منشورات العربي.

كردوش، م. (1987). مسار حركة الأرض، **شؤون فلسطينية**، 168-169، صفحات: 124-128.

كورن، أ. (1997). **الإجرام والمكانة السياسية وتطبيق القانون: الأقلية العربية في إسرائيل أثناء الحكم العسكري 1966-1948**. رسالة دكتوراه. القدس: الجامعة العبرية.

كورن، أ. (2004). الرقابة السياسية والإجرام: استخدام أنظمة الدفاع (حالة الطوارئ) فترة الحكم العسكري. **دفاتر عدالة، 4**، صفحات: 19-25.

كوهن، هـ. (2006). **عرب طيبون: المخابرات الإسرائيلية والعرب في إسرائيل: وكلاء ومشغلون، عملاء ومتمردون، الأهداف والأساليب**. القدس: منشورات كيتر.

الكيالي، ع. (1985). **تاريخ فلسطين الحديث**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

مصطفى، م. (2002). **الحركة الطلابية العربية الفلسطينية: دراسة نظرية وتاريخية في جدلية الجامعة والسياسة**. أم الفحم: مركز الدراسات المعاصرة.

موريس، ب. (1996). **حروب الحدود الإسرائيلية 1949-1956: التسلل العربي، عمليات الرد والعد التنازلي لحرب 1956**. تل ابيب: عام عوفيد.

الإنكليزية

Al-Haj, M. & Rosenfeld, H. (1990). *Arab Local Government in Israel*. Boulder, CO: West view press.

Altbach, P. G. (1970). *The Student Revolution: A Global Analysis*. Bombay: Lavani Publishing House.

Kimmerling, B. & Migdal J. S. (1993). *Palestinians: The Making of a People*. Cambridge Mass: Harvard University Press.

Kimmerling, B. & Migdal J. S. (2003). *The Palestinian People: A History*. Cambridge: Harvard University Press.

Lustick, I. (1980). *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority*. Austin, Texas: University of Texas Press.

Mar'i, Sami. (1978) *Arab Education in Israel*. Syracuse, New York: Syracuse University Press.

Nakhleh, K. (1979). *Palestinian Dilemma: National Consciousness and University Education in Israel.* Belmont, Mass: The Association of Arab-American University Graduates.

Shafir,G.& Peled,Y. Being Israeli: The Dynamics of Multiple Citizenship. Cambridge University Presss, UK, 2002.

Zureik, E. T. (1979). *The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism*. London: Routledge and Kegan Paul.

العبرية

أميتاي، ي. (1988). **أخوة الشعوب في الاختبار: مبام ومواقفها من مسألة عرب أرض إسرائيل 1948–1954**. تل أبيب: منشورات تشيركوبر.

أوساتسكي-لازر، س. (2002). الحكم العسكري كجهاز للسيطرة على المواطنين العرب: العقد الأول، 1948–1958. **همزراح هحداش**، **43**، صفحات: 103–131.

بويمل، ي. (2002). الحكم العسكري وعملية إلغائه 1958–1968، **همزراخ هحداش**، **43**، صفحات: 133–156.

بيلد، ي. (1993). غرباء في الطوبائية: المكانة المدنية للفلسطينيين في إسرائيل. **تيؤوريا وبيكورت** (مجلة نظرية ونقد)، **3**، صفحات: 21–35.

ريخس، إ. (1993). الأقلية **العربية في إسرائيل: بين الشيوعية والقومية العربية**. تل ابيب: جامعة تل أبيب.

شطاندل، ا. (1992). **عرب إسرائيل بين المطرقة والسندان**. القدس: الجامعة العبرية.

غانم، أ. (2001). أحزاب وتيارات إيديولوجية داخل الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل. **مدينا فحبراه** (دولة ومجتمع)، **1**(1).

كوهن، ر. (1990). في **تعقيدات الولاء: المجتمع والسياسة في المجتمع العربي**. تل أبيب: عام عوفيد.

كيمرلنيغ، ب. (2004). **مهاجرون، مستوطنون، أصليون: الدولة والمجتمع في إسرائيل- بين تعدد الثقافات وحرب الثقافات**. تل أبيب: عام عوفيد.

لنداو، ي. (1993). **الأقلية العربية في إسرائيل: نظرات سياسية**. تل أبيب: عام عوفيد.

مرقص، ن. (1999). **أقوى من النسيان**. كفر ياسيف. إصدار خاص .

نويبرغر، ب. (1995). تحولات في التنظيم السياسي لعرب إسرائيل. في: إ. ريخس وت. يغنس (محرران). **السياسة العربية في إسرائيل على مفترق طرق**. صفحات: 35–45. تل أبيب: جامعة تل أبيب.

دور الحكم العسكري في تخطيط الحيز وتقييد عملية التمدين لدى العرب الفلسطينيين في إسرائيل[1]*

راسم خمايسي

مقدمة:

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض دور الحكم العسكري الإسرائيلي في صقل سياسات التخطيط الحيزي المصاغ قانونياً واستعمالها أداة للضبط المكاني وتقييد أو تحجيم الحراك الحيزي والوظائفي للعرب الفلسطينيين. خلقت سياسة الضبط المكاني ومصادرة موارد الأرض الظرفية للإسراع في إحداث وتطوير عملية تمدين مبتورة ومشوهة لدى العرب الفلسطينيين في إسرائيل (خمايسي، 2002/ب).

في هذا المقال ، سوف يتم استعراض عملية التمدين هذه وشرح مسبباتها وتبعاتها على الانتشار الحيزي للعرب الفلسطينيين ودور الحكم العسكري في ممارسة سياسات وأدوات كان من المفروض أن تقوم بها أجهزة رسمية مدنية، ولكن الحكم العسكري كان وكيلاً للسلطة وذراعاً فعالاً لتطبيق سياسات مدنية بظاهرها ولكنها جاءت مصبوغة بغطاء عسكري –أمني وذلك بغرض تامين تحقيقها دون مواجهة قانونية محلية أو عالمية.

إن استخدام السياسات المدنية التخطيطية والتمدينية وما رافقها من أهداف السيطرة على الأراضي وامتلاكها بعد نزع حوزتها وملكيتها من أيدي العرب الفلسطينيين، كانت مشرعنة من وجهة نظر السلطة الرسمية حال استخدامها من قبل السلطة العسكرية التي أدعت بأنها تسعى من خلال خطواتها تلك للحفاظ على الأمن.

1 يعتمد هذا المقال على محاضرة قدمت في مؤسسة مدى الكرمل يوم 7/12/2004 خلال سمينار تاريخ الحكم العسكري.

يرتكز ادعاؤنا المركزي في هذه المقالة على أن الحكم العسكري الذي فرض على البقية الباقية من العرب الفلسطينيين في إسرائيل بعد حرب ونكبة عام 1948 ، كان له دور مؤثر ومركزي في صقل حيّز العرب على المستوى القطري، المنطقي والمحلي (خمايسي، 2002/أ) واستخدم في سبيل ذلك موروث التخطيط الانتدابي بعد تطويعه لتحقيق أهداف الحركة الصهيونية سابقا ودولة إسرائيل لاحقاً، وذلك في سبيل تامين الضبط المكاني والتغيير البنيوي وتحجيم الحراك الحيّزي للعرب مما ساهم بشكل أساسي في تطوير عملية تمدين مبتورة قسرية ومشوهه لدى أبناء الأقلية العربية في إسرائيل.

تعتمد هذه المقالة على دراسات وأدبيات تناولت فترة الحكم العسكري ودراسة المخططات التي أعدت خلال هذه الفترة وما بعدها إضافة إلى وثائق تم الإطلاع عليها من أرشيف الدولة.

الضبط المكاني بواسطة الحكم العسكري:

يشكل الضبط المكاني "Spatial Control« أحد الاستراتيجيات التي تقوم بها الحكومة المركزية، أو مجموعات إدارية تملك القوة، لأجل تامين السيطرة الحيزية وتوفير الرقابة على استعمال المجال الذي تعيش فيه مجموعة من السكان بحوزتهم أرض معينة (يفتاحئيل 1991، كيبينس 1984، فلاح 1993).

تستعمل إستراتيجية الضبط المكاني في كثير من الدول لأجل منع الامتداد العمراني وتحديد استعمالات الأراضي وربما خلق تفاوت وفروق بين مجموعات سكانية ذات انتماءات عرقية أو إثنية مختلفة. كما ويحول الضبط المكاني دون استخدام الأرض بشكل حر حسب رغبات وطموحات المالك الذي بحوزته الأرض. كثيرا ما نجد تناقضاً بين سياسة وإستراتيجية الضبط المكاني والحيّزي وبين احتياجات السكان وأصحاب الأراضي. كان الضبط المكاني يستعمل لإعادة تنظيم الحيز، بما في ذلك إعادة رسم وصقل العلاقة بين أنماط القرى والمدن.

أدوات الضبط المكاني والحيزي كثيرة، منها ما تشمل مصادرة الأرض ومنعاً كلّياً لصاحب الأرض والحائز عليها من الدخول إليها أو استعمالها، وأخرى تشمل توجيهات عامة لاستعمال الأراضي.

يشكل التخطيط الحيزي الموجه والمقونن آلية لترجمة السياسات الحيزية وإعادة تنظيم المجال (حلبي، 1997). حيث أن التخطيط الحيزي يحدد ويضبط عملية استعمال الأراضي

بما في ذلك اتجاه توسع المدن والقرى، وشكل الامتداد. وأصبح التخطيط الحيزي المقونن منذ اعتماده أداة رسمية وكجزء من السياسات الحيزية لإعادة أو توجيه العلاقات بين تخصيص استعمالات الأراضي وتنظيم العلاقة التكاملية أو التبعية بين أشكال الاستيطان البشري المختلفة (خمايسي، 1990).

يستعمل الضبط المكاني لأجل توفير موارد الأرض وترشيد استعمالات الأراضي .كما ويستخدم في حالات أخرى للحفاظ على الأرض ومنع استخدامها أو ربما مصادرتها للأغراض العامة أو لصالح الدولة عملا بالمبدأ الذي يقف من وراء التخطيط الحيزي وملخصة، بأن المنفعة العامة مفضلة وأهم من المصلحة والمنفعة الفردية. والسؤال الذي يطرح هو ما هو تعريف المصلحة والمنفعة العامة في مجتمعات متصارعة ومتصدعة؟ وهل الأغلبية المسيطرة على الموارد والتي تمتلك أدوات الضبط المكاني وتفرضه على الأقلية، بذلك تؤمن المصلحة العامة؟ لا نريد أن نسهب في مناقشة العلاقة بين التخطيط والضبط المكاني والحيزي، ولكن نريد أن نوضح العلاقة بين الضبط المكاني وكيفية استعماله من قبل الحكم العسكري الذي فرض على العرب بعد إقامة إسرائيل عام 1948. وكيف اثر هذا الضبط المكاني على مدينة العرب.

فرض الحكم العسكري على العرب الباقين في إطار دولة إسرائيل حالا بعد الإعلان عن إقامتها وبالتحديد بشكل رسمي يوم 1948/10/12 (جريس، 1966). بالمقابل، تمت إقامة وزارة الأقليات، التي كانت مهامها تتلخص بالاعتناء بشؤون من تبقى من العرب. وهكذا فان ذراع الحكم العسكري كان من المفروض أن تدير الشؤون الأمنية والعسكرية التي تتعلق بالعرب، في حين تولت وزارة الأقليات إدارة النواحي المدنية. ولكن بعد تشكل الحكومة التي خلفت الحكومة المؤقتة ألغيت وزارة الأقليات، وبقي الحكم العسكري مفروضا على العرب ممارساً سياسة الضبط المكاني والحيزي نحوهم (لوستيك، 1980).

فرض الحكم العسكري على مجمل العرب بعد النكبة. كان عددهم حوالي 69 ألف حسب سجل المقيمين يوم 1948/11/8 والذي لم يشمل النقب والمثلث الذي ضم إلى إسرائيل بعد اتفاق رودوس وكان يسكنه حسب سجل المقيمين يوم الضم في حزيران 1949 حوالي 30،730 شخص. أما المقيمين العرب فكان عددهم حسب سجل ومسح المقيمين خلال شباط 1949 حوالي 108،514 شخص. ومجمل الإحصائيات تشير إلى أن عدد العرب المقيمين في إسرائيل داخل حدود الهدنة بلغ عام 1950 حوالي 160 ألف نسمة مشكلين حوالي 14% من مجمل سكان الدولة آنذاك. هؤلاء السكان كانوا موزعين جغرافيا على خمس مناطق وتشمل؛

منطقة الجليل، منطقة المثلث، منطقة النقب، منطقة المدن المختلطة الجنوبية (يافا، اللد، الرملة). منطقة المدن المختلطة الشمالية وتشمل حيفا وعكا. لكل منطقة من هذه المناطق فرعين حاكم عسكري مع جهاز يدير شؤون السكان العرب، متبعا سياسات وسلوكيات مركبة منها ما هو معلن ومنها ما هو مبطن. كذلك فان هذه السياسات لم تكن موحدة، بل مختلفة وتخضع لاعتبارات مركبه منها ما هو مزاجي شخصي حسب قائد وموظفي مديرية الحكم العسكري، وأخرى تسعى إلى تأمين سيطرة وضبط مكاني وحراكي للعرب. ليس هدفنا في هذه الدراسة تناول سلوكيات ومبنى الحكم العسكري، بل نود أن نشير إلى أن هذا الجهاز العسكري هو الذي أدار الشؤون المدنية، وتعامل معها من زاوية ومنظار عسكري أمني (لوستيك، 1980؛ مصالحة، 1997).

انطلق جهاز الحكم العسكري من مفاهيم وسياسات تسعى إلى تحقيق تأمين الضبط، السيطرة، الرقابة على العرب وزيادة تعلقهم بالحكم المركزي (لوستك، 1980). وان الحكم العسكري شكل أداة ووسيلة مناسبة للتعامل مع العرب كمشكلة أمنية داخل الدولة الحديثة التي أقيمت على أنقاض نكبته وأصبح اقلية مقهورة تابعة لها ومسيطرة عليه منها. لذلك فان تعامل الحكم العسكري لم يعتمد على شفافية ومنهجية واضحة ومعلنة. باستثناء تامين السيطرة وتقليص الحيز الذي يمتلكه العرب أو بحوزتهم وباستعمالهم. لأجل تحقيق هذا الضبط المكاني استغل الحكم العسكري موروث القوانين والأنظمة الانتدابية وقام بتطويعها لتحقيق الأهداف التي صاغتها دولة إسرائيل. هذا الموروث شمل قوانين وأنظمة التخطيط الحضري، قوانين السيطرة على الأراضي بما في ذلك ملكيتها، تسجيلها وإدارتها.

الموروث الانتدابي واستخدامه من قبل الحكم العسكري:

استخدمت دولة إسرائيل عند إقامتها مجمل الموروث القانوني والجهاز الإداري الذي أقامه البريطانيون في البلاد خلال فترة الانتداب بعد تحويله وتعديله. هذا الموروث شمل قوانين التخطيط، تسجيل وإدارة الأراضي، تشكيل وإدارة أجهزة الحكم المحلي، إضافة إلى قوانين أخرى لا يشملها مجال هذا المقال (كريتشمر، 2002؛ Reichman, 1979). لقد صيغت هذه القوانين، الأنظمة والأجهزة لخدمة مصالح الحكم المركزي وتامين السيطرة وإدارة السكان بشكل مفروض دون مشاركتهم بأجهزة هذا الحكم المركزي. ومعظم مضامين

وآليات هذه القوانين والأنظمة منطلقة من منظومة قيم وأعراف غريبة عن المجتمع العربي الذي نشأ وتطور بشكل عضوي في البلاد. أما هذه القوانين فحاولت نسخ، نقل وفرض منظومة قيم انتدبت لتامين حكم الانتداب البريطاني بعد احتلاله للبلاد عام 1917 وإحلاله مكان الحكم العثماني. بالمقابل تجانست وتناسبت مضامين هذه القوانين والأنظمة مع منظومة القيم، الأعراف والسلوكيات التي انتهجتها الحركة الصهيونية كحركة نشأت في دول الغرب وهاجرت إلى البلاد. وهذا يعني أن الموروث الانتدابي المتعلق بالسيطرة على الأرض والضبط المكاني والتخطيط الحضري كان غريبا عن العرب، نسخ ونقل إليهم وفرض عليهم. أما الحركة الصهيونية ولاحقا دولة إسرائيل استثمرت هذا الموروث لتامين سيطرة الحكم المركزي بما في ذلك الحكم العسكري على العرب، وأصبحت تستغله بشكل انتقائي على أساس الانتماء العرقي والوطني، لأجل مصادرة الأرض ومنع التوسع العمراني العربي. وفيما يلي نحاول تلخيص هذا الموروث بما يتعلق بجهاز وقوانين التنظيم والبناء.

أحد أهم سمات هذا الموروث الذي يتناوله مقالنا هذا يتعلق بقوانين التخطيط، أجهزة التنظيم والمخططات الهيكلية. فان مصدر الرقابة والضبط الحيزي الذي اعتمده الحكم العسكري ارتبط بالتخطيط الحيزي المقونن. هذا التخطيط بدأ مع إقرار أمر تنظيم المدن رقم (3) لسنة 1921؛ نظام (رخص) تنظيم المدن لسنة 1923؛ نظام (خرائط) مشاريع تنظيم المدن لسنة 1927؛ وقانون تنظيم المدن رقم (28) لسنة 1936. أقرت هذه القوانين وجوب إعداد مخططات هيكلية للمدن ومنع إقامة أي بناء أو تطوير حيز دون الحصول على رخصة بموجب مخطط هيكلي مصدق (حلبي، 1997). أمر تنظيم المدن 1921، وتعديله من عام 1936 شكلت الأساس لبناء أجهزة تخطيط متدرجة ضابطة، عملها معقد وتسعى إلى ضبط مكاني لاستعمال الأراضي بموجب مخططات هيكلية إقليمية ومحلية، حسبها فقط يمكن استصدار رخصة. حسب هذا الموروث، تم تقسيم فلسطين الانتدابية إلى ستة ألوية تخطيط (الشمال، حيفا، السامرة، القدس، اللد، غزة). لكل لواء تم إعداد مخطط هيكلي لوائي حسب أمر تنظيم المدن 1936. حدد المخطط الهيكلي اللوائي القواعد لإصدار رخص بناء، وحدد حدود البلديات والقرى. بالمقابل تم إعداد مخططات هيكلية للمدن وعدد محدود من القرى لم يتجاوز عددها 25 قرية من اصل ما يزيد عن 960 قرية كانت في فلسطين الانتدابية قبل عام 1948. كذلك تم تشكيل لجان تنظيم لوائية ومحلية وإقليمية، منحت الصلاحية لإصدار الرخص ومنع البناء بدون إذن من هذه اللجان. عملت هذه اللجان حسب المخططات التي أعدت ومنحت رخص بناء وتطوير بالموازاة مع عملية التمدين

العضوية والطبيعية التي حدثت للمدن والقرى الفلسطينية.

وجد الحكم العسكري الإسرائيلي أجهزة التخطيط هذه والمخططات الهيكلية ولم يقم باستبدالها بل عمل بها بعد أن قام بتعديلها بشكل طفيف ، وأصبح للحكم العسكري تمثيل في هذه اللجان وصاحب كلمة الفصل في منح رخص البناء من خلال لجان التنظيم الإقليمية. خلال فترة الحكم العسكري عُمِلَ بنوعين من أجهزة التخطيط. جهاز تخطيط مبادر ومطور يعمل بالأساس لليهود، وآخر ضابط ومنظم يعمل بالأساس للعرب. أجهزة التخطيط هذه عملت بموجب أمر تنظيم المدن 1936 حتى إقرار قانون التنظيم والبناء الإسرائيلي 1965، وبداية العمل به عام 1966، سنة إلغاء وإبطال الحكم العسكري على العرب رسميا.

أما النوع الآخر من القوانين التي استخدمت كجزء من الموروث من قبل الحكم العسكري ومرتبطة بالضبط الحيزي كانت قوانين الأراضي. هذه القوانين والتي شملت مسح الأراضي، تسويتها تسجيلها وإدارتها (Forman, 2005). هذه القوانين مكنت الحكم المركزي واذرعته من السيطرة على الأرض ومصادرتها اذ اقتضى الحكم المركزي الحاجة لذلك. كذلك قامت السلطة الإسرائيلية باستحداث قوانين إضافية مثل قانون ارض البوار، قانون حارس أملاك الغائبين، والتي مكنت السلطة الإسرائيلية مصادرة الأرض بعد إغلاقها ومنع دخول العرب أصحابها إليها من خلال ضبطهم ومنعهم بواسطة الحكم العسكري (كريتشمر، 2002). تطبيق قوانين الأراضي ساهمت في مصادرة مورد الأرض وتقليص حيز العرب (صبري 1966؛ خمايسي, 2003).

أما النوع الثالث من موروث القوانين والتنظيمات والتي لها علاقة بالضبط الحيزي مرتبطة بالحكم المحلي وتشكيل سلطات محلية وبلديات. مكن هذا النوع من القوانين والأنظمة الحكم المركزي من تشكيل سلطات محلية والاعتراف بقرى ومدن لتكون مدارة بواسطة هيئات حكم محلي (روزنفلد والحاج، 1990). حسب قوانين الحكم المحلي الانتدابية منحت مكانة بلدية لإدارة البلدات وساهمت في عملية تمدين البلدات العربية كما سنوضح لاحقا.

لا ارغب في استعراض مسهب لهذا الموروث؛ ولكن ما أود أن أؤكد عليه أن هذا الموروث القانوني والتنظيمي استغل من قبل الحكم العسكري في سبيل تهويد الحيز وممارسة سياسة الضبط والسيطرة المكانية، خاصة من خلال قوانين التخطيط والأراضي والتي استغلت كذلك في فترة الانتداب البريطاني (1917-1948) لتسوية الأراضي وتسجيلها، مما دفع إلى تسجيل معظم الأراضي (الموات، الميري، والمتروكة) على اسم المندوب السامي

ونقلها لاحقا للسلطة الإسرائيلية. كذلك تم إعداد مخططات هيكلية لوائية ومحلية حددت استعمالات الأراضي وشكلت أداة بيد أجهزة التخطيط الرسمية لمنع الامتداد العمراني بما في ذلك تخصيص مناطق للأحراش والغابات والطرق، وكلها انتقلت كجزء من الموروث وساهمت في الضبط المكاني والحيزي على العرب خلال فترة الحكم العسكري وبعدها.

سياسات التخطيط وترجمتها من خلال جهاز الحكم العسكري:

لا يمكن ان ندعي بان جهاز الحكم العسكري كان مفصولا عن الجهاز الرسمي للدولة، بل كان جزء منها ومطبقا لسياستها، وفي بعض الحالات؛ هذا الجهاز هو الذي صاغ السياسات وتم تبنيها من السلطات الحكومية الرسمية، خاصة وان السلطات الرسمية كانت تسعى إلى تثبيت حدود الدولة، ومنع تغيير في الواقع الجيوسياسي الذي نشأ بعد الهدنة (1948-1949). هذا بالإضافة إلى استيعاب الهجرة اليهودية الكبيرة التي قدمت إلى البلاد، وحلت محل العرب الفلسطينيين الذين منعوا من العودة إلى قراهم ومدنهم وأصبحوا مهجرين ولاجئين. في هذا الواقع غير المستقر امنيا منح الحكم العسكري صلاحيات واسعة للتعامل مع العرب وإدارة شؤونهم، خاصة تامين السيطرة والرقابة عليهم من خلال الضبط المكاني والحيزي، وزيادة تعلقهم وتبعيتهم بالحكم العسكري. هذه السياسات تمثلت بالنقاط التالية:

1. منع عودة اللاجئين إلى قراهم أو مدنهم إن كان ذلك من خارج حدود الدولة أو من مناطق وقرى لجأ إليها المهجرون داخل الدولة أو تم تركيزهم بها خلال الحرب وما بعدها (كوهين، 2000).

2. إغلاق مناطق وأراض أمام دخول العرب ومنع تحرك العمال العرب بدون رخصة وإذن من اذرعة الحكم العسكري. منح إذن للحركة والخروج من القرية إلى أماكن عمل خارجها، شكل وسيلة مريحة بيد الحكم العسكري لضبط العرب وتحديد حركتهم حتى لأغراض العمل.

3. تمكين السلطات الرسمية الحكومية من مصادرة أراض حسب قوانين انتدابية وأخرى استحدثت، مثل قانون حارس أملاك الغائبين 1950، والذي ينص «جميع أملاك الغائبين ستكون في عهده القائم منذ تاريخ إعلان تعيينه أو منذ تاريخ تحول الأملاك إلى أملاك غائبين، بغض النظر أي تاريخ منهما هو الأحق» (المادة 4 (أ) (1)).

والغائب عرف حسب هذا القانون أي شخص، بأي وقت خلال الفترة الواقعة ما بين 29 تشرين الثاني 1947 وتاريخ نشر الإعلان، بموجب المادة 9 (د) من القانون وأمر الإدارة (رقم 5708 لعام 1948) والذي أعلنت فيه حالة الطوارئ بواسطة مجلس الشعب المؤقت في 19 أيار 1948 ولم يعد قائما، وكان المالك الشرعي لأي ملك يقع في منطقة إسرائيل أو استفاد منه أو كان في عهدته، سواء كان ذلك من قبله شخصيا أو بواسطة شخص آخر، والذي في اي وقت خلال الفترة السابقة.

أ. كان مواطنا أو متجنسا بالجنسية اللبنانية، المصرية، السورية، السعودية، الأردنية، العراقية أو اليمنية أو:

ب. كان في إحدى هذه الدول أو في جزء من فلسطين/ارض إسرائيل خارج منطقة إسرائيل.

ج. كان مواطنا فلسطينيا (ارض إسرائيل) وغادر مكان سكناه المعتاد في فلسطين الى:

1. منطقة خارج فلسطين/ارض إسرائيل قبل الأول من أيلول 1948 أو.
2. منطقة في فلسطين/ارض إسرائيل واقعة في حينه تحت سيطرة قوات أرادت منع قيام دولة إسرائيل أو حاربتها بعد قيامها.

حسب هذا القانون تحولت أملاك قرى ومدن بكاملها إلى سلطة حارس أملاك ومن خلالها إلى السلطات الإسرائيلية الرسمية بغرض توطين مهاجرين يهود وإقامة قرى ومدن يهودية على أنقاض القرى والمدن العربية. وفي هذا السياق كان دور الحكم العسكري منع عودة العرب إلى أملاكهم، ولأجل تحقيق هدفين رئيسيين في الفكر الاستيطاني الصهيوني :

الأول: ديموغرافي، والذي يسعى إلى تقليل عدد ونسبة العرب في الدولة الجديدة وإقامة دولة يهودية ذات أغلبية يهودية مطلقة. وان السماح بعودة لاجئين/غائبين إلى أملاكهم في قراهم ومدنهم مخالفا لتحقيق هذا الهدف. هذا الهاجس الديموغرافي ما زال يرافق الفكر التخطيطي والجيو سياسي الإسرائيلي حتى اليوم.

الثاني: جيو سياسي وإقليمي، ومتعلق بمساحة الأرض التي تسيطر عليها الدولة. وكانت أهداف مصادرة الأرض وتهويدها تقليص حيز الأرض التي بحوزة وبملك العرب (مصالحة، 1997). بالمقابل امتلاك وسيطرة الدولة على الأرض مكنها من تطبيق سياسات تخطيط

حيزية شملت توزيع السكان اليهود إلى الأطراف، وفي محيط البلدات العربية الباقية، إقامة مدن وقرى يهودية جديدة وتوطين مهاجرين يهود بها، إغلاق أراضي وتخصيصها لاستعمالات تخدم الدولة مما أدى إلى إقصاء موجه للعرب من الدخول لهذه الأراضي. أدت قوانين وسياسات الأراضي إلى تقليص حيز العرب والأرض التي يمتلكها العرب إلى ما دون 2.5% من مساحة الدولة.

1. منع إمكانية فصل أراض أصبحت جزء من دولة إسرائيل وتحت سيادتها إلى دول مجاورة أو تقبل حلول جيو سياسية تشمل المناطق التي تسكنها الأقلية العربية التي نشأت بعد عام 1948 في دولة إسرائيل ومركزه في حدود الدولة العربية حسب قرار التقسيم رقم 181 الذي صاغته الأمم المتحدة عام 1947 (خمايسي، 2002/أ).
2. منع إعاقة مشاريع لإقامة مدن وقرى يهودية أو مشاريع قطرية تخدم مصلحة الدولة مثل المشروع القطري للمياه (زعبي، 2003).
3. منع تدخل خارجي في إدارة شؤون العرب في إسرائيل بما في ذلك معالجة احتياجات اللاجئين/المهجرين الداخليين في وطنهم. أي أن الدولة الجديدة ترفض أي تدخل خارجي، بعد أن أعلنت رسميا عن العرب في حدودها كمواطنين مجنسين بالجنسية الإسرائيلية (كوهين، 2000).

هذه المحاور الرئيسية للسياسات الرئيسة التي مارسها الحكم العسكري نحو العرب كجزء من المؤسسة الرسمية ترجمت من خلال:

1. سياسة الأراضي، والتي شملت إعادة تسوية الأراضي وتسجيلها بغرض تامين تسجيل اكبر مساحة ممكنة من الأرض على اسم الدولة. في حالات كثيرة لم يكن إثبات ملكية المالك العربي مقبولاً على أجهزة الدولة مما أدى إلى تسجيل هذه الأرض على اسم الدولة وحرمان أصحابها الشرعيين لأنهم لم ينجحوا في إثبات ملكيتهم على الأرض حسب القوانين التي سنت بالأساس لأجل تامين سيطرة الدولة على الأرض.
2. تطبيق سياسة التخطيط والتي تمثلت بمنع أي بناء أو تطوير دون الحصول على رخصة من اللجان الإقليمية للتنظيم والبناء التي كان للحكم المركزي دور مركزي في تفعيلها، كذلك تم منح إذن لامتلاك الاسمنت اللازم لإقامة البناء. حيث كان يجب

على كل من يرغب بامتلاك الاسمنت أن يحصل على إذن مندوب الحاكم العسكري في منطقته (خمايسي، 1990).

3. سياسة إعادة توزيع «وتوطين» اللاجئين/المهجرين الداخليين في القرى التي سكنوها بعد التهجير. لقد كان للحكم العسكري دور مركزي في نشر هؤلاء اللاجئين من خلال منحهم أراضي دولة للإقامة عليها (كوهين، 2000).

4. تركيز العرب في حيزات قليلة ومنع فتح إمكانية امتداد عمراني يساهم في خلق تواصل عمراني بين البلدات العربية المحاذية. هذا التركيز شمل المستوى القطري، الإقليمي والمحلي. على المستوى القطري إبقاء العرب موزعين في مواقع جغرافية مفصولة ولا يوجد تواصل بينها (الجليل، المثلث، النقب والمدن المختلطة). أما على المستوى الإقليمي فتم تركيز العرب في النقب في منطقة سهل بئر السبع والذي أصبح يعرف بمنطقة «السياج» (مئير، 2003). وفي منطقة الجليل تم تركيز السكان، خاصة أولئك الذين كانوا يعيشون في مضارب وقرى صغيرة في مناطق يتركز بها السكان العرب مثل ما حدث لعرب بئر المكسور، وادي سلامة ....الخ (فلاح، 1993). بالنسبة للمستوى المحلي فقد اعلن عن القرى والمدن الكبيرة كمعترف بها من ناحية إدارية وتخطيطية. أما القرى الصغيرة فلم يعترف بها ولم يعد لها خرائط هيكلية تمنح بموجبها رخص بناء للتطوير مما أدى إلى الإعلان عن مجمل المباني والمساكن بها غير قانونية. كذلك فان الخرائط الهيكلية أعدت على مساحات قليلة وكثيرا ما شملت فقط المنطقة المبنية ونواة البلدة الحالية (خمايسي، 1990). وان استخدام الحدود الإدارية مثل منطقة النفوذ وحدود التخطيط كانت أداة لتحجيم مساحة هذه القرى والمدن ومنع تواصلها لان حدود منطقة النفوذ لم تشمل مجمل أراضي القرية، وحدود الخارطة الهيكلية كانت محصورة في المناطق المبنية على الأغلب (خمايسي، 2003).

هذه السياسات التخطيطية الحيزية والآليات المنبثقة عنها تم ترجمتها في المخططات الهيكلية القطرية والمحلية التي أعدت خلال فترة الحكم العسكري. وفيما يلي سوف نستعرض المخططات القطرية التي أعدت خلال فترة الحكم العسكري وكيفية تعاملها مع العرب وترجمتها إلى أدوات محلية لتحقيق الضبط المكاني والحيزي لهم.

المخططات القطرية خلال فترة الحكم العسكري:

حسب أمر تنظيم المدن 1936 الذي بقي ساري المفعول وأساس التخطيط المقونن في إسرائيل بعد عام 1948 حتى الإقرار والعمل بموجب قانون التنظيم والبناء 1965، لا يوجد وجوب إعداد مخططات هيكلية قطرية. لذلك لم تعد مخططات هيكلية قطرية خلال فترة الانتداب. بالمقابل، يلزم أمر تنظيم المدن 1936 إعداد مخططات لوائية ومحلية كأساس لإصدار رخص بناء. هذا الفراغ القانوني تم تجاوزه خلال فترة الحكم العسكري بواسطة إعداد مخططات هيكلية قطرية موجه ورئيسة تقر من قبل الحكومة ولكنها لا تقر من قبل أجهزة التخطيط الرسمية المقوننة. ولأجل توجيه إعادة تنظيم الحيز قامت أجهزة التخطيط المبادرة الحكومية بإعداد مخططات هيكلية قطرية بغرض:

1. توزيع السكان اليهود إلى الأطراف، خاصة في المناطق التي تم تفريغ العرب منها خلال حرب 1948 وما بعدها. هذه المناطق أصبحت الطاقة الكامنة لاستيعاب الهجرة اليهودية الجديدة بها.
2. اعادة رسم خارطة الانتشار الحيزي للمدن والقرى في المناطق التي كانت مأهولة بالسكان العرب، ولم تتمكن الحركة الصهيونية من إقامة بلدات يهودية بها والسيطرة عليها كليا. ولكن بعد الحرب وهجيج وتهجير السكان العرب منه، إضافة إلى امتلاك السيادة من قبل الحركة الصهيونية على الأرض، أصبح بمقدورها ممارسة سياسة حيزية تمكنها من إعادة رسم خارطة الاستيطان ليلبي احتياجات الدولة الجديدة.
3. تنظيم العلاقة الحيزية بين المدن والقرى بواسطة إقامة مدن يهودية متوسطة الحجم، أطلق عليها «مدن تطوير»، تقدم خدمات للقرى الزراعية الصغيرة وتحل محل المدن العربية بعد تهويدها كما حدث في بيسان، بئر السبع، صفد، طبريا. أو إقامة مدن جديدة مثل الناصرة العليا، كرميئيل، عراد. كانت إقامة هذه المدن تهدف خلق تدرج في هيكلية الشبكة الاستيطانية في الدولة الحديثة بحيث تمنع تركيز معظم السكان في مدن كبيرة (70% من اليهود كان مركزين عام 1950 في مدن تل أبيب، حيفا، القدس). وسعت المخططات إلى تقليص حجم السكان اليهود في المدن الكبيرة إلى 30%.

اما المخططات القطرية التي أعدت خلال فترة الحكم العسكري يمكن إيجازها بما يلي :

1. المخطط الذي اعد عام 1949 كان يهدف إلى تحديد وتعيين المناطق التي سوف يتم

استيعاب اليهود بها. هذا المخطط تركز باليهود ولم يتناول وضع العرب.

2. المخطط الفيزيائي القطري الأول كان قد اعد عام 1950 من قبل طاقم تخطيط رسمي بقيادة المخطط أريه شارون. هذا المخطط شكل الأساس التوجيهي للتخطيط الحيزي في إسرائيل حتى بداية سنوات التسعين من القرن العشرين. عين هذا المخطط مواقع مدن التطوير والذي بلغ عددها 24 مدينة، قسم البلاد إلى 24 قضاء وستة ألوية، تبنى سياسة توزيع السكان اليهود إلى مناطق الأطراف (الجليل، النقب والقدس) (Reichman, 1979). وأشار إلى بعض البلدات العربية دون أن يحدد سياسة تنموية نحوها. وتوقع المخطط تغيير بنيوي لدى العرب والذي يشمل انخفاض في المواليد وترك العمل في قطاع الزراعة. هذا المخطط توقع زيادة العرب من حوالي 160 ألف إلى 225 ألف حتى منتصف الستينات، التي كانت سنة هدف المخطط.

3. المخطط القطري لتوزيع السكان عام 1954، اعد ليعدل المخطط القطري 1950 ومفصلا له. هذا المخطط تبنى مضامين مخطط 1950 وأشار إلى مواقع إقامة بلدات يهودية، دون الإسهاب بالإشارة لما يحدث لدى العرب.

4. المخطط القطري للتوزيع الجغرافي للسكان 1957 كان المخطط الأول الذي أشار بشكل واضح إلى سياسة تركيز السكان العرب على ثلاثة مستويات المستوى القطري بواسطة تقليص حجم السكان العرب في مناطق الأطراف وتوقع هجرتهم إلى مدن الساحل. على المستوى الإقليمي توقع هجرة عربية داخلية إلى مدن ومراكز حضرية عربية وأشار إلى عددها وموقعها. على المستوى المحلي أشار إلى وجوب إعداد مخططات هيكلية لضبط الامتداد العمراني في القرى والبلدات العربية. اعد هذا المخطط بمشاركة مندوبي الحكم العسكري وساهم في صقل السياسة الحيزية نحو العرب. هذه السياسة سعت إلى تعجيل عملية المدينة والتمدين عند العرب، من خلال توقع حدوث هجرة إلى المدن. كذلك أشار بوضوح إلى وجوب إعداد مخططات هيكلية محلية كآلية لضبط الامتداد العمراني وتحويلها إلى أداة قانونية بيد السلطة لمنح رخص بناء وتعديل المخططات الهيكلية اللوائية الانتدابية والتي سمحت بإقامة مباني سكنية في المناطق الزراعية. أما هذه المخططات الإسرائيلية فسعت إلى تعديل هذه المخططات ومنع البناء السكني في المناطق الزراعية. وأشار المخطط القطري إلى أن المخطط الهيكلي المحلي يشكل آلية فاعلة في سبيل منع البناء غير المرخص.

رافق هذا التحول في سياسات ومضامين التخطيط القطري التوجيهي نحو العرب تغييرات بنيوية وسياسية بما في ذلك تحول في كيفية تعامل الحكم العسكري مع العرب كوكيل للسلطة المركزية الرسمية. أما فيما يتعلق بالتخطيط الحيزي فتم إقرار إعداد مخططات هيكلية محله لمجمل القرى والمدن العربية والتي عرفت باسم «مخططات مجال البناء». هذه المخططات تمت المبادرة لها من قبل أجهزة الحكم العسكري وأجهزة التخطيط وتم تطبيقها على حوالي 70 بلدة عربية.

شملت المخططات الهيكلية المحلية على الغالب المنطقة المبنية، ومنحت حقوق بناء مرتفعة حوالي 144% في قسيمة البناء التي لم تتجاوز مساحتها نصف دونم أو 250 مترا مربعاً داخل نواة البلدة. هذه المخططات الهيكلية لم تشر إلى مواقع المباني العامة والطرق الداخلية، بل قسمت على الغالب منطقة البناء إلى منطقتين متفاوتتين من حيث حقوق البناء الممنوحة (خمايسي، 1990؛ يوم طوف، 1985). حسب هذه المخططات بدات تمنح رخص بناء بموافقة مندوب الحكم العسكري في لجان التنظيم الإقليمية التي تبعت لها مجمل البلدات العربية باستثناء مدينتي الناصرة وشفاعمرو اللتان كانتا تداران بواسطة لجنة تنظيم محلية بلدية.

بقيت المخططات الهيكلية المحلية «مخططات مجال البناء» سارية المفعول بعد أن صودق عليها من قبل أجهزة التخطيط المشكلة بموجب أمر تنظيم المدن 1936 الانتدابي، حتى تم تعديلها بمخططات هيكلية جديدة. وكل ما أقيم خارج حدود هذه المخططات كان يجري دون الحصول على رخصة مما أعلن عنه كبناء غير قانوني. وفي حالات كثيرة كان الحكم العسكري يقوم بهدم مباني بحجة أنها غير مرخصة ومخالفة للمخطط الهيكلي اللوائي والمحلي. أي أن دور الحكم العسكري كان مراقبا على عملية البناء، إضافة إلى المشاركة في منح الرخص وهدم مباني.

مبادئ وأسس سياسات التخطيط:

انطلقت سياسات التخطيط الحيزية خلال العقد الأول لإقامة الدولة ووجود الحكم العسكري مطبقا على العرب من مبادئ وأسس صقلت مضامين هذه المخططات والتي يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

1. اعتبار تصميم الحيز والمجال كجزء من تامين الأمن القومي للدولة.

2. تبني سياسة توزيع السكان اليهود من مدن المركز إلى مناطق الأطراف بما في ذلك مدن التطوير اليهودية التي حلت محل المدن العربية المهجرة أو أقيمت بجانبها. سياسة توزيع السكان اليهود انطلقت من اعتبارات جيو سياسية وديموغرافية وأمنية.

3. التخطيط الحيزي مجند لخدمة المصلحة العامة للحركة الصهيونية وتامين تطبيق مشروعها الاستيطاني.

4. إحداث ميزان ديموغرافي لصالح اليهود في أي منطقة من مناطق الدولة بواسطة توطين سكان يهود في مدن وقرى محيطة بالبلدان العربية.

5. منع تواصل جيو سياسي وعمراني بين البلدات العربية وتكوين قلب يُمَكِن من مطالبة جيو سياسية بالانفصال عن الدولة (فلاح، 1993). منع التواصل تم بواسطة عدة آليات (خمايسي، 2003):

   أ. تحديد حدود إدارية، مناطق نفوذ مفصولة بواسطة مناطق تابعة لمجالس إقليمية يهودية أو مناطق لوائية.

   ب. تحديد حدود المخطط الهيكلي ليشمل المنطقة المبنية وإتباع سياسة التكثيف وملء الأراضي «Fill in" لحصر الامتداد العمراني.

   ج. إقامة بلدات يهودية تفصل البلدات العربية لأجل تقطيع التواصل العربي منعا لإمكانية خلق مركز عربي (Kipnis, 1984).

   د. اعتماد التخطيط الضابط المقونن كأساس لتخصيص واستخدام الأراضي.

6. السيطرة العامة على الأرض لتكون أداة طيعة بيد الحكم المركزي لتنفيذ سياسات تخطيط دون معوقات ملكية أراضي خاصة.

هذه المبادئ والأسس التخطيطية تم تطبيقها بمساعدة الحكم العسكري والذي شكل وكيل للحكم المركزي مسهلا بذلك عملية الانتشار والاستيطان اليهودي في حيز ومحيط المواطنين العرب. وان الذرائع والحجج التي استخدمت في تدخل الحكم العسكري عرضت كأنها اعتبارات أمنية ولكن في الحقيقة هي مدنية، كان من الصعب تحقيقها لولا سلطة الحكم

العسكري وممارساته لضبط العرب.

أما دور الحكم العسكري كجهاز تنفيذي لتطبق السياسات والمخططات الهيكلية الحيزية على المستويات المختلفة فيمكن تلخيصه بالنقاط التالية:

1. المبادرة لإعداد مخططات هيكلية محلية والمشاركة في إقرارها كما حدث عند المبادرة لإعداد مخططات مجال البناء.
2. المشاركة الفعالة والفاعلة في لجان التنظيم الإقليمية التي تمنح الرخص، وتقر طلبات ترخيص الأبنية.
3. الرقابة على عملية البناء ومنعها خارج حدود المخطط الهيكلي، حتى انه كان جهاز يشارك في هدم مبان أقيمت دون ترخيص.
4. حتى 1955 كان جهاز الحكم العسكري متفرد بعملية إقرار رخص بناء. منذ هذا العام تم تشكيل لجنة تخطيط وتنظيم إقليمية لواء الشمال ومركزها طبريا، وكان لممثلي الحكم العسكري دور مركزي في عملها.
5. منع عودة لاجئي ومهجري الداخل إلى قراهم ومدنهم، بالمقابل إعداد التخطيط والبرامج لتوزيع وتوطين هؤلاء اللاجئين في مواقع محاذية للقرى والمدن الباقية كما حدث في طمرة، كابول، الرينة، الناصرة...الخ (كوهين، 2000).
6. منح مصادقات لتمكين السكان من شراء اسمنت من مصنع نيشر لإقامة مساكنهم، حيث توفر موافقة من مندوب الحكم العسكري شرط لاستلام الاسمنت لإقامة المبنى.

تطبيق هذه السياسات التخطيطية من قبل السلطة المركزية وذراعها التطبيقي – الحكم العسكري ساهم في تسريع عملية مدينة العرب. هذه المدينة كانت أحد الأهداف المركزية لسياسات التخطيط وعمل الحكم العسكري كما سنبين لاحقا.

دور الحكم العسكري في نشوء المدينة والتمدين المبتور المشوه:

جرت عملية المدينة داخل المجتمع الفلسطيني بشكل طبيعي في الفترة التي سبقت إقامة دولة إسرائيل. هذه العملية كونت شبكة استيطانية متدرجة تشمل المدن، البلدات، القرى والمضارب. وكانت هجرة وحركة حيزية انتقائية بين القرى والمدن مما أدى إلى تطوير مدن مركزية مثل يافا، القدس، حيفا، عكا (يزبك، 1988). ومدن ثانوية مثل صفد، اللد، الرملة. ومدن صغيرة مثل بيسان،الناصرة وبئر السبع. بين القرى الفلسطينية كان تفاوت من حيث الحجم السكاني، مساحة الأراضي والأساس الاقتصادي.

عند إقامة دولة إسرائيل وما رافقه من عملية تهجير بترت عملية التمدين والمدينة داخل المجتمع الفلسطيني. فبالإضافة إلى نكبة الإنسان والمكان حدثت نكبة للمدينة الفلسطينية وعملية المدينة والتمدين. معظم بقية العرب في وطنهم كانوا يسكنون القرى. بقي داخل المدن أقلية صغيرة لا تتجاوز ثلاثة آلاف وخمس مئة في حيفا، حوالي 2000 في يافا، 1200 في اللد وعدد مشابه في الرملة. أما مدن مثل صفد، طبريا، بيسان وبئر السبع فتم تهجير كامل لسكانها العرب وأصبحت بلدة يهودية، وفرض الحكم العسكري على بقية العرب داخل هذه المدن كما فرض على المناطق القروية. وتم تركيزهم داخل المدن كما هو الحال في حيفا حيث تم تركيز العرب في وادي النسناس، وفي يافا في حي العجمي وفي عكا داخل البلدة القديمة.

بتر عملية المدينة والتمدين بما في ذلك إلغاء دور المدينة العربية الفلسطينية، أدى إلى توقف الهجرة من القرى إلى المدن، بالمقابل حدث انتفاخ لهذه القرى نتيجة:

1. ارتفاع ملحوظ في عدد السكان في القرى اعتمادا على الزيادة الطبيعية، حيث انخفضت نسبة وفيات الأطفال، بالمقابل استمرت نسبة الخصوبة عالية.
2. هجرة محدودة من القرى إلى المدن نتيجة لمنعها من قبل الحكم العسكري بدون ترخيص منه، وذلك يشمل عودة لاجئي الداخل إلى قراهم ومدنهم. كما أن سبب عدم الهجرة مرده إلى أسباب سياسية، ثقافية، اجتماعية واقتصادية (Khamaisi, 2005). هذه الهجرة المحدودة طورت ما أطلق عليه من قبل مئير برودنتس (Meyer-Brodnitz, 1969) "بالمدينة الكامنة». أي مدينة العرب في إطار قراهم وليس نتيجة للهجرة من القرى إلى المدن التي تمر كثرة من المناطق

في الشرق الأوسط وسائر أنحاء العالم. وكان تأثير الحكم العسكري من هذه الناحية حاسما؛ إذ حبس العرب في قراهم مدة 17–18 عاما، الأمر الذي دفعهم إلى تكوين روابط وولاءات محلية قوية. وصارت القرية في واقعهم الملجأ الأمين للأسرة والممتلكات، وقلما كان يصدر ترخيص لهم للعمل في المدن اليهودية خلال العقد الأول بعد النكبة من الحكم العسكري. فقاموا بإقامة البيوت والمساكن على اراضيهم في نطاق قراهم (فلاح، 1993).

3. نزوح لاجئي الداخل إلى القرى والمدن الباقية إضافة إلى سياسة تركيز البدو في أطراف البلدات والقرى العربية مما أدى إلى انتفاخ في حجم سكان هذه القرى وتوسع حيزها العمراني. حيث قام الحكم العسكري بإعداد خطة لتوزيع اللاجئين وعدم خلق مخيمات لاجئين حتى في المدن التي استوعبت عدد كبير من اللاجئين مثل الناصرة، التي قدم إليها حوالي خمسة آلاف لاجئ (كوهين، 2000). كانت تسعى خطة الحكم العسكري والمؤسسة الرسمية إلى عدم عودة هؤلاء اللاجئين إلى قراهم ومدنهم، وعدم تمكين أو السماح لجهات خارجية دولية في التدخل بشؤون كيفية تسكين وتوطين هؤلاء اللاجئين، ومن ناحية أخرى عدم خلق مشكلة مخيمات لاجئين بجانب القرى والمدن، مما يخلق مشكلة سياسية. لذلك أقيمت في أيلول 1949 لجنة متخصصين لطرح آليات لحل مشكلة لاجئي الداخل. وشملت هذه اللجنة ممثل عن الحكم العسكري. هذه اللجنة كانت مسئولة خلال أربع سنوات منذ تشكيلها على صياغة سياسة التعامل مع لاجئي الداخل وكيفية تطبيقها. رئيس الطاقم يوسف فايتس حدد في تشرين الثاني 1949 مهام هذا اللجنة:

أ. شرح وإجراء محادثات مع العرب بشان نقل السكان ونحوها.

ب. تطبيق توطين اللاجئين بمراحله المختلفة.

أما مراحل التطبيق التي اقترحت لتوطين لاجئي القرى كانت كما يلي:

1. إعداد مسح شامل للاجئين (أوكل الأمر إلى الحكم العسكري، والذي كان يجب عليه أن يحدد من هو اللاجئ/المهجر ويملك حقوق اللاجئ) إضافة إلى ممتلكاتهم في القرى المهجرة.

2. تعيين موقع توطين/إسكان كل عائلة (الأفضلية كانت بإبقائهم بالمواقع التي لجأوا إليها).
3. تأجير أراض للاجئين وتخصيص وسائل زراعية، سكن، بهائم وأموال أولية لكل مستحق.

كذلك قام هذا الطاقم بتخطيط جهاز لتأهيل اللاجئين من المدن. بالرغم من المعوقات أمام تطبيق عملية تأهيل اللاجئين (كوهين، 2000) إلا أن وجودها ساهم في عدم عودة اللاجئين إلى قراهم ومدنهم. ومن ناحية ثانية ساهم في تسريع عملية تمدين القرى والمدن التي استوعبت هؤلاء اللاجئين.

مصادرة الأرض «التربة» من أيدي العرب أدت إلى تقليص المساحة التي يعتاش منها هؤلاء السكان من الزراعة، تقليص مساحة الأرض الزراعية، وزيادة القوى العاملة نتيجة لزيادة عدد السكان، وفتح فرص خدماتية في قطاع البناء، أدت إلى تغيير بنيوي في المبنى الاقتصادي للبلدة وتحولت من قرية تعتمد على قطاع الزراعة إلى قرى/بلدات عنابر نوم يعمل معظم القوى العاملة خارج القرى ويعودون إليها مساءا للنوم(Khalidi, 1988). هذا الأمر ، أدى إلى تكون ظاهرة مدينة القرى دون أن تواكبها هجرة (فلاح، 1993).

بالموازاة مع مدينة القرى خلال العقد الأول بعد النكبة، كانت سياسة التخطيط القطرية، اللوائية والمحلية تسعى إلى تسريع عملية المدينة لدى العرب من خلال حصر امتدادهم العمراني، تعميق التبعية الاقتصادية نتيجة لعدم تطوير فرص عمالة داخل القرى كتعويض لفقدانهم فرص العمالة في الزراعة. كذلك فان حقوق البناء التي منحت بموجب «مخططات مجال البناء» كانت مرتفعة. هذه المخططات أعدت بالموازاة مع تبني سلطات التخطيط لمخطط هيكلي قطري موجه للتوزيع الجغرافي للسكان في إسرائيل عام 1957 والذي توقع هجرة عرب من القرى إلى مدن الساحل وإلى مراكز مدنية عربية في مناطق الأطراف. أي أن سياسة المدينة كانت متجذرة في سياسات التخطيط وسعى الحكم العسكري إلى تطبيقها لتحقيق أهداف حيزية.

سياسة المدينة هذه انطلقت من اعتبارات حيزية وجيو سياسية والتي تسعى إلى:

1. تعميق التبعية للعرب بالمبنى الاقتصادي في الدولة.

2. إبعاد العرب عن الزراعة وامتلاكهم للحيز والتربة به مما يعمق من تبعيتهم ويمكن السيطرة عليهم أكثر نظرا لارتباطهم بتراخيص من الحكم العسكري للخروج للعمل خارج قراهم.

3. تقليص الحيز الذي يعيش به هؤلاء السكان العرب بما في ذلك حصر الامتداد الحضري للبلدات على اقل مساحة ومنع تكوين تواصل عمراني عربي بين البلدات التي يقطنونها.

4. تفريغ السكان العرب من مناطق لتحويلها للاستيطان اليهودي. بالمقابل تركيز العرب في مناطق محدودة كما حدث للسكان العرب في الجنوب وتشجيعهم للهجرة إلى مدن الساحل في وسط البلاد مثل اللد والرملة (مئير، 2003).

5. خلق حالة إقصاء للعرب من الحيز العام والتركيز في الحيز الخاص. هذا التداخل أدى إلى شرذمة الوجود العربي بحيث أصبح الانتماء للحيز العام محدود وأن الحيز العام ليس ملك للعربي بل مسيطر عليه من قبل الحكم العسكري واذرعه السلطة المركزية المختلفة، والعربي يرغب أن يحافظ على نفسه وأملاكه الخاصة.

بعد بتر عملية التمدين خلال النكبة، بدأت هذه العملية تستأنف نشاطها وتتطور ولكن بشكل مشوه (خمايسي، 2002/ب). وكان للحكم العسكري دور مركزي في إحداث المدينة القسرية المشوهة لدى العرب. وما زالت عملية التمدين والمدينة تجري لدى العرب دون تطوير المدينة لتشكل رافعة تنموية ومركز حضري ثقافي، رغم سياسة المدنية التي نهجت خلال فترة الحكم العسكري.

خلاصة:

تناول هذا المقال دور الحكم العسكري خلال العقد الأول من قيام دولة إسرائيل وأحداث نكبة الإنسان، المكان والمدينة العربية، كوكيل تنفيذ ذو صلاحيات تطبيقية لصقل وتنظيم الانتشار الحيزي للعرب، ولاحقا والذي كان له اثر بالغ على علاقتهم مع مؤسسات الدولة المختلفة. وكانت النكبة قد بترت المدينة الطبيعية التي حدثت عند العرب وأفقدتهم المدينة المركزية. ولكن الحكم العسكري رغب في استعادة واستئناف عملية المدينة والتمدين لاعتبارات حيزية واستجابة لسياسات التخطيط الحيزية الرسمية الإرشادية والمقوننة؛

وذلك من خلال السيطرة على الحيز ونهج سياسة الضبط المكاني. عملية المدينة والتمدين هذه كانت تسعى أن تحقق أهداف معلنة ومبطنة للحكم العسكري أهمها حصر الامتداد العمراني العربي، مصادرة موارد الأرض، تقليص فرص العمل بالأرض وتأهيل المهجرين في قرى ومدن مختلفة، تحول من عودتهم إلى مدنهم وقراهم. اما دور الحكم العسكري في التخطيط الحيزي فيمكن إيجازه في النقاط التالية:

1. فرض نظام تخطيط مركزي غريب عن المجتمع العربي القروي واستخدامه أداة لحصر الامتداد العمراني ومنع انتشار السكن.
2. استخدام سياسة وإستراتيجية الضبط المكاني والحيزي لتحديد حراك العرب في الحيز لأجل تشكيل نمط سكني مفروض عليهم ومرغوب من قبل السلطة المركزية، بما في ذلك الحكم العسكري مع انه مرفوض من قبل المواطنين.
3. صقل نموذج الانتشار الجغرافي للعرب والحفاظ عليه من خلال فرض الحكم العسكري عليه ومنع الخروج منه والتنقل بداخله إلا بموجب إذن من الحكم العسكري.
4. تأهيل اللاجئين المهجرين شكلت أداة طيعة بيد الحكم العسكري لإسراع عملية المدينة والتمدين في بعض القرى العربية ومع ذلك عدم خلق إشكالية في عملية تأهيل هؤلاء المهجرين.

وأخيرا يمكن أن نقول وكما بينا في متن هذه المقالة إن الحكم العسكري كان له دور فعال في تنفيذ سياسة التخطيط الحيزي ومدينة قسرية مشوهه للعرب بعد بتر المدينة الطبيعية. كان دور الحكم العسكري متجاوزا النواحي الأمنية إلى النواحي المدنية وبذلك صقل علاقة العرب مع مؤسسات الدولة حتى يومنا هذا. وما زال اثر الحكم العسكري ملحوظا في تحديد النمط الجغرافي لانتشار العرب وسلوكهم السياسي والحيزي.

مصادر:

حلبي، أ. (1997)، **تشريعات التنظيم والبناء في فلسطين**، مركز الحقوق، جامعة بير زيت.

جريس، ص. (1966)، **العرب في الدولة اليهودية**، دار الاتحاد، حيفا.

خمايسي, ر. (1990)، **التخطيط والإسكان عند العرب في إسرائيل**، المركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط، تل أبيب.

خمايسي، ر. (2002/أ)، تكوين النمط الجغرافي للفلسطينيين في إسرائيل، **البرهان**، العدد الأول، ص. 62-33.

خمايسي، ر. (2002/ب)، التمدن القسري المشوه، **البرهان**، عدد 2، صفحة 74-47.

خمايسي، ر. (2003)، أجهزة السيطرة على الأرض وتهويد الحيز في إسرائيل: نشر في الحاج، م. وبن اليعزر، أ. باسم الأمن: **سوسيولجية السلام والحرب في إسرائيل في فترة متغيرة**، جامعة حيفا، صفحة 448-421.

فلاح، غ. (1993)، **الجليل ومخططات التهويد**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

روزنفلد، هـ . والحاج,م. (1990)، **تطور الحكم المحلي في إسرائيل**، مركز دراسات السلام، جفعات حبيبه.

زعبي، ن. (2002)، مشروع المياه القطري الإسرائيلي وموقف المواطنين العرب بين الأعوام 1953-1963، **البرهان**، عدد 2، صفحة 75-104.

كريتشمر، د. (2002)، **المكانة القانونية للعرب في إسرائيل**، مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل، معهد فان لير، القدس.

كوهين، هـ. (2000)، **الغائبون الحاضرون: اللاجئون الفلسطينيون في إسرائيل منذ 1948**؛ مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل، معهد فان لير، القدس.

لوستك، إ. (1980)، **العرب في دولة اليهود**، تل أبيب.

مصالحة، ن. (1997)، **ارض أكثر وعرب اقل، سياسة «الترانسفير» الإسرائيلية في التطبيق 1949-1996**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

مئير، أ. (2003)، **من دفاع تخطيطي إلى تخطيط مستقل: بدو النقب في مسار دمقرطة التخطيط**، ورشة عمل رقم 22، مركز النقب للتطوير الإقليمي، جامعة بن غوريون في النقب، بئر السبع.

يزبك، م. (1988)، **الهجرة العربية إلى حيفا**، دار القبس، الناصرة.

يوم طوف، س. (1985)، **عوائق ثقافية في التخطيط الفيزيائي للبلدات العربية**، مركز دراسات السلام، جفعات حبيبه.

Forman, G. (2005), **Israeli Settlement of Title in Arab Areas**; PhD, Thesis, University of Haifa, Haifa.

Kipnis, (1984), Role of timing and complementary objectives of regional policy: The Case of Northern Israel, **Geoforum**, 15, p. 191.

Khalidi, R. (1988), **The Arab Economy in Israel**, London: Croom Helm.

Khamaisi, R. (2005), Between town and village: Continuity and change in Arab localities in Israel, in: Al-Haj, M., Saltman, M. and Sabel, Z., (eds.), **Social Critique and Commitmen**t, University Press of America inc. Maryland, pp. 107-122

Meyer-Brodnitz, M. (1969), Latent urbanization in Arab villages, **Environmental Planning Association Quarterly**, 8-9, pp. 4012.

Reichman, S., (1979), **From Foothold to settled Territory**, Jerusalem: Yad Yitzhak Ben Zvi, (in Hebrew).

Yifachel, O. (1991), State policies, land control, and an ethnic minority: The Arab in

the Galilee region, Israel, **Environment and Planning D: Society and Space**, Vol. 9. p. 336.

التجنيد الإجباري للدروز في إسرائيل

نظرة تاريخية

قيس فرو

يعتمد هذا المقال على الأرشيفات الإسرائيلية محاولاً تعقب الخطوات الأولى التي أدت إلى استثناء الدروز من بقية أبناء الأقلية العربية وإخضاعهم لقانون التجنيد الإجباري. قبل الولوج في سرد حوادث تاريخية لها علاقة بالتجنيد، لا بد من الإشارة باختصار إلى السياسة التي عمل نشطاء الحركة الصهيونية على إتباعها لاستغلال الهويات الطائفية ذات الموروث التاريخي التي سبقت ظهور الوعي الوطني والقومي في الشرق العربي. كذلك لا بد من التنويه إلى قضية الكتابة التاريخية المسيطرة على الرواية الصهيونية لسرد الحوادث التي أدت لتجنيد الدروز. تظهر الأرشيفات الإسرائيلية بشكل واضح أن العلاقة الصهيونية والإسرائيلية مع بعض النخب الدرزية كانت وما زالت قائمة على تسييس الطائفية عند الدروز معتمدة على تشجيع الفئوية الدرزية وفي نفس الوقت كبح أي تسييس ذات طابع قومي يقرب بين قضايا الدروز وقضايا الطوائف العربية الأخرى في إسرائيل. إن الرواية التاريخية الصهيونية التي تتناول قضية التجنيد تصور الانخراط في الجيش الإسرائيلي على أنه استجابة إسرائيلية إلى مطلب للزعماء الدروز. هذه الرواية التاريخية المتداولة حتى بين الأكاديميين الإسرائيليين ما هي إلا وجه آخر للرؤية الإسرائيلية القائمة على تشجيع الهوية الفئوية عند الدروز.

ولكن أي مؤرخ حيادي يستطيع بسهولة تتبع الوسائل المتبعة في الخطاب السياسي وحتى الأكاديمي وفي الأفعال الإسرائيلية ليصل إلى فهم نوعية العلاقة التي حددت مسار خلق مثل هذه الهوية والربط بينها وبين قضية التجنيد. فمنذ 1948 وربما قبل ذلك استعمل صنّاع القرار السياسي والكتّاب الإسرائيليون وسائل عدة في الخطاب والأفعال بهدف جعل أبناء الطائفة يرون أنفسهم قومية قائمة بنفسها ولنفسها، لا علاقة لها بالقومية العربية وإلى حد

ما، قومية «ازومرقية» (مطابقة بالصفات) للقومية اليهودية.[1]

لا بد في هذا السياق أن نشير إلى أنه منذ تطور الصراع الفلسطيني- الصهيوني في بداية القرن العشرين حتى سنة 1948 كان أبناء الطائفة الدرزية فلاحين بعيدين عن المدنية مرتبطين بوشائج عصبيتهم الطائفية مثل جميع الطوائف الدينية في المنطقة العربية. فلم تكن بينهم طبقة متعلمة قادرة على استيعاب ونشر الآراء القومية التي بدأت تصوغ وعيًا قوميًا جامعًا يتخطى الهويات الطائفية. عندما تفجرت أحداث البراق (حائط المبكى) سنة 1929، والتي نقلت الصراع الفلسطيني- الصهيوني إلى مواجهات دامية كان عدد أبناء الطائفة لا يتجاوز عشرة آلاف ليصل عددهم سنة 1948 إلى ثلاثة عشر ألفاً فقط يعيشون في ثماني عشرة قرية جبلية نائية لا تصلها الطرق المعبدة إلا بصعوبة. رأت النخب الدرزية هذه الأحداث التي استمرت مشتعلة خلال سنة 1930 على أنها صراع ديني مرتبط بالرموز الدينية عند اليهود والمسلمين. ربما كان لهذه الأحداث التأثير على زعماء الطائفة الدرزية ليتخذوا موقفا منها مدفوعين بعامل الخوف على مصير طائفتهم الصغيرة في ظل صراع ديني تتجاوز حدوده المكان الذي وقعت فيه. ففي الخامس عشر من تشرين الثاني 1930 أرسل ستة وتسعون من مشايخ ووجهاء القرى الدرزية رسالة موجهة إلى المندوب السامي البريطاني معلنين حيادهم في هذا «الصراع الديني.» [2]

خلال سنوات الثلاثين حاول عبثا نشطاء الحركة الصهيونية كسب ود الزعماء الدروز وتغيير موقفهم الحيادي من الصراع. استغل نشطاء الحركة الصهيونية الخلاف الذي وقع بين زعماء عائلة طريف وخير ومعدي حول قيادة الطائفة بعد موت الشيخ طريف محمد طريف سنة 1928. في هذا السياق يجب الإشارة إلى أن هذة العائلات الثلاث كانت في سدة الزعامة منذ الفترة العثمانية دون منازع. استمر الخلاف حتى سنة 1933 حاول من خلالها نشطاء الحركة الصهيونية اختراق الحياد الدرزي وكسب ود أحد فرقاء النزاع على رئاسة الطائفة. عندما فشل نشطاء الحركة الصهيونية في هذه المحاولة، توجهوا إلى زعماء عائلات الدرجة الثانية والثالثة لإقناعهم بالتعاون من أجل منع دروز سوريا ولبنان من الانخراط في الفصائل الفلسطينية المسلحة التي ازدادت منذ 1936. في هذه الأثناء استطاع

1 See Kais M. Firro، *The Druzes in the Jewish State* (Leiden: Brill 1999)، pp. 1-10 (hereafter، Firro)

2 أرشـــيف الدولة 550/ ב.ר/31/ 36 ، رسالة موقعة من ستة وتسعين زعيما "روحيا وجسمانيا" إلى المندوب السامي 15 -11 - 1930.

نشيطو الحركة الصهيونية تجنيد أحد زعماء عائلة أبو ركن من قرية عسفيا وإرساله إلى لقاء شخصيات درزية سورية ولبنانية من أجل تدخلها لثني متطوعين دروز من سوريا ولبنان عن الوصول إلى فلسطين للاشتراك في الثورة الفلسطينية التي استمرت منذ 1936 حتى 1939. رغم أن وساطات عائلة أبو ركن لم تفلح كثيرًا، إلا أن مقتل بعض الفلاحين الدروز على أيدي بعض القوى الفلسطينية في سنة 1938 وخاصة مقتل الشيخ حسن خنيفس من شفاعمرو كان قد استغل من قبل نشطاء الحركة الصهيونية لإضافة صالح، بن الشيخ حسن خنيفس إلى قائمة المجندين لكسب ود الطائفة وحتى وضع خطة لنقل دروز فلسطين إلى سوريا بحجة أنهم معرضون إلى الخطر. فتتدخل دروز سوريا في أوائل 1940 واستطاعوا عقد صلح بين دروز شفا عمرو وبين وجهاء المسلمين السنة في المنطقة مما أدى إلى قبر خطة التهجير الصهيونية.

بعد حوادث 1938-1940، عاد زعماء الدروز وخاصة مشايخ عائلات طريف، خير ومعدي إلى سياسة الحياد المعلن عليها في رسالة زعماء الدروز سنة 1930 وظل تعاون بعض الزعماء مقتصرًا على لبيب أبو ركن وصالح خنيفس. وفقط في سنة 1946 انضم إليهما جبر داهش معدي ليعملوا سوية على كسب ود الطائفة ومنع دروز سوريا ولبنان من المشاركة مع القوى الفلسطينية في مقارعة البريطانيين والصهيونيين. إلا أن انضمام جبر معدي إلى لبيب أبو ركن وصالح خنيفس كان لأسباب متعلقة بمحاولة جبر للصعود كزعيم داخل عائلته التي كانت تشارك عائلتي طريف وخير في انتهاج سياسة الحياد المعلن عنها سابقا.

بقيت علاقات زعماء الدروز مع الأطراف المتنازعة على الساحة الفلسطينية تراوح مكانها حتى قرار التقسيم في تشرين ثاني 1947 والذي فجّر الصراع الفلسطيني- الصهيوني من جديد ليعيد طرح قضية تدخل دروز سوريا ولبنان لنصرة القضية الفلسطينية. ففي كانون الأول 1947 نجح فوزي القاوقجي، قائد جيش الإنقاذ بإقامة فوج جبل العرب (جبل الدروز) بمباركة سلطان الأطرش، زعيم الدروز في ذلك الوقت. ضم فوج جبل العرب حوالي خمس مائة متطوع من سوريا ولبنان توجهوا إلى شمال فلسطين. قاد هذا الفوج شكيب وهّاب اللبناني الأصل وأحد قادة الدروز الذين اشتركوا في معارك الثورة السورية ضد الاستعمار الفرنسي سنة 1925. اتخذ الفوج مدينة شفا عمرو مقرًا له لينطلق منها إلى العمل العسكري في المنطقة. ففي 12 نيسان وقعت المواجهة الأولى بين المتطوعين الدروز لنصرة الفلسطينيين وبين المقاتلين اليهود قرب مستوطنة رمات يوحنان، تكبد خلالها المقاتلون اليهود اثني عشر قتيلاً. عندها قرر قادة فرقة كرملي أن يأخذوا زمام المبادرة وأن

يسيطروا في 16 نيسان على هضاب قريتي الهوشة والكساير التي كان فيها بعض الحراس الليليين لفوج جبل العرب، بينما كان باقي أفراد الفوج قد عادوا إلى شفاعمرو. عندها قرر شكيب وهّاب زج مقاتليه في معركة كان الهدف منها استعادة المواقع التي خسرها جنوده فوق هضاب قريتي الهوشة والكساير. في معركة غير متكافئة، حارب المقاتلون الدروز حتى بالسلاح الأبيض كما يصف ذلك تقرير عسكري صهيوني. كانت نتائج المعركة كارثية بالنسبة للمقاتلين الدروز حيث أخبر التقرير العسكري الصهيوني حول المعركة قيادته بمقتل 110 إلى 130 وجرح أكثر من مائة من الجانب الدرزي ومقتل 25 وجرح 42 من الجانب اليهودي.

إن الرسائل العديدة التي أرسلها شكيب وهّاب إلى قيادة جيش الإنقاذ تعكس الوضع المزري الذي وصل اليه فوج جبل العرب بعد هذه المعركة. حاول وهّاب عبثا حث قيادته بتزويده بالأسلحة والمؤن مما أدى الى عودة الكثير مما تبقى من الفوج إلى سوريا ولبنان وجعل من تبقى منهم يهيم على وجهه باحثا عن وسائل للعيش في أرض بعيدة عن أهله. استغل الإسرائيليون الوضع لتفعيل دور المتعاونين معهم من الدروز من أجل عقد هدنة مع قيادة فوج جبل العرب المتمزق أصلا وإقناع أربعة من المتطوعين السوريين للانضمام إلى الجيش الإسرائيلي. حدث ذلك عندما كان الإسرائيليون مشغولين بتطويع بعض بدو الجليل ومن ثم بعض المتعاونين الدروز والشركس للانخراط في فرقة عسكرية خارج إطار الجيش الإسرائيلي ما لبثت أن حملت اسم فرقة الأقليات. ففي موسم الحصاد عندما أعطى قائد الجيش الإسرائيلي الأوامر لحرق أو حصد ما تبقى من القمح والشعير في أراضي الفلاحين الفلسطينيين، بدأ ضباط من مخابرات وحدة الاستعلامات المعروفة باسم (شاي) للضغط على المتعاونين معهم من عائلة أبو ركن لإقناع شباب دروز من قريتي عسفيا ودالية الكرمل للانضمام للجيش الإسرائيلي واعدين إياهم برواتب عالية وفي نفس الوقت السماح لسكان القريتين حصد مواسمهم بمنطقة مرج ابن عامر. استجاب خمسة وعشرون شابًا إلى طلب منظمي التجنيد من عائلة أبو ركن لينضم إليهم بعض أفراد فوج جبل العرب المنحل. وقد كوّن المتطوعون الدروز والبدو من عرب الهيب والشركس من قرية كفركما نواة فرقة الأقليات.

تحت وطأة هزيمة الجيوش العربية وهول الكارثة التي أدت إلى تهجير الفلسطينيين وبؤس العيش لمن تبقى من العرب على أرض فلسطين، استطاع «مقاولو» التجنيد من الدروز والبدو والشركس زيادة عدد المتطوعين لفرقة الأقليات ليصل عدد أفرادها في أوائل سنة

1949 إلى أربع مائة درزي، مائتي بدوي ومائة شركسي. إلا أن الفرقة بقيت خارج صفوف الجيش النظامي الإسرائيلي حتى نهاية السنة. فقط عندما استطاع ضباط الفرقة اليهود إقناع بن چوريون للموافقة على ضم الفرقة إلى الجيش النظامي، دمجت فرقة الأقليات في الجيش الإسرائيلي. لهذا ظل المتطوعون لفرقة الأقليات لمدة سنة تقريبا يتقاضون معاشاتهم من صندوق خاص أقامه الجيش الإسرائيلي من أموال البضائع المهربة عبر الحدود والتي غنمها الجيش في عمليات ضبط الحدود.

في أحد تقاريره حول أهداف تجنيد الدروز، يعترف طوبيا لشنسكي، القائد الأول لفرقة الأقليات أن انتهاج سياسة تجنيد الدروز وخاصة الكثير من دروز سوريا الذين كانوا في جيش الإنقاذ تهدف إلى زعزعة ثقة الدول العربية بإخلاص الدروز. وفي مقالة له حول تجنيد الدروز يكتب شمعون أڤيڤى - أكاديمي إسرائيلي وأحد الذين عملوا خلال خدمتهم العسكرية في الأمور المتعلقة بقضايا الدروز- أن رؤساء العائلتين الذين قاموا بعملية التجنيد حرصوا على عدم إرسال أبنائهم لينخرطوا في صفوف المتطوعين بينما عملوا جاهدين على إقناع أبناء العائلات الفقيرة ممن تنقصهم الثقافة والتعليم لينضموا إلى فرقة الأقليات.

رغم أن بعض الإسرائيليين شككوا في قدرة فرقة الأقليات على القيام بدور ذي أهمية بما يتعلق بموضوع «الأمن»، عملت المؤسسة الإعلامية الإسرائيلية على إبراز أهمية تجنيد أبناء الأقليات كوسيلة في الحرب النفسية. إن يعقوب شمعوني - أحد «المستشرقين» البارزين ورئيس قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية في ذلك الحين- كان المسئول عن إقامة راديو إسرائيل الناطق بالعربية وتأسيس جريدة اليوم الرسمية، موظفاً هاتين المؤسستين الإعلاميتين لإبراز دور فرقة الأقليات. هلل الإعلام الإسرائيلي الموجه إلى العالم العربي لمشاركة الدروز في حياة الدولة معتبرا فرقة الأقليات «أحد رموز التعايش الأخوي بين الطوائف.» كما أن هذا الإعلام صور سياسة دولة إسرائيل نحو الأقليات على أنه نوع من الاندماج في المجتمع الإسرائيلي له خصائص مغايرة لما يحدث في العالم العربي الذي ينتهج -في نظر هذا الإعلام- سياسة إقصاء الأقليات. في إحدى رسائله إلى إلياهو ساسون يكشف شمعوني الهدف من تجنيد الدروز ليكون بمثابة «سكين حاد يضرب في ظهر وحدة العرب.» ربما يكون يهوشوع بالمون - أحد نشيطي الحركة الصهيونية الذين عملوا بين الطوائف العربية ليصبح لاحقاً في سنة 1949 أول مستشار لرئيس الوزراء لشؤون الأقليات- أكثر وضوحًا من شمعوني حين اعتبر نجاح دولة إسرائيل في تجنيد بعض الدروز كان بمثابة «قطع الطريق أمام عودة» الدروز إلى الحالة التي كانوا فيها قبل ذلك. ويضيف بالمون بأن الدروز «قد احترقوا» بعد

نجاح التجنيد. إن استعمال تعبير»احترقوا» بالعبرية له دلالة لغوية تستعمل عندما يفقد «المحترق» القدرة على استعادة إرادة الاختيار ويضطر إلى الاستمرار في تعاونه.

عندما اطمأن أصحاب القرار في إسرائيل بأن الخطوة الأولى في قطع الطريق أمام عودة الدروز إلى الوراء استقر رأيهم على التوجه إلى كسب موافقة زعماء عائلة طريف لهذه الخطوة. ففي أواخر شهر تشرين الثاني 1948 قام بيخور شطريت، وزير الأقليات بزيارة إلى قرى الجليل الغربي بهدف «تعزيز» العلاقة مع رؤساء عائلات طريف ومعدّي وخير. بعد انتهاء الزيارة كتب شطريت تقريراً لبن چوريون يعلمه بنتائج لقاءه «الناجح» مع زعماء هذه العائلات. ولكن عندما تعرض في تقريره إلى مسالة التجنيد لم يستطع ان يخفي امتعاض رؤساء عائلة طريف من الشكل الذي تم به هذا التجنيد. عبر هؤلاء أمام الوزير الزائر أن التجنيد سيكون له تداعيات سلبية «على علاقة الدروز مع جيرانهم المسلمين والمسيحيين.»

ربما أدى موقف عائلة طريف إلى تناقص عدد المتطوعين بعد سنة 1949 مما جعل بلمون وضباط فرقة الأقليات البحث عن طرق تؤدي إلى نزع شرعية الشيخ أمين طريف من القيادة الدينية للطائفة. في هذا السياق يجب التنويه بأن نشاط ضباط فرقة الأقليات لم يقتصر فقط على زيادة عدد المتطوعين بل تعدى ذلك إلى التدخل في أمور عديدة ذات العلاقة بالسياسة الداخلية للطائفة. فلقد تدخل هؤلاء حتى في تنظيم الزيارة السنوية لمقام النبي شعيب بعدما اختاروا في أواخر 1948 هذا المقام ليكون المكان الذي يحلف فيه المجندون الدروز الجدد يمين الولاء لدولة إسرائيل. ففي نيسان 1949 أرسل طوبيا ليشنسكي، قائد فرقة الأقليات دعوة رسمية لرؤساء العائلات الدرزية تدعوهم إلى الوصول إلى «مكان قيادة فرقة الأقليات في نيشر» قرب حيفا لتقلهم سيارات إلى المقام من أجل المشاركة في الزيارة و»تناول طعام الغداء» على مائدة أعدتها فرقة الأقليات و»مشاهدة استعراض عسكري» للجنود الدروز بحضور ممثلين من حكومة إسرائيل. في 10 آب قدم طوبيا كوهن، أحد الموظفين الكبار في وزارة الأديان مذكرة على شكل تقرير شامل عن «استعداد الدروز» للاندماج في إسرائيل إذا ما «استطاعت دولة إسرائيل» على استغلال الفئوية الدينية وخاصة جعل زيارة مقام النبي شعيب مناسبة رسمية يشترك فيها وزراء ويقام خلالها استعراض عسكري. منذ ذلك وحتى سنة 1974 تحولت زيارة المقام إلى مناسبة سياسية تطلق فيها «دعوات السلام الإسرائيلية.»

رغم كل هذا لم يفلح ضباط فرقة الأقليات بزيادة عدد المتطوعين خلال السنوات الأولى لتأسيسها. ولكنهم عززوا القيادات المتعاونة على حساب قيادة الشيخ أمين طريف ومنعوا الاعتراف الرسمي الإسرائيلي بهذه القيادة. ظل الأمر على هذا المنوال حتى أيار 1953 حين أصدرت قيادة الجيش الإسرائيلي أمرا عسكريا باسم «تجنيد الاحتياط ب» كمقدمة لتجنيد إجباري لأبناء الطائفة الدرزية. كان الهدف من هذا الأمر العسكري تشكيل فرقة عسكرية إضافية من متطوعين جدد. من أجل إنجاح الأمر دعا أمنون يناي، القائد الثاني - بعد ليشنسكي- لفرقة الدروز أربعين رئيس عائلة من كل القرى الدرزية للحضور في 7 حزيران إلى مركز فرقة الأقليات في نيشر وطلب منهم العمل سريعا على تنفيذ الأمر العسكري «تجنيد الاحتياط ب.» إلا أن أمر التجنيد الجديد تعثر بسبب معارضة الشيخ أمين ورؤساء العائلات الموالين له. جاء أمر التجنيد الجديد يعد انقضاء موعد زيارة مقام النبي شعيب في نيسان الذي كان من الممكن أن يكون مناسبة ملائمة للشيخ أمين أن يعلن فيها عن معارضته. لهذا قرر الشيخ أمين أن يدعو الزعماء ومشايخ الطائفة إلى زيارة مقام ديني آخر هو مقام النبي سبلان قرب قرية حرفيش في أقصى شمال الجليل. استطاع الشيخ أمين أن يحصل على تصريح الحاكم العسكري للقيام بالزيارة قي 10 أيلول، إلا أن الحاكم العسكري أصدر أمرا قبل ساعات من موعد انطلاق موكب الزائرين يمنعهم من الوصول إلى المكان «لأسباب أمنية.» اعتبر الشيخ أمين أمر المنع تدخلا سافرا بالشؤون الدينية لا علاقة له بقضايا الأمن. في رسالة مطولة بعثها يناي، قائد فرقة الأقليات إلى بالمون، مستشار رئيس الوزراء ربط بين دعوة الشيخ أمين إلى هذه الزيارة وبين موقفه المعارض للتجنيد ومحاولته استغلال الأماكن المقدسة لأغراض سياسة تخدم زعامته «المهددة» من قبل آخرين في الطائفة. ربما نسي يناي أو تناسى استغلال مقام النبي شعيب لأغراض سياسية وادعى أن الزيارة إلى مقام النبي سبلان ما هي إلا بدعة جديدة لم يقم بها الدروز فبل ذلك وإنما يستعملها الشيخ أمين وسيلة لإقناع مشايخ الدروز بمعارضة التجنيد.

في سنة 1954 تحسنت العلاقات بين عائلة طريف مع المؤسسة الرسمية الإسرائيلية نتيجة تنحي بلمون عن منصب مستشار رئيس الوزراء لشؤون الأقليات وتعين قائد جديد لفرقة الأقليات بدل يناي. عند ذلك تعزز دور آبا حوشي، رئيس بلدية حيفا في التأثير على القرارات الإسرائيلية المتعلقة بشؤون الأقليات. استطاع آبـا حوشي كسب ود الشيخ أمين عندما أضفى على زعامته الدينية شبه اعتراف رسمي وأغدق على مقربيه تسهيلات في المعاملات مع المؤسسات ومساعدات في التوظيف. ربما كان لآبا حوشي التأثير الأكبر في ضمان توقف الشيخ

أمين عن معارضة أمر التجنيد خاصة عندما بدا بعض المسئولين الإسرائيليين يروجون فكرة تجنيد أبناء كل الطوائف العربية دون استثناء. ففي 9 حزيران أصدرت قيادة الجيش الإسرائيلي أمرا بتجنيد جميع أبناء الأقليات. صورت التقارير الإسرائيلية الأولى حول أمر هذا التجنيد على شكل استجابة «مفعمة بتلهف» أبناء الأقلية العربية «إلى حمل السلاح ولبس البزة العسكرية.» ولكن هذه التقارير ما لبث بعد مدة قصيرة ان تغيرت لهجتها عندما بدأت الصحف الإسرائيلية تتحدث عن معارضة بين أبناء الطوائف العربية الذين اكتشفوا أن أمر التجنيد لن يؤدي إلى دمجهم بالوحدات العسكرية النظامية بل سيقتصر على الخدمة ذات الطابع المدني. رغم أصوات المعارضة تحدثت التقارير الإسرائيلية عن 4520 شابا عربيا كانوا قد استلموا تبليغات أمر التجنيد، استجاب منهم 4000 وبدأوا يتوافدون على مراكز التسجيل العسكري التي أقيمت في عدد من القرى العربية. لكن معارضة بن چوريون لتجنيد العرب أوقف استكمال عملية استيعاب المسجلين ليقبر أمر تجنيد كل أبناء الطوائف العربية في المهد.

بينما أجهضت فكرة تجنيد كل أبناء الطوائف العربية، حظيت فكرة التجنيد الإجباري لأبناء الطائفة الدرزية كل تشجيع من قبل قيادة الجيش وباقي المؤسسات الإسرائيلية. من أجل دفع مشروع التجنيد الإجباري لأبناء هذه الطائفة إلى الأمام، حضر يعقوب صفيا، القائد الجديد لفرقة الأقليات وبصحبة جبر معدي، عضو الكنيست الدرزي في أواخر 1954 إلى مكتب رئيس أركان الجيش، الجنرال موشي ديان للتداول في موضوع تحويل التجنيد الاختياري إلى تجنيد إلزامي. ظل مشروع التجنيد الإجباري ينتظر أكثر من مدة سنة كاملة دون اتخاذ قرار التنفيذ. لكن التحضيرات الإعلامية للمشروع ما لبثت أن برزت للعيان في تشرين ثاني 1955 عندما أوعز إلى لبيب أبو ركن، أول المتعاونين مع الحركة الصهيونية لإصدار منشور يدعو فيه «الأمة الدرزية في إسرائيل» إلى الدفاع «عن الوطن» المهدد من قبل «المصريين وغيرهم»

بعد شهر تقريبا من صدور هذا المنشور، أرسل جبر معدي رسالة إلى بن چوريون يطلب فيها تنفيذ قانون الخدمة العسكرية الإجبارية على أبناء الطائفة الدرزية كاتبـًا: «منذ سنة اجتمعت مع رئيس الأركان الجنرال موشي ديان بحضور قائد فرقة الأقليات وطلبت منهما تنفيذ هذا القانون. .. بما أنني أمثل غالبية الطائفة الدرزية أرى نفسي مخولا أن أتوجه مجددا إلى فخامتك، خاصة في هذه الظروف الصعبة التي ترى فيها الطائفة الدرزية نفسها مستعدة إلى تقديم التضحيات بالروح والممتلكات من أجل الدفاع عن الوجود والكرامة

والوطن. إن جميع الدروز ينتظرون اليوم الأول من سنة 1956 الذي سوف تعلن فخامتك فيه تنفيذ هذا القانون.» من الرسالة يتضح أن جبر معدي كان يعلم مسبقا أن رئيس الوزراء سوف يعلن عن بدء تنفيذ القانون. كما أن كل قارئ لهذه الرسالة المكتوبة بلغة عبرية بليغة لا يعرف صياغتها إلا إسرائيلي متمرس باللغة التي لا يعرفها مرسلها، جبر معدي. ربما اعتمدت الكتابة التاريخية الإسرائيلية على هذه الرسالة للترويج بأن تنفيذ قانون الخدمة الإجبارية على أبناء الطائفة لم يكن إلا مطلبا من الزعماء الدروز. حتى الرسالة التي يذكرها تقرير الحاكم العسكري لمنطقة الشمال والتي بعثها كامل طريف ابن أخ الشيخ أمين إليه في 22 كانون الثاني 1956 لا يمكن تصنيفها على أنها مطلب واضح لتنفيذ القانون المذكور. ففي رسالته، عبّر كامل فقط «عن واجب الدروز في المحافظة على أمن الدولة بمشاركة اليهود. ..وعن استعدادهم في خدمتها» دون أن يسمي نوع الخدمة التي يقصدها.

إن نفس التقرير الذي يذكر رسالة كامل طريف يؤكد بشكل واضح أن تنفيذ التجنيد الإجباري لم يكن مطلبا درزيا. فالحاكم العسكري يكتب في تقريره: «لم يكن رؤساء الطائفة هم الذين بادروا إلى التوجه من أجل تنفيذ القانون على طائفتهم. إن فرقة الأقليات والحكم العسكري هم الذين عملوا من أجل الحصول غلى موافقة وجهاء الطائفة لفرض قانون تجنيد إجباري على طائفتهم.» ويضيف التقرير بأن رسائل وجهاء الطائفة الموجهة إلى الحكومة كانت قد أثارت الغضب و»إن غالبية أبناء الطائفة معارضون للتجنيد الإجباري، حتى أن الذين وافقوا على التجنيد يخشون اليوم بالتصريح على ذلك، إن الرأي السائد هو أن نشاط الشيخ جبر كان فقط من أجل مصلحته الشخصية.»

كما ذكر سابقًا، كشفت رسالة الشيخ جبر معدي لرئيس الوزراء أن قرار التجنيد سوف يصدر في أوائل 1956. ففي كانون الثاني 1956 قررت، فعلا، حكومة إسرائيل أن تفرض قانون التجنيد الإجباري على أبناء الطائفة الدرزية. مباشرة بعد إذاعة الخبر بين الدروز، بدأ قائد فرقة الأقليات بحملة إقناع في القرى الدرزية آملا تهيئة الرأي العام لتقبل القانون دون معارضة. ركز قائد فرقة الأقليات في حملته على أهمية احترام تنفيذ القانون لكي يحصل الدروز في المستقبل على حقوقهم. ولكن عند سماع الخبر علا صوت المعارضة في جميع القرى الدرزية. لم يلبث هذا الصوت أن تحول إلى عرائض ترسل إلى كل مؤسسات الدولة. أرسل المعترضون على القانون عرائضهم إلى رئيس الدولة، رئيس الوزراء، قائد الجيش الإسرائيلي وإلى قائد فرقة الأقليات يطلبون التراجع السريع عن تنفيذ القانون. استغل المعارضون اقتراب الزيارة السنوية لمقام النبي شعيب وأرسلوا إلى وزير الأديان عريضة

تحمل تواقيع 55 يعلنون فيها أنهم يرفضون القانون وأنهم سوف يحولون يوم 25 نيسان موعد الزيارة السنوية للمقام إلى يوم احتجاج عارم. ولكن عندما أيقن بعض الرافضين للتجنيد الإجباري أن المسألة متعلقة بقانون، توجه 16 منهم من سكان مدينة شفا عمرو إلى المحامي محمد نمر الهواري في 22 آذار 1956 طالبين منه تقديم مذكرة قانونية من أجل منع تنفيذ القانون بشكل انتقائي للدروز العرب بينما تعفى منه بقية الطوائف العربية. اعتمد المتوجهون إلى القضاء الإسرائيلي على النقاط التالية:

1. بما أن الدروز يرون أنفسهم جزءا من الأقلية العربية في إسرائيل، وبما أن أبناء هذه الأقلية لم تتم دعوتهم إلى الخدمية الإجبارية فلا يمكن تطبيق القانون على الجزء دون الكل لأن معنى ذلك هو عدم المساوة القانونية.
2. لهذا أيضا لا يوجد مبرر قانوني لتحويل التجنيد الاختياري إلى تجنيد إجباري.
3. إن الزعماء الدروز الذين طلبوا تنفيذ الخدمة الإجبارية لم يفوضوا من أحد حتى يتكلموا باسم الطائفة.
4. إن تجنيد الدروز على أساس طلب زعماء لا يمثلونهم ما هو إلا عمل استبدادي.

كان لموقف الشيخ فرهود قاسم فرهود –أحد الثقات بين مشايخ الدين– الأثر الكبير على إسماع صوت المعارضة للقانون بــين الدروز. لم يدع الشيخ مناسبة درزية عامة تمر دون أن يرفع صوت الاحتجاج ضد سياسة الحكومة وضد المتعاونين من الدروز الذين لا «هدف لهم من التجنيد سوى دق إسفين الفرقة» مع باقي الطوائف العربية. ففي مناسبة تشييع جثمان الشيخ يوسف خير قي شباط 1956، وقف الشيخ فرهود –بين مئات المشيعين الذين قدموا إلى قرية أبو سنان في الجليل الغربي للاشتراك في الجنازة– ليقرأ رسالة مفتوحة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي يعلن فيها باسم 16 شيخا معارضته الشديدة لتنفيذ قانون التجنيد الإجباري على أبناء الطائفة الدرزية العربية. في غمرة انفعال بعض المشايخ الحاضرين مراسم الجنازة وقف الشيخ يوسف ملا من قرية يركا ليحذر من أن تجنيد الأبناء سوف يمتد ليشمل أيضا تجنيد البنات الدرزيات.

قبل أيام من الزيارة السنوية لمقام النبي شعيب في 25 نيسان وصلت الاحتجاجات إلى درجة بدأت فيها السلطات تخشى عدم قدرتها على تنفيذ القانون، خاصة بعد أن استجاب الكثير من المشايخ والشباب لدعوة الشيخ فرهود إلى عقد اجتماع احتجاجي عقد في مقام

الخضر في كفرياسيف. رغم الضغوطات التي مارستها السلطات على الشيخ أمين طريف لوأد الاجتماع الاحتجاجي وإقفال أبواب المقام الديني في كفرياسيف، استطاع المجتمعون برئاسة الشيخ فرهود أن يقروا القرارات التالية: إعلان إضراب عام في المدارس الدرزية وإبطال كل المراسيم الاحتفالية في الزيارة السنوية لمقام النبي شعيب. وأعلن المجتمعون نيتهم عن نزع الثقة ونزع الاعتراف بالرئاسة الروحية في حالة عدم استجابتها لمطالب أبناء الطائفة بإلغاء قانون التجنيد المفروض قسرا من قبل الحكومة.

عندما رأت السلطات العسكرية المسئولة عن تنفيذ القانون أن المعارضة بدأت تصل حتى إلى صفوف البعيدين عن الانشغال بقضايا السياسة، أوعزت هذه السلطات إلى الحاكم العسكري في الشمال ليتولى تنفيذ القانون بالطرق التي يراها مناسبة لحمل الدروز على الاستجابة للقانون. بطريقته المعهودة منذ 1948، بدأ الحاكم العسكري يستعين بمخاتير القرى وخاصة أولئك الذين لهم مصالح مشتركة معه. فبدل أن ترسل تبليغات التجنيد مباشرة من مكاتب تسجيل الجنود إلى المطلوبين للجندية، أخذ الحاكم العسكري على عاتقه توزيعها في القرى بواسطة المخاتير ورؤساء العائلات. رغم عمل الوسطاء الدروز، رفضت غالبية المسجلة أسماؤهم استلام تبليغات أمر التجنيد. ففي قرية يركا، على سبيل المثال، رفض 29 من أصل 39 أن يستلموا أي أمر للتجنيد من هؤلاء الوسطاء. عندما أيقن الحاكم العسكري أنه ليس بمقدوره الاعتماد على هذه الطريقة في تنفيذ القانون اقترح على السلطات المعنية بالأمر اللجوء إلى الشرطة لكي تقوم بملاحقة رافضي الخدمة الإجبارية. في آذار وقبل اشتداد حملة الشيخ فرهود ضد التجنيد ورغم ملاحقة الشرطة ومحاولات الترهيب، اعترف تقرير الحاكم العسكري بان عدد الرافضين من المطلوبين للتجنيد بين أبناء الطائفة هو 78%. فمن أصل 197 مطلوب إلى الخدمة الإجبارية من قرى الجليل سجل فقط 51 ومن أصل 117 مطلوبا من قرى الكرمل سجل فقط 32 أسماءهم في دوائر التجنيد.

أمام هذا الوضع وبسبب إصرار حكومة إسرائيل على تنفيذ القانون بالقوة، شكلت حكومة إسرائيل لجنة عامة يشترك فيها ممثلون عن دوائر السلطات المعنية بالأمر لتقرر تفعيل الشرطة في ملاحقة كل رافض للخدمة الإجبارية. عندها بدأت عملية مداهمة بيوت رافضي الجندية وزجهم في السجون قبل محاكمتهم بحجة مخالفة القانون. مع أن تقارير ضباط المخابرات العامة تحدثت عن ارتفاع طفيف في عدد الذين وافقوا على تسجيل أسمائهم قبل إخلاء سبيلهم من السجن، إلا أنها أقرت بأن الشرطة بدأت بفتح ملفات قانونية «جنائية» ضد أعداد كبيرة من رافضي الخدمة الإجبارية لتقديمهم للمحاكم.

بعد ارتفاع وتيرة الاحتجاج في شهر نيسان اشتدت ملاحقة رافضي الجندية من قبل الشرطة حيث أمر نائب رئيس الأركان فتح ملفات جنائية لكل من يصر على رفضه قانون الخدمة الإجبارية. مع نهاية نيسان سجلت دوائر تسجيل التجنيد ارتفاعا طفيفا آخر في عدد المسجلين للجندية. إلا أن التجنيد الفعلي لهؤلاء لم يتم قبل آب 1956، أي قبل شهرين من الهجوم الإسرائيلي-البريطاني-الفرنسي على مصر. بعد دخول الجيش الإسرائيلي إلى غزة وسيناء، أقحم الجيش الإسرائيلي فرقة الأقليات التي تضم هؤلاء الجنود في عمليات المحافظة على الأمن في غزة. ورغم ذلك ورغم استمرار سياسة الملاحقة القانونية، فان عدد المجندين حتى أوائل 1957 لم يتجاوز 187 من أصل 507 مطلوب للخدمة الإجبارية.

جعلت سياسة فرض الأمر الواقع خلال سنة 1957 بعض المطلوبين للجندية يبحثون عن ثغرات قانونية للتخلص من قانون الخدمة الإجبارية مثل التظاهر بالجنون أو التديّن. ولكن البعض، ممن لم يستطع التخلص من القانون، اضطر أن يستجيب له خوفا على مستقبله ومستقبل أبناء عائلته. رغم كل ذلك لم تخب أصوات المعارضة وبقي البعض يحاول عبثا إعادة العجلة إلى الوراء. ففي الأول من آذار أرسل بعض الشباب من قرية عسفيا رسالة يائسة إلى آبا حوشي لعله يتفهم أكثر من سلطات الجيش حالة رفض الدروز لقانون الخدمة الإجبارية. وفي 22 آذار أرسل الشيخ فرهود رسائل إلى وزير الداخلية ووزير الخارجية ورئيس الكنيست يطلب إلغاء التجنيد، محاولا إبراز المبررات الأخلاقية والقومية التي تمنع، في نظره، أبناء الطائفة الدرزية العربية من قبول التجنيد الإجباري. بعد ذلك بأسبوع ، أرسل عدد من شباب قرية أبو سنان عريضة ضد فرض التجنيد الإجباري، اعتبروا فيها الزعماء الذين قبلوا بالتجنيد أشخاصا لا هم لهم إلا إرضاء السلطات وجني أرباح سياسية من وراء ذلك.

رغم استمرار المعارضة إلا أن سياسة فرض الأمر الواقع بدأت، منذ 1958، تعطي ثمارها لتخضع أبناء الطائفة لقانون الخدمة العسكرية الإجبارية.

ظل معارضو التجنيد يصرخون عبثا لتغيير هذا الواقع. لكن حكومة إسرائيل بقيت مصرة على تطبيق قانون التجنيد الإجباري لتقطع، وبشـــكل فعلي، الطريق أمام عودة الدروز إلى الوراء ولتضيف الزيت في عملية «حرقهم» التي تحدث عنها بلمون ســـنة 1948. تحويل التجنيد الاختياري إلى تجنيد إجباري ســـنة 1956 أكد من جديد ما كان قد قاله شمعوني ســـنة 1948 بأن التجنيد سوف يظهر في أعين العرب على أنه سكين حاد في ظهرهم. عندما استسلم غالبية أبناء الطائفة إلى الأمر الواقع، قررت حكومة إسرائيل اتخاذ الخطوة الثانية

على طريق فصل الدروز عن باقي الطوائف العربية. ففي سنة 1957 أقرت الكنيست قانون تنظيم المؤسسات الدينية المستقلة وفي سنة 1960 بدأت وزارة الداخلية تستبدل كلمة «عربي» بكلمة «درزي» في بطاقات الهوية محاولة خلق قومية خاصة للدروز. رغم صعود موجة احتجاج تحاول وقف فصل الدروز، إلا أن الانخراط في الجيش الإسرائيلي لم يعد يقنع حتى أبناء الطوائف العربية الأخرى بإمكانية إعادة الدروز إلى حضن قوميتهم. إن أي دارس موضوعي لسياسة الفصل لن يستطيع أن يتجاهل وثائق الأرشيفات الإسرائيلية التي تثبت بأن هذه السياسة عملت بشكل مبرمج على ربط حياة الدروز بمؤسسات السلطة أكثر من أي طائفة أخرى في إسرائيل. فلم يكن بمقدور سياسة فصل الدروز عن الطوائف العربية أن تنجح لولا إدخال الدروز في مسار سوق عمل يعتمد على خدمتهم العسكرية. فمنذ سنوات الخمسين من القرن الماضي حين بدأت سياسة مصادرة الأراضي لكل الطوائف العربية والانتقال من العمل بالزراعة إلى أعمال أخرى، تحول قطاع العمل بسلك الأمن إلى القطاع الرئيسي عند الدروز. حتى العمل بقطاعات أخرى خارج سلك الأمن كانت وما زالت منوطة بالخدمة العسكرية. فكل درزي يطلب عمل في مكاتب الدولة أو الشركات الحكومية وحتى الشركات الخاصة عليه أن يبرز وثيقة تثبت خدمته العسكرية. إن الدراسات الميدانية حول سوق العمل عند الدروز تشير بأن كثيرا من الشباب الذين حاولوا العمل خارج قطاعات الأمن فشلوا بذلك وعادوا يبحثون عن عمل.

بين الشهادة التاريخية وأسطرة الواقع

القصة القصيرة الفلسطينية في ظل الحكم العسكري في إسرائيل

محمود غنايم

أسئلة ثلاثة تطرح في بداية هذا المقال حول العلاقة بين الأدب القصصي الفلسطيني في إسرائيل – القصة القصيرة على وجه التحديد – والواقع الذي عاشته الأقلية العربية في البلاد تحت الحكم العسكري الذي بدأ مع قيام دولة إسرائيل واستمر حتّى عام 1966.[1] السؤال الأول يتعلق بمهمة هذا الأدب ووظيفته، ففي المفهوم الماركسي- الديالكتيكي (دكروب، 1990 ص. 109)[2] – وهو التيار الرئيس الذي عالج موضوع الحكم العسكري في هذه الفترة ووجّه الكتّاب الذين تناولوا قضايا سياسية – يحمل هذا الأدب رسالة التغيير، ويشكّل محفّزًا لإحداث ثورة تقدمية في المجتمع (الجديد، 1953؛ 1954؛ 1955). إن اختيار التعامل مع مصطلح «الماركسية – الديالكتيكية» وأحيانًا «الواقعية الاشتراكية» تمّ لأنه

1 تم اختيار القصة القصيرة لأنها أسرع إلى الاســـتجابة للتغيرات الاجتماعية والسياسية من الرواية. أما الشعر، فالتعامل معه يحتاج إلى أدوات نقدية مختلفة لمعالجة هذا الموضوع.

2 انظر محمد دكروب حول تعريفه للواقعية الاشتراكية، وهو فهم يطرح هذه القضية بصورة بسيطة وواضحة وبعيـــدة عن التعقيدات، كما أن دكروب من الكتّاب الذين كانت لديهم حظوة لدى تيار الواقعية الاشـــتراكية في الأدب العربي في إسرائيل. يقول دكروب: «**إن هذا التعبير [الواقعية الاشـــتراكية] يشمل أساسًا، الكتاب والأدباء والفنانين الماركســـيين أو الاشتراكيين بشـــكل عام**. هذا يعني أن هؤلاء الكتاب والأدباء والفنانين ينطلقون في أعمالهم الفنية، كما في حياتهم، من (**موقف**) عام تجاه الناس والأشـــياء والأحداث... هذا **الموقف الماركسي**، الواعي لطبيعته الطبقية، هو ما يميز كتاب «الواقعية الاشتراكية» عن الآخرين. ومن شأن هذا الموقف أن يغني رؤية الفنان لحركة الواقع، فيراها في شمولها وتعقدها وترابطها، وخصوصًا في تطورها الثوري». انظر كذلك أهم ســـمات الواقعية الاشتراكية كما تجلت في الأدب العالمي وتناولها النقاد العرب في: صالح، عبد المطلب (د.ت.)؛ شكري، غالي (1979)؛ فضل، صلاح (1986). .

يعبر عن المفهوم النقدي الذي انطلق منه الأدب السياسي في هذه المرحلة في المجتمع العربي في إسرائيل، وكذلك في العالم العربي. أما السؤال الثاني فيتمحور حول طموح هذا الأدب أو قدرته لأن يكون شهادة تاريخية لفترة الحكم العسكري، أو محاولته أن يكون كذلك (توما، 1960).

ويفترض هذا المقال، من خلال الوقوف على النصوص القصصية التي تعرضت لهذا الموضوع، أن التغيير، الذي سعى الأدب العربي في إسرائيل إلى إحداثه في المجتمع خلال فترة الحكم العسكري، لم يتحقق، أو على الأقل، لم يكن كبيرًا؛ وذلك بسبب الأوضاع التي عاشتها الأقلية العربية في البلاد في عهد الحكم العسكري. وتكتسب هذه القضية أهمية خاصة حين نعلم أن كثيرًا من النصوص القصصية التي يتناولها هذا المقال صدرت في كتب بعد فترة الحكم العسكري.[3] وعندئذ، يحق لنا أن نتساءل: ما هو التغيير الذي سعى إليه هذا الأدب بعد زوال الحكم العسكري، وما هو التأثير الذي طمح إلى خلقه في جمهور القراء الذي توجّه إليه، ذلك الجمهور الذي لم يقع تحت نفس طائلة الظروف التي عاشها أبطال هذه القصص، بالمفهوم التخيّلي بالطبع؟ مع ذلك، نفترض أن تأثيرًا ما قد أحدثه هذا الأدب في فترة ما بعد زوال الحكم العسكري، ويأتي هذا المقال للإجابة عن طبيعة هذا التأثير.

لننتقل إلى النظر في السؤال الثاني حول هدف هذا الأدب لأن يكون شهادة تاريخية للواقع (دكروب، 2001). أصحاب المذهب الواقعي – الاشتراكي في الأدب تباهوا بذلك دائمًا، بل وضعوا نصب أعينهم أن يؤرخوا لتلك الفترة من التاريخ الفلسطيني في هذه البلاد، وحاولوا بكل ما يملكون من أدوات أن يقدموا صورة صادقة للمجتمع الفلسطيني في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي.[4] ويبقى السؤال مطروحًا: هل ذلك الأدب سعى حقًا لأن يكون

3 المجموعات القصصية التي صدرت في فترة الحكم العسكري كانت قليلة جدًا. وهذه المجموعات هي: خوري، سليم (1961). **الوداع الأخير وقصص أخرى**. تل أبيب: مطبعة دوكمة؛ سلمان، فرج نور (1960). **أبرياء وجلادون**. عكا: المطبعة التجارية؛ طه، محمد علي (1964). **لكي تشرق الشمس**. الناصرة: مطبعة الحكيم؛ فاهوم، يحيى (1957). **الفلاحون في الأرض وقصص أخرى**. الناصرة: مطبعة الحكيم؛ فرح، نجوى قعوار (1956). **دروب ومصابيح**. الناصرة: مطبعة الحكيم؛ (1956). **عابرو السبيل**. بيروت: دار ريحاني للطباعة والنشر؛ (1963). **لمن الربيع**. الناصرة: مطبعة الحكيم؛ معمر، توفيق (1957). **المتسلل وقصص أخرى**. الناصرة: مطبعة الحكيم.

4 انظر عينة من المقالات النقدية التي دعت إلى تصوير الواقع بصدق والالتزام بتسجيله بأمانة... إلخ، وخاصة مقالات الناقد الماركسي إميل توما في: القاسم، نبيه (1987). **دراسات في الأدب الفلسطيني المحلي**. عكا: الأسوار.

شهادة تاريخية للواقع في تلك الفترة فحسب دون أن يدعو أو يروّج لرسالة تلتزم بموقف ما؟ في حالة النفي يختلط البعد التاريخي بالموقف الأيديولوجي وتفقد الشهادة التاريخية أمانتها وصدقها.

تصعب الإجابة عن السؤالين السابقين إذا لم نحدد المدرسة أو المذهب، أو على الأقل، الرؤية التي انطلق منها الأدباء وهم يكتبون أدبًا يعبّر عن روح الفترة ويلامس موضوع الحكم العسكري. والسؤال هنا هو سؤال أدبي بحت، ما هي المدرسة أو المدارس التي انتمى إليها هذا الأدب؟ هذه الأسئلة تبقى عالقة في أذهاننا ونحن ننظر في القصص القصيرة التي تناولت العديد من جوانب الحكم العسكري في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي في إسرائيل.

النظر في القصص القصيرة التي طرحت مواضيع ذات صلة بالحكم العسكري يفرز ثلاثة تيارات:

1- التيار الأول انطلق من الفكر الماركسي، أو من المدرسة الواقعية الاشتراكية في الأدب،[5] تلك المدرسة التي نمت بذورها مع بداية تكوّن المقاومة لسياسة الحكومات الرسمية منذ قيام دولة إسرائيل. أهم الأدباء الذين مثّلوا هذا التيار هو القاص حنا إبراهيم (1927-)، الذي كان عضوًا في الحزب الشيوعي، وقد نشر إنتاجه في صحافة ذلك الحزب، ولم تصدر له كتب في هذه الفترة.[6]

في قصته «الذكرى العاشرة» (إبراهيم، 2000، صفحات: 92-104)، التي نشرت للمرة الأولى عام 1959،[7] اختار حنا إبراهيم أن يصوّر ثورة الجيل الجديد على رموز السلطة، مع كل ما يرافق ذلك من تناحر بين تلك الرموز من جهة والمواطنين العرب في إسرائيل خلال فترة الحكم العسكري من جهة أخرى. وهي تعاين العديد من القضايا الخاصة

5 انظر تأثير هذه المدرسة النقدية في الخمسينيات والستينيات في العالم العربي: العالم، محمود أمين (1998). **مفاهيم وقضايا إشكالية**. صفحات: 249-253. القاهرة: دار الثقافة الجديدة. لا بد من الإشارة هنا إلى تصدير أفكار هذه المدرسة إلى الأدب والنقد الفلسطينيين في إسرائيل في هذه الفترة، وخاصة على أثر تعاظم تأثيرها في الفترة الناصرية. انظر: أنيس، عبد العظيم والعالم، محمود أمين (1989[1955]). **في الثقافة المصرية**. القاهرة: دار الثقافة الجديدة. انظر كذلك: Ghanayim, M. (1994). "Mahmud' al Amin'–Criticism Literary and Politics Between :Alim' Today Poetics, 15:2, pp. 338-321.

6 الكتاب الأول الذي صدر لحنا إبراهيم كان: مجموعة **أزهار برية**. (1972). حيفا: الاتحاد.

7 نشرت القصة تحت عنوان آخر: «بعد عشر سنين»، **الجديد**، العدد 12، 1959، صفحات: 18-29.

بفترة الحكم العسكري: مساوئه وسياسته المدمّرة في الوسط العربي. يقدم حنا إبراهيم قصة راعيين يشكوان من قلة الماء لسقي الماشية، ومن جفاف الزرع والعشب المعدّ لرعي الأغنام. وكان سعيد، أحد الراعيين، يأمل أن تنجح مساعي الوفد الذي توجّه إلى الحكومة لتوفير الماء للقرية. ولكن الأمل جدّ ضعيف، «فهو لا يذكر أنها [الحكومة] عملت صالحًا لقريته منذ وجدت. لقد ترعرع على الخوف من الحكومة.. الخوف من مأمور الأحراش الذي يلاحقهم في طلب مختلف الرسوم، ويتّهمهم دائمًا بأنهم يدفعون عن عدد من الماعز أقل مما يمتلكون.. والخوف من موظفي الضريبة والبوليس الذين حجزوا عدة مرات على أقسام من القطيع لاستيفاء ضرائب مختلفة الأسماء.. والخوف من الحاكم العسكري وجنوده الذين يمنعونهم من دخول مناطق معينة من أراضي القرية إلاّ بتصريح لا ينال بسهولة.. والخوف من الكيبوتس المجاور الذي يقوم على أراضي قرية سعيد القديمة، فالويل لهم إذا دخلت عنزة من القطيع أراضي الكيبوتس المحرّمة» (إبراهيم، 2000، صفحات: 94-95). فهذه الأطراف المختلفة: ضريبة الدخل، الشرطة، مأمور الأحراش، الحاكم العسكري والكيبوتس، جميعها رموز للسلطة، وجميعها تتكالب معًا لجعل حياة المواطنين العرب لا تطاق، كما يتكشف من خلال القصة.

لكن هذا اليوم هو جدّ مختلف، فهو عيد الاستقلال العاشر لدولة إسرائيل، وقد استطاع المختار أن يحصل على تصريح لسقي أغنامه من مياه الكيبوتس المجاور. والمكان الذي يقصده الراعيان هو قرية سعيد التي تهدمت عام 1948، وفيها بيت أسرته الذي لم يتمكن أصحابه من تدشينه، إذ طردوا منه قبل أن يسكنوه. لقد أوصى أبو سعيد ابنه سعيدًا قبل موته ألاّ يبيع أرضه ولا يوقّع على مصادرتها، ففيها قتل أخواه، وهما يحاولان نقل الأثاث والنوافذ والأبواب الجديدة من منزلهم بعد أن طُردت الأسرة من القرية. كما أوصى الأب أن يدفن في القرية إذا ما تمكنوا من العودة إليها.

هذه الأفكار ترد على ذهن سعيد وهو يقف أمام قريته يراقب ما يجري فيها من بعيد. ثم يصل بعد ذلك إلى بيته، ويرى عظام أخويه وقد أخرجت للتوّ من التراب. كان العمال يحفرون أسسًا لبناء جديد فعثروا على تلك العظام مدفونة في الأرض. قام سعيد بدفن عظام أخويه يعاونه في ذلك شلومو، اليهودي من أصل يمني، إذ رآه مهمومًا فرقّ لحاله وهوّن عليه مأساته. وفي هذه اللحظات سمع سعيد مكبّر الصوت يأتي من قريته التي يعيش فيها

اليوم، «كان ثمة احتفال.. والتمعت عينا سعيد بالحقد والغضب.. واتخذ قرارًا حاسمًا.. إنه لن يعمل في خدمة المختار بعد اليوم البتة» (نفس المصدر، ص. 104).

نهاية القصة تتشابه مع كثير من قصص حنا إبراهيم في هذه المرحلة التي يميز فيها بين رموز السلطة والمواطنين اليهود،[8] فالقضية ليست قضية صراع قومي بين اليهود والعرب، بل هو صراع طبقي، إذ يصبح المختار في صف رموز السلطة، لأنه يتماثل معهم، بل يُسمح له أن يسقي غنمه من الكيبوتس لأن مصلحة تلك الرموز هي مصلحته.[9] وبينما يعاني سعيد من الظلم ويبكي على تراب أخويه تكون الاستعدادات على أشدها في بيت المختار لإحياء الاحتفال بمناسبة عيد الاستقلال العاشر للدولة. اليهودي اليمني، الذي يرقّ لحال سعيد، يقف في نفس الصف الذي لا يرضى عن ممارسات السلطة. هكذا يقدّم حنا إبراهيم في هذه القصة فهمًا ماركسيًا للصراع الدائر بين السلطة وبين المواطن.

إميل حبيبي (1921–1996) الذي ينتمي لهذا التيار كان ما يزال كاتبًا مغمورًا في بداية مشواره الأدبي، وقد كتب في هذه الفترة عددًا قليلاً جدًا من القصص القصيرة التي لم تؤهله لاحتلال مركز أدبي ذي بال من أهمها «بوابة مندلباوم» التي نشرت لأول مرة عام 1954 (الجديد، 1959، صفحات: 25–29)، ثم صدرت فيما بعد في مجموعته القصصية **سداسية الأيام الستة وقصص أخرى**. وتتماثل هذه القصة مع قصة حنا إبراهيم «الذكرى العاشرة» في طرحها فهمًا ماركسيًا للصراع، إذ تعرض حكاية هذه البوابة التي تقع بالقرب من «جمعية الشبان المسيحية» (YMCA) في القدس الشرقية، وقد شكّلت نقطة عبور بين القدس الشرقية في الجانب الأردني والقدس الغربية في الجانب الإسرائيلي حتى حرب 1967. هذه القصة من قصص حبيبي الأولى التي ترسم شخصية اليهودي بصورة إنسانية، كما يبدو من المشهد التالي، وذلك حين تقوم طفلة عربية في الجانب الإسرائيلي باختراق الحدود ببـراءة لتوديع جدتها المسافرة لدى ابنها في الأردن عبر بوابة مندلباوم:

8 انظر كذلك قصة: إبراهيم، حنا (2000). «متســـللون». صفحات: 72–78. إذ تقدّم سارة اليهودية المساعدة لمتســـللين عرب فتؤويهم وتقدم لهم الطعام إشفاقًا على العجوز وابنته التي تحمل بين يديها طفلاً. سارة تمثّل المواطن الإسرائيلي الذي يختلف عن السلطة، فبعد أن خرج العجوز وابنته وطفلها من بيت سارة باتجاه الحدود لاقوا حتفهم على يد الجيش الإسرائيلي لاعتبارهم متسللين.

9 هذا الصراع الطبقي يبرز كذلك في قصة «متسللون»، إذ تقدَّم السلطة كفئة ظالمة ليس للعرب فحسب، بل تضلل اليهود كذلك.

«ومن بعيد رأينا صاحب الكوفية والعقال يخفض رأسه نحو الأرض. وأنا نظري حاد، فرأيته يفحص الأرض بقدمه. والجندي الحاسر الرأس، الذي كان معنا، ها هو أيضاً يخفض رأسه نحو الأرض وها هو يفحص الأرض! وأما الشرطي الذي كان واقفاً، مكتوف اليدين على باب مكتبه فقد دخل إلى مكتبه. وأما عسكري الجمارك فقد كان مشغولاً بتفتيش جيوبه عن شيء يظهر أنه افتقده فجأة» (حبيبي، 1970، ص. 17).

المشهد الذي قدّمه حبيبي للجندي الحاسر الرأس وللشرطي ولعسكري الجمارك - وهي صور لشخصيات يهودية - يدل على صورة إيجابية لبشر تنبض قلوبهم بالأحاسيس، إذ لم يمنعوا الطفلة من توديع جدتها، وقد تظاهروا بعدم انتباههم لما يحدث. كما أن صورة رجل الأمن الأردني ترسم بشكل إيجابي. جميعهم عربًا ويهود يتظاهرون بعدم الانتباه لأنهم في عرف القانون قد خالفوا اللوائح حين سمحوا للطفلة باجتياز الحدود، وقد صوّرهم حبيبي كضحايا لهذا القانون الجامد الذي لا يعترف بالأحاسيس الإنسانية. هنا كذلك نجد فهمًا طبقيًا للقضايا السياسية، إذ تقدّم هذه الشخصيات، وهي مغلوبة على أمرها، تتحايل هربًا من تطبيق القانون الذي يمثّل أيقونة الطبقة الحاكمة والجائرة. هذه الصورة الإيجابية للشخصيات اليهودية تختفي تقريباً في أعمال حبيبي المتأخرة، حيث يطغى عليها، مقارنة بالنص المشار إليه أعلاه، نغمة سلبية واضحة ومباشرة (Ghanayem, 1998).

هذه هي الثيمة المركزية لهذا الأدب الذي كتب في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي بأقلام عدد ضئيل من الكتاب الشيوعيين محاولين من خلاله الترويج للأيديولوجيا الماركسية.

2- التيار الثاني أو الجيل الثاني – إذا صح التعبير وأمكن الحديث عن جيل في تلك الفترة القصيرة – هم أولئك الكتاب مواليد الأربعينيات من القرن الماضي، الذين واصلوا اهتمامهم بالمذهب الواقعي الاشتراكي، وانطلقوا من نفس الفهم الماركسي الذي انطلق منه التيار الأول. من الواضح أن معظم الأعمال الأدبية التي أبدعها التيار الثاني لم تنشر في فترة الحكم العسكري، وجاءت معظمها متأخرة بضع سنوات بعد إلغائه، وعلى وجه التقريب بعيد حرب 1967، وذلك لصغر سنهم في تلك الفترة. من الناحية المضمونية-الأيديولوجية، يضاف إلى الرؤية الماركسية لدى هذا الأخير بُعد آخر ثوري بديلاً للخروج من المأزق السياسي لا يبرز في قصص التيار الأول.[10] لقد شبّ هؤلاء الكتاب في ظل الثقافة الإسرائيلية، حيث تعلموا في

10 ينتمي لهذا التيار كُتّاب أمثال زكي درويش، وتوفيق فيّاض، ومحمد نفاع.

مدارس ثانوية حسب المناهج الرسمية للدولة. ولعلهم لهذا السبب ترددوا في بداية طريقهم الأدبي في النشر من خلال منابر الحزب الشيوعي، أو التعرض لقضايا ذات صلة بالحكم العسكري.

يمثل هذا التيار الكاتب محمد علي طه (1941-)[11] الذي بدأ نشر إنتاجه المناهض للمؤسسة الحاكمة في نهاية عهد الحكم العسكري. ففي حين أن مجموعته لكي تشرق الشمس، التي صدرت عام 1964، لا تضم قصصًا تدور حول الحكم العسكري،[12] فقد ظهرت القصص الأولى التي تتعرض للحكم العسكري في مجموعته الثانية سلامًا وتحية التي صدرت عام 1969 (طه، 1969). واحدة من هذه القصص هي قصة «أسبانيا» (نفس المصدر، صفحات: 29-36)،[13] التي تطرح واحدة من القضايا الهامة في ظل الحكم العسكري هي قضية مصادرة الأراضي وقانون «مصادرة أراضي الغائب»، الذي صودرت بموجبه الكثير من أراضي العرب في البلاد. القانون يعتبر من تغيّب عن محل سكناه، وقت إحصاء السكان عشية قيام دولة إسرائيل، غائبًا وليس له حقوق المواطنة، حتى وإن تواجد في مكان آخر في البلاد.

أبو محمود، بطل القصة، يُستدعى إلى المحكمة لأنه اعتدى على أملاك الدولة. وخلال انتظاره للمحاكمة يستعرض في مخيلته ما حدث له ولأرضه، وهو متأكد، رغم مجيئه إلى المحكمة، أنها محاكمة غير نزيهة. كما يتذكر كيف هدمت قريته وكيف شرّد أهلها، وكيف سقط المسجد فيها، «حتمًا أن الله غضب ساعتئذ! لكنه لم يفعل شيئًا!!!» (نفس المصدر، ص. 30). القضية التي استدعي من أجلها أنه عاد إلى أرضه ليفلحها بعد أن كان غرسها بأشجار الفاكهة المتنوعة: الكرمة، التين، الزيتون، الرمان، اللوز. لقد فقد ذلك كله بين ليلة وضحاها لأنه اعتُبر في عداد الغائبين، رغم أنه بعد طرده لم يترك البلاد بل اضطر للسكن في قرية مجاورة. يتذكر الآن، وهو في المحكمة، كيف جاء العمال ذوو اللحى الطويلة وحفروا حفرًا عميقة كالقبور وزرعوا فيها أشجار السرو والكينا والصنوبر والسرّيس. ولم يستطع صبرًا، فعاد إلى قريته المهدمة، وخلع تلك الأشجار الغريبة، فاتُّهم أنه اعتدى على أملاك الدولة، أو

11 حول الكاتب وأدبـــه، انظر: طه، إبراهيم (2001). **قصّ الأثر، تأصيل التجربة القصصية عند محمد علي طه**. عكا: مؤسسة الأسوار.

12 انظر أعلاه ملاحظة رقم 3.

13 ظهرت القصة لأول مرة في: **الجديد**، العدد 4، 1965، صفحات: 34-35.

ما تدعى بأملاك «الكيرن كيِّيمت».

وأخيرًا، جاء دوره ليقف أمام الحاكم ليقدم ادعاءاته التي نُفيت جميعها أمام ادعاء «الكيرن كيّمت»: «إن هذا الرجل حاضر غائب.. وبموجب هذا.. لم تعد قيمة للمستندات» (نفس المصدر، ص. 35). الحاكم الذي يقرأ الحكم يعتريه الذهول، وتتجمع حبات العرق على جبينه، لأنه غير مقتنع بما ينطق من حكم (نفس المصدر، صفحات: 36-35). ورغم تغريم أبي محمود بمائة ليرة، ودفعه لمصاريف القضية، إلا أنه في اليوم التالي حمل فأسه وذهب إلى أرضه ليفلحها ثانية.

تتشابه هذه القصة مع قصتي حنا إبراهيم وإميل حبيبي المذكورتين أعلاه في توازنها في تصوير الشخصيات اليهودية؛ فالقاضي يُعرض كإنسان له ضمير رغم أنه يمثّل السلطة. لقد تصارعت في نفس القاضي المشاعر، فهو من جهة يمثل السلطة الحاكمة وعليه أن يطبق القانون، ومن جهة أخرى تعتمل في نفسه المشاعر المناقضة فيرى أن هذا القانون، الذي يعتبر هذا الشخص الماثل أمامه شخصًا غائبًا، هو قانون مجحف. فالتصنيف الذي يسعى إلى إيصاله الكاتب من خلال هذه القصة هنا ليس تصنيفًا قوميًا، بل هو تصنيف طبقي، حاكم ومحكوم، ظالم ومظلوم.

مما يجذب النظر في القصة كذلك اسمها: أسبانيا، فالكاتب يحاول أن يربط بين هذا النوع من المحاكم وبين محاكم التفتيش التي لاحقت المسلمين واليهود في أسبانيا. وبالرغم من أن الاسم يحمل بعدًا رمزيًا، لكن السبب في إطلاق هذا الاسم، كما يبدو لنا، هو نوع من التستر أو التهرب من الرقابة؛ فعنوان القصة لا يجذب النظر ولا يثير الشبهات. وإذا دل ذلك على شيء فإنما يدل على مدى تردد الكتّاب في طرح قضايا تتعارض مع الخط الرسمي لسياسة الحكومة في فترة الحكم العسكري، خاصة أن هذه القصة نشرت في فترة الحكم العسكري، وفي أيامه الأخيرة عام 1965.

أحد الموتيفات المتكررة في القصة الفلسطينية، التي عالجت موضوع الحكم العسكري، هو موتيف الثورة على رموز السلطة. وهذا الموتيف لا يخلو من «الذكرى العاشرة» لحنا إبراهيم، لكنه يظهر بصورة بارزة في قصص التيار الثاني؛ إذ يحمل الجيل الجديد لواء الثورة على رموز المؤسسة الحاكمة سواء كانت هذه الرموز متمثلة في شخصيات يهودية أو عربية. بل

يمكن القول إن الثورة موجّهة بشكل خاص إلى الشخصيات المحلية-العربية التي تتعاون مع السلطة ضد مصالح الأقلية العربية في البلاد.

قصة «اللجنة» في مجموعة جسر على النهر الحزين (طه، 1974) تصوّر هذه الثورة على رموز السلطة في فترة الحكم العسكري: ضد سالم موظف ضريبة الدخل، والشاويش حاييم، والشيخ سعد الذي يزور القرية في فترة الانتخابات. والملاحظ أنها نفس الرموز التي تتوجس منها الشخصيات خيفة في قصة «الذكرى العاشرة». والشباب الثائر هنا تعلّم في مدارس الناصرة وكفر ياسيف وحيفا، وقد أعلنوا ثورتهم حين قرروا تشكيل لجنة لتعبـيد شارع في القرية، ونجحوا في تحييد المختار وعدم ضمّه للجنة رغـم مساعي رجال السلطة لجعله عضوًا فيها.

لكن جدة ابن رباح، رئيس اللجنة، أحد أولئك الشباب، تحكي لحفيدها قصة الحية الرقطاء التي كانت تخرج كل سنة وتفرغ سمّها بأول من تصادفه من أهل البلد:

«وزاد عدد ضحاياها بمرور السنين حتى تذمّر الجميع وهجم عليها رجال القرية بالعصي والحجارة وأجبروها على الهرب والاختفاء في كهف أم عيسى. وتعتقد جدة ابن رباح أن الحية الرقطاء ما زالت حية ترزق.. وأنها تنتظر الفرصة الملائمة لتهاجم الناس من جديد. سمع ابن رباح كل الحكاية. وقصّها على اللجنة. وأسند رأسه بأصابع يده اليمنى.. وراح يفكر بعمق!» (نفس المصدر، ص. 22).

الرمز في حكاية الجدة واضح، فالأفعى الرقطاء تمثل السلطة التي لن تسكت على هذه الثورة، ولن ترضى بأن يُحيّد المختار الذي يمثل إحدى ركائزها. وهذا يعني أن المؤسسة ستنتظر الفرصة للانقضاض على هؤلاء الشباب الذين رفضوا الإذعان لها.

ابن رباح، الذي اختاره الشباب رئيسًا للجنة، هو شاب من عامة الشعب، وهو ابن راعي العجول في القرية، عمل متدنٍّ يقوم به البسطاء من الناس، فهو ليس ابن زعيم، ولم يعرف أباه أحد، ولم يكن له مضافة أو ديوان يُفتح أمام الضيوف لفقره وبساطته. وهذا ما أقضّ مضجع المختار والمؤسسة التي رأت في اختياره رئيسًا للجنة ثورة طبقية أحدثها الشباب المثقف الذي تبلورت لديه مفاهيم ثورية طبقية تهدد كيان المؤسسة الحاكمة.

قضية التعليم تحولت إلى موتيف هام يشير إلى الدافع إلى الثورة، وإلى رفض الجيل القديم

الذي يمالئ السلطة ورموزها. هكذا تبدأ قصة أخرى لمحمد علي طه باسم «المعركة» (نفس المصدر، صفحات: 25-34).

إن أحد أهل بلدنا [..] اعتاد دائمًا أن يقول: خرّب بيتك وعلّم ابنك!. وهذا صحيح وحياة روح أمي.. فالقضية قد اكتشفها لي أحد أولاد المدارس قبل وقوعها وقال لي: احذر يا عباس! لكن الرصاصة عندما تطلق لن تُردّ.. والمكتوب على الجبين لا بد من أن ينفَّذ (نفس المصدر، ص. 25، 34).

هكذا يحذّر الشباب، طلاب المدارس، كبارَ السن من مغبّة تصرفهم، ويكشفون لهم بعض الأمور والخفايا التي قد تنطلي على الجيل القديم غير المتعلم. والمعركة التي تتحدث عنها القصة تطرح قضية مشابهة للقضايا التي طرحت أعلاه، لكنها تبدو هنا أكثر حدة، فهي معركة بين حارتين في إحدى القرى على الانتخابات البرلمانية.

عزرا، الذي يمثّل الحاكم العسكري، ينثر الوعود في الحارتين لكي تصوّت الحارتان لحزب الحكومة، ويثير الضغائن بينهما زاعمًا أن الحارة الأخرى تطمع في رئاسة المجلس المحلي وفي الوظائف الهامة في البلدة، بل يصل الأمر به إلى الإيعاز لشيخ إحدى الحارتين أن يعود إلى الحارة بلا عقال مدعيًا أن الحارة المنافسة قد أخذت منه عقاله: شرفه وكرامته. وعندئذ، يحمى وطيس المعركة، ويقع الشقاق بين الحارتين. وتظهر نتائج الانتخابات، فيحرز حزب الحكومة ما أراد، ويحصل على جميع الأصوات من الحارتين. أما الوعود فلا ينفذ شيء منها، وتبقى القرية كما هي بلا تطوير، ويبقى الشباب بلا عمل ولا وظائف.

وتنتهي القصة بما بدأت به من أن الشباب المثقف يعي ذلك، لكن الجيل القديم يرفض الأخذ برأيه أولاً، ثم يندم في النهاية. هكذا يقدَّم جيل الشباب كطرف نقيض للمؤسسة وأعوانها، ويشكّل خطرًا كبيرًا عليها لكشفه نواياها وتعريتها أمام الناس.

3- التيار الثالث عاصر الحكم العسكري لكنه لم يكتب عنه، وكتب عن قضايا اجتماعية بعيدة كل البعد عن القضايا السياسية. هذا التيار نشر أعماله في الصحافة الحكومية أو الرسمية، وبعض كتّابه نشروا في الصحافة المستقلة وتحاشوا الخوض في القضايا السياسية، لكن التغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية، والتي هي أكثر من أن تحصى في هذا السياق، قد أحدثت تغييرًا ملحوظًا على المجتمع العربي في إسرائيل. من أهم هذه العوامل التي أدت إلى

التغيرات هنا نذكر التسهيلات الكبيرة في مجال الحريات بعد زوال الحكم العسكري، وتزايد الوعي السياسي لدى الأقلية العربية في إسرائيل نتيجة للانفتاح على العالم العربي بعد حرب 1967، وازدياد عدد المثقفين خريجي الجامعات، والتغييرات في مناهج التعليم- كل ذلك فتح أمام هذا التيار الطريق للتعبير عن رأيه بحرية.

أمام هذا التغيرات كذلك، وجد هؤلاء الكتاب أنفسهم أمام جمهور من القراء، سواء على المستوى المحلي، أو على المستوى العربي، يهمه أن يتعرف على ذلك التاريخ الكفاحي للأقلية الفلسطينية في إسرائيل (غنايم، 1995، صفحات: 281-328). وكانت تلك فرصة أمام هؤلاء الكتاب ليثبتوا وطنيتهم وانتماءهم القومي للأمة العربية، كما أنها كانت فرصة سانحة ليقوموا بعملية تنفيس عن مشاعرهم المكبوتة نتيجة خوفهم المستمر من السلطة. يمكن أن يدّعي البعض أن تعبير هؤلاء الكتاب عن تلك الفترة هو نوع من المشاركة المتأخرة لدفع مسيرة لا تحتاج إلى الدفع. ومهما يكن، فقد رأى هؤلاء الكتاب أنه لا بدّ لهم من أن يساهموا في كتابة تاريخ هذه المسيرة الوطنية بأية طريقة.

أهم ممثل لهذا التيار هو الكاتب مصطفى مرار (1930-). ومصطفى مرار كاتب غزير الإنتاج، بدأ الكتابة منذ الخمسينيات، ونشر إنتاجه في الصحف الحكومية وشبه الحكومية. وقد عاصر الحكم العسكري، ولم يكتب عنه إلاّ في فترة متأخرة جدًا في الثمانينيات والتسعينيات، أي بعد زواله بعشرين سنة تقريبًا.[14]

يحاول مرار، في قصصه عن فترة الحكم العسكري، أن يصور بعض المظاهر التي ميزت تلك الفترة، مثل منع التجول والتصاريح التي كان على المواطنين العرب الحصول عليها للتنقل من مكان إلى آخر، أو محاولة حصول المواطنين العرب على رخصة لحمل السلاح وما تطلّب ذلك من إجراءات مضنية وصعبة. كل تلك الأمور أدارتها أجهزة المخابرات التي كانت الحاكم الفعلي للمواطنين العرب.

الأسلوب الذي استعمله مرار في قصصه هو أسلوب تهكمي يضفي على هذه القصص جوًا

14 حول بعض إنتاج مصطفى مرار، راجع: موريه، شـــموئيل وعباسي، محمود (1987). **تراجم وآثار في الأدب العربي في إسرائيل 1948-1986**. صفحات: 208-211. القدس: المجلس الشـــعبي للثقافة والفنون، معهد هاري ترومان للأبحاث، الجامعة العبرية، وشفاعمرو: دار المشرق للترجمة والطباعة والنشر؛ عباد، عبد الرحمن (1993). **القصة والأقصوصة الفلســـطينية، دراســـة تحليلية في أدب مصطفى مـــرار**. باقة الغربية: منشورات شمس؛ عدد خاص من مجلة **الشرق**، ع 1، كانون الثاني- آذار، 2000.

من الدعابة، وفي بعض الأحيان تضرّ هذه الدعابة بالقصص وتفقدها مرارتها. ولعل السبب الأساسي هو البعد الشعوري الـذي ينشأ بسبـب البون الشاسع بين الواقع المحكي وزمن القص.

في قصته «الشيوعي» (مرار، 1988، صفحات: 55-59)، يقص مرار نوادر عن الحكم العسكري تبعث على السخرية؛ فأحد الذين ينتمون إلى الحزب الشيوعي يريد الخروج من قريته لتوزيع مناشير للانتخابات. ولّما كان مساعد الحاكم العسكري مريضًا، ولا مجال لأخذ تصريح بالخروج، فقد قرر هذا الناشط أن يخرج من القرية بلا تصريح. ولم يكد يهمّ بالخروج حتى اعترض طريقه ضابط الدورية وسأله عن تصريح الخروج، فذكر له الناشط الشيوعي أن ليس بحوزته تصريح، فهدده بالاعتقال. لكن الشيوعي احتجّ بأنه لم يخرج بعد، فاتهمه الضابط قائلاً: «لكنك اعترفت بنيتك في الخروج» (نفس المصدر، ص. 56).

نادرة أخرى توردها القصة مع البطل الشيوعي للقصة، إذ بدأ يساوم الضابط طالبًا إليه أن يمنحه إذنًا بالخروج من القرية مقابل يوم العيد الوطني (عيد الاستقلال)، الذي يسمح فيه للجميع بالخروج دون تصاريح، وهو لن يخرج يوم الاستقلال من القرية مقابل الخروج في هذا اليوم. وبعد أخذ وردّ وافق الضابط على ذلك.

النادرة الثالثة في القصة هي أن الناشط الشيوعي أدرك ما ينوي الحاكم العسكري فعله، إذ أُعلن عن منع التجول وهو يوزّع المناشير في إحدى القرى. ومعنى ذلك أنه يخالف الأوامر، وهو مهدد بالموت. واحتار الشيوعي حين وجد نفسه في الشارع يوزع المناشير وحده، فما كان منه إلا أن التجأ إلى مركز الشرطة. وحين طُلب إليه المغادرة رفض ذلك لأنه كان يعرف نية الشرطة في التخلص منه وإطلاق النار عليه في الشارع بحجة مخالفته للأوامر.

بنفس النغمة الهزلية، يسرد مصطفى مرار قصة أخرى باسم «رخصة سلاح» من نفس المجموعة (نفس المصدر، صفحات: 101-105). وهذه القصة تحكي قصة الحصول على سلاح في عهد الحكم العسكري. ومقابل هذه الرخصة يُطلب من الحاصلين عليها أن يعملوا مخبرين ويأتوا بالأخبار من الخارج، وإن استحال الأمر فمن الداخل، سواء مع مصلحة الضرائب أو أية جهة حكومية أخرى، بحيث يرتبط مصيرهم بمصير المؤسسة. لكن الحاكم العسكري يقرر، دون سابق إنذار، أن يتبع نظامًا آخر أكثر جدوى، فيغيّر من سياسته

بحيث لا يشترط على من يمنح رخصة سلاح العمل مخبرًا، بل يلبي طلب كل من تقدّم للحصول عليها دون قيد أو شرط. وحين يحتجّ المختار، المتعاون مع السلطة، على تلك التسهيلات المفاجئة يخبره الحاكم ببساطة أن العرب لا يصوّبون مسدساتهم نحو «أبناء الدولة»، بل يشهرونها في وجوه بعضهم البعض. وهذه أفضل الوسائل ليختلفوا وتدبّ الفوضى بينهم.

لقد انطلقت المقاومة للسياسة الرسمية لحكومات إسرائيل بصورة رئيسية من خلال الحزب الشيوعي الإسرائيلي الذي ضّم بين صفوفه عربًا ويهود. وكان لهذا الحزب عدة منابر، من أهمها جريدة الاتحاد التي صدرت منذ عام 1944 واستمرت في الصدور بعد قيام الدولة حتى اليوم، ومجلة الجديد التي تأسست عام 1951 كملحق ثقافي لجريدة الاتحاد، ثم تحولت عام 1953 إلى مجلة مستقلة للثقافة صدرت بصورة منتظمة حتى عام 1991، وبشكل متقطع حتى عام 2001 (غنايم، 2004).

الكتّاب الذين كتبوا في صحافة الحزب الشيوعي وجاهروا بمعارضتهم للخط الرسمي للحكومات في إسرائيل تعرضوا للسجن والإقامة الجبرية والطرد من وظائفهم في المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية.[15] ولذلك، كان هؤلاء الكتاب قلة قليلة،[16] بينما العديد من الكتاب لم يجرأوا على الكتابة في هذه الصحافة، واختاروا صحفًا ومجلات موالية للحكومة والمؤسسات الرسمية، أو على الأقل اختاروا منابر ادّعت أنها منابر مستقلة وليست تابعة لحزب معين.[17] أهم منبر رسمي كان في الخمسينيات والستينيات هو صحيفة **اليوم**، وكانت هذه الصحيفة بتمويل نقابة العمال العامة (الهستدروت) ومحرروها من اليهود. أما مجلة

15 ينتمي لهذا التيار كتاب أمثال إميل حبيبي، توفيق زيّاد، فرج نور سلمان، يحيى فاهوم، نمر مرقص، توفيق معمر، وغيرهم.

16 يرى الناقد اللبناني حسين مروّة أن معظم الكتاب الفلسطينيين داخل إسرائيل ينتمون للتيار الماركسي، انظر: مروّة، حسين (د.ت.). **الموقف الثوري في الأدب**. صفحات: 36-43. منشورات الفكر العربي..حول بوادر هذه المدرسة، انظر: فاعور، ياسين (2001). **القصة القصيرة الفلسطينية، ميلادها وتطورها (1990-1924)**. صفحات: 211-224. دمشق: اتحاد الكتاب العرب. لكنني أميل إلى موافقة الدكتور إبراهيم طه في ملاحظته أن الكتابة القصصية السياسية كانت قليلة مقارنة بالكتاب الذين طرحوا قضايا اجتماعية، وحاولوا عدم الخوض في مواضيع قد يشتمّ منها مقاومة السياسة الرسمية، انظر:

Taha, I. (2002). The Palestinian Novel: A Communication Study. London: Routledge Curzon, pp. 15–16, and footnote no. 13, pp. 200–201.

17 للتوسع انظر:.Taha, I. (2002). pp. 29-11

المجتمع، التي حررها الشاعر ميشيل حداد (1919-1997)، فمثّلت التيار المستقل.[18] هذه بعض المنابر في الخمسينيات والستينيات، وقد ذكرت هنا على سبيل المثال لا الحصر.[19]

إن تأثير التيار الماركسي - وخاصة من خلال القصة التي هي نوع أدبي مكتوب بعكس الشعر الذي يمكن نشره بالمشافهة - على القراء لم يكن كبيرًا، وذلك لأسباب موضوعية، إذ أن صحيفة **الاتحاد** ومجلة **الجديد** اعتبرتا في نظر المؤسسة الحاكمة صحفًا تحريضية، ولذلك لم يتردد الكتاب في النشر فيهما فحسب، بل القراء كذلك تخوفوا من المجاهرة بقراءتها في ظل الحكم العسكري. ومن هنا، فالتحولات الاجتماعية والسياسية، التي اعتبرت قيمة عليا في الأيديولوجية الماركسية، وسعى إليها الأدب الذي أبدعه الكتاب الذين ينتمون للتيار الأول، لم تطرأ على المجتمع العربي في إسرائيل خلال فترة الحكم العسكري.

وبالمقابل، فقد لعب الفن القصصي دورًا هامًا في بناء الذاكرة الجماعية للأجيال الشابة، التي وعت في نهاية الستينيات والسبعينيات، وفي إبراز ما اقترفه الحكم العسكري بحق الجماهير العربية في إسرائيل. لقد تحقق ذلك حين تهيأت الفرصة وتوفرت الوسائل على أرض الواقع لإحداث هذا التغيير بعد حرب 1967، وذلك حين اتسعت مساحة الحرية بصورة معقولة نسبيًا لتأدية وسائل الإعلام المستقلة والحزبية دورها في التعبير عن تلك القضايا، كما بات من السهل على القراء التعاطي مع مختلف هذه الوسائل بشفافية أكثر نسبيًا، ودون خوف أو تردد. لقد صدرت عدة مجموعات قصصية في السبعينيات، كانت تضم قصصًا كتبت في الخمسينيات والستينيات وتبعثرت في الصحف السيارة هنا وهناك، نذكر على سبيل المثال **سداسية الأيام الستة وقصص أخرى** لإميل حبيبي التي صدرت عام 1970، ومجموعة

18 انظر مجموعة من هؤلاء الكتاب في: عرفان أبو حمد، نجيب نبواني ونير شوحيط (إشراف وتحرير)، **البئر المسحورة وقصص أخرى، عشرون قصة بقلم 12 أديبًا عربيًا إسرائيليًا**، دار النشر العربي، تل أبيب، 1969. وهؤلاء الكتاب هم: نديم نعمة بطحيش، منعم حداد، سليم خوري، زكي درويش، نجيب سوسان، فريد وجدي الطبري، محمد علي طه، محمود عباسي، إلياس ميخائيل عوض، قيصر كركبي، مصطفى مرار، عطالله منصور. من الجدير بالذكر أن محمد علي طه وزكي درويش على وجه الخصوص نشرا إنتاجهما كذلك منذ منتصف الستينيات في منابر الحزب الشيوعي، لكنهما لم يتحوّلا نهائيًا عن الكتابة في الصحافة الرسمية وشبه الرسمية. أما الكتاب الآخرون، فنشروا معظم نتاجاتهم في المنابر الرسمية وشبه الرسمية حتى فترة متأخرة. انظر: عباسي، محمود (1998). **تطور الرواية والقصة القصيرة في الأدب العربي في إسرائيل (1948-1976)**. صفحات: 57-59. حيفا: مكتبة كل شيء، وشفاعمرو: دار المشرق.

19 للاستزادة والتفصيل حول الصحافة الأدبية في هذه المرحلة، انظر: القاسم، نبيه (2003). **الحركة الشعرية الفلسطينية في بلادنا**، صفحات: 64-89. كفر قرع: أ. دار الهدى.

أزهار برية لحنا إبراهيم التي صدرت عام 1972.

ومن هنا، يجوز القول كذلك إن الأدب العربي في إسرائيل حاول أن يلعب دورًا هامًا في إعادة بناء عالم أدبي أسطوري – ليس بالضرورة أن يكون عالمًا حقيقيًا – لجعله في متناول جيل الشباب الذي لم يعاصر عهد الحكم العسكري في محاولة لكتابة شهادة تاريخية لا تخلو من موقف سياسي، في معظم الأحيان يحمل رسالة تعتمد في أركانها على الأيديولوجية الماركسية بصورة واضحة ومكشوفة.

المدرسة الواقعية-الاشتراكية، التي انتمى إليها التياران الأول والثاني، وظّفت إمكاناتها الإعلامية – من خلال منابر الحزب الشيوعي – لتقديم صورة لمجتمع فلسطيني صامد-مقاوم خلال فترة الحكم العسكري. إن التيار – الجيل الثاني – الذي لم ينشر إنتاجه خلال فترة الحكم العسكري أبرز دور المقاومة التي تجلت من خلال جيل الشباب الذي وقف موقفًا صلبًا في وجه مخططات الحكم العسكري ورفض التماثل مع الجيل القديم الراضخ للمؤسسة والمتعاون مع رموزها التي سعت إلى تنفيذ سياسة عليا تجاه الجماهير العربية في البلاد.

إن الأعمال الأدبية، التي كتبت في فترة متأخرة جدًا في الثمانينيات والتسعينيات عن الحكم العسكري بأقلام كتاب آثروا الصمت، حاولت القيام بدور التسجيل الواقعي المسطّح لذلك العالم المنقرض. ويبدو أنها افتقدت، في كثير من الأحيان، حرارة الصدق وحيوية التجربة. ولعل هذا البرود مردّه تلك المسافة الزمنية الشاسعة التي فصلت بين وقوع الأحداث وقصّها، أو أن الهدف الذي سعت إليه هذه الأعمال ليس من الحدّة أو المشروعية بحيث يسّوغ لها الوجود كعمل تخيّلي متكامل العناصر، وبالذات ينبض بالحياة من حيث التزامه بإقناع المتلقي أنه تصوير لواقع حي. وإذا كان كتاب هذا التيار يسعون إلى تحقيق هدف ما فإنه بالدرجة الأولى يكمن في التنفيس عن مشاعر وخبايا مكبوتة – قد تكون شخصية بالدرجة الأولى – لم يستطع هذا التيار التعبير عنها في وقتها بسبب الخوف والتردد. أما الهدف التحريضي الذي سعى إليه التيار الثاني فهو مفقود هنا تمامًا.

المراجع

العربية

إبراهيم، حنا (2000). **أزهار برية**، ط 2، صفحات: 92-104. بيت بيرل: دار النشر العربي.

تومـــا، إميل (1960). "القصة العربيـــة في إسرائيل"، **الجديـــد**، ع 6، صفحات: 16-21؛ ع 7، صفحات: 16-21؛ ع 11، صفحات: 23-27؛ ع 12، صفحات: 45-49.

حبيبي، إميل (1954). «الإنسان هدف الأدب وموضوعه»، **الجديد**. ع 3، صفحات: 35-43.

حبيبي، إميل (1970). **سداسية الأيام الستة وقصص أخرى**، ص. 17. حيفا: الاتحاد.

دكروب، محمد (1990). **الأدب الجديد... والثورة**. ط 3، ص. 109. بيروت: دار الفارابي.

دكروب، محمد (2001). **تســـاؤلات أمام «الحداثة» و«الواقعية» في النقد العربي الحديث**. صفحات: 111-132. دمشق: دار المدى للثقافة والنشر.

شكري، غالي (1979). **الأدب والماركسية**. صفحات: 41-47. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

صالح، عبد المطلب (د.ت.). **دراسات في أدب الواقعية والواقعية الاشتراكية**. صفحات: 9-32. منشورات البيادر.

طه، محمد علي (1969). **سلامًا وتحية**. عكا: دار الجليل للطباعة والنشر.

طه، محمد علي (1974). **جسر على النهر الحزين**. حيفا: منشورات عربسك.

طوبي، توفيق (1954). «ليذهب أدباؤنا إلى الشعب ففي أفواهه يجدون قصص الشعب وأمانيه». **الجديد**، ع 3، صفحات: 44-50.

غنايم، محمود (1995). **المدار الصعب، رحلة القصة الفلسطينية في إسرائيل**، "رحلة القصة نحو التقنين". صفحات: 281-328. جامعة حيفا: منشـــورات الكرمل، وكفر قرع: دار الهدى.

غنايـــم، محمود (2004). **الجديد في نصف قرن، مسرد ببليوغرافي**. ص vii-xxxix. بيت بيرل: مركز دراسات الأدب العربي، وكفر قرع: دار الهدى.

فضـــل، صلاح (1986). **منهج الواقعية في الإبداع الأدبي**. ط 3، صفحات: 59-93. بيروت: دار الآفاق الجديدة.

المحرر (1953). «لنشحذ في معركة الشعب سلاح الأدب». **الجديد**، ع 1، صفحات: 3-4.

مرار، مصطفى (1988). **القنبلة الشرقية**. صفحات: 55-59. عكا: الأسوار.

نقولا، جبرا (1955). «القصة التي نريدها». **الجديد**، ع 5، صفحات: 8-18، صفحات: 45-47.

الإنكليزية

Ghanayim, M. (1998). "A Magic Journey: the admission of Palestinian fiction in Israel to the Arab world", *Arabic and Middle Eastern Literatures*, vol. 1, no. 2, pp. 210-212.

الصحافة العربية في ظل الحكم العسكري (1948-1966)

مصطفى كبها

ما إن هدأ غبار حرب العام 1948 حتى تبين أن دمارا واسعا قد حل بالمجتمع الفلسطيني على مختلف الصعد والمجالات الحياتية. فقد توقفت عملية التمدن والتصنيع توقفا شبه كامل، أما الحياة الثقافية التي كان مركزها في المدن، فقد انهارت انهيارا شبه كلي. إضافة إلى ذلك، فقد دُمّر بالكامل زهاء 530 قرية عربية وأخليت من سكانها، كما أخليت خمس مدن عربية (صفد وطبريا وبئر السبع وبيسان والمجدل) من جميع سكانها العرب، فيما تراجع عدد السكان العرب إلى حد كبير في خمس مدن أخرى، صارت تعرف فيما بعد بـ«المدن المختلطة»، هي يافا وحيفا وعكا واللد والرملة (Khalidi, 1992).

جرى اقتلاع النخبة المثقفة من المجتمع العربي، (باستثناء الشيوعيين الذين بقيت غالبيتهم) وتشتيتها في كل اتجاه. أما مقار الصحف العربية، بكل ما احتوته من مستندات ومعدات، فإما أنها دُمّرت ونُهبت، وإما أنها وُضعت ضمن خانة «مواد مُغتنمة» يديرها القيّم على أملاك الغائبين. هكذا توقفت غالبية الصحف العربية عن الصدور، وهُجّر غالبية أصحابها ومحرريها ومراسليها إلى البلدان المجاورة، وجرى استيعاب الكثيرين منهم في صحف عربية و/أو فلسطينية في المهجر.

إذا تتبعنا تاريخ الصحافة العربية في إسرائيل عقب العام 1948، أمكننا أن نلاحظ، حتى الآن، أربع مراحل أساسية: مرحلة الصحوة من صدمة النكبة (1948-1966)، ومرحلة اللقاء المتجدد مع بقية أجزاء الشعب الفلسطيني (1967-1983)، ومرحلة بداية الصحافة التجارية المستقلة (1983-2000)، ومرحلة البناء المتجدد للهوية الوطنية والتكامل مع الحيّز العربي العام (2000- حتى اليوم).

يتناول هذا المقال المرحلة الأولى، مرحلة صحوة الصحافة العربية في السنوات الأولى التي تلت قيام إسرائيل، كما يفحص المقال مدى صحوة الصحافة العربية في أعقاب النكبة، وفي السنوات المذكورة أعلاه. وستُطرح، في بدايته، المميزات العامة لخريطة الصحافة الجديدة باللغة العربية، فيما سيُعرض في مركز المقال تصنيف لأهم النشرات بحسب ارتباطها بالجهات التي دعمتها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وفي النهاية، سيجري بحث صورة الصحافة الجديدة في أعقاب النكبة، لنتطرق أخيرا إلى مدى انتشار هذه الصحافة.

المميزات العامة

فور انتهاء حرب العام 1948، فـُرض على المواطنين العرب الذين بقوا داخل حدود دولة إسرائيل (والبالغ تعدادهم حينئذ 156,000 نسمة) نظام الحكم العسكري الذي دام حتى شهر تشرين الثاني من عام 1966. وقد ترك الانقلاب الديموغرافي أثرا على العلاقات بين الأغلبية اليهودية والأقلية العربية، وعلى خريطة الصحافة العربية بشكل خاص.

ساد في تلك الفترة جو من التشكيك، والعداء، والمراقبة الشديدة الصارمة للمواطنين العرب، مما ترك آثارا على مميزات الصحافة العربية الجديدة في السنوات الأولى التي أعقبت قيام الدولة. أما أهم تلك المميزات فكانت:

الكثرة الوهمية: يمكن للوهلة الأولى أن نلاحظ عددا كبيرا من الجرائد التي أخفى ظهورها أزمة الصحافة العربية عقب النكبة. ومن هنا، فإنه ليس من قبيل الصدفة أن بعض الباحثين أيضا استعرضوا تلك الصحف، فأثارتهم «وفرة» النشرات الصادرة (انظر جدول رقم «1»). غير أن غالبية الصحف واجهت صعوبة في استمرارية صدورها وانتشارها، واعتمدت على تلقي الدعم من الأحزاب والحركات السياسية والمؤسسات العامة، فلم تعش طويلا. جميع الصحف التي صدرت في تلك الفترة، باستثناء جريدة «**الاتحاد**»، لا تصدر اليوم، وكثير منها توقف عن الصدور بعد عدة أعداد.

سيطرة الصحف الناطقة بلسان حركات وتيارات سياسية: كما سبق، فإن جميع الصحف والنشرات تقريبا، التي صدرت باللغة العربية في تلك الفترة، كانت صحفا صادرة عن جهات ومؤسسات وجماعات وحركات سياسية. بقيت من الفترة التي سبقت قيام إسرائيل

ثلاث صحف ناطقة بلسان حركات وجهات سياسية: أسبوعية **حقيقة الأمر**، التي بدأت تصدر عن «الهستدروت» عام 1937، وأسبوعية **الاتحاد**، لسان حال عصبة التحرر الوطني، التي بدأ صدورها في أيار 1944، وأغلقها البريطانيون في كانون الثاني 1948، ثم استأنفت صدورها في تشرين الأول من عام 1948، كجريدة ناطقة بلسان الحزب الشيوعي الإسرائيلي، والملحق العربي لجريدة «**عل همشمار**» الذي بدأ صدوره عن «هشومير هتسعير» مطلع الأربعينيات.

بالإضافة إلى ذلك، صدرت في تشرين الأول من عام 1948 جريدة «**اليوم**» اليومية، التي كان ناشرها الرسمي جمعية «الثقافة»، لكنها كانت، في الواقع، ناطقة باسم حزب «مباي» الحاكم والمؤسسات التابعة له. ومع الوقت، حرصت جميع الأحزاب السياسية في الدولة تقريبا، كما سنبين لاحقا، على إصدار النشرات باللغة العربية، لمخاطبة الجمهور العربي في إسرائيل، ولمخاطبة القادمين اليهود الجدد المنحدرين من البلدان الشرقية.

المراقبة والرقابة في إطار الحكم العسكري: وفّر قانون الصحافة، من عام 1933، للسلطة البريطانية أداة مراقبة ناجعة على الصحافة العربية واليهودية على حد سواء. لم يقتصر نص القانون على أن إصدار صحيفة ما يتطلب ترخيصًا من متصرف اللواء فحسب، بل منح المتصرف صلاحية إغلاق الصحيفة في حال نشرت مواد يرى المتصرف أنها قد تشكل خطرا على سلامة الجمهور (نوسيك وليمور، 1995، ص. 45).

تبنّت سلطات الدولة، بعد قيامها، قانون الصحافة الانتدابي، الذي لا تزال بنوده تنظم، حتى اليوم، العلاقات المتبادلة بين المؤسستين، السياسية والإعلامية. يمكن القول إنه مع تبدل السلطة والتغير الحاد الذي طرأ على ميزان القوى بين الشريحتين السكانيتين في البلاد حدث خرق، لكنه لم يكن مكتوبا ولا معلنا، في التعامل المتوازن القائم على المساواة الذي كان يعلن البريطانيون انتهاجه تجاه الصحافة العربية والصحافة العبرية. وهكذا، من الطبيعي أن تكون المراقبة المفروضة على الصحافة العربية أشد وأقوى من تلك المفروضة على الصحافة العبرية. ومع أنه لم تكن هناك أنظمة خاصة بالصحافة العربية فقد طُبّقت عليها الأنظمة بشدة وصرامة مقارنة مع ما طبق على الصحافة العبرية. السياق الجديد للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ونظرة الأغلبية اليهودية للأقلية القومية العربية عامة على أنها تشكل تهديدا أمنيا، هما المبرران الوهميان لتشديد الرقابة على كل ما كان يُنشر باللغة العربية (نويبرغر، 1998).

ثمة عامل آخر كان من الطبيعي أن يؤثر على علاقات الصحافة العربية بالمؤسسة الحاكمة، هو الإقصاء المتعمد لممثلي الصحافة العربية عن لجنة المحررين، وعن المفاوضات حول جملة التفاهمات بينها وبين الرقابة العسكرية. تعتبر لجنة المحررين جسما منسقا بين الصحافة المكتوبة ووسائل البث من جهة، والجهات الأمنية من جهة أخرى، وهي تضم في عضويتها ممثلين عن وسائل الإعلام العبرية وصحيفة «جيروزاليم بوست» الناطقة بالإنجليزية، لكنها لا تضم ممثلين عن الصحافة العربية، وربما ليس صدفة. وقد منحت هذه الاتفاقات حصانة للأطراف المشاركة فيها، وحرمت من تلك الحصانة الصحف التي لم تشارك في عضوية لجنة المحررين، ومن ضمنها الصحف العربية. وفي الحقيقة، أنه منذ توقيع الاتفاق عام 1966 لم تـُسجل إلا حالة واحدة قررت فيها الرقابة إغلاق صحيفة عبرية، هي صحيفة «حداشوت»، التي لم تكن عضوا في لجنة المحررين (نوسيك وليمور، 1995، ص. 46).

بالمقابل، فإن حالات إغلاق الصحف الصادرة باللغة العربية عن جهات عامة، أو جماعات أو أحزاب عربية، كانت أكثر بكثير، سواء من ناحية مطلقة أو نسبة للحجم المحدود للصحافة العربية. وحتى انضمام جريدة «**الاتحاد**» (التي تحولت من أسبوعية إلى يومية عام 1983) إلى لجنة المحررين لفترة قصيرة لم يوفر لها الحماية من الرقابة.[1]

فرضت القوانين والأنظمة التي كان معمولا بها في فترة الحكم العسكري (1948- 1966) مضامين الخطاب الصحافي ومدى انتشار الصحف، كما تحكمت بمدى بيع الصحف ووصولها إلى القراء. لقد تمتعت صحف المؤسسة الحاكمة، وبخاصة تلك التي كانت مرتبطة بحزب «مباي» والمؤسسات التي كان يسيطر عليها، بحرية واسعة في الوصول إلى جمهورها، كما تمتعت بدعم مالي واسع وسخيّ، وتمتع موظفوها بسهولة التنقل، وبخاصة المراسلين والموزعين منهم الذين كان ينبغي أن يتنقلوا من مكان إلى آخر في مناطق الحكم العسكري. من جهة أخرى، فإن قيود قوانين الحكم العسكري وأنظمته مسّت بعمل صحف المعارضة، ولا سيما الصحف الشيوعية، وصحف جماعة «الأرض»،[2] كما مسّت، إلى حد ما، بالصحف

1 قرر بن غوريون، في حينه، عدم إشراك ممثلي الصحف الأجنبية وممثل "كول هعام" (صوت الشعب) في اللقاءات مع لجنة المحررين، مما عاد بالضرر مرتين على **الاتحاد**، التي اعتبرت، في بعض الفترات، النسخة العربية لـ«**قول هعام**".

2 جماعة "الأرض": هي جماعة قومية عربية بدأت نشاطها عام 1958 كجمعية ثقافية، إلا أن محكمة العدل العيا منعتها من المشاركة، كحزب سياسي، في انتخابات الكنيست لعام 1965، كما أخرجت خارج القانون، ووضع بعض نشطائها رهن الاعتقال، وسجنوا لفترات طويلة.

الصادرة عن حزب «مبام» باللغة العربية، إذ فرضت أنظمة الحكم العسكري قيودا وعراقيل على عمل المراسلين اليومي فيما يتعلق بجمع المعلومات، وعلى طباعة الصحف، وعلى توزيعها وإيصالها إلى طبقات القراء الممكنة (توزيع جريدة «اليوم»، مثلا، على أعضاء نقابة المعلمين، أو على أعضاء اتحادات النقابات المهنية «الهستدروت»). أما الصحف التي عبرت عن احتجاجها على هذه القيود (صحف الحزب الشيوعي، ونشرات جماعة «الأرض»، وإلى حد ما صحف «مبام» الصادرة باللغة العربية أيضا) فقد لوحقت، وفرضت عراقيل وصعوبات على توزيعها (مرقص، 1999).

كانت صحيفة **الاتحاد** الصحيفة العربية الأولى التي عانت من ضربات الرقيب في فترتين مختلفتين: فترة الانتداب وفترة إسرائيل. ففي شهر كانون الثاني 1948، أغلق البريطانيون الصحيفة إغلاقا نهائيا بتهمة التحريض. وكانت الصحيفة حينئذ لسان حال عصبة التحرر الوطني. وفي شهر تشرين الأول، أي بعد بضعة أشهر على إعادة صدورها كلسان حال الحزب الشيوعي الإسرائيلي استخدم وزير الداخلية صلاحيته بموجب المادة 19 (2«أ») من قانون الصحافة الانتدابي، وأغلق الصحيفة لفترة قصيرة (شتندل، 1992، ص. 368).

من المفارقات اللافتة أن **الاتحاد** عوملت كمعاملة الصحيفة العبرية «**قول هعام**». فقد نُشر في الصحيفتين مقال احتج على نية الحكومة، كما ورد في صحيفة أخرى، إرسال مئات آلاف الجنود في الحرب التي تديرها الولايات المتحدة ضد كوريا الشمالية الشيوعية. ففي كلمة هيئة التحرير المنشورة في «قول هعام»، والتي تُرجمت إلى العربية، شن محرر الصحيفة هجوما عنيفا على الدعم الذي تقدمه حكومة إسرائيل للولايات المتحدة في حربها ضد كوريا، لم يخلُ من التعبيرات الشيوعية التي كانت رائجة زمن الحرب الباردة، ووصف سياسة الحكومة بأنها «سياسة خنوع للأسياد الأمريكان». ووصف قادة الدولة بما يلي: «لقد أفلست هذه الحكومة من الناحية السياسية، الداخلية والخارجية، ومن الناحية الاقتصادية والسياسية. بدأ هذا الإفلاس يتكشف للجماهير التي بدأت تدرك عمق الهاوية التي تقودها إليها هذه الحكومة، فهي لا تقود إلى البطالة والفقر والمجاعة فقط، بل وإلى الموت في خدمة الإمبريالية، وإلى التضحية بهم وقودا لماكينة الحرب. أما هذه الجماهير فلا تريد هذا المصير، وستثبت رفضها له. إذا كان بن غوريون وآبا إيبان يريدان الحرب والموت في خدمة أسيادهما فليذهبا وليموتا وحدهما. جماهير الشعب تريد الخبز والعمل والاستقلال والسلام، وستصعّد كفاحها

من أجل تحقيق هذه الأهداف لتثبت لبن غوريون ورجاله أنها لا تسمح لهم بالسمسرة بدماء أبنائها إرضاء لرغبة أسيادهم» (الاتحاد، 14/4/1953).

ردًا على ذلك، أمر وزير الداخلية يسرائيل روكاح بإغلاق الصحيفتين لمدة خمسة عشر يوما بدعوى نشرهما ما يمكن أن يشكل خطرا على سلامة الجمهور (شتندل 1992، ص. 368). لم يقبل محررا الصحيفتين بالقرار، وطلبا دعما من محكمة العدل العليا. وفي قرار الحكم في القضية التي حملت اسم «صحيفة «قول هعام» ضد وزير الداخلية»، الذي أصبح فيما بعد حجر أساس في حرية التعبير في إسرائيل، (محكمة العدل العليا 53/73)، قبل القاضي شمعون أغرانات ادعاءات الملتمسين، وأكد أن الأسلوب الذي اعتمدته الصحيفتان كان حادا وانفعاليا ومهينا أيضا، ومع ذلك لا يجوز تقييد حرية تعبير الصحيفة نظرا لعدم وجود «احتمالية أكيدة» (Probability)، خلافـًا لــ«الميل الأكيد» (tendency bare) بأن استخدام حرية التعبير في هذه الحالة سيتسبب بخطر على سلامة الجمهور. «اختبار الاحتمال الأكيد» أصبح اختبارا حاسما في القضاء الإسرائيلي في الصدام بين حرية التعبير والحقوق الأخرى. كما ساهم قرار الحكم في توسيع حرية التعبير في إسرائيل (شتندل، 1992، ص. 369).

تبين فيما بعد أن قرار المحكمة العليا ضَمن حقوقا لوسائل الإعلام الواقعة خارج الإجماع القومي في دولة إسرائيل، بما فيها **الاتحاد**. وبفضل محكمة العدل العليا تحولت هذه الصحيفة الشيوعية إلى ناطقة باسم الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل ومدافعة عن ثوابتها. هكذا كانت **الاتحاد** الصحيفة الوحيدة تقريبا من بين وسائل الإعلام العربية التي جرؤت على معالجة قضية مذبحة كفر قاسم، وتعقبت على الدوام مجريات محاكمة المتورطين فيها (كبها، 2000).

كانت قضية نشرة جماعة «الأرض»، ذات التوجه القومي العربي، علامة فارقة أخرى في العلاقات بين الرقابة والصحافة العربية. لقد درجت هذه الجماعة المعارِضة، من حين لآخر، مثلما فعل الحزب الشيوعي، بل أكثر، على اختبار حدود حرية التعبير في دولة إسرائيل (كبها وكاسبي، 2001، ص. 50). صحيح أن التعريف الذي أطلق على هذه الجماعة، عند إنشائها، هو «جمعية ثقافية»، غير أن السلطات رفضت منحها ترخيصا بإصدار صحيفة خاصة، والسبب، كما يبدو، هو دعمها غير المحدود لجمال عبد الناصر وللفكر القومي العربي، كما سنبين ذلك لاحقا (كبها، 2005، ص. 31).

على غرار الحزب الشيوعي، آمن حزب «مبام» أيضا بالتعاون بين اليهود والعرب ولذلك حرص هو الآخر على إصدار صحف باللغتين العربية والعبرية بشكل متزامن. غير أن معاملة السلطات لتلك الصحف كانت مختلفة لغير صالح الصحيفة العربية **المرصاد**، مقارنة مع لسان حال «مبام» باللغة العبرية «**عل همشمار**» والصحف الأخرى التي صدرت عنه. قد تكون القضية الأبرز هي قضية أهرون كوهين، المستشرق المعروف والناشط المركزي في القسم العربي في «مبام»، الذي اتهم بالتجسس لصالح الاتحاد السوفييتي. في شهر تشرين الثاني من عام 1958، خرقت الصحيفة القيود المفروضة على نشر تفاصيل القضية، ونشرت تفاصيل عنها متطرقة إليها من خلال سلسلة من الأخبار المنسوبة إلى مصادر أخرى، مما دفع بالرقيب العسكري إلى إرسال إنذار إلى الصحيفة تضمن طلبا بتفسيرات حول معالجتها للقضية بهذا الشكل. وجاء في الرسالة المرسلة إلى هيئة تحرير الصحيفة: «نشر في عدد صحيفتكم الصادر يوم 20/11/1958، وعلى الصفحات1-4، مقال حول قضية أهرون كوهين. لم يُعرض ذلك المقال لفحص مسبق لدى الرقابة، مع أنه يتناول مسألة مرتبطة بأمن الدولة وبالجيش. أشكركم إذا أرسلتم إلي بتفسير لهذه الحادثة. (أرشيف منظمة هشومير هصعير، 53-59 – 17 (6) (من الآن فصاعدًا أ. ش. ص.)

جاء في رد محرر الصحيفة على رسالة الرقيب: «ردا على رسالتكم نود إبداء ملاحظة وهي أننا لم ننشر في العدد المذكور مقالا حول قضية أهرون كوهين، بل جمعنا عددا من الأخبار التي نشرت قبل ذلك في الصحف بموافقة الرقيب، كبيان المدعي العام، وقرار القاضي زوهر بشأن إطلاق سراحه بكفالة، وبيان مئير يعاري، وبيان سكرتاريا «مبام»، وبيان مركز النشاط السامي... ولم نضف من عندنا إلا عدة عبارات تتعلق بسيرة حياته والصدى الذي تركته القضية لدى الجمهور العربي. على حد علمنا أن هذه الإضافات لا تحتوي على أية مادة تتعلق بأمن الدولة أو بالجيش» (م. س.).

على الرغم من إنكار ادعاءات الرقيب بشأن المخالفة المتعلقة بالمضمون، يعترف المحرر، في رده، بأن الصحيفة ارتكبت مخالفة فنية عندما لم تعرض المادة على الرقيب ليطلع عليها. وهو يفسر هذه الملاحظة بقوله: «صحيح أننا نقلل في الآونة الأخيرة من إرسال المواد إلى الرقابة، وصحيح أن السبب هو أننا لم نكتب عن مواضيع مرتبطة بالأمن، إلا أننا نستدل من قلة ملاحظاتكم أننا لم نرتكب خرقا كهذا، وسنحاول في المستقبل، من حين لآخر، إرسال المواد

كي لا ننسى» (م.س).

تجسد مسألة تعامل الرقابة مع الصحافة المكتوبة باللغة العربية في عهد الحكم العسكري مدى تعقيدات العلاقة بين دولة إسرائيل ومؤسساتها من جهة، والأقلية القومية العربية الفلسطينية من جهة أخرى. المصادمات والاحتكاكات التي حدثت بين الرقابة والصحف العربية هي التي رسمت طبيعة تعامل تلك الصحف مع الرقيب، غير أنها تدل بوضوح على تعامل الرقيب المتباين مع الصحف الصادرة باللغة العربية، ولا سيما تلك الصادرة عن جهات تمثل المواطنين العرب. ومع ذلك، ينبغي التأكيد على أنه رغم الصعوبات التي وضعتها الرقابة في طريقها، والقيود النابعة من سياسة الحكم العسكري، نجحت صحف المعارضة إلى حد كبير، ولا سيما الصحف الشيوعية ونشرات جماعة «الأرض»، في القيام بمهمتين أساسيتين: تزويد جمهورها بالمعلومات، وإن كانت جزئية جدا، ونقل الرسائل الأساسية الضرورية إليه لبلورة مواقفه.

الصحافة الملتزمة بالدعاية: مع انتهاء حرب الـ 1948–1949، وتوقف المعارك المسلحة بين إسرائيل والدول العربية، اندلعت حرب كلامية بين هذه الأطراف. وقد جند كل طرف إلى جانبه خيرة القوى والوسائل لآلة الدعاية، وفي ضمنها الصحف والمحطات الإذاعية. ولم يتجاوز هذا التجنيد العام الصحف الصادرة في البلاد باللغة العربية، ولا سيما تلك التابعة للمؤسسة الحاكمة، التي كان ينبغي أن تواجه الدعاية الصحفية المنتشرة في المنطقة، وبخاصة تلك الصادرة عن آلة الصحافة الناصرية الضخمة، التي وُجّهت لجميع أنحاء المنطقة، بما فيها إسرائيل. صدرت التوجيهات للصحف الصادرة باللغة العربية، وللبرامج الإذاعية التي كانت تبثها دار الإذاعة الإسرائيلية باللغة العربية، لتفنيد دعاية الطرف الآخر والرد على مطلقيها وناشريها.

تعتبر جريدة **اليوم**، التي كانت تصدر في يافا بدعم من المؤسسة الحاكمة، أبرز تلك الصحف وأكثرها تمثيلا، وسنتطرق إليها لاحقا. تمتعت جريدة **اليوم** باحتكار شبه كامل للعمل الصحفي، لأنها ظلت طوال قرابة عشرين عاما الجريدة اليومية الوحيدة الصادرة باللغة العربية. وقد سعت الجريدة، في بداياتها، إلى بلورة عالم مصطلحات الأقلية العربية عقب حرب العام 1948، ولا سيما تلك المصطلحات المتعلقة بالديمقراطية وحدود حرية التعبير.

عشية الانتخابات للمجلس التأسيسي للدولة، بدأ الصحفيون العاملون في صحف النظام

يوضحون لجمهور القراء العرب «ماهية الديمقراطية الإسرائيلية» والفوارق بين إسرائيل والعالم العربي في هذا المجال. كما أوضحوا لهم حقوقهم كمواطنين في الدولة الجديدة، وشجعوهم على التعبير عن آرائهم من على صفحات جرائدهم. ولكن عندما حاول القراء ممارسة حقوق التعبير قوبلوا بحملة توعية ووعظ مكثفة من مراسلي الجريدة.

هكذا حدث مع المواطن يوسف نخلة من مدينة الناصرة، الذي أرسل برسالة إلى هيئة تحرير الجريدة تطرق فيها إلى موقف المواطنين العرب من الانتخابات الوشيكة. وكان نخلة ذيّل رسالته بعدد من الأسئلة المتعلقة بمكانة المواطنين العرب في الدولة، وحكم الأشخاص الذين لن يشاركوا في الانتخابات، وهل ستعاقبهم الحكومة أم لا؟ (**اليوم**، 1/6/1949). كان رد هيئة تحرير الجريدة غريبا دل على التوجه الدعائي الخفيّ. لم ترتئ الصحيفة نشر النص الكامل للرسالة، واكتفت بنشر ردود على بعض الأسئلة التي طرحها القارئ في ملحق رسالته؛ أما تفسيرهم لذلك فيصلح فيه القول «عذر أقبح من ذنب»، حيث يقولون: «لأن الرسالة تضمنت ملاحظات ناقدة قاسية موجهة لأحزاب وجهات سياسية مختلفة، ولأننا جريدة مستقلة عامة ولسنا جريدة حزبية، فقد رأينا من المناسب عدم نشر الرسالة والاكتفاء بالرد على جزء من الأسئلة التي وُجّهت إلينا» (م. س.).

حظي رد هيئة تحرير الجريدة على ملحق الأسئلة المذكور بردود مفصلة أفردت لها كلمتان لهيئة التحريرفي عددين متتاليين. وفي نهاية الكلمة الثانية التلخيصية، استغل كاتب كلمة هيئة التحرير الفرصة ليختتم كلامه بنصيحة يوجهها إلى المواطنين العرب في إسرائيل ويقول فيها: «على العرب أن ينسوا ترسبات الماضي الكثيرة وينخرطوا في دولة إسرائيل انخراطا صادقا حقيقيا، وتعتبر المشاركة في الانتخابات الوشيكة الفرصة الحقيقية الأولى للبدء في عملية الانخراط» (**اليوم**، 3/6/1949).

على العموم، يمكن تصنيف الصحف «الصادرة عن جهات وحركات سياسية»، التي صدرت في تلك السنوات، ضمن مجموعتين أساسيتين بموجب ارتباطها بالأحزاب الصهيونية، أو بالأحزاب والجماعات غير الصهيونية (الحزب الشيوعي، جماعة «الأرض»، والقوة الجديدة):

الصحف الصادرة عن الأحزاب الصهيونية

كان الهدف الأساسي من إصدار تلك الصحف هو بلورة الرأي العام وتوجيهه لدى قراء اللغة العربية، ولا سيما في أوساط المواطنين العرب، بالإضافة إلى عدد لا يستهان به من المهاجرين اليهود الجدد، الذين قدموا من البلدان العربية وأمضوا معظم سنوات تلك الفترة في مخيمات تعاني من أقسى الظروف.

1.1 صحف حزب «مباي» وما دار في فلكه

نظرًا لكونه حزب السلطة المسيطر على مؤسسات الدولة وعلى العديد من المؤسسات التي تعاملت مع المواطنين الناطقين بالعربية، كان حزب «مباي» هو المبادر إلى إصدار أكبر عدد من الصحف في تلك الفترة. كان ارتباط الصحف بالحزب الحاكم مكشوفا علنيا (**حقيقة الأمر، الوطن، الهدف، كلمة المرأة**)، وكان في حالات أخرى مبطنا خفيا (كما بالنسبة لـ **اليوم، العالم المصور، الأخبار**)؛ وانعكس ذلك من خلال سياسة النشر المؤيدة لحزب «مباي» مقابل الدعم الاقتصادي والتسهيلات من الحزب الحاكم وأذرعه. لقد اعتمد المحررون والمراسلون على «مباي» اعتمادا كليا، وانصاعوا لتوجيهات الحزب.

2.1 يومية «اليوم» (1948–1968)

يمكن القول: إن أبرز المنشورات «الصادرة عن أذرعة النظام» في تلك السنوات هي يومية **اليوم**، ولذلك فهي تستحق نقاشًا مفصلاً. تأسست هذه الجريدة في يافا في شهر تشرين الأول من عام 1948 على أنقاض جريدة **فلسطين** الفلسطينية التي توقفت عن الصدور، كما سبق، قبل بضعة أسابيع من احتلال يافا في أيار من عام 1948. وقد استخدمت جريدة **اليوم** مكاتب جريدة **فلسطين** ومطابعها ومعداتها (كبها وكاسبي، 2001).

كان المستشرق ميخائيل أساف هو رئيس تحرير الجريدة أغلب سنوات صدورها (باستثناء السنوات 1959–1966، التي أشغل فيها نسيم رجوان هذا المنصب)، أما سكرتير التحرير فكان توفيق (طوبيا) شموش (1913–1983).

من الناحية الرسمية كانت جمعية «الثقافة» هي ناشر الجريدة، فيما انتقلت ملكيتها، في عام

1959، إلى جمعية «اليوم» المحسوبة على نقابة العمال العامة (الهستدروت).

لقد تبنت الجريدة اليومية الجديدة الخط الإعلامي التابع للمؤسسة الحاكمة، وتجسد ذلك من خلال محاولتها تجميل صورة الدولة الفتيّة، وتصويرها وكأنها إنتاج ديمقراطي نموذجي في محيط من الأنظمة الديكتاتورية، وتنمية شرعية الدولة في أنظار الأقلية العربية. بهذه اللهجة، حاول عوفاديا ليفي (مراسل «اليوم» في منطقة عكا) أن يسوّق الحكم العسكري على أنه ظاهرة إيجابية جاءت لخدمة قضايا المواطنين العرب. وجاء في مقال نشره بتاريخ 24/5/1950 تحت عنوان «الحكم العسكري في الجليل الغربي»:

> «لسنا نكشف سرا إن قلنا إن تدعيم السلام في هذه المنطقة، والمحافظة على الأمن في الفترة الانتقالية، والرغبة في بناء أسس العمل والرفاه، هي العوامل التي أدت إلى قيام الحكم العسكري. إننا نعتقد أن انعكاسات الحكم العسكري في عكا ومنطقتها ليست من خلال المكاتب العسكرية الساعية إلى تطبيق الأنظمة العسكرية، بل ينبغي أن نرى فيها قبل كل شيء حلقة وصل بين المواطنين والسكان من جهة والسلطات والمؤسسات الحكومية المختلفة من جهة أخرى. وفي الوقت ذاته تشكل هذه المكاتب مصدر المعلومات الأكثر مصداقية بالنسبة لأوضاع ومطالب المواطنين هناك... إن جهل غالبية المواطنين للسبل القانونية الكفيلة بمساعدتهم على تحصيل حقوقهم تمنح المكاتب العسكرية حق الأولوية في خدمة الجمهور».

على الرغم من اللهجة الدعائية للجريدة، فقد حرص محرروها على السماح للقراء بتوجيه انتقاداتهم المتعلقة بأداء أجهزة السلطة، في إطار الزاوية الشعبية التي حملت اسم «المنبر الحر». كان ذلك، إلى حد كبير، أشبه بصمام ضغط خاضع للتحكم، وقد أحس محررو الصحيفة، في أكثر من مرة، أن عليهم الرد على انتقادات القراء، فرسّخوا بذلك صورة الجريدة في أنظار القراء كبوق للسلطة. هكذا فعل ميخائيل أساف عندما رد على مقال كتبه وديع إقديس، مراسل الجريدة في يافا، في حزيران 1950، شكا فيه من الضائقة التي يعيشها المواطنون العرب ولا سيما سكان يافا. ويدل أسلوب رد أساف ومضمونه ليس على الخط الإعلامي الرسمي فقط- وكأن المواطنين العرب يتمتعون بالديمقراطية الإسرائيلية- بل يدلان على التوجه المتعالي أيضًا، وكأن المتحدث وصيّ يتعامل بأستاذية مع عموم الأقلية العربية في

تلك الفترة:[3]

> «كل من يدعي أن الوضع لم يتغير للأفضل منذ وقف المعارك ما من شك في أنه مصاب بـ«مرض المبالغة والمغالاة». ثمة طريقة تفكير يمكن تسميتها بـ«التفكير الأيوبي»، ويستلذ أصحاب هذه الطريقة في التفكير في إطلاق التوصيفات السيئة ونفخ حجم الظلام ووصفه بسواد يفوق سواده الحقيقي. للأسف الشديد أن هذا المرض قد أصاب صديقنا الشاب أيضا. فنحن لم نكن لنوجه له أي ادعاء لو أنه كان من أولئك الذين رفضت شكاواهم أو هم يعيشون في ضائقة دائمة بشكل يجعلهم يكتبون هذا الكلام. لكن المؤسف هو أن هذا الكلام يقوله شاب نعتقد أنه يتمتع بإيجابيات وثمار الديمقراطية الإسرائيلية، تلك الديمقراطية التي رفعت بما لا يدع مجالا للشك مستوى كثيرين من جماهيرنا (هو منهم). وهذا لا يدل إلا على مرض نفسي مزمن هذا هو الوقت المناسب للتخلص منه».

يبدو أن المحرر أراد أن يكون مراسلو الجريدة العرب في المناطق المختلفة ممثلين لجريدة المؤسسة الحاكمة بين السكان العرب وليس العكس. وهكذا، فإن غالبية المراسلين استوعبوا التوقعات منهم فلعبوا، في إطار عملهم الصحافي، دور القناة التي نقلت الشكاوى والطلبات إلى السلطات وبالعكس. يبدو أن الجمهور أيضا رأى فيهم ممثلين عن السلطات فأكثر من الاستعانة بهم لترتيب الأمور اليومية. لم تكن مهمة أولئك الصحفيين سهلة على الإطلاق. فمن جهة، كان عليهم الإخبار عن «إنجازات» المواطنين العرب في الدولة، ومن جهة أخرى كان عليهم لعب دور «الوسطاء» بين السلطات والمواطنين. خلقت هذه المهمة المزدوجة صعوبة كبيرة أمام الصحفيين الذين كانوا في بعض الأحيان يبدءون مقالاتهم بكيل المديح لـ«الازدهار» و«الرفاه» اللذين يتمتع بهما المواطنون العرب بدلا من توجيه «النقد البناء» للوضع التعيس. ففي مستهل العام 1958، كتب إيليا مباريكي، مراسل الجريدة في شفاعمرو، يقول: «استقبلت شفا عمرو العام الجديد بفرح وسرور، لأنه مع غياب آخر أيام العام الماضي بدأت الأضواء تشع في شوارع المدينة من أعمدة الكهرباء التي نصبتها شركة الكهرباء خلال

3 سيقال فورا إن التعامل القائم على الوصاية ميّز تعامل اليهود القدامى من الأصول الغربية تجاه المهاجرين الجدد والأقليات الثقافية الأخرى أيضا.

فترة قصيرة جدا وبإرادة لا تعرف الكلل» («اليوم»، 14/1/1958). ولكنه أنهى تقريره بالعنوان الهامشي «لفت نظر» قال في سياقه: «إن وضع الشوارع الرئيسية في شفا عمرو بات سيئا جدا، فالحفر والشقوق فيها اتسعت، وأود بهذا لفت نظر أعضاء المجلس البلدي إلى الحاجة الماسة لإصلاح الشوارع التي تحتاج إلى عناية خاصة» (م.س).

تطلب التوجه الدعائي الذي انتهجته جريدة «اليوم» إجراء نقاش مع الحيز المحيط بدولة إسرائيل ومع وسائل إعلامه. لقد سعى هذا التوجه إلى التأكيد على خصوصية إسرائيل في المنطقة ككيان ديمقراطي تقدمي مقارنة مع الأنظمة الحاكمة في الدول المجاورة، وهي أنظمة استبدادية تجر الويلات والكوارث والعوز على مواطنيها. قوي هذا التوجه بقيادة نسيم رجوان (محرر الجريدة في الأعوام 1959- 1966). فالافتتاحيات التي كتبها رجوان (باسم أمنون برتور أحيانـًا) تناولت، بشكل خاص، تحليل الصراع العربي الإسرائيلي وإبراز إسرائيل «كدولة ديمقراطية وحيدة في المنطقة». ففي مقال يلخص أحداث العام 1960، كان قد كتبه في مطلع كانون الثاني من عام 1961، قال رجوان: «لم يحدث في العالم العربي خلال العام 1960 شيء إيجابي يستحق الذكر» («اليوم»، 6/1/1961). وأكثر رجوان في افتتاحيات أخرى من الاستخفاف بالفكر القومي العربي وبقائد هذا الفكر حينذاك، الرئيس المصري جمال عبد الناصر، ولكن على الرغم من الهجمات العنيفة التي شنها على دول الجوار وعلى حكامها وأنظمتها فقد اتبع رجوان سياسة «التعريب» في الجريدة، حيث عين لنفسه نائب رئيس تحرير عربيا (صبحي يونس من قرية عرعرة في المثلث الشمالي،) وعين في الجريدة صحفيين عربيين آخرين. كما وسّع شبكة المراسلين العرب وحسّن ظروف تشغيلهم، وذلك بعد أن تلقوا دورات تأهيل مكثفة.

الأمر اللافت هو أنه حتى دخول رجوان إلى الجريدة كمحرر، كانت جريدة «اليوم» تتجاهل ضائقة سكان المعسكرات اليهودية من المهاجرين الجدد، على الرغم من أن بعضا منهم كانوا يعملون في الجريدة. لم يكن بوسع رجوان- بسبب السياسة التي رسمها ميخائيل أساف كما يبدو- توجيه الانتقادات في جريدته لسياسة استيعاب المهاجرين الجدد من البلدان العربية، لذا فعل ذلك عبر سلسلة مقالات كتبها في «جيروزاليم پوست»، ويبدو أنه لهذا السبب أقيل من تحرير جريدة «اليوم» عام 1966. رأت صحيفة «بمعرخا، التي صدرت عن «لجنة طائفة اليهود السفراديم» (الشرقيون)، أن «أصحاب الهيمنة الأشكناز» (الغربيون) هم الذين

«بدءوا باللغط والكلام العلني حول الخطر المحدق بمكانتهم وسلطتهم نتيجة ما ينشره السيد رجوان، ولذلك رأوا من الضروري اتخاذ خطوات عاجلة لإجبار السيد رجوان على وقف كتابتها» («بمعرخا»، العام السادس، العدد 5-4، 14/9/1966).

بدأت جريدة **اليوم** الصدور بصفحتين، ولما اكتمل لها عام واحد ضاعفت عدد صفحاتها. لقد صدرت كصحيفة مسائية، ووزعت في جميع أنحاء البلاد. ومع انتهاء العام الأول لصدور جريدة **اليوم**، لخصت جريدة **دافار** هذا النشاط بالقول: «بدأت جريدة **اليوم** الصدور قبل 13 شهرا وكان هدفها الأول تقديم أقل ما يمكن من المعلومات للعرب في إسرائيل حول ما يحدث في البلاد والعالم. قليلة هي البيوت العربية والقرى العربية التي توجد فيها أجهزة راديو، غير أن عدم معرفة الحقائق هو الأساس الجيد جدا لتأثير المحرضين والمغرضين... هكذا تحولت «اليوم» خلال أشهر قليلة من ورقة تنبعث منها رائحة الجهة الرسمية إلى صحيفة يقظة مثيرة للاهتمام. تنعكس حياة العرب في إسرائيل من خلال الجريدة بمصداقية. حتى القارئ الذي يطلع على الصحافة العبرية، وغير المعني بالأخبار القديمة المنشورة في الصفحة الأولى، سيجد ما يشده كثيرا في الصفحة الثانية. يعمل في هيئة تحرير الجريدة أربعة موظفين، وقد أضيف إليهم للتو صحفي عربي من أبناء يافا. لقد وفرت الجريدة بشكل غير مباشر مصدر رزق لعمال المطابع العرب» («داڤار»، 23/10/1949).

واصلت جريدة «اليوم» تطورها، بفضل الدعم الحكومي السخي. ومع اكتمالها عشر سنوات من الصدور ضاعفت عدد صفحاتها مرة أخرى، وبدأت تصدر بثماني صفحات على شكل صحيفة صباحية. وكان ح. نعمان قد كتب في «هپوعيل هتسعير» مقالاً عبر فيه عن انفعاله من أداء جريدة «اليوم» بحلتها الجديدة، وكال لها المديح قائلا:

> «في مطلع شهر نيسان من هذا العام بدأت تصدر الجريدة اليومية الإسرائيلية باللغة العربية كصحيفة صباحية وبتعديلات إدارية معينة. وتعتبر هذه فرصة مناسبة لتقييم انتماء هذا المنبر للمهمة الذي رسمه لنفسه في عام 1948. قبل أن يبلغ وضعنا الاجتماعي والسياسي الاستقرار أحست هذه المجموعة من الأدباء والصحفيين بالحاجة إلى العمل من أجل انخراط العرب في إسرائيل في الحياة العامة الآخذة بالتبلور في الدولة. كان يجب البدء من البداية: إيجاد الوسائل المادية لذلك: الطباعة، الموظفون، الفريق المسئول، وغير ذلك. الكاتب

بورلا، والصحفي ميخائيل أساف، والدكتور بن زئيف وآخرون، لديهم الكثير مما يقال عن هذه الفترة الأولية، إذ إنه كانت هناك فجوة بين الهدف الهام بالنسبة للدولة والجمهور العربي من نواح كثيرة، وبين الوسائل غير الكافية التي توفرت لدى هؤلاء الأشخاص. ما من شك في أنه إزاء التحريض على دولة إسرائيل الفتية، الذي تمارسه العواصم العربية وصحفها، كانت جريدة «اليوم» جد متواضعة وهادئة مع أنها كانت تمثل منبرا عربيا هاما. لقد أنكرت الجريدة التهم الجزاف وفندت كلام القذف وطرحت الحقائق بوضوح... ماذا تجدد منذ الأول من نيسان؟ إن مجرد حصول القارئ على الصحيفة صباحًا، كسائر الصحف في البلاد، ليس شيئًا يستهان به. الكلمات المطبوعة أصبحت الآن أكثر وضوحا ولم تعد تنضد يدويا كما كانت من قبل. لقد أضيفت زوايا جديدة: في الزراعة والاقتصاد، «ماذا يقول الناس»، «من هنا وهناك»، الزاوية الساخرة، والزاوية القانونية التي يحررها شالوم درويش، الذي كان مندوبا في البرلمان العراقي. الإضافة الأدبية يوم الجمعة مثيرة أكثر. الصور والرسومات تضفي على الصحيفة رونقا متميزا» («هيوعيل هتسعير»، 27/4/1959).

رسّخ هذا المديح وما شابهه صورة الجريدة كـ«جريدة صادرة عن المؤسسة الحاكمة». وهكذا اعتُبرت الجريدة في أنظار نشطاء «الهستدروت» العرب. هكذا مثلا، وردت في نشرة بالعربية صدرت عن هؤلاء النشطاء في شهر تشرين الأول من عام 1961، انتقادات وجهها حنا فارس مخول لسياسة النشر واضعا الإصبع على مواضع ضعفها بعد أن تبين أنها لا تختلف عن بقية الصحف العربية التي سبقتها، كما سنتطرق إلى ذلك لاحقًا:

«جريدة **اليوم** هي الجريدة اليومية الوحيدة الصادرة في البلاد باللغة العربية... بدأت هذه الجريدة مشوارها كجريدة عربية صغيرة تصدر بصفحتين. وبعد ذلك صدرت بأربع صفحات. ولكن بعد تولي «الهستدروت» مسئولية إصدارها تحولت إلى جريدة صباحية توزع في القرى النائية في ساعات الصباح. أدخلت تحسينات كثيرة على الجريدة مما رفع من مستواها ومكانتها. لكننا معنيون بمستوى أكبر من التحسينات والتعديلات، ولذلك لا مناص من الإشارة إلى بعض نقاط الضعف في الجريدة:

- مساحة الورق قليلة وضيقة وعدد الصفحات قليل... لست أكشف سرا إذا قلت إن القراء العرب الذين يجيدون اللغة العبرية يفضلون الصحف العبرية، كصحيفتي «هآرتس» و«معاريف»، على جريدة «اليوم»، سعيا منهم إلى إيجاد أشياء تلبي حب استطلاعهم، أشياء تثيرهم وتوفر لهم متعة القراءة. ليس الخلل في هؤلاء الأشخاص بل في الصحيفة نفسها التي لا تلبي احتياجاتهم الإعلامية.

- الإعلانات الرسمية الكثيرة الصادرة عن الوزارات تـُنشر في الصحف العبرية ولا تـُنشر في جريدة «اليوم». ومن هنا، فإن اعتماد القارئ على هذه الجريدة وحدها يجعله يضيع فرصة الاستفادة من تلك الإعلانات.

- من يعتمد على هذه الجريدة وحدها لاستقاء الأخبار ومتابعتها لا يمكنه أن يعلم بالكثير من الأمور الهامة التي تحدث في الوسط اليهودي، وذلك لأن صحيفتنا «تعفي» قراءها من معرفة تلك المعلومات فتعزلهم بذلك عن سائر المواطنين في هذه البلاد الصغيرة في مساحتها وفي تعداد سكانها. هذا العزل يُلحق الضرر بالشعبين ويحول دون بلوغهما الهدف المنشود، ألا وهو الاتحاد والتآخي. إننا نريد القضاء على الشعور بالغربة الذي يحس به الإنسان في وطنه. كيف يمكن أن نخفي عنه الأخبار المنشورة في جميع الصحف الصادرة باللغة العبرية ووحدهم قراء «اليوم» لا يشعرون بها؟

- ليس واضحا لنا ما إذا كانت الوزارات معنية بنشر إعلاناتها في «اليوم» أم لا، وإذا كانت معنية بذلك فإلى أي حد...؟ تميل هذه الجريدة عادة إلى شرح سياسة الحكومة، وهذا أمر جيد. لكننا معنيون بأن تتناول الجريدة قضايا الشعب وتطرح همومه أمام الوزارات بشكل واضح، لأن الحكومة والشعب يشكلان دولة ديمقراطية واحدة ولا يمكن لطرف معين التنازل عن الآخر.

- نريد أن تبرز الجريدة الجوانب الإيجابية، وتشير إلى نقاط الضعف،

وتدعو المسئولين إلى معالجة تلك النقاط.

- أقام القسم العربي في «الهستدروت» لجانا استشارية تعمل إلى جانب الصحيفة. وقد قدمت هذه اللجان توصيات بناءة لم يطبق منها إلا جزء بسيط بينما أهمل القسم الأكبر.
- نحن نعي أن الأخبار المنشورة في الصحف الكبرى تظهر في جريدة «اليوم» بعد أيام. هذه الحقيقة تضر كثيرًا بسمعة الجريدة وصورتها، وتطرح أمام القارئ المطلع على الصحف الأخرى شكوكا كثيرة بشأن مصداقية «اليوم»، لأن كل جديد يصبح مع الأيام قديما.
- إننا بحاجة إلى جريدة كبيرة متسامحة تحترم قراءها وترضيهم. هذه الحاجة هي حاجة ماسة وضرورية ومن الواجب تلبيتها سريعا».

على الرغم من الصورة التي تكونت لجريدة «اليوم» في نظر جمهور القراء، كجريدة صادرة عن المؤسسة الحاكمة، فقد قدمت هذه الجريدة إسهاما هاما، كصحيفة يومية وحيدة طوال عشرين عاما، في مجالين أساسيين: الأول، هو أن الجريدة طوّرت لغة الكتابة الصحفية باللغة العربية، ومثلت الدفيئة التي نشأ فيها المثقفون الجدد من بين المواطنين العرب في إسرائيل[4]. والثاني، هو أنه على الرغم من كل الضرورات فقد أسهمت الجريدة في المحافظة على العلاقات الثقافية مع المحيط الثقافي العربي، وذلك في طريقتين على الأقل: الأولى، هي من خلال دمج الكتاب والصحفيين اليهود القادمين من البلدان العربية، الذين كانت لبعضهم تجربة غنية في مجال الكتابة الصحفية والأدبية في بلدانهم الأصلية (وخاصة في العراق ومصر). وما من شك في أن هذه التجربة أغنت النشاط الصحفي باللغة العربية الذي عانى من ضربة قاصمة نتيجة اقتلاع المثقفين الفلسطينيين من ديارهم عام 1948. والثانية، هي أن الصحيفة شكلت منبرا للنقاشات، وبخاصة في ملحقها الأدبي والثقافي، للتداول في قضايا الثقافة في المنطقة، وطرح أعمال الأدباء والكتاب من البلدان العربية المجاورة. وقد أسهمت

4 بدأ غالبية الأدباء والشعراء والمربين والأكاديميين البارزين في الوسط العربي مشوار حياتهم ككتاب أو مراسلين في صحف "اليوم" و"الأنباء" و"حقيقة الأمر". نذكر من الأدباء والشـــعراء: سميح القاسم، محمود درويش، محمد علي طه، ســـالم جبران، فاروق مواسي، ميشيل حداد. ومن المربين: رسمي بيادسي، صبحي يونس، لطفي منصور، نجيب نبواني. ومن الأكاديميين: بطرس أبو منة، محمود عباسي، سليمان جبران.

هذه النقاشات في توطيد العلاقات الثقافية بين العرب في البلاد والثقافة الإقليمية، فحالت بذلك دون انصهار العرب في بوتقة الثقافة اليهودية في الدولة.

صحف أخرى «صادرة عن المؤسسة الحاكمة»

أسبوعية **حقيقة الأمر**- بدأت تصدر عن «الهستدروت» منذ سنة 1937، في فترة ذروة الثورة العربية الفلسطينية (1936 - 1939). كان ينبغي أن تعالج هذه الجريدة بالأساس قضايا العمال والنقابات المهنية، إلا أن الافتتاحيات التي كان يكتبها المحرر المستشرق ميخائيل أساف كانت تتضمن من حين لآخر مضامين سياسية. أدخلت بعد قيام الدولة تحسينات وتطويرات على الجريدة، وانضم إلى هيئة تحريرها توفيق (طوبيا) شموش (وهو من أصل سوري) الذي كان قد عمل سكرتيرا لتحرير «اليوم» أيضا. وفي آذار 1950 وصفت نشرة صدرت عن «مبام»، جريدة «حقيقة الأمر» بالقول:

> «حقيقة الأمر هي جريدة الـ«هستدروت» الأسبوعية، تصدر في تل أبيب بأربع صفحات بحجم «عل همشمار»، وتوزع بالمجان... وتعتبر بوقا واضحا لـ«مباي» مع أن هيئة تحريرها حذرة جدا وتعمل بحيث لا يسهل «ضبطها متلبسة»، إلا أن كل تحليلاتها وكتاباتها هي حول نقاء مفاهيم حزب «مباي» ومواقفه، مع إجراء نقاش علني أو خفي في أحيان كثيرة مع «مبام». اعترض حزب «مباي» بشدة، طوال سنين كثيرة، على مشاركة المعارضة في «الهستدروت» في تحرير الأسبوعية العربية الصادرة عن «الهستدروت»، فبقيت بمثابة ملك خاص لـ«مباي» وحده» (نشرة «مبام» رقم «7»، 1/3/1950).

كان عمانوئيل كوبلوفيتس (المسئول عن جهاز التعليم العربي في وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية لسنوات عديدة) شريكًا في هذا الرأي، وقد عبر عن موقفه في مقال مطول فصّل فيه وظيفة جريدة «حقيقة الأمر» بقوله:

«تصدر نقابة العمال العامة- الهستدروت، منذ أربع عشرة سنة، أسبوعية عربية مصورة مؤلفة من أربع صفحات كبيرة. عندما تأسست الجريدة كانت هناك ثمة حاجة، في أرض إسرائيل الانتدابية، التي كان يمزقها المحرضون من الداخل والخارج، لنشر أخبار ذات

مصداقية حول السكان العبريين، ونواياهم وتطلعاتهم، وممارساتهم وآمالهم... ومع قيام دولة إسرائيل تغيرت الظروف الخارجية دفعة واحدة من النقيض إلى النقيض. تحول السكان العبريون دفعة واحدة إلى شعب الدولة المسيطر، أما السكان العرب وطبقة العمال المنظمين منهم فتحولوا بين عشية وضحاها إلى أقلية تعاني. هذا التحول المحزن والفجائي يضع أمام «حقيقة الأمر» مهام جديدة كليا. يجب أن تشرح الجريدة الآن للأقلية التي تعاني ماهية الظروف التي خلقت معاناتها. كما يجب أن تشرح لها نوايا الحكومة في كل ميادين الحياة وليس فقط في ميدان النقابات المهنية والحرب التي يخوضها العمال، بما في ذلك نوايا الحكومة تجاههم وتجاه الأقلية القومية بكل أفرادها» («يديعوت أحرونوت»، 23/3/1950).

يرى كوبلوفيتش أن الجريدة لم تنجح في مهامها المفصلة أعلاه، لأن «محرريها لا يتماثلون مع قرائهم تماثلا تاما. إنهم يقدمون لهم تفسيرات من الخارج، وبلغة متوترة أحيانا. ويتولد لدى القارئ انطباع بأن هذا كلام دعائي. فماذا يكون رد فعله؟ يتوقف عن قراءته» (م. س.).

على الرغم من هذه الانتقادات داومت الجريدة على الصدور وتعزيز مكانتها، وانضم موظفون عرب جدد إلى هيئة تحريرها، منهم: عرفان أبو حمد، ورسمي بيادسة، وخليل غميض. هكذا بدأت الجريدة تبدي اهتماما زائدا بما يجري في أوساط المواطنين العرب، بل سعت إلى توجيه النشاط الثقافي الذي يشهده الوسط العربي. بدأت الجريدة في عام 1953 بنشر برنامج أسبوعي حول المحاضرات التي ستـُلقى، والأفلام التي ستـُبثّ، والحلقات الأدبية التي ستـُنظم في مختلف التجمعات السكانية العربية في المثلث والجليل. وفي عام 1957، بدأت الجريدة تصدر بحلة جديدة هي حلة مجلة ملونة الغلاف. إن الميزة الهامة للجريدة هي أن أعدادها احتوت على صور كثيرة توثق بالتفصيل تاريخ الأقلية العربية في إسرائيل، ولا سيما فيما يتعلق بالتطور الحاصل في حياة هذا المجتمع منذ قيام الدولة. بعد قرابة 23 عاما، أغلقت الأسبوعية عام 1960، ويبدو أن سبب إغلاقها يعود إلى الصعوبات المالية التي واجهتها، وربما يعود إلى اعتبارات سياسية لدى قادة «الهستدروت» الذين لم يروا جدوى في مواصلة دعمها.

خلافـًا لذلك، صدرت صحيفة **الوطـن** عن حزب «مباي» (1952–1953)، وكانت موجهة بالأساس للمهاجرين اليهود من البلدان الناطقة باللغة العربية. كان عزرا حداد (1900–1972) هو محرر الصحيفة، وهو أديب وصحفي عمل في عدد من الصحف في العراق قبل

قدومه إلى البلاد.

عانت الصحف الصادرة باللغة العربية، كصحيفة **الوطن**، من عمر قصير؛ ومن أسباب ذلك أنها اعتـُبرت ضرورة يفرضها الواقع والحاجة إلى الاتصال بالمهاجرين اليهود من البلدان الشرقية بلغتهم التي هي «لغة العدو». لذلك توجهت الصحيفة منذ عددها الأول، في كلمتها الافتتاحية، إلى قرائها و«اعتذرت» عن صدورها باللغة العربية، لأنه «كان من الحري أن تصدر هذه الصحيفة باللغة العبرية لأن بناءنا القومي يتطلب منا الانصهار كليا والاندماج من الناحية الروحانية مع البيئة الجديدة التي نعيش فيها. هذا يتطلب منا التنازل قدر الإمكان عن أمور اعتدنا عليها في بلاد الشتات... هدف هذه الصحيفة واضح، وهو تسريع عملية صقلنا وتبلورنا روحانيا» («**الوطن**»، 24/4/1952). رغم الوعد الذي تضمنه العدد الأول بالصدور أكثر من مرة في الأسبوع، فقد بقيت الصحيفة أسبوعية لحوالي نصف سنة- صدر منها 27 عددًا فقط بشكل غير منتظم، ثم أغلقت نهائيًا في ربيع عام 1953.

في عام 1952، بدأت تصدر كل شهرين فصلية حملت اسم **صدى التربية**- وهي لسان حال نقابة المعلمين باللغة العربية، ولا تزال تصدر منذ ذلك الوقت حتى يومنا هذا. «صدى التربية» في جوهرها هي الطبعة العربية للسان حال نقابة المعلمين باللغة العبرية. وبفضل الدعم المالي، تمكنت هذه الفصلية من البقاء بشكل لم تسبقها إليه أية نشرة أخرى. بعد أكثر من عقد من الزمان، في عام 1964، بدأت النقابة العامة للعمال «الهستدروت» بإصدار فصلية أخرى كانت تصدر مرة كل شهرين وحملت اسم **كلمة المرأة**، وقد توقفت عن الصدور عام 1974. كما أصدرت نقابة العمال العامة «الهستدروت» شهرية **الهدف**، التي صدرت بشكل غير منتظم لمدة تقارب العامين، 1960 – 1962 (موريه وعباسي، 1987).

صدرت صحيفتان أخريان في تلك الفترة، بدا للوهلة الأولى أنهما غير مرتبطتين ارتباطا مباشرا ورسميا بحزب السلطة، ولكنهما نفذتا سياسته وطبّقتاها بشكل ما. هاتان الصحيفتان هما **الوسيط**، و**المصور**. بدأ صدور صحيفة **الوسيط**، مثلا، في الناصرة في شهر حزيران من عام 1951. ناشر الصحيفة ومحررها المسئول هو داود عواد الخوري (وهو في الأصل من قرية معلول التي هُدمت عام 1948، وكان يقيم في الناصرة أثناء إصدار الصحيفة). ولكي تكون اسما على مسمى، سعت صحيفة «الوسيط» إلى لعب دور الوسيط بين الأقلية العربية وسلطات الدولة الحديثة. وقد جاء في افتتاحية عددها الأول:

«إن لدى الأقليات القومية في العالم تطلعا أساسيا هو التطلع إلى تحسين علاقات شعبها مع الشعب الذي تعيش بين ظهرانيه. إن هذا التطلع، والحاجة إلى تحقيقه، بالنسبة لأبناء الأقلية العربية لا يقل عن تطلع الأقليات الأخرى في العالم. ولذلك تطلعت هذه الصحيفة (**الوسيط**) إلى لعب دور الطرف المساعد والفاعل بالنسبة للمواطنين العرب في طريقهم إلى تحقيق تطلعهم هذا» (**الوسيط**، العدد الأول، حزيران 1951).

فصّل المحرر، في افتتاحية العدد المذكور من «الوسيط»، المراحل التي اتبعها لإصدار الصحيفة (استشارة جهات من المؤسسة الرسمية، واستشارة جهات من جمهور هدف الصحيفة)، والصعوبات التي اعترضته قبل حصوله على الترخيص بإصدار الصحيفة (يقول إنه قدم طلبا في التاسع من تشرين الأول من عام 1948، وحصل على الموافقة بعد حوالي عامين ونصف، في التاسع من شهر نيسان من عام 1951) (م. س.).

صحيفة المصوّر، 1960–1966

صدرت أسبوعية المصور في يافا وحاولت أن تقلد، إلى حد ما من النجاح، الأسبوعية المصرية واسعة الانتشار التي تحمل الاسم ذاته، وربما لم يكن ذلك وليد صدفة، فاستخدام الأسماء المعروفة يسهل كثيرًا على التغلب على الشكوك. عرّفت الصحيفة نفسها بأنها أسبوعية عامة مستقلة تصدر مؤقتا مرتين في الأسبوع.[5] ناشر الجريدة كان ي. أمير، أما محررها فكان فؤاد (إيتان) شابي (موريه وعباسي 1987، ص. 85) وهو صحفي ذو تجربة غنية، عمل بالإضافة إلى الصحافة المكتوبة في الراديو والتلفزيون الإسرائيليين باللغة العربية، وكلاهما يهودي من أصل عراقي.

ربما تعزى شعبية الجريدة إلى ثلاثة مميزات أساسية: أولها، أن الجريدة اعتمدت على نوعين من الكتابة- المضامين الإخبارية والمضامين الترفيهية- على غرار أسبوعية «هعولام هزيه» العبرية، التي صدرت فيما بعد بالعربية أيضا. وهكذا، فإنه إلى جانب المعلومات والمناقشات حول الأحداث الجارية، نُشرت زوايا اجتماعية وترفيهية اشتملت على أخبار الممثلين والمطربين

5 استمر هذا الوضع المؤقت طوال سنوات صدور الصحيفة الست. بل إنها، في فترة معينة، لم تصدر بوتيرتها المحددة، أي مرتين في الأسبوع.

في العالم العربي، مثل محمد عبد الوهاب، أم كلثوم، فريد الأطرش، عمر الشريف، فاتن حمامة. (كالسؤال عمن سحرت قلب فريد الأطرش من الشهيرات؟، **المصوّر**، 13/10/1965).

على خلاف الصحافة الصادرة عن «مباي» والأحزاب الصهيونية الأخرى، باستثناء صحف «مبام»، سعت أسبوعية **المصوّر** إلى الجمع بين جمهور القراء العرب في البلاد والمحيط العربي العام. وقد اشتملت مضامين الصحيفة على مواد كثيرة استعرضت ما يحدث في الدول العربية المختلفة، وعرضت على القراء العرب في إسرائيل التطورات، ولا سيما الثقافية منها، الجارية في المحيط العربي (انظر مثلا: **المصوّر** 1/10/1965، 13/10/1965، 8/6/1966).

ثانيها، هو أن ناشر الجريدة ومحررها وضعا سياسة نشر ذكية جرى بموجبها توجيه الانتقادات المبطنة والخفيفة لسياسة الحكومة مع التأكيد على تفهم سياستها ودعمها. بهذه الطريقة، كان يمكن للجريدة إرضاء المؤسسة الرسمية والقراء على حد سواء، ولا سيما القراء الشباب منهم.

بسبب المواقف التي اتخذتها الجريدة لصالح حزب «مباي» أحيانا، في صراعه ضد «مبام» والحزب الشيوعي وبقية جماعات المعارضة، اعتقد كثيرون أن الجريدة تتلقى الدعم من القسم العربي في «الهستدروت» (التي كانت تحت سيطرة نشطاء «مباي» من أبناء الأقلية العربية). رد المحرر على هذا الادعاء بافتتاحية حملت العنوان «كلمة لا بد منها» جاء فيها:

> «لنقف قليلا عند رأي أحد كتاب **المرصاد** الذي يدعي أنه تناهى إلى مسامعه أن القسم العربي في «الهستدروت» هو الجسم الذي يمول **المصوّر**. نحن نرفض هذا الادعاء جملة وتفصيلا ونقول إن هذا الكلام كله كذب وافتراء... ونعلن بهذا أننا نقف خلف كل كلمة نقولها... «المصور» هي جريدة غير حزبية، وهذه حقيقة يعرفها كل قارئ منصف، «المصور» غير مرتبطة بأي طرف، أو مؤسسة، أو جهاز، أو تنظيم، أو جماعة... ومع ذلك يبقى السؤال المهم: من يقف وراء هذه المجلة إذن؟ من يمولها؟ من يقدم لها الدعم؟ وها نحن نجيب عن هذه الأسئلة: القارئ هو الذي يقف وراء هذه المجلة. وهو الذي يمولها بالـ75 قرشا التي يدفعها مقابل كل عدد... ويبقى السؤال الأهم: ما الجدوى وما الفائدة من إصدار هذه المجلة. ونحن نجيب فنقول: ما الجدوى من إصدار صحيفة **الاتحاد**، أو جريدة **اليوم**، أو **المرصاد**، أو **الجديد**؟ نحن نعتقد أنه في دولة ديمقراطية كإسرائيل التي تتوفر فيها حرية التعبير وتوجد فيها صحف حزبية

كثيرة لا مناص من وجود مجلة مستقلة... تقدم للقارئ الأخبار والتحليلات والآراء الموضوعية وفوق الحزبية» (**المصوّر** 30/4/1965).

لم تعبر الجريدة حقا عن دعمها العلني للمؤسسة الرسمية، بل وجهت، في بعض الأحيان، انتقادات لسياستها. غالبية الآراء والتحليلات لم تكن بعيدة عن موقف المؤسسة الرسمية، ولا سيما تجاه من عبر عن احتجاجه وانتقاده للحكومة، كالصحف الشيوعية مثلا، أو صحف «مبام» عندما كان حزبها خارج الائتلاف الحكومي. كما لم تتردد في توبيخ القراء الذين عبروا عن مواقف معارضة لخط الجريدة ولخط السلطة الحاكمة. هكذا يشكو القارئ إلياس كوسا،[6] من حيفا، من أن هيئة تحرير الجريدة «ألصقت» به تهمة لا أساس لها من الصحة، وهي محاولة الدفاع عن مفتي القدس السابق الحاج أمين الحسيني. وقال تحت عنوان «حول أحداث 1948»:

«لا علم لي لماذا ألصقتم بي مرارا وتكرارا تهمة عارية عن الصحة عندما ادعيتم بغير وجه حق أو عدل أنني أحاول الدفاع عن سماحة المفتي الحاج أمين الحسيني. في ردي المنشور في عدد «المصوّر» في الثاني من الشهر الجاري لا يمكن استنتاج أي محاولة يمكن تفسيرها كمحاولة للدفاع عن سماحته أو الدفاع عن أي زعيم عربي آخر لعب دورا مشينا في الكارثة التي بسببها تحول أغلب سكان «فلسطين» العرب إلى لاجئين» (**المصوّر** 2/3/1966).

وأخيرا، فقد تمتعت الجريدة بمعايير صحفية ومهنية تفوق المتبع في الصحافة العربية في إسرائيل. فقد جعل اسم الصحيفة لزاما على ناشرها ومحررها الإكثار من الصور التي كان كثير منها ملوّنا، ولذلك، تطلب طباعتها على ورق فاخر.

6 أحد زعماء حيفا العربية في فترة الانتداب، وأحد القلائل منهم الذين بقوا في المدينة بعد احتلال قوات "الهاجاناه" لها في نيســـان 1948. كان عضوا في الوفد العربي الذي وقع على استسلام المدينة. شارك في سنوات الخمسين في إقامة الجبهة العربية الاشتراكية التي كانت عبارة عن ائتلاف قصير الأمد بين الشيوعيين وقوى ذات توجه قومي عربي. (نويبرغر، 1998، ص. 108).

صحف «مبام»

كلمة «مبام» هي الأحرف الأولى من «حزب العمال الموحد». ولأسباب قيميّة أيديولوجية، رأى هذا الحزب أن من الضروري إصدار نشرات باللغة العربية أكثر من أي حزب آخر في السلطة. كان التعاون بين اليهود والعرب مبدأ أساسيا من مبادئ «مبام» كحزب ثنائي القومية وصهيوني، وهذا ما ميّزه عن جميع الأحزاب الصهيونية طوال عقود. على خلاف الأحزاب الأخرى، دأب «مبام»، وبشكل علني، على تشكيل قائمة مختلطة من العرب واليهود المرشحين لانتخابات الكنيست.[7] كان من الطبيعي أن يحتاج النشاط السياسي المختلط إلى وسائل إعلامية باللغتين العبرية والعربية. صحيح أن الصحيفة العبرية **عل همشمار** كانت تكثر من تقاريرها وأخبارها عن نشاط أعضاء الكنيست العرب في القائمة، إلا أن هؤلاء احتاجوا إلى جريدة بلغتهم، ولو لكي تكون حلقة الوصل بينهم وبين الناخبين العرب.

المرصاد

قام «هشومير هتسعير»[8] ببعض المحاولات لإصدار نشرة باللغة العربية. بدأت تلك المحاولات قبل قيام الدولة، عندما أصدرت هذه المنظمة نشرة باللغة العربية تحمل الاسم **مشمار**، ووزعت كملحق لجريدة **عل همشمار** العبرية. بعد قيام الدولة، وللتلبية الفورية للاحتياجات الإعلامية للناطقين بالعربية، بمن فيهم المهاجرون اليهود الجدد من البلدان الإسلامية، قرر حزب «مبام» إصدار طبعة عربية من **عل همشمار**. في عام 1952، قرر القسم العربي في «مبام» إصدار أسبوعية باللغة العربية تحمل الاسم **المرصاد**، وهي الترجمة العربية للاسم العبري «عل همشمار». صاحبت إصدار النشرة العربية عقبات كثيرة، قيمية ولوجيستية. على الصعيد اللوجيستي، كانت هناك حاجة إلى ماكنة طباعة بالعربية قادرة على تحمل عبء إصدار جريدة أسبوعية. في أيلول 1948، كتب يوسف فشيتس، المحرر التنفيذي لملحق «عل همشمار» بالعربية، لسكرتاريا الحزب رسالة فصل فيها هذه الصعوبات، وطالب بإبقاء مهمة

7 فضل حزب "مباي"، ومثله فعلت بعض الأحزاب الصهيونية، تشجيع تشكيل "القوائم الموالية" العربية المرتبطة بالحزب الصهيوني. أطلق بعض الباحثين على هذه القوائم (نويبرغر، 1998، ص. 86) اسم "قوائم الأقليات"، وكانت تُشكل عادة عشية انطلاق المعارك الانتخابية المختلفة. وكانت، في غالبيتها، تقوم على علاقات المصالح بين نشطاء هذه القوائم والأحزاب التي قامت في ظلها، ولا سيما الحزب الحاكم حينذاك، "مباي".

8 منظمة شبابية صهيونية نشأت في أوروبا، وكانت، فيما بعد، النواة التي تشكل حولها حزب «مبام».

طباعة النشرة بايدي الدائرة العربية للحزب. إلا أن جهود الإبقاء على الطباعة بأيدي «مبام» لم تؤت بنتيجة، ولذلك تأجل صدور الجريدة لفترة أخرى. لم تكن الصعوبات الفنية وحدها التي اعترضت إصدار جريدة «مبام» باللغة العربية، بل كانت هناك صعوبة في صياغة أنماط عمل وإعلام ملائمة للمواطنين العرب بعد قيام الدولة. برزت في مراحل إصدار الجريدة المختلفة عدة قسريات قيمية وحساسيات أيديولوجية، منها وجوب تصوير الخط السياسي لحزب «مبام» وكأنه طريق وسط بين «مباي» والحزب الشيوعي. من جهة، كان يجب الاعتراض على سياسة الحزب الحاكم تجاه المواطنين العرب، ولا سيما في كل ما يمس بالحكم العسكري؛ ومن جهة أخرى، كان يجب الدعوة إلى انخراط المواطنين العرب في حياة الدولة، مع التأكيد على المركبات الثلاثة في آيديولوجيا «مبام» (صهيونية، واشتراكية، وأخوة الشعوب)، التي برزت على رأس جريدته باللغتين. كان تسويق المركبين الأخيرين في أوساط المواطنين العرب أسهل بكثير من تسويق المركب الأول.

في البداية، ظهرت معضلة تتعلق بالإستراتيجية الصحيحة في إنتاج الجريدة المنشودة. ما هو الأفضل؟ السير في طريق «مباي» وإيكال العمل لمجموعة من المستشرقين الذين يجيدون اللغة العربية، ثم دمج الصحفيين العرب، أو الصحفيين اليهود القادمين من البلدان العربية دمجا تدريجيا، أم إيكال جلّ العمل لصحفيين عرب مثلما فعل الحزب الشيوعي؟ أخيرا، تبنت سكرتاريا الحزب الخيار الأول، الذي يبدو أنه أثبت نفسه ولو بسبب النقص في الصحفيين العرب الجيدين الذين يعول عليهم.[9]

إزاء هذه الضرورات، لم يكن من قبيل الصدف أن تشهد الجريدة باللغة العربية تحولات وهزات قوية في شكلها وفي وتيرة صدورها. فقد صدرت أولا في مطلع العام 1952 كأسبوعية مؤلفة من أربع صفحات كبيرة. تضاعف عدد الصفحات في عام 1957، وفي مطلع العام 1961 أصبحت الجريدة يومية مؤلفة من أربع صفحات، لكنها لم تصمد بهذه الصورة أكثر من ثلاثة أشهر (موريه وعباسي، 1987). في مطلع العام 1967، تحولت الجريدة إلى فصلية تصدر مرة كل

9 ألقيت مهمة تحرير الجريدة في السنوات الأولى على المستشرق إليعيزر بئري، فيما ركّز يوسف فاشيتس هيئة التحرير. بدأت الجريدة، في النصف الثاني من سنوات الخمسين، تستوعب بعض الصحفيين الشباب العرب. وفي عام 1957، عُيّن عبد العزيز الزعبي محررا مسئولا حتى عام 1965، حيث عُيّن في هذا المنصب إبراهيم شباط. كما كتب في الجريدة نشطاء من "مبام" ونشطاء عرب كأعضاء الكنيست رستم بستوني (1922–1994)، ويوسف خميس، وشعراء مثل راشد حسين (1936–1976)، وجورج نجيب خليل (1933–2001). بالإضافة إلى هؤلاء، كتب في الجريدة يهود من أصول شرقية مثل لطيف دوري (1933–)، وداڤيد كوهين (1934–).

شهرين على شكل مجلة حجمها 24–32 صفحة. هذه الوتيرة المتغيرة تشهد على الضرورات المختلفة، بما فيها التغيرات الأيديولوجية والانتخابية الخاصة بـ«مبام»، والتي رافقت صدور الجريدة على مدار سنوات صدورها.

أدى تأكيد الجريدة على موضوع انخراط المواطنين العرب والكفاح من أجل تحقيق المساواة لهؤلاء المواطنين إلى إحداث تراجع كبير في عملية التأكيد والاهتمام في الجانب الفكري العقائدي، وفي إبراز أهمية الفكر الاشتراكي، في حين كانت الجريدة، في سنواتها الأولى، تستعرض، من وجهة نظر إيجابية جدا، التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي وفي دول الكتلة الشرقية. أخذ الاهتمام الكبير بالفكر الشيوعي الماركسي يتراجع منذ أواسط الخمسينيات أو الستينيات، ولا سيما في أعقاب التقارب بين الاتحاد السوفييتي ومصر بقيادة جمال عبد الناصر، وفي المقابل، ظهرت لهجة ناقدة تجاه الاتحاد السوفييتي وتطبيق المبادئ الاشتراكية. انعكس الخط الجديد من خلال سلسلة مقالات تحت عنوان «مفاهيم أساسية في الاشتراكية» كتبها يوسف تسبّان في **المرصاد** بين شهري تشرين الأول وكانون الأول من عام 1957، عبر فيها عن انتقاداته لجوزيف ستالين الذي وُصف بالديكتاتور (**المرصاد** 16/10/1957، 24/10/1957)، كما حاول الكاتب إعادة رسم حقيقة العلاقات بين «مبام» والاتحاد السوفييتي بروح الخطاب الذي كان دائرا حينها في أروقة الحزب (**المرصاد** 31/10/1957).

انعكس توجه «مبام» التكاملي الأساسي من خلال جريدة **عل همشمار** باللغة العربية، التي حرصت على مخاطبة جمهورَي قراء أساسيين، المواطنين العرب والمهاجرين الجدد اليهود الناطقين بالعربية. يبدو أن اثنين من بين مركبات أيديولوجيا «مبام» الثلاثة– الاشتراكية وأخوّة الشعوب– تركا أثرا على سياسة النشر باللغة العبرية كما هو الحال باللغة العربية. وفي سعي منهم إلى إبراز وحدة المصير، ركز كتاب الجريدة على قضيتين أساسيتين تمسان الشريحتين السكانيتين– العرب والمهاجرين اليهود من البلدان الإسلامية في سنوات الخمسين– هما قضيتا الحكم العسكري وقسوة العيش في معسكرات تجميع المهاجرين الجدد. تمتعت **المرصاد**، كجريدة معارضة أيضًا، بهامش من الحرية في انتقاد سياسة الحكومة، ولا سيما تجاه الأقلية العربية. وكثيرا ما كانت لهجة المقالات المنشورة في الجريدة حادة في انتقاداتها، ربما بسبب الإجماع السياسي الواسع في تلك الأيام، مما جر نقدا معاكسا من كُتاب المقالات المنشورة في الصحف العبرية والصحف العربية. من هذه الناحية، تكمن أهمية الجريدة في قدرتها على إثارة

نقاش عام حول القضايا التي كانت مطروحة على جدول أعمال الأقلية العربية.

كان تجاهل المركب الأول، ألا وهو الصهيونية، ذا أهمية أكبر في التوجه إلى المواطنين العرب. تجند جميع الكتاب تقريبا، في مسألة ضائقة المواطنين العرب، لتوجيه الانتقاد لسياسة الحكومة التي تميز ضد هؤلاء المواطنين وترفض رغبتهم في العيش بكرامة كمواطنين متساوي الحقوق.

حرصت الجريدة على تغطية نشاطات أعضاء الكنيست اليهود عن قائمة «مبام» المؤيدة للمطالبة بإلغاء التمييز بحق المواطنين العرب. وكانت تنقل أخبار وفود المواطنين العرب الذين يأتون إلى الكنيست بهدف إسماع مطالب المواطنين، وأخبار اللقاءات التي عقدتها تلك الوفود. ففي لقاء أجراه أحد هذه الوفود مع عضو الكنيست إسحق بن أهرون، أبرزت الجريدة أقوال بن أهرون الذي قال: «عندي تعاطف عميق مع المطالب العادلة التي طرحها الوفد وأنا أدرك جيدا مشاكل الجمهور العربي وأعمل من أجل إزالة الفوارق التي ورثناها من الماضي حتى يتسنى تحقيق المساواة والقضاء على الغبن الجاثم على صدور المواطنين العرب» (م. س.).

تفرغ المراسلون اليهود من أصل شرقي بالأساس لوصف الضائقة التي يعيشها القادمون الجدد في معسكرات تسكينهم المؤقتة. هكذا فعل داڤيد كوهين الذي كتب قرابة مائة مقال وتقرير تناولت قضية معسكرات الإقامة المؤقتة في السنتين الأوليين من عمر الجريدة. وقد كتب بعض تلك المقالات باسمه الحقيقي، فيما كتب البعض الآخر بأسماء مستعارة، مثل: «ابن خيرية»،[10] «فريد»، أو «داڤيد يوسف» (أ. ش. س.، 90/24/1(4)).

كان من عادة «مبام»، في فترات ما قبل انتخابات الكنيست، إصدار نشرات باللغة العربية وُزّعت في معسكرات توطين المهاجرين الجدد، مثل **صوت المعابر**، و**إلى الأمام**. وكان لطيف دوري، أحد كبار نشطاء «مبام» في ذلك الوقت، وهو من أصل شرقي، قد أكد، في مقالاته، على وحدة المصير في المعاناة والضائقة بين سكان تلك المعسكرات من أبناء الطوائف اليهودية الشرقية والمواطنين العرب. وفي مقال له تحت عنوان «إلى إخوتي العرب» تباهى دوري بأن صوت «مبام» لم يتوقف يوما عن المطالبة بالمساواة في الحقوق للمواطنين العرب ورفع نظام الحكم العسكري عنهم. كما اقترح دوري على إخوته العرب التعاون ضد «القوى التي تخدم الاستعمار والتي تحاول جاهدة جر بلادنا إلى حرب جديدة» (**المرصاد**، 16/12/1954).

10 "خيرية" هو اسم لمعسكر تسكين مؤقت، جرى تركيز قادمين جدد فيه من أصل عراقي. أقيم هذا المعسكر على خرائب قرية "خيرية" العربية المهجرة، فحمل اسمها.

قبيل أواخر الخمسينيات ومطلع الستينيات، ومع انتقال معظم المهاجرين الجدد من الإقامة في المعسكرات المؤقتة إلى المساكن الدائمة، تفرغت الجريدة لقضايا المواطنين العرب وشهدت عملية «تعريب». أصبح رئيس التحرير مواطنا عربيا (عبد العزيز الزعبي)، فيما أصبح معظم أعضاء هيئة التحرير عربًا أيضًا. ولوحظت علامات هذا التحول جيدا من خلال مضامين الجريدة، ولا سيما في الزاوية التي كان يكتبها نعيم مخول، وراشد حسين، وعبد العزيز الزعبي أحيانا. أدار هؤلاء الكتاب، في عام 1960، نقاشا حادا حول القومية العربية مع محرر «اليوم» في ذلك الوقت، نسيم رجوان، وتداولوا في مسألة «من هو العربي؟»، حيث شكك رجوان بوجود قومية عربية متجانسة موحدة.

هبّ المستشرق أهرون كوهين لمساعدة زملائه الكتاب العرب في جريدة **المرصاد**، فكتب رسالة وجهها إلى هيئة التحرير عرض فيها المساهمة في مجمل الكلام الموجه ضد رجوان بفقرة من كتابه «إسرائيل والعالم العربي» يقول فيها: «مصطلح (الأقليات) هو اصطلاح رسمي في إسرائيل جاء لتعريف السكان غير اليهود. يُستدل من هذا الاصطلاح وكأن العرب عبارة عن خليط من الطوائف الدينية، ولذلك فهو يثير غضب الجهات ذات الوعي القومي في الوسط العربي، التي ترى فيه تعبيرا عن سياسة (فرّق تسد) التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية. في الحقيقة أنه لا توجد جماعات قومية لغوية غير عربية في إسرائيل سوى الشركس (1,500 نسمة)، والأرمن (زهاء ألف نسمة)، والبهائيين الفرس (قرابة 300 نسمة). يوجد في إسرائيل حوالي حوالي 3,500 مسيحي غير شرقي. أما جميع غير اليهود في إسرائيل فهم **عرب** من الناحية القومية، مع أنهم ينقسمون إلى طوائف من حيث العقيدة الدينية والمذهبية (مسلمون، مسيحيون، دروز)» (أ. ش. س.، 17، 10، 95 (3)).

دفع النقاش مع نسيم رجوان ببعض الكتاب، أكثر من مرة، إلى إعادة طرح القضايا المتعلقة بمسألة القومية، مما جعل شبتاي طيفت يكتب مقالا في صحيفة «هآرتس» (13/10/1961) تحت عنوان «وطن مبام العربي» جاء فيه:

> «إن حقيقة كون الجريدة العربية الصادرة عن حزب (مبام) تدعم الدكتاتور المصري دعما قويا وتبارك جهوده وتحركاته لتطهير العالم العربي من الرجعية والعملاء، لم تعد تثير الدهشة... المثير بالنسبة لنا هو ما هو مدى تماثل (مبام) مع العضو العربي فيه راشد حسين، وإلى أي مدى يتطلع حزب (مبام) هو الآخر إلى

تطهير (الوطن العربي) من الرجعية، وما هو (الوطن العربي) في نظر (مبام)؟».

هذا النقد الذي وجهه شبتاي طيفت، كغيره من النقد الذي كُتب في جريدة «اليوم»، ولا سيما على أيدي نسيم رجوان وميخائيل أساف، لم يردع الكتاب عن مواصلة تناول هذه القضايا، وبخاصة المتعلقة منها بالرموز القومية بالنسبة للمواطنين العرب. هكذا فعل نعيم مخول في سلسلة مقالات كتبها حول اللغة العربية وعدم استخدام السلطات لها على الرغم من كونها لغة رسمية. وكذلك فعل راشد حسين في مقالات تشدد على حق العرب في إسرائيل بالبحث في شؤون تخص هويتهم وعلاقاتهم مع أمتهم العربية.

أثارت مقالات نعيم مخول وراشد حسين، وغيرهما من الذين كانوا يكتبون بشكل عابر، أصداء وخطابا صحفيا غاضبا في الصحافة العبرية، وذلك على الرغم من تراجع اللهجة القومية كثيرا بعد خروج راشد حسين وتعيين إبراهيم شباط، في أواخر العام 1965، رئيسا للتحرير. إتبع إبراهيم شباط سياسة تكاملية، فأكثر من المضامين الداعية إلى دمج العرب في حياة الدولة من خلال توجيه الانتقادات الأكثر اعتدالا. أبرز ما ميز سياسته المعتدلة عشية حرب الأيام الستة هو سلسلة المقالات التي تتضمن انتقادات لمصر وزعيمها، وإبراز تماثل المواطنين العرب مع الدولة. هكذا نُشرت على غلاف العدد الصادر في أواخر أيار 1967 صور مواطنين عرب يتبرعون بالدم من أجل الدولة في محطات التبرع التي نُصبت في القرى والبلدات العربية. إلا أن الاعتدال الذي انتهجه إبراهيم شباط لم يرق للمؤسسة الرسمية، كما عبر عن ذلك، وليس صدفة، مراسل «دافار» للشؤون العربية، يوئيل دار، في مقال له تحت عنوان «هل هذه جريدة ناطقة بإسم (مبام)؟»: في مقاله يتحدث يوئيل دار، في كلام يبدو أشبه بشهادة ذاتية، عن أنه كان عضوا في تنظيم اجتمع في «بيتنا» في حيفا، ضم، كما يقول، رؤساء أقسام عربية ورجال جمهور يسمعون اللغة العربية. طالب هؤلاء بحظر توزيع أسبوعية «مبام»، وجريدة **هعولام هزيه** باللغة العربية، وجريدة **الاتحاد**، بدعوى أن هذه الصحف تدعو باللغة العربية إلى كراهية إسرائيل. وبعد ذلك يلخص يوئيل دار كلامه فيقول: «ظننا أننا سنتلقى إجابة عما ورد هناك. إلا أننا قرأنا هناك، بدلا من الإجابة، وبما لا يدع مجالا للشك، عبارة «موتوا بغيظكم» (م. س.).

«الفجــر»

لم تـُغفل الصحفُ «الصادرة عن حركات وجهات سياسية» موضوعَ الأدب، ولو ظنا منها أن ذلك يساعد على خلق علاقات جيدة مع الأقلية العربية، ومن شأنه صرف الأنظار عن الصراع؛ ولذلك، لم يستطع حزب «مبام» التخلف عن الأحزاب الناشطة في الوسط العربي فحرص على إصدار مجلة شهرية أدبية خاصة به اكتسبت سمعة جيدة، ساهم في إكسابها إياها المحرر والخط السياسي المبطن في كتاباته. بدأت **الفجر** بالصدور في خريف 1958، ويبدو أن صدورها جاء ردًا على النشاط الأدبي الذي قامت به الصحف التي تلقت الدعم من «مباي» والهستدروت، مثل **حقيقة الأمر** (تنقص وتيرة الصدور)، وشهرية **المجتمع** شبه المستقلة التي صدرت في الناصرة، والصحف التي تلقت الدعم من الحزب الشيوعي، مثل **الجديد** و**الغد.**

ترأس شهرية **الفجر** رستم البستاني، أول عضو كنيست عربي عن حزب «مبام». وكان راشد حسين محرر الزاوية الأدبية، بينما كان جورج نجيب خليل سكرتير هيئة التحرير. من حيث المضامين، لوحظ تأثر الكتابة والأعمال الأدبية بالسياق التاريخي لتلك الأيام التي هيمن فيها الفكر القومي العربي بقيادة الرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي انعكس في الوحدة بين سوريا ومصر في ربيع عام 1958.

تبنى الكثيرون من الكتاب المفاهيم والتعبيرات القومية العربية فامتدحوا العروبة في كتاباتهم. هكذا فعل جورج نجيب خليل في قصيدته «دفء العروبة» (**الفجر**، 2، تشرين الثاني 1958)، ومحمود درويش في قصيدته «ليلى الغريبة» (**الفجر**، 3، كانون الأول 1958). وحاول راشد حسين رد الانتقادات التي تحدثت عن الميول القومية لدى كتاب **الفجر** فكتب يقول: «إن على من ينكر علينا التعبير عن آلامنا وآمالنا، أن ينكر على بيالك وتشارنيخوفسكي أكثر قصائدهما القومية... إننا نحب أن تعرفوا عنا حبنا لقوميتنا وتجاوبنا مع آلام العالم العربي في التحرر والانتصار على الاستعمار وجنادب الاستعمار» (الفجر، 5، شباط 1959).

غير أن هذا الكلام وغيره مما كتب بعد ذلك، كالخط الناصري الواضح في أعمال أخرى، لم يرق لآذان بعض القيمين على العلاقة بين «مبام» والوسط العربي، وعلى رأسهم إليعيزر بئيري، الذين لم يستطيعوا تجاهل الآثار السياسية للمجلة الأدبية العربية. عبر بئيري عن استيائه من مضامين مجلة **الفجر** في رسائل احتجاج بعث بها إلى قادة الحزب، بل ترجم مقاطع مختارة من المقالات والقصص القصيرة التي بدا له أنها تتناقض مع خط الحزب. تمكن مؤيدو المجلة،

في البداية، من صد انتقادات بئيري، وأقنعوا قادة الحزب بمواصلة إصدار المجلة.

غير أن بئيري لم يكف عن مطالبه، وفي آذار 1960 توجه خطيا إلى القيادة، ثانية، وطالب بإجراء نقاش عاجل في قضية **الفجر**، متهما محرري المجلة بأنهم مصابون بـ«الشوفينية القومية العربية» (أ. ش. س. 2، 21، 95 (9)). انضم إلى بئيري ومنتقدي **الفجر** في حملتهم هذه المستشرق ميخائيل أساف الذي أرسل إلى مئير يعاري رسالة في تشرين الأول 1961 لم يخف فيها قلقه من الآثار السياسية للمجلة على الأدب (م. س.).

أدت هذه الانتقادات، والصعوبات الأخرى، في نهاية المطاف إلى وقف صدور المجلة في خريف 1962. يبدو أن إصدارَي «مبام» وفرا حرية تعبير واسعة أمام الآراء القومية الدفينة لدى أبناء القومية العربية. وربما لهذا السبب «حافظت الجريدتان، ولا سيما **الفجر**، على تفوق نوعي بالمقارنة مع صحف المؤسسة الرسمية الأخرى، ويُعزى كثير من ذلك التفوق إلى تجنيد المثقفين المحسوبين على الصف الأول، مثل راشد حسين، ونعيم مخول، وفوزي الأسمر، للكتابة فيهما. لم يُخف هؤلاء المثقفون آراءهم القومية، ويبدو أن ذلك ساهم في زيادة شعبية الجريدة الاشتراكية في أوساط المثقفين العرب» (كبها وكاسبي، 2001، ص. 48).

الصحف الصادرة عن الحزب الشيوعي

عرّف الحزب الشيوعي الإسرائيلي نفسه، مثلما فعل حزب «مبام»، وربما أكثر منه، على أنه حزب ثنائي القومية، ولذلك حرص على إصدار صحفه باللغتين العربية والعبرية على حد سواء، لكن بإيلاء الصحف العربية اهتمامًا خاصًا. إن منح اهتمام أكبر للصحف باعتبارها نظاما فكريا ومنصة حية نجم، كما يبدو، عن توجه الحزب الشيوعي الذي حيل بينه وبين وسائل الإعلام الشعبية، وكجزء من التقاليد الشيوعية بشكل عام (كبها وكاسبي، 2001، ص. 48). صحيح أن الحزب الشيوعي أصدر عددا من الإصدارات باللغتين العربية والعبرية، غير أن **الاتحاد** كانت ولا زالت زبدة الصحف الشيوعية في إسرائيل باللغة العربية.

كما سبق، فإن الصحيفة الشيوعية الأهم والأكثر انضباطا ومداومة على الصدور باللغة العربية هي **الاتحاد**، التي بدأ صدورها منذ عهد الانتداب، في أيار 1944، كلسان حال «عصبة التحرر الوطني». وفي كانون الثاني 1948، أغلقت سلطات الانتداب البريطاني الجريدة، ثم عادت إلى

الصدور في تشرين الأول من عام 1948 كناطقة بلسان الحزب الشيوعي الإسرائيلي. استفادت الصحيفة من بقاء غالبية المثقفين الشيوعيين في البلاد، فلم تتضرر نتيجة أحداث حرب عام 1948. بقي كبار كُتاب **الاتحاد** قبل الحرب، مثل إميل حبيبي (1921–1996)، وإميل توما (1919–1987)، وصليبا خميس (1924–1994)، وعصام العباسي (1924–1998) يتحملون عبء الكتابة فيها. ثم انضم إليهم، في مطلع الخمسينيات، كتاب يهود من أصل شرقي (عراقي بالأساس)، مثل سامي ميخائيل (1932–) وموسى حوري (1921–).

إن كون غالبية العاملين في **الاتحاد** وكتابها من العرب، وخطها السياسي المعارض لسياسة الحكم العسكري، ساهما كما يبدو في زيادة شعبية الصحيفة في أوساط القراء العرب، حتى بين الذين لم يتماثلوا مع خطها السياسي.

على الرغم من الدمغة الشيوعية التي لم تظهر لغالبية الجمهور، العربي فقد لعبت صحيفة **الاتحاد**، والصحف الشيوعية الأخرى، دورا حاسما في بلورة الأسس الثقافية الجديدة للأقلية العربية في إسرائيل. كانت تلك الصحف هي الوحيدة المرخصة والشرعية، التي شكلت بديلا للصحف «الصادرة عن» ونشرت انتقادات متتابعة وحادة ضد السياسة العامة التي تميز بحق الأقلية العربية على خلفية قومية، وضد نظام الحكم العسكري على وجه الخصوص (كبها وكاسبي، 2001، ص. 50).

على غرار **المرصاد**، وربما من أجل منافستها، أكثرت الصحيفة من تناول قضية معسكرات تسكين المهاجرين الجدد، بل خصصت لهذه الظاهرة زاوية ثابتة أطلقت عليها اسم «المعابر– وصمة عار في جبين النظام وبؤرة من بؤر الكفاح من أجل غد أفضل». كتب في هذه الزاوية موسى حوري، ومنشيه خليفة، وإبراهيم دبي، ونوري شاشا. حتى أولئك الذين كتبوا أعمالا أدبية كتبوا أعمالا تصف المعاناة في تلك المعسكرات (المعابر). هكذا فعل شمعون بلاص في قصته «اعتقال يوسف» (**الاتحاد**، 31/7/1953). لكن سامي ميخائيل، الذي كان في حينه عضوا في هيئة تحرير الصحيفة (1953–1957)، فكان أكثر تميزا في هذا المجال. وقّع سامي ميخائيل كتاباته باسم مستعار هو «سمير مارد»، ووصف فيها حياة المهاجرين الجدد في معسكرات التوطين المؤقتة على أنها حياة بؤس وشقاء، فقد وصف معسكر التوطين في بيتاح تكفا، مثلا، وقال: «إن لسعة واحدة من بعوض الليل كافية لتسوية النظريات العوجاء» (**الاتحاد**، 29/5/1953)، ووصف المهاجرين الجدد في برديس حنة كـ«أناس كتب عليهم الموت جوعا»

(**الاتحاد**، 15/4/1953). بالإضافة إلى أوصاف المعاناة والشقاء، أشار سامي ميخائيل إلى التمييز الذي يُمارَس بحق المهاجرين الجدد على خلفية أصلهم الشرقي.

برز في مضامين **الاتحاد** أسلوبا كتابة أساسيان. الأول هو أسلوب الكتابة الذي وضعه إميل توما (الذي درج على توقيع مقالاته باسم ابن خلدون). امتاز أسلوب إميل توما الكتابي بأنه كلاسيكي يستخدم، في الغالب، أساليب الوعظ والإقناع والتبسيط القائم على الأدلة والإثباتات والاستشهاد باقتباسات من المصادر والمراجع القديمة (القرآن الكريم، والحديث النبوي، والأدب العربي القديم). أما الأسلوب الثاني، فقد وضعه إميل حبيبي (1921–1996) (الذي درج على توقيع كتاباته باسم «جهينة»). كان أسلوب إميل حبيبي حادا سليطا مفعما بالأحاسيس مُكثرا من استخدام الاستعارات والرموز. ومع السنين، تغلب الأسلوب الثاني، فتتلمذ عليه كتاب وصحفيون كثيرون كتبوا لاحقا في الصحف الشيوعية والحزبية الأخرى.

أصدر الحزب الشيوعي، بالإضافة إلى صحيفة **الاتحاد**، مجلة **الجديد** التي تخصصت في الشؤون الثقافية والأدبية، ومجلة **الغد**، التي تخصصت في قضايا الشبيبة، ومجلة **الدرب**، التي تخصصت في القضايا الفكرية والأيديولوجية.

بدأ صدور **الجديد** عام 1951 كملحق أدبي شهري لصحيفة **الاتحاد**، وبعد مضيّ عامين فقط بدأت تصدر بشكل مستقل. كتب في **الجديد** أدباء لم يجدوا لأنفسهم مكانا في الملاحق الأدبية والثقافية التابعة للصحف التي صدرت عن الأحزاب الصهيونية باللغة العربية. صحيح أن مجلة **الجديد** لم تكن قادرة على منافسة تلك الصحف (وبخاصة تلك المدعومة من حزب السلطة والهستدروت) التي كانت تدفع لكتابها أجرا وقدمت لهم محفزات أخرى. ولكن على الرغم من كل الصعوبات، كتب في **الجديد** كبار الأدباء الذين كتبوا باللغة العربية في تلك الفترة، ولا سيما أعضاء الحزب الشيوعي، مثل إميل حبيبي، وصليبا خميس، وإميل توما، وعصام العباسي، ومحمود درويش. بيد أن كتابا من غير أعضاء الحزب، كتبوا هم أيضا في **الجديد**، منهم راشد حسين، وجورج نجيب خليل. بالإضافة إلى كتاب يهود من أصول شرقية، مثل شمعون بلاص، وداڤيد صيمح، وساسون سوميخ، وداڤيد كوهين (كبها، 2002).

نشرات جماعة «الأرض»

جمعية «الأرض» هي عبارة عن حركة ذات توجه قومي عربي تأسست في أواخر خمسينيات القرن العشرين على شكل حركة ثقافية بادئ الأمر، ثم حاولت فيما بعد التأسيس لنفسها كحركة سياسية، غير أن محكمة العدل العليا حظرت مشاركتها في انتخابات الكنيست عام 1965 (نويبرغر، 1998). حاولت الحركة إصدار نشرة فكرية خاصة بها اعتـُبرت، في حينه، منصة فكرية متطرفة بل حركية سرية. ولما تعذر عليها الحصول على ترخيص لإصدارها، تابعت طباعة نشرتها بين عامَي 1958 وَ1961 بوتيرة متقطعة متباعدة كنشرة يتغير اسمها قليلا من حين لآخر (كبها وكاسبي، 2001، ص 50).

إزاء رفض وزارة الداخلية منح الترخيص لإصدار جريدة ناطقة باسم جماعة اعتبرتها «قومية متطرفة» اضطر أعضاء الجماعة إلى إيجاد حل جوهري، فبموجب قانون الصحافة من عام 1933 يُسمح بإصدار نشرة لمرة واحدة دون الحصول على ترخيص من وزارة الداخلية. هكذا صدر كل واحد من أعداد النشرة الـ13 على شكل نشرة لمرة واحدة يتضمن اسمها في كل مرة كلمة «الأرض» إلى جانب كلمة أخرى، مثل «**نداء الأرض**» أو «**صرخة الأرض**»، وما شابهها من أسماء. ولتجاوز الحاجة إلى الترخيص، وهي عادة انتشر أتباعها فيما بعد في الوسط العربي، غيرت الجماعة اسم المحرر، فاختارت في كل مرة أحد كبار النشطاء من بين أعضائها (صبري جريس، صالح برانسي، حنا مسمار، أسبيرو منيّر، وعبد العزيز أبو إصبع) (م. س.). كانت نشرات حركة «الأرض»، إلى حد كبير، بمثابة النسخة المبكرة للصحافة البديلة عن الصحافة الحزبية التي صدرت في تلك الحقبة بمصادقة من المؤسسة الرسمية.

من هنا، فإن الخط الأيديولوجي الراديكالي للحركة، إلى جانب عدم تبعيتها لأي حزب، انعكسا جيدا من خلال مضامين النشرة الناقدة التي تصل إلى درجة العمل الثوري أحيانا. تبنى أعضاء الجماعة أسلوب كتابة دراماتيكيًا فظًا مليئًا بالمعاني الحسية، وتشهد على ذلك الأمثلة التي سترد لاحقا. عكف الكتاب على تناول التراث العربي، وسعوا إلى تنمية وعي قومي من خلال إبداء الدعم الكامل لفكرة الوحدة العربية التي طرحها جمال عبد الناصر، الذي رأوا فيه أملا قادرا على استعادة ماضي الأمة العربية المجيد («**غيث الأرض**»، 4/1/1960). قام المحرر سامي حنا مسمار، في إحدى النشرات، برسم حدود «الوطن العربي» بمفاهيم قومية عربية مقاتلة، فأكد أن الحدود هي «من المحيط الهادر إلى الخليج الثائر» («**نداء الأرض**»،

.(25/1/1960

في الوقت الذي دعت فيه صحافة المؤسسات والصحافة الشيوعية إلى التكامل والانخراط داخل المجتمع الإسرائيلي، بين الأغلبية والأقلية، كل بطريقتها وأسلوبها، عبرت نشرات الأرض عن الآراء المنادية بعدم التكامل، سواء من الناحية السياسية أو من الناحية الثقافية (كبها وكاسبي، 2001، ص. 50). على الرغم من شكل النشرة ومعاييرها المهنية المتدنية، وعلى الرغم من العراقيل التي وضعتها السلطات أمام توزيعها، فقد أثارت النشرة اهتمامًا كبيرًا في أوساط القراء العرب، ويبدو أن سبب ذلك يُعزى إلى الآراء والمواقف القومية، الثورية أحيانا، التي أقضت بطبيعة الحال مضاجع السلطات (م. س.).

حاول محررو نشرة **الأرض** وكُتابها من حين لآخر حث القراء والمواطنين العرب على التبرع بسخاء من أجل ضمان إصدار الجريدة. وقد جاء في أحد الأعداد: «تبرعكم السخي ودعمكم المعنوي هما الضمانة لمواصلة صدور نشرات (الأرض)» (**غيث الأرض**» 4/1/1960). كانت الاستجابة لهذه النداءات عالية كما يبدو، فبيعت النشرة بأسعار عالية جدا مقارنة مع سعر النشرة الواحدة من جريدة عادية في تلك الأيام. وقد كتب مراسل «يديعوت أحرونوت» في منطقة المثلث في تلك الأيام أن نشرة **الأرض** بيعت بسبع ليرات، في حين كان معدل الأسعار في ذلك الوقت عشرين قرشا للعدد الواحد («يديعوت أحرونوت»، 1/10/1961). ويشهد على مدى انتشار النشرة عبد العزيز أبو إصبع من الطيبة (أحد محرري النشرات الـ13)، ويقول إن انتشارها يتراوح بين 2000 إلى 3000 نسخة (من مقابلة مع عبد العزيز أبو إصبع).

جريدة «هذا العالم»، لسان حال قائمة «قوة جديدة»

كانت «هعولام هزيه» (هذا العالم) لسنين طويلة أسبوعية ناقدة معارضة مكافحة ضد المؤسسة الرسمية، ولا سيما في كل ما يتعلق بإدارة الصراع مع المحيط العربي. عندما تعرض النشاط الفكري لأوري أفنيري، محرر الأسبوعية، للخطر والتهديد، قرر دخول الكنيست ولو من أجل تأمين الحصانة البرلمانية لنفسه. وهذا ما حصل، ففي انتخابات 1965، تمكنت القائمة التي حملت اسم أسبوعية «هذا العالم»- قائمة قوة جديدة، من الحصول على مقعدين أشغلهما محرر الأسبوعية وسكرتير تحريرها شالوم كوهين. بما أن الأسبوعية، ومثلها الكتلة البرلمانية، رفعتا راية الانخراط في المحيط السامي، كان من الطبيعي أن تحتاج إلى وسائل

إعلام للتخاطب مع الناخبين العرب في إسرائيل. هكذا بُدئ في تل أبيب عام 1966 بإصدار أسبوعية «هذا العالم»، النسخة العربية لأسبوعية «هعولام هزيه» العبرية، بتصميم مماثل لتصميم النسخة العبرية (موريه وعباسي، 1987، ص. 86). كان عضو الكنيست في ذلك الوقت، أوري أفنيري، يوقع باعتباره المحرر المسئول، مع أن محرر النسخة العربية الفعلي هو الشاعر سميح القاسم[11] يساعده في عمله عثمان برانسي،[12] سكرتير هيئة التحرير.

صدر العدد الأول في مطلع شهر كانون الثاني 1966 تحت الاسم العبري «**هعولام هزيه**» وبأحرف عبرية، وليس بترجمة عربية.[13]

خُصّص العدد الأول، بمعظمه، لقضايا مدينة الناصرة التي كانت تشهد حينئذ صراعًا على رئاسة البلدية بين عضو الكنيست سيف الدين الزعبي من قائمة تابعة تدور في فلك حزب «مباي» الذي كان حزب السلطة حينذاك، وعبد العزيز الزعبي، الذي أصبح فيما بعد عضو كنيست عن حزب «مبام» وأول نائب وزير عربي. بالإضافة إلى ذلك، اشتمل العدد الأول على مواد تبين بالتفصيل البرنامج السياسي لكتلة «القوة الثالثة»، التي كانت الجريدة ناطقة باسمها، كما هو مفصل في قائمة«مبادئنا»:

- « الولاء المطلق لدولة إسرائيل، واستقلالها وأمنها، مع ضمان حرية المواطن الإسرائيلي.
- التحرر من وطأة الإكراه الديني.
- إلغاء التمييز الديني.
- تحقيق المساواة في الحقوق للمواطنين العرب في إسرائيل.

11 سميح القاسم (1939–) من قرية الرامة في الجليل الأعلى. ولد في مدينة الزرقاء في الأردن، حيث كان أبوه يعمل في الجيش البريطاني. أنهى دراسته الثانوية في الناصرة. بدأ مشواره الصحفي مراسلا لجريدة "اليوم" في قرية الرامة. عمل بعد ذلك محررا للنسخة العربية لمجلة "هعولام هزيه" (هذا العالم). انتقل في عام 1968 إلى الصحافة الشيوعية فأصبح عضوا في هيئة تحرير **الاتحاد** وفي مجلة **الجديد** الأدبية التي عمل رئيسا لتحريرها فترة معينة. عُيّن، في عام 1990، محررا لأسبوعية **كل العرب** الصادرة في الناصرة. وبعد خروجه للتقاعد عام 2004 عُيّن "محرر شرف" في "كل العرب". إلى جانب نشاطه الصحفي، يعتبر سميح القاسم أحد أبرز الشعراء الفلسطينيين في النصف الثاني من القرن العشرين. ألّف قرابة 40 ديوان شعر.

12 عثمان برانسي (1944–) من مدينة الطيبة في المثلث. عمل في الصحافة في مطلع شبابه، ثم تفرغ بعد ذلك لأعماله الخاصة.

13 منذ العدد الثاني، بدأت المجلة تصدر باسمها العربي **هذا العالم**، وإلى جانبه الاسم العبري بأحرف صغيرة.

- اتخاذ الخطوات نحو طرح مبادرة سلام إسرائيلية.
- إعادة الاستقلالية السياسية لدولة إسرائيل.
- التقسيم العادل للدخل القومي» (م. س.).

حظيت هذه المواضيع وأشباهها باهتمام كبير من المجلة، ولا سيما المواضيع التي تعلقت بحياة المواطنين العرب وقضية العلاقة بين الأغلبية اليهودية ومؤسسات الدولة من جهة والأقلية العربية من جهة أخرى. وقد عبرت المجلة عن موقف مثير من مسألة اللاجئين وحق العودة، حيث حرص أوري أفنيري وشالوم كوهين على التأكيد، منذ العدد الأول، على دعمهما القوي، الذي كان جريئـا في تلك الحقبة، لممارسة اللاجئين الفلسطينيين لحق العودة، ولتطبيق «قانون العودة» على الفلسطينيين الذين يُبدون رغبتهم واستعدادهم للقدوم والإقامة داخل حدود دولة إسرائيل (م. س.).

حرصت المجلة على تطبيق التصريحات المتعلقة بالكفاح من أجل مساواة المواطنين العرب على أرض الواقع، فقد حرصت، في كل عدد تقريبا، على نشر تقرير ميداني مفصل حول ما يجري في القرى العربية التي تعاني من وطأة الحكم العسكري. وهكذا رأى كثيرون من المواطنين العرب في هذه المجلة منبرا لإسماع تظلماتهم واحتجاجاتهم على معاملة المؤسسة الرسمية لهم، مثلما عبرت عن ذلك رسائل القراء لهيئة التحرير (**هذا العالم**، 2/1/1967).

بالإضافة إلى ذلك، وكمن خرجت على الدوام على الإجماع السياسي في إسرائيل، اهتمت المجلة بما يحدث في المحيط العربي، بل نظرت باحترام، خلافا لوجهة النظر التي كانت سائدة في المؤسسة الأمنية، إلى بعض الزعماء العرب الذين قادوا ثورات في بلدانهم، مثل: جمال عبد الناصر في مصر، وأحمد بن بيلا في الجزائر (**هذا العالم**، 17/2/1966). وقد أكثرت المجلة من نشر مقالات بأقلام كتاب عرب من المنطقة تميزوا بتوجهاتهم اليسارية الماركسية، مثل أحمد بهاء الدين، وأحمد عبد المعطي حجازي، وذلك بالإضافة إلى التغطية الواسعة للنشاطات الثقافية التي تشهدها البلدان المجاورة. ربما كان هذا التوجه تعبيرا عن فكر أوري أفنيري الذي فضّل الاندماج الشامل- السياسي والثقافي والاقتصادي- في المحيط السامي، على العلاقات بين إسرائيل والدول الغربية (**هذا العالم**، 2/1/1967).

مصادر تجنيد الصحفيين الجدد

نتيجة للفراغ البشري الذي نتج في أعقاب النكبة، برزت ثمة حاجة إلى الصحوة والمبادرة لإنشاء كادر جديد من الصحفيين. كانت هناك خمسة مصادر أساسية لتلبية الطلب العاجل هي: «المستشرقون» اليهود، والمهاجرون الجدد من البلدان الإسلامية، والموظفون العرب، ورجال الفكر والأدب العرب، ورجال الدين المسلمون والمسيحيون.

كان «المستشرقون» اليهود، الذين سبقوا غيرهم إلى تناول القضية العربية منذ سنوات العشرينيات والثلاثينيات، هم المصدر الأول والأساسي لتجنيد الصحفيين، حيث كان جزء كبير منهم من مؤسسي القسم العربي في الوكالة اليهودية ومشغّليه الأساسيين منذ عهد الانتداب البريطاني. وقد شكل هؤلاء الطبقة المؤسسة للصحافة العربية الجديدة، وعملوا كمجندين للقوى البشرية الجديدة، فأهلوا هذه القوى، وصقلوا شكل الصحافة العربية والصحفيين الذين عملوا فيها. وفيما بعد، تحول بعضهم إلى المجال الأكاديمي، فأسسوا في الجامعات أقساما لدراسة موضوع الشرق الأوسط.[14] كانت كتاباتهم مشبعة بالمفاهيم الشرقية، إذ كتبوا بأسلوب الإرشاد والوعظ كممثلين لثقافة نيّرة وتقدمية مقابل ثقافة المنطقة الضعيفة المتأخرة. برز بهذا الأسلوب جدعون فايغرط، الذي أصبح فيما بعد باحثا أكاديميا استغل كل فرصة لإبراز معرفته الواسعة باللغة العربية والثقافة العربية الإسلامية. لقد أكثر فايغرط من الاستشهاد بالمصادر العربية القديمة، ولا سيما القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف.

شكل المهاجرون من البلدان الإسلامية معينا لا ينضب من الموارد البشرية. كان هؤلاء المثقفون، وبخاصة القادمين منهم من مصر والعراق، ذوي قدرات شخصية أهّلتهم على الفور ليصبحوا صحفيين ومذيعين في وسائل الإعلام باللغة العربية. بالإضافة إلى تمكنهم التام من اللغة العربية، حافظ هؤلاء المثقفون على علاقة وثيقة مع الثقافة في البلاد التي جاؤوا منها وأكنوا لها احترامًا ندر وجوده في المجتمع اليهودي.[15] كان الاندماج في وسائل

14 يمكن أن نعد ضمن هذه المجموعة ميخائيل أساف، ويوحنان كفيل (1890–1960)، وجدعون فيغرط (1922–2001).

15 من أعضاء هذه المجموعة توفيق شموش، الذي عمل سكرتيرا للتحرير في معظم الصحف «الصادرة عن»، ومئير حداد، ونير شوحيط، وإلياهو حزوم، ومراد ميخائيلي، وسبرنس كوهين، ونزهة قصاب (موريه وعباسي، 1987). غالبية هؤلاء عراقيو الأصل، وبعضهم من أصل مصري أو سوري.

الإعلام العربية بالنسبة لكثيرين منهم بمثابة المحافظة على الجذور الثقافية، لكنه شكل طريقا ناجعة أيضا لتجنب عقبات الاستيعاب في البلاد الجديدة ولو لأنهم، على خلاف زملائهم، وجدوا من خلاله مصدر رزق على الفور.

كان توفيق شموش، طوال سنوات صدور صحيفة **اليوم**، مسئولا عن صياغة العنوان وكتابة معظم افتتاحيات أعدادها، بينما كان مئير حداد مترجمًا من العبرية إلى العربية، وقد ترجم بشكل خاص مقالات المحرر ميخائيل أساف. أما بقية الصحفيين من أبناء الطوائف اليهودية الشرقية، فقد تخصصوا في قضايا الأدب والثقافة، ولا سيما نير شوحيط، وإلياهو حزوم، وشالوم درويش. الوحيد من أبناء الطوائف الشرقية الذي كان يختلف عن بقية أعضاء المجموعة وأقرب إلى المجموعة الأولى هو نسيم رجوان (محرر جريدة **اليوم** بين عامي 1959 وَ1966). كان رجوان يوقع مقالاته باسمه أحيانا، وباسم «أمنون برتور» أحيانا أخرى. ولم يُخف في كتابته مفاهيمه الشرقية التي كانت شبيهة بمفاهيم «المستشرقين»، ولا سيما في مقالاته التي تناولت البلدان العربية المجاورة والأنظمة السياسية الحاكمة فيها.

يبدو أن هذين المصدرين لم يكن بوسعهما توفير الموارد المطلوبة لضمان إصدار الصحف بشكل منتظم. لذلك، كان من الطبيعي التوجه إلى المصدر الطبيعي الذي يمكن فيه تجنيد وتأهيل المزيد من القوى الشابة، ألا وهو الأقلية العربية. كان المخزون الواعد يتوفر في قطاع الموظفين، في الهستدروت أو في الحكومة، حيث كان كثيرون من المواطنين العرب قد انخرطوا في الوظائف هناك، بعضهم بفضل العلاقات السياسية والارتباط بالأحزاب الصهيونية. كان أداؤهم في هذا النظام البيروقراطي، إلى حد كبير، أشبه باختبار ولاء وشهادة دخول إلى وسائل الإعلام. كثيرًا ما كان المعلمون والموظفون العاملون في وزارة التربية والتعليم يزيدون دخلهم من خلال الكتابة الصحفية. ومع الوقت، دفع عبء العمل بالكثيرين منهم إلى تفضيل العمل الصحفي.

تابع القلائل من بين رجال الفكر والأدب العرب، الذين لم يهاجروا بل بقوا في دولة إسرائيل، البحث بلا انقطاع عن طريق للتعبير عن آرائهم. لم يتحمس هؤلاء، كتابا وشعراء وفنانين شبابا، للاستعانة بالصحف الصادرة عن الأحزاب الصهيونية، بل فضلوا، لعدم وجود خيار آخر، الصحافة الشيوعية التي بدت لهم أكثر تحررا من قيود السلطة. وقد فضل هؤلاء، في بعض الحالات، التعبير عن تطلعاتهم القومية بطرق غير مباشرة، كالنشرات والمجلات الشعرية

والأدبية التي كانت تجلب الارتياح للسلطات التي كان يمكنها التباهي بـ«الازدهار الأدبي». كان يمكن لكثرة النشرات التعويض عن قصر أمدها، وربما يكون هذا أيضا مؤشرًا للاحتياجات العرضية والمتغيرة للمؤلفين.

أخيرًا، فإن المصدر الخامس والمتوقع هو رجال الدين المسلمون والمسيحيون الذين تميزوا بميزة مزدوجة، هي القدرة الكتابية ووفرة المضامين. كانت لدى هؤلاء رغبة في نشر رسائلهم حتى في ظل الظروف السياسية الجديدة. ولذلك، كان من المهم بالنسبة لهم استغلال جميع وسائل الإعلام، بل بادروا إلى إيجاد وسائل خاصة بهم، كلما أتاحت لهم الموارد المالية ذلك. ساهم رجال الدين أحيانا بكتابة زوايا دينية في الصحف «الصادرة عن»، وبادروا، في أحيان أخرى، إلى إصدار نشرات خاصة بأطرهم الدينية- للأسف الشديد أن فئة النشرات الدينية غير مفصلة-. ما العمل؟ إجراء تقاطع بين مصادر التجنيد وأنواع النشرات للحصول على الصورة التالية:

الجدول 2-3 مصادر التجنيد الشائعة للصحفيين حسب أنواع الصحف

	صحف صادرة عن أحزاب صهيونية	صحف صادرة عن احزاب غير صهيونية	نشرات صادرة عن وزارات حكومية	صحف للمنظمات الدينية	نشرات موسمية وسياسية
«مستشرقون»	++	-	+	-	-
مهاجرون جدد	++	+	+	-	-
موظفون عرب	++	-	++	-	-
رجال فكر وأدب	+	++	+	-	++
رجال دين	+	-	+	++	+

++ شائع + منتشر - نادر

المصدران اليهوديان هما اللذان رسما شكل الصحافة الصادرة عن الأحزاب الصهيونية. أما المهاجرون الجدد، فقد كتبوا في الصحف الشيوعية وفي نشرات الوزارات الحكومية على حد سواء. خدم المصدر البيروقراطي هو الآخر الصحف «الصادرة عن»، الحزبية والحكومية. وفضل مختلف رجال الفكر والأدب، كما ذكرنا، الصحافة غير الرسمية، الشيوعية أو النشرات الموسمية، لكن بعضهم ساهم في الكتابة في الصحف «الصادرة عن حركات وجهات سياسية».

انتشار الصحف وأنماط القراءة

كانت المعلومات المتوفرة عن انتشار الصحف، ولا زالت، أحد الأسرار الدفينة جدا في دولة إسرائيل. وينطبق هذا الأمر أكثر فأكثر على الصحافة العربية (Caspi & Limor, 1999). من هنا، فإنه لا مناص من الاكتفاء بتقديرات جهات مختلفة ومحاولة التخلي عن المعطيات غير الدقيقة. مع ذلك، يمكن التخمين بأن حجم انتشار الصحف هبط نسبيًا عقب عام 1948. غير أن عددًا قليلاً من النشرات بلغ مدى من الانتشار يصل إلى أربع منازل (1000 نسخة فأكثر). بدا الهبوط حادا أكثر إزاء التطورات التكنولوجية والاجتماعية الديمغرافية التي كان ينبغي أن تسهل الانتشار وتوسعه، فالوسائل التكنولوجية تبسط وتقلل تكلفة الطباعة. كما إن مهارات القراءة والكتابة انتشرت واتسعت في المجتمع العربي عقب اتساع الثقافة والتعليم ليشملا القطاعات المختلفة. لكن على الرغم من الدعم الاقتصادي المكثف، لم تستطع أي صحيفة الاقتراب من انتشار يزيد عن سبعة آلاف نسخة. وصل انتشار صحيفتي «فلسطين» و«الدفاع» في عامَي 1935–1936 إلى ثمانية آلاف نسخة (كبها، 2004، ص. 255)، أي أكثر بحوالي النصف من ذروة الانتشار التي بلغتها جريدة **اليوم** اليومية الصادرة عن حزب السلطة بعد ذلك بثلاثين عاما (انظر الجدول 3:1). يشار إلى أن صحيفة **الاتحاد** الصادرة عن الحزب الشيوعي كانت هي الأكثر انتشارا، على الرغم، وربما بسبب، الصعوبات والعراقيل الكثيرة التي وضعتها السلطات أمام محرريها وتوزيعها على القراء. كما ذكرنا، فإنه على الرغم من الصبغة الشيوعية التي لم تكن مقبولة على غالبية الجمهور العربي إلا أن هذا الجمهور أحس بتأييد واسع لصحيفة **الاتحاد** وبتعاطف معها أكبر مما أحس به تجاه الصحف «الصادرة عن» التي بقيت منبوذة مقيتة في نظره.

طبعت الصحف الصادرة عن «مباي» في مدينة تل أبيب- يافا، وكان توزيعها من هناك سهلا، بسبب تسهيلات الحكم العسكري، بالمقارنة مع بقية الصحف التي اضطرت إلى التغلب على الصعوبات والعراقيل التي وضعها الحكم العسكري لتحول دون وصولها إلى سائر أرجاء البلاد. ساهمت «الهستدروت» والنقابات التابعة لها إسهاما كبيرا في توزيع الصحف وتجنيد الكتاب والمراسلين والمشتركين لها. جرى توزيع جزء كبير من هذه الصحف مجانا بين أعضاء تلك النقابات. وبمدى ما كان هذا الأمر يسهل عملية توزيع الصحف كان جمهور القراء ينظر إليها كصحف صادرة عن السلطات، ولذلك تجب قراءتها بحذر وتشكيك. حتى التوزيع

المجاني، فقد أساء لمكانة وصورة الصحيفة. وقد وصف ذلك بشكل جيد عمانوئيل كوبلوفيتش عندما تحدث عن طريقة توزيع جريدة **حقيقة الأمر** فقال: «من الخطأ مثلا توزيعها بالمجان... هناك رزم كاملة من الجريدة ملقاة في زوايا مكاتب التشغيل والنوادي. كما هو معروف فإنه لا أحد يقدر شيئـًا يعطى له بالمجان» (**يديعوت أحرونوت**، 23/3/1950).

الجدول 3:3 انتشار أنواع الصحف على مدار السنين*

الانتشار الصحيفة	وتيرة صدورها	1950-1948	1953	1960	1966
صحف "مباي"					
اليوم	يومية	1500	2000	4000-3000	4000
حقيقة الأمر	أسبوعية	2000	2500	2500	----
الوطن		----	2500-2000		
كلمة المرأة					2000
الهدف					2000
صحف "مبام"					
المرصاد	متغيرة (فصلية)		3000-2000	3000	4000
الفجر	شهرية			4000-3000	
صوت المعابر	نشرة عشية الانتخابات		2000-1500		
إلى الأمام	نشرة عشية الانتخابات		2000-1500		
صحف الحزب الشيوعي					
الاتحاد	أسبوعية	3000	5000-4000	6000	7000-6000
الجديد	شهرية		4000-3000	4000	4000
الغد	شهرية			3000-2000	3000
الدرب				2000	

* المعطيات مستمدة من شتندل، 1992، نشرة «مبام»، ومقابلات مع أناس عملوا في هيئات تحرير هذه الصحف.

* المعطيات مستمدة بالأساس من: أ. ش. س. ملفات رقم 2، 21، 95 (9)، 17، 35، 95 (6)، 9، 10، 95 (6)، ومن Kubersky-Geffner Ellen, 1973, p. 11، ومقابلات أجريت مع لطيف دوري.

حققت جهود المؤسسة الرسمية تقدما في ما يتعلق بتوزيع الصحف وزيادة انتشارها، فقد ضاعفت صحيفة **اليوم** توزيعها خلال عقد من السنين، وكادت تضاعفه ثلاث مرات عشية إغلاقها. إن خصوصية وضع المواطنين العرب تحت نظام الحكم العسكري، وغياب المتنافسين الذين يمتلكون الوسائل المشابهة في مجال الاستثمار في الصحافة باللغة العربية، وصورة الصحافة «الصادرة عن» كممثل للسلطة بين صفوف المواطنين العرب، ضمنت كلها انتشارا معقولا لهذه الصحف التي صدرت في ظل حزب السلطة. بالإضافة إلى ذلك، فقد سوقت هذه الصحف لنموذج الإعلام من أجل الأقلية العربية، إذ ملأت من جهة فراغا إعلاميا تولد في أعقاب النكبة وأزمة النخبة الإعلامية، واستطاع المواطنون العرب، بفضلها، المحافظة على هويتهم اللغوية وصلتهم بثقافتهم. ومن جهة أخرى، فقد أبطأت الصحف «الصادرة عن»- وربما كان هذا هو هدف السلطات- نشوء الصحف المستقلة الجديدة، صحف الأقلية العربية، إذ عرفت هذه الصحف كيف تجذب إليها خيرة المهارات والقدرات الشابة من بين المواطنين العرب.

وُزعت الصحف الصادرة عن «مبام» في تجمعات سكن المهاجرين الجدد من أصول شرقية، الناطقين بالعربية، بالإضافة إلى توزيعها بين المواطنين العرب. غير أنها لم تستطع تحسين انتشارها بشكل ملحوظ، وتفيد التقديرات أن مستوى توزيعها كان أقل بقليل فقط من مستوى توزيع صحف «مباي». وقد اعتبرت هذه الصحف، من نواح عدة، بديلا معينا، إن لم نقل معارضة، للصحف الصادرة عن «مباي» و/أو للنشرات الحكومية باللغة العربية.

كما سبق، فإنه نظرًا لاعتبار الصحف الشيوعية مناهضة للمؤسسة الرسمية، فقد حظيت بانتشار عال بالمقارنة مع مكانة الحزب الشيوعي والعقبات التي وضعت أمامه، بشكل متعمد في بعض الأحيان، وشروط الحكم العسكري المعيقة (وبخاصة القيود المفروضة على التنقل)، والعلاقات المتوترة مع الرقابة والسلطات، التي أصدرت إنذارات وأوامر إغلاق بحق هذه الصحف مرات عديدة. عانى موزعو هذه الصحف، هم أيضا، من وطأة السلطات. ولكن على الرغم من كل هذه القيود والعقبات، فإن انتشار هذه الصحف ظل يفوق معدل انتشار الصحف «الصادرة عن» باللغة العربية في تلك الفترة. ففي سنوات الـ60، بلغ انتشار **الاتحاد** أوجه، وكذلك كان حال انتشار شهرية **الجديد** التابعة لها، وساهمت الصحيفتان كثيرا في بلورة الهوية القومية الفلسطينية الجديدة، ولا سيما في أوساط نُخَب الأقلية العربية.

بما أن السلطات لم تتهاون مع حركة **الأرض**، فهي لم تدخر جهدا في وضع العقبات والعراقيل

أمام توزيع نشراتها غير المنتظمة. وكان كل حظر أو قيد يولد حب استطلاع، فيزيد بالتالي من الطلب على هذه النشرات. يبدو أن الاستجابة لقراءة هذه النشرات كانت عالية فبيع العدد، كما سبق أن ذكرنا، بأسعار عالية جدا بالمقارنة مع سعر العدد العادي في تلك الفترة. يشهد على انتشار النشرة عبد العزيز أبو إصبع من الطيبة (أحد محرري النشرات الـ13) فيقول إن توزيعها تراوح بين 2000-3000 نسخة (مقابلة مع عبد العزيز أبو إصبع، الطيبة، 10/6/2000).

نظرا للأنماط القرائية السائدة في المجتمع التقليدي، يمكن القول إن انتشار الصحف يعكس حجم الاطلاع عليها بشكل جزئي فقط. فالصحيفة تنتقل، في الغالب، من يد إلى أخرى، بحيث يكون العدد الواحد منها مشتركا لعدد من القراء. في مجتمع تتدنى فيه نسبة الذين يجيدون القراءة والكتابة، هناك من ينظم ما يشبه «حلقات القراءة» في أماكن عامة، كالمقاهي وصالونات الحلاقة والمساجد، حيث يقوم أحد الأشخاص بالقراءة الجهورية أمام عدد من الناس، ثم يجرون حوارا حول مضامين الصحيفة.

الصحف حسب وتيرة ومكان وسنة صدورها بين عامَي 1948-1967

الصحيفة	وتيرة الصدور	مكان الصدور	سنوات الصدور	ملاحظات
الاتحاد	أسبوعية	حيفا	1944	لسان حال الحزب الشيوعي
الإخاء	شهرية	حيفا	1952-1954	نشرة داخلية للطائفة المسيحية في حيفا
الأخبار الكنسية	شهرية	الناصرة	1926-1957	نشرة داخلية للطائفة المسيحية في حيفا
الأرض	وتيرة غير ثابتة	مكان غير ثابت	1959-1961	نشرة حرجة "الأرض"
الأخبار الإسلامية	شهرية	القدس	1950-1959	صدرت عن وزارة الأديان
إلى الأمام	وتيرة غير ثابتة	تل أبيب	1955	نشرة صادرة عن "مبام"
الأنوار	شهرية	تل أبيب	1963-1966	مجلة أدبية فكرية. صدرت عن الهستدروت
الأوقات الإسرائيلية	أسبوعية	تل أبيب	1956	مقربة من حزب الصهيونيين العامين
البشرى	شهرية	حيفا	1935-1960	شهريةدينيةإسلامية.صدرت عنجماعة "الأحمدية"

الصحيفة	وتيرة الصدور	مكان الصدور	سنوات الصدور	ملاحظات
التعاون	شهرية	تل أبيب	1960	تعنى بشؤون العمال. صدرت عن الهستدروت
الجديد	شهرية	حيفا	1951–1960	مجلة أدبية ثقافية. صدرت عن الحزب الشيوعي الإسرائيلي
الدرب	وتيرة غير ثابتة	حيفا	1951–1965	مجلة فكرية أيديولوجية. صدرت عن الحزب الشيوعي الإسرائيلي
هذا العالم	أسبوعية	تل أبيب	1966–1971	النسخة العربية عن "هعولام هزيه"
الحرية	أسبوعية	تل أبيب	1955–1959	لسان حال حركة الحرية
حقيقة الأمر	أسبوعية	تل أبيب	1937–1960	صدرت عن الهستدروت
الرباط	وتيرة غير ثابتة	الناصرة	1944	جريدة دينية مسيحية
الرائد	شهرية	حيفا	1957–1961	جريدة دينية مسيحية
الرسالة	وتيرة غير ثابتة	تل أبيب	1961–1963	جريدة صادرة عن حزب الليبراليين
السلام والخير	شهرية	الناصرة	1937	جريدة دينية مسيحية
صدى التربية	شهرية	تل أبيب	1952	شهرية تعنى بقضايا المعلمين. صدرت عن الهستدروت
العالم المصوّر	أسبوعية	يافا	1955–1956	جريدة مستقلة تتلقى الدعم من الهستدروت
العمل	أسبوعية	تل أبيب	1959–1960	صدرت عن حزب "أحدوت هعفودا"
الغد	شهرية	تل أبيب- حيفا	1954	تعنى بقضايا الشبيبة. صدرت عن الحزب الشيوعي الإسرائيلي
الفجر	شهرية	تل أبيب	1958–1962	مجلة أدبية. صدرت عن حزب "مبام"
كلمة المرأة	شهرية	تل أبيب	1964–1974	تعنى بقضايا النساء. صدرت عن الهستدروت
المجتمع	شهرية	الناصرة	1954–1959	شهرية تعنى بالشؤون الأدبية والثقافية

الصحيفة	وتيرة الصدور	مكان الصدور	سنوات الصدور	ملاحظات
المرصاد	أسبوعية (صدرت كجريدة يومية من أيار حتى تشرين آول 1961)	حيفا- تل أبيب	1952	صدرت عن حزب "مبام"
المزرعة	وتيرة غير ثابتة	تل أبيب	1960–1966	صدرت عن وزارة الزراعة
المصوّر	بدأت كمجلة نصف شهرية، ثم تحولت إلى أسبوعية بعد 40 عددًا	تل أبيب	1960–1966	مستقلة. تلقت الدعم من الهستدروت
نشرة الأثير	شهرية	القدس	1957–1958	صدرت عن دار الإذاعة الإسرائيلية باللغة العربية
نشرة المركز	أسبوعية	تل أبيب	1955	صدرت عن الصهيونيين العامين
النور	شهرية	تل أبيب	1956	تخصصت بقضايا الشبيبة العربية. تلقت الدعم من الهستدروت
الهدف	شهرية	تل أبيب	1961	تخصصت بقضايا الثقافة. صدرت عن الهستدروت
الوسيط	وتيرة غير ثابتة	الناصرة	1951–1953	مستقلة. تلقت الدعم من "مباي"
اليوم	يومية	يافا	1948–1968	تلقت الدعم من الهستدروت
اليوم لأولادنا	نصف شهرية	تل أبيب	1960–1974	مجلة أطفال. ملحق لجريدة اليوم

المراجع

العربية

كبها، مصطفى (٢٠٠٤). **تحت عين الرقيب، الصحافة الفلسطينية ودورها في الكفاح الوطني بين الحربين العالميتين**. بيت بيرل: مركز دراسات الأدب العربي.

مرقص، نمر (١٩٩٩). **أقوى من النسيان**. كفر ياسيف. إصدار خاص .

موريه، شموئيل (١٩٨٧). **الكتب العربية التي صدرت في إسرائيل (١٩٤٨ -١٩٧٧)**. حيفا: بيت الكرمة.

الإنكليزية

Kubersky– Geffner ,E (1973) .**Attitudes of Arab Editorialists in Israel1967- 1948 ,** .A dissertation Submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in the University of Michigan.

العبرية

איילון، עמי (2000). **תולדות העיתונות הערבית**. הוצאה לאור משרד הביטחון, כתר ירושלים.

כבהא، מוסטפא (2006). **העיתונות הערבית בישראל כמכשיר לעיצוב זהות**. הוצאת מכון הרצוג , אוניברסיטת תל אביב.

כבהא , מוסטפא (2000). "מדינתנו ומוסדותיה נלחמות בנו ", **העין השביעית**, גיליון 19, נובמבר 2000 .

כבהא,מוסטפא (2002). "בחזרה למקורות" **העין השביעית**, גיליון 38 ,מאי 2002.

כבהא ,מוסטפא וכספי, דן . (2001) "מירושלים הקדושה עד המעין , מגמות בעיתונות

הערבית בישראל " **פנים**, 16.

נויברגר ,בנימין , (1998) , **המיעוט הערבי בישראל בין ניכור להשתלבות.** במסגרת הקורס: ממשל ופוליטיקה בישראל , הוצאת האוניברסיטה הפתוחה ,תל אביב .

נוסק, הלל ויחיאל, לימור, (1995). **הצנזורה הצבאית בישראל: פשרה זמנית מתמשכת בין ערכים מתנגשים**. בתוך: כספי, דן ולימור, יחיאל (1998) (עורכים). אמצעי תקשורת המונים בישראל. תל-אביב: האוניברסיטה הפתוחה.

שטנדל, אורי, (1992). **ערביי ישראל, בין פטיש לסדן**. הוצאת אקדמון, ירושלים.

مراجع إضافية

أرشيفات

أرشيف منظمة «هشومير هتعسير» وحزب «مبام». جبعات حبيبة: ياد يعاري.

أرشيف الهستدروت وحزب العمل. بيت بيرل.

أرشيف صحيفة الاتحاد. حيفا.

صحف ومجلات:

الاتحاد، الأخبار، الجديد، حقيقة الأمر، صدى التربية، صوت المعابر، كلمة المرأة، العالم المصور، الفجر، المرصاد، المصور، نشرات الأرض، الهدف، هذا العالم، الوسيط، الوطن، اليوم، הארץ، במערכה، דבר، ידיעות אחרונות.

السياسة التعليمية والمنهاج الدراسي في إسرائيل:

العرب الفلسطينيون وإرث الحكم العسكريّ

إسماعيل أبو سعد

مقدّمة

تستكشف هذه المقالة الطرائق التي موضعت بها إدارة الحكم العسكريّ وسياساتها الأقليّة العربيّة الفلسطينيّة في المجتمع الإسرائيلي. وسأركّز هنا، على وجه الخصوص، على الممارسات والسياسات التربويّة الحكوميّة في أثناء هذه الحقبة وما تلاها، ووقعها على تطوّر المجتمع العربي الفلسطيني. وسوف أحاجج هنا بأنّه رغم إلغاء الحكم العسكريّ في عام 1966، فإن إرثه المتواصل لا يزال يحدّد مكانة المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل.

التعليم تحت الحكم العسكري

تشكّل جهاز التعليم العامّ في إسرائيل من خلال فكر وممارسات الصهيونيين الأوروبيين الغربيين الأوائل الذين استوطنوا في فلسطين في ثمانينيات القرن التاسع عشر بنِيّة تأسيس دولة يهوديّة، بما في ذلك بنيته المؤسسية ومضمونه الأيديولوجي ولغة التّعليم (العبريّة) (Swirski, 1999). وبناء على ذلك، فقد كان العرب الفلسطينيون منذ البداية «الغائبين الحاضرين» في جهاز تربوي تمّ وضعه لشعب مختلف ويرتكز على أيديولوجيا لا مكان له في تقرير مضامينه، في أحسن الحالات، وهو" العدو"، في أسوأ الحالات.

طُوّرت المنظومة الحكومية الإسرائيلية أجهزة مدارس منفصلة لكلّ من الطلاب اليهود والعرب الفلسطينيين الذين يعيشون في أماكن منفصلة ـ ومحدودة بالنّسبة للفلسطينيين ـ طوال سيطرة الإدارة العسكرية. وكان الجهاز المدرسيّ منفصلاً، حتى في المدن التي كان فيها سكّان مختلطون من العرب واليهود (مثلاً: حيفا، عكّا، اللد، الرملة، يافا)، واختلفت فيه لغة التعليم، والمنهاج التعليمي، والمعدّات، وتخصيصات الميزانيّة (Saad-Abu, 1991; 2004; Haj-Al, 1995; Cohen, 1951; Mar'i, 1978). وبناء على ذلك، كان كلاهما ،بحدّ ذاته، عبارة عن نتاج وتأبيد لسياسة التقطيع الحكوميّة، وفصل بين الأكثرية اليهوديّة والأقليّة العربية الفلسطينيّة.

في عام 1949، صادقت الكنيست على قانون التعليم الإلزامي الذي ينطبق ـ رسميًّا ـ لدى كلّ من العرب واليهود، والذي بموجبه ضمنت الدولة، إلى جانب السلطات المحليّة، توفير ثماني سنوات من التعليم الإلزامي المجانيّ للأولاد أبناء سنّ 5 – 13 سنةً. لقد كانت الدولة مسؤولةً عن توفير المعلّمين، وتأهيلهم، ودفع أجورهم، وكذلك توفير المنهاج التعليمي. وكانت السلطات المحليّة مسؤولة عن مباني المدارس، والأثاث، والصيانة (Haj Al, 1995; Jiryis, 1976).

لقد ثبّت قانون التعليم الإلزامي، بشكل خاص، المسؤوليّات التالية للدولة وللأهالي:

- سيشمل التعليم الإلزامي جميع الأولاد من سنّ 5 حتى 13 عامًا، بمن فيهم جميع الناشئين الذين لم يكملوا تعلّمهم الابتدائي (البند 2-أ)؛
- سيُلقى على كاهل والدَي الطفل (أو الناشئ، كما تم تعريفه أعلاه) واجبان: الأول «القيام» بتسجيل الطفل أو الناشئ لدى «سلطة التعليم المحلية» الملائمة: (البند 3-أ)؛ والثاني، «ضمان ذهاب الطفل أو الناشئ إلى مؤسسة تعليمية معترف بها بانتظام» (البند 4-أ)؛
- وعلى نحو مماثل، يقع على كاهل الدولة واجب مضاعف: توفير التعليم للطفـل أو للناشئ المعني وتوفيره مجانًا. (Haj-Al, 1995, p.62).

لقد أعيق تطبيق قانون التعليم الإلزامي في أوساط الأقلية العربية الفلسطينية نتيجة للافتقار إلى المنشآت والموارد، إضافة إلى جهاز التحكم التابع للحكم العسكريّ. وبالإضافة

إلى ذلك، كانت المؤسسات الإسرائيلية الجديدة مشغولة باستيعاب المهاجرين اليهود. وهكذا، لم يتم، حتمًا، إعطاء أولوية للمدارس المخصصة للعرب (Saad-Abu, 1991, 2006; Swirski, 1999). وكانت ظروف المنشآت المدرسية في العديد من الأماكن سيئة جدًّا. فقد كانت الصفوف مكتظة جدًّا، لدرجة أنه تم التدريس في بعض الأماكن على ورديتين (بقيت كلتاهما مكتظة). وفي العديد من الحالات، جلس الطلاب على ألواح خشبية، صناديق، حافات الشبابيك، وحتى على الأرض نظرًا لعدم وجود أثاث. وكان العديد من المباني التي وُجدت فيها المدارس في ظروف متدنية، تضرر بعض منها في أثناء الحرب وأعمال العنف التي تلتها (Cohen, 1951). كما لم يكُن العديد من المباني الأخرى معدًّا للاستخدام كغرف للتدريس، كما وصف ذلك نمر مرقس، وهو معلم درّس في أثناء فترة الحكم العسكري. وكان تعيين مرقس الأول تحت الإدارة العسكريّة/إدارة الدولة الإسرائيلية في قرية عرابة في الجليل الغربي، حيث وصف ظروف المدرسة كما يلي:

«مدرسة القرية كانت من أربع غرف للصفوف، مبنية من الحجر والباطون من أيام الانتداب البريطاني، تتسع لجزء من التلاميذ. أمّا الباقون فيتوزعون على غرف مستأجرة في مختلف أنحاء القرية.

كان نصيبي، وحسَب البرنامج الذي وضعه مدير المدرسة حسين ياسين، أن أعلم معظم ساعات عملي الأسبوعية في صف بغرفة مستأجرة.

كانت تلك الغرف من الباطون، جدرانًا وسقفًا ومصطبة ضيّقة. نصف التلاميذ كانوا يجلسون على مقاعد قديمة مهترئة، والنصف الآخر على المصطبة مباشرة. وبين الجدار الذي يحمل اللوح وبين الصف الأول من التلاميذ كانت مسافة متر واحد أو ما حوله. وفي هذا الفراغ أقف أو أخطو عند إعطاء الدرس» (مرقس، 1999، ص. 115).

بعد سنة واحدة على التعليم في عرابة، تم نقله إلى مدرسة في قرية أخرى، البعنة، حيث كانت الظروف هناك أسوأ. فالصفوف كلّها كانت تقع ضمن غرف مستأجرة، توزعت على نحو واسع في كلّ أنحاء القرية. وكان الصف الذي درّس فيه مرقس يقع في بيت عائلة من المزارعين، وللدخول إليه كان يجب المرور عبر إسطبل فيه ثوران وحمار. لم يكن هناك، عمليًّا، أثاث في الغرفة، وكان الطلاب إمّا يجلسون على دكة من الباطون تحيط الجدران، وإمّا أنهم كانوا يجلبون معهم مقاعد من بيوتهم. لقد كانت الغرفة تفتقر إلى تجهيزات حيوية أخرى، أيضًا،

مثل الطباشير، ولذلك كان يتم إرسال الطلاب، أحيانًا، لجمع أحجار جيرية طرية بيضاء من التلال يمكن استخدامها كطباشير، وفي أحيان أخرى كان المعلّمون يشترونها بنقودهم الخاصة حين كانت تتوافر لديهم فرصة السفر إلى مدينة كبيرة. كما كان هناك نقص، أيضًا، في كتب التدريس، والتي تعود إلى فترة الانتداب البريطاني. وفي حالات عديدة، كان اللوح يحل محلّ كتب التدريس من خلال نسخ مقاطع من الكتاب عليه، وبذلك يمكن أن يقوم بدور كتب التدريس للصفّ بكامله.

لقد شتتت حرب عام 1948 عددًا كبيرًا من المعلمين العرب الفلسطينيين والإداريين، وشلّت الجهاز المدرسيّ الذي كان قائمًا خلال الانتداب البريطاني. لكن، لم يكن من الممكن تشغيل طاقم معلمين وإداريين من دون موافقة «خدمات الأمن العامّ». لقد كانت الإدارة العسكريّة معنيّة بترقية معظم المعلمين ذوي «التفكير الإيجابي» وبإبقاء سيطرة مُحكمة على ظهور مجموعة جديدة من المفكّرين العرب الفلسطينيين (Swirski, 1999)، وطاول ذلك تأهيل المعلمين إضافةً إلى تشغيلهم. تقدم تجربة أحد المعلمين الفلسطينيين الأوائل، نمر مرقس (1999)، نظرة ثاقبة إلى عدد كبير من التفرعات السلبية التي خلقها ذلك بالنسبة إلى تطوير المدارس العربية الفلسطينية. لقد أنهى مرقس المدرسة الثانوية في مدرسة ثانوية خاصة في مدينة عكا في فترة الانتداب البريطاني، ثم تمّ تعيينه مدرّسًا في مدرسة دالية الكرمل التي تتبع الجهاز التعليمي العام بين عامَي 1946 و1948. وبعد تأسيس دولة إسرائيل، قدّم طلبًا للسلطات الجديدة لوظيفة في التعليم. اِنتظر مرقس عامين من دون أن يتلقى ردًّا على طلبه، رغم أنه كان هناك نقص كبير في المرشحين المؤهلين للتعليم في المدارس العربية في ذلك الوقت. وكما وصف ذلك هو:

«بسبب هذا النقص، ولأسباب أخرى، كانت إدارة المعارف تقبل للعمل في المدارس العربية مدرّسين ومدرّسات لم يُنهوا سوى الدراسة الابتدائية. وكان قبول مدرّسين للعمل يتمّ بشكل انتقائيّ وحسب تواصي وقرارات جهازَي الحكم العسكري والاستخبارات. ولم أكُن ولا أهلي من المقرّبين إلى هذين الجهازين أو من أذنابهما» (مرقس، 1999، صفحات: 110–111).

فتحت إدارة التعليم العربي عام 1949 دورة تدريب مكثّفة للمعلمين، وتم قبول بعض الأشخاص من قرية مرقس فيها. ولم يتقدم مرقس للدورة لأنه كان معلمًا مؤهلاً، في رصيده سنتان من الخبرة بالتعليم. ولكن، نظرًا إلى أنه لم يتمّ إقرار طلبه لوظيفة تعليمية، ولم يكن

راغبًا في الحصول على وظيفة عبر القنوات التي من شأنها أن تتركه مدينًا لفضل السلطات، سلّم بحقيقة أنه لن يتمّ الاعتراف بمؤهلاته التعليمية السابقة، وقرر الحصول على مؤهّلات تعليمية جديدة من الدولة.

«عادت إدارة المعارف وأعلنت عن دورة جديدة لتدريب المدرّسين. للسنة المدرسية التالية. فتنازلت عن عنادي السابق وقدّمت طلبًا للالتحاق بها. وجاءني الردّ بالإيجاب! لم ألجأ إلى واسطة ولا كنت أقبل بذلك، فكيف حدث واستجابوا لطلبي؟ علمت في قادم السنين أن أحد أذناب الجهاز من المقرّرين، وهو من بلدنا وتربط عائلته بعائلتنا روابط صداقة سابقة، وقد أوصى بقبولي عندما راجعه مسؤولو الجهازين بخصوصي. لم يكن يعرفني عن قرب. إذ لم أكن أجالسه أو يجالسني نظرًا لفارق العمر الكبير بيننا. ولكنه اعتمد في جوابه على معرفته للوالدين (ناس مستورين ولا يتدخلون بالسياسة)» (مرقس، 1999، 111).أجريت دورة الأشهر الثمانية في يافا. وكان جميع المعلمين من اليهود الذي تحدثوا العربية بطلاقة. لقد تمّ عزل الطلاب عن العالم الواسع، فلم يكن بإمكانهم الوصول إلى الجرائد أو الراديو، وكلّ هؤلاء الذين جاءوا من قرى بعيدة عن يافا كان في إمكانهم أن يزوروا عائلاتهم مرّة في الشهر، فقط. وقدّم مرقس (1999) مثالاً حول الكيفية التي تمّ بها إحكام السيطرة على الطلاب:

«قبل انتهاء الدورة، في منتصف مدتها تقريبًا، فوجئنا بفصل زميلنا صبحي ناصر منها. لم يفسّر لنا أحد لماذا؟ اختلينا، إبراهيم بولس وأنا، نفكّر بالحادث. واتّفقنا على إثارة الموضوع مع مدير الدورة، أبنير كوهن، والاحتجاج.

عندما دخل المدير صفنا لإعطاء درس التربية وعلم النفس، استأذنت وطلبت منه، قبل أن يبدأ الدرس، جوابًا على ما كان يشغلنا. لماذا فصل صبحي ناصر؟ كان جوابه، هذا شغل الإدارة ولا دخل لكم فيه... في الفسحة ما بين درسين، وإذ خرج جميع الطلاب من غرفة الصف وغدت الغرفة خالية، دخل أحدهم وكتب بالطبشورة على اللوح الأسود «ويل لنعجة لا تعرف جزارها من راعيها».

انشغلت إدارة الدورة عدة أيام بالتحقيق لمعرفة من الذي كتب تلك العبارة، كان بعض الطلاب، من عيون الإدارة، يدخلون مكتب المدير ويخرجون. ولكن أحدًا لم يسألني. ويظهر أن مدير الدورة كان يسلك إلى غايته ليس طريق الاستفسار المباشر بل طريق التصيد عن طريق

عيونه...وصلني بعد أيام أن فصل صبحي ناصر جاء لكونه شيوعيًّا أو مرتبطًا بالحزب.[1] فقد رآه من رآه أنه يشارك في مظاهرة كانت جرت في تل أبيب ويافا قبل أسابيع، نظّمها الحزب الشيوعي» (مرقس، 1999، 112-113).

تم تفضيل اهتمامات الإدارة العسكرية الأمنية على القدرات التثقيفية والمهنية عند تجنيد طواقم المدارس العربية على جميع المستويات. وأضاف هذا الأمر طبقات من البيروقراطية التي أعاقت هي بدورها العملية إلى حد كبير. وتوضح الرسالة التالية المرسلة إلى الحاكم العسكري للواء الشمال من قبل مسئول عن إدارة التعليم العربي مدى الأولوية التي مُنحت لسيطرة الإدارة العسكرية، وتأثيراتها المعيقة. وقام المسئول في هذه الرسالة بالتذمر من انعدام التنسيق بين الضباط العسكريين المختلفين، الأمر الذي حال دون تعيينه لمعلم معيّن:

«في رسالتك، أنت تعارض تعيين]اسم المرشّح[، على خلفيّة أمنية. قبل ستة أشهر، حينما زرتُ الناصرة... والتقيتُ الحاكم العسكريّ المحلّي.... توسّل هو وحاكم كفر ياسيف العسكري أن أرشّح [اسم المرشّح] لمهنة التّعليم، مشيرًا إلى «الأمن القومي» كسبب لذلك. لقد قبلتُ حججهما، ورشّحتُه، رغم أنه كان لديّ مرشحون مرغوبون أكثر. لاحقًا، كان قد مورس عليّ ضغط من مصدر آخر لترشيحه، ذاكرًا مصالح قومية أخرى. والآن، أنت بالذات من يجد المرشّح غير ملائم. الرجاء إعلامي ما إذا كان يجب تعيينه أم لا، حسب رأيك» (وزارة التربية والتعليم، 1950، مقتبس من Swirski ، 1999، صفحات: 173-174).في حال تعيينهم، حُظر على المعلمين العرب المشاركة في أية نشاطات سياسية، وتمّ طرد هؤلاء الذين لم يتقيدوا بذلك بسرعة. ولم يكن لديهم أية مؤسسات مهنية لتذود عن حقوقهم أو لتعالج المشاكل العينية التي واجهوها (Cohen, 1951). رغم أنه كان يمكن أن يكونوا أعضاء في نقابة المعلمين العامة، كانوا «حاضرين غائبين» هناك، حيث بقيت احتياجاتهم ومشاكلهم غير معترف بها. وتوفر، مرة أخرى، تجربة نمر مرقس (1999)، على امتداد سبع سنوات من التعليم (1951-1958) خلال فترة الحكم العسكريّ، تضيف لهذه القضية توضيحًا معمقًا. بدأت مجموعة مكونة من أربعة معلمين يعملون في الجليل الغربي (بمن فيهم مرقس وثلاثة زملاء له من دورة تأهيل المعلمين) الالتقاء سرًّا، عام 1952، حيث أقاموا منظمة تهدف إلى رفع الوعي فيما يتعلق بظروف المعلمين العرب المتدنية، ومساواة ظروف التعليم في المدارس

1 كان الحزب الشيوعي حزبًا مسجلاً قانونيًّا في إسرائيل.

العربية مع المدارس اليهودية. أصدرت المنظمة منشورات تم إرسالها إلى عدد كبير من المعلمين العرب الفلسطينيين. وتوجب إجراء العملية بأكملها، منذ استنساخ المناشير وحتى إرسالها، بسرية تامّة. ولم يتم إرسال المناشير من القرى التي درّس فيها المعلمون، بل من ثلاث مدن كبيرة مختلفة. علاوة على ذلك، وكما يصف مرقس (1999):

«وحتى في شراء طوابع بريد بالمئات، كنا ومن باب الحذر، نشتريها من أكثر من مكتب بريد. وأذكر ذات مرّة أنني بعثت أخًا لصديقي عيسى لوباني لإحضار طوابع البريد من مكتب البريد في الناصرة. واحتجنا إلى كمية أكبر من الكمية التي اشتراها في الدفعة الأولى. وعاد حسب طلبي لشراء كمية ثانية. فتذكر موظف البريد أنه ليست المرة الأولى التي يشتري الطوابع عنده وبكميات. وشك بالأمر. وطلب منه الانتظار ليراجع مسئولين عنه. فأدرك هذا الفتى ابن الصف الثامن أو التاسع أن الموظف ذهب لاستدعاء من يعتقله ويحقق معه ففر. وترك المكان وأسرع آيبًا إلى البيت حيث كنت في انتظاره» (ص. 124).

كذلك، فقد انضم مرقس، عام 1953، بشكل سريّ، إلى الحزب الشيوعي. وحينئذٍ عيّنته إدارة التّعليم العربي في مدرسة برطعة في المثلث الشمالي، بعيدًا عن بيته، وظنّ أن ذلك كان نتيجة لإثارة شكوك المسئولين بالنسبة إلى مشاركته في نشاطات لا تؤهله لها «مواطنته» كعربي فلسطيني تحت الإدارة العسكريّة. وتطلب ذلك النقل استصدار تصاريح سفر من حاكمين عسكريين مختلفين (واحد في الناصرة وواحد في أم الفحم) للوصول إلى مكان عمله. وفي الوقت نفسه، نقلت إدارة التعليم العربيّ العديد من الأعضاء الآخرين في المنظمة السرية لرفع وعي المعلمين ودعمهم إلى مدارس مختلفة موزعة في مركز البلاد، حيث لم تكن هنالك أية نشاطات لمثل هذه المنظمات. وأدى هذا الأمر إلى عزلهم عن بعضهم بعضًا وعن النشاطات التي قاموا بتنظيمها في الشمال. كما يصف مرقس (1999) ذلك:

«كان واضحًا أن هذا النقل تعسّفيّ وتعجيزيّ. ويظهر أنه كان بهدف تيئيسنا وإجبارنا على ترك العمل. وفي حالة قبولنا بأمر النقل سنكون في حالة صعبة يمكن تصيدنا واختراع الأسباب لفصلنا من العمل... طبعًا لم يكن هدف أجهزة السلطة التي قرّرت هذا النقل التعسّفيّ مرمرة حياتنا فقط، وإنما، أيضًا، تخويف باقي المعلمين من سلوك طريقنا «الوعر» وردع المتعاطفين منهم مع حركتنا عن هذا التعاطف. ولكن النتائج جاءت معكوسة» (ص. 138).

اِستغلّ مرقس وزملاؤه هذه الفرصة لتطوير الاتصالات في القرى العربيّة الفلسطينيّة في

منطقة المثلث ونجحوا، بشكل كبير، في زيادة الدعم لحركتهم لتحسين ظروف المعلّمين والتّعليم العربيّ الفلسطينيّ، بشكل عامّ.

وبعد مضيّ ستة أشهر على نقلهم، ولأوّل مرة في تاريخ نقابة المعلمين العامّة عام 1955، شارك المعلمون العرب الفلسطينيون في تنظيم قائمة جديدة سمّيت «المعلمون الديمقراطيون»، وضمّت مرشحين عربًا ويهودَ لانتخابات مجلس النقابة. صوّتت لجنة انتخابات نقابة المعلمين العامّة ضدّ السماح للقائمة الجديدة بالمشاركة في الانتخابات، فتوجهت عندها قائمة المعلمين الديمقراطيين إلى المحكمة التي قضت لصالح السماح للقائمة الجديدة بالمشاركة في انتخابات نقابة المعلمين العامّة. ونجحت هذه القائمة في الحصول على أربعة مقاعد في مجلس النقابة، شغل مرقس واحدًا منها.

تواصلت نشاطات مرقس السياسية والمجتمعية وأصبحت علنية بشكل أكبر. وبعد ذلك بفترة وجيزة، تم استدعاؤه مع اثنين من زملائه للمثول أمام لجنة مشتركة لإدارة التعليم العربي ولنقابة المعلمين العامّة، حيث تم اتهامهم بإهانة مشغّلهم (أي إدارة التعليم العربي)، بالاستناد إلى تصريحات ظهرت في بعض من منشوراتهم التي تنتقد ظروف المدارس العربية والموظفين المسئولين عن إدارة التعليم العربي. وتم فصل المعلمين الثلاثة وحرمانهم من التعويض (مرقس، 1999).

إن العوامل غير التعليمية الكثيرة التي حددت معايير طاقم التعليم «المقبول» (على سبيل المثال: اجتثاث طبقة الفلسطينيين المتعلّمين خلال حرب عام 1948، منح الأفضليّة للشؤون الأمنية على حساب الاحتياجات التعليميّة، بيروقراطية الإدارة العسكرية المركّبة، وإلى آخره)، بالإضافة إلى النقص العامّ في المعلمين المؤهلين، كانت لها نتائج سلبية حادة على تطوّر التعليم العربي الفلسطيني. فقبل كل شيء، ساهمت هذه العوامل في وجود نسبة عالية من الطلاب للمعلم الواحد. فعلى سبيل المثال، كان معدل عدد الطلاب لكل معلم، عام 1949، في الجليل الغربيّ، حيث كان يقيم معظم السكان العرب الفلسطينيين في إسرائيل، 61 طالبًا. وكان المعدّل أعلى حتى في أماكن أخرى. وفي الوسط اليهوديّ، كان معدّل عدد الطلاب لكل معلّم ما بين 35–40 طالبًا، في حين أنّ المعدّل كان أدنى بكثير من ذلك في مدارس الكيبوتسات. بشكل عامّ، كان عدد الطلاب للمعلم العربيّ ضعف عددهم للمعلم اليهودي، في الوقت الذي تقاضى فيه المعلم العربي نصف راتب نظيره اليهوديّ، فقط (Cohen, 1951).

يعرض الجدول 1 تلخيصًا لتطور المدارس العربية على امتداد فترة الحكم العسكري، ومقارنته لتطور المدارس اليهودية. إن إلقاء نظرة سريعة على الجدول، يُعطي الانطباع عن الفلسطينيين بأنهم «حاضرون غائبون». فلم تكن هناك أية مدارس للأطفال الفلسطينيين المعاقين حتى العام الدراسي 1964/1963، وعندما توافرت مدرسة واحدة، فقط، لجميع السكان الفلسطينيين، تفاقمت حدة القصور بشكل أكبر نتيجة لقيود السفر التي كانت قائمة آنذاك. ولم يتم تأسيس أول مدرسة ثانوية حتى العام الدراسي 1953/1952، ومع انتهاء فترة الإدارة العسكرية، ارتفع عدد المدارس الثانوية لجميع السكان إلى 8 في شتّى أنحاء البلاد (ولم تقُم أية مدرسة ثانوية في النقب حتى بعد مرور سنوات عدّة على انتهاء الإدارة العسكرية). وفي حين تم افتتاح مدارس متخصصة بالتعليم المهني والزراعي في الوسط اليهودي خلال العامين الأولين لتأسيس الدولة، فقد كانت هذه معدومة في جهاز المدارس العربية حتى العام الدراسي 1960/1959، حيث تشكلت من 4-5 مدارس مهنية و1-2 مدرسة زراعية للوسط الفلسطيني بأكمله. ولربما كان الأمر «الغائب» الأكثر بروزًا هو عدم وجود كلية إعداد للمعلمين الفلسطينيين حتى بعد 10 سنوات على تأسيس الدولة، رغم النقص البالغ في المعلمين بعد تمزيق المجتمع الفلسطيني في إسرائيل عام 1948.

جدول رقم 1

مؤسسات تعليمية يهودية وعربية خلال فترة الحكم العسكري

جهاز التعليم اليهودي							
السنوات	بساتين	مدارس ابتدائية	مدارس للتعليم الخاص	مدارس ثانوية	مدارس صناعية	مدارس زراعية	دور معلمين
1948/49	709	467	-	39	26	-	12
1950/51	1,090	722	39	59	42	28	17
1952/53	1,669	945	74	68	41	32	24
1954/55	1,885	945	51	74	42	34	24
1956/57	1,894	1,042	60	68	46	36	23
1957/58	1,900	1,100	64	71	52	37	25
1958/59	1,936	1,132	74	79	55	31	31

جهاز التعليم اليهودي							
السنوات	بساتين	مدارس ابتدائية	مدارس للتعليم الخاص	مدارس ثانوية	مدارس صناعية	مدارس زراعية	دور معلمين
1959/60	2,008	1,149	82	87	60	30	30
1960/61	2,015	1,151	94	101	59	29	32
1961/62	2,108	1,161	98	118	66	31	37
1962/63	2,201	1,188	106	132	114	44	38
1963/64	2,303	1,195	114	139	134	41	42
1964/65	2,384	1,216	114	159	159	33	47
1965/66	2,491	1,253	131	167	187	28	56

جهاز التعليم العربي							
السنوات	بساتين	مدارس ابتدائية	مدارس للتعليم الخاص	مدارس ثانوية	مدارس صناعية	مدارس زراعية	دور معلمين
1948/49	10	45	–	–	–	–	–
1950/51	87	99	–	–	–	–	–
1952/53	91	108	–	١	–	–	–
1954/55	81	114	–	٥	–	–	–
1956/57	104	115	–	٦	–	–	–
1957/58	109	119	–	٥	–	–	–
1958/59	116	131	–	٥	–	–	–
1959/60	120	138	–	٥	–	١	١
1960/61	131	152	–	٦	–	١	1
1961/62	135	165	–	٩	–	١	1
1962/63	139	166	–	١٠	٤	٢	1
1963/64	142	170	١	٨	٤	١	1
1964/65	150	178	١	٨	٥	١	1
1965/66	151	181	١	٨	٤	١	1

الأهداف، والغايات، والمنهاج الدراسي في ظل الحكم العسكري: من أعداء إلى «حاضرين غائبين»

كان التعليم الصهيوني/اليهودي الخاص قائمًا ومتطورًا إلى حد كبير في فلسطين قبل عام 1948.[2] وبعد تأسيسها، واصلت الدولة الإسرائيلية، على ما يبدو، تصوّر وتطوير جهازها التعليمي وكأنه لا يزال يدرّس اليهود فقط. وحدد قانون التعليم الرسمي، عام 1953، لإسرائيل الأهداف التالية بالنسبة إلى جهاز التعليم:

ترسيخ التعليم على قيم الثقافة اليهودية والإنجازات العلمية، على حب الوطن والولاء للدولة وللشعب اليهودي، على ممارسة الأعمال الزراعية والحرفية، على التأهيل الريادي، على النضال من أجل مجتمع مبني على الحرية، والمساواة، والتسامح، والمساعدة المتبادلة، وحب الإنسانية (مقتبس في Mar'i, 1978, p. 50).

توفر هذه الأهداف استعارة أخرى للطريقة التي كان فيها الفلسطينيون العرب «حاضرين» كطلاب في جهاز المدارس، وفي الوقت ذاته «غائبين» عن صياغة رؤية الدولة التعليمية.

تم نسخ الفصل المادي بين اليهود والعرب الفلسطينيين في إسرائيل خلال فترة الإدارة العسكرية في العديد من نواحي الحياة العامة الأخرى، بما فيها تطوير مضامين مناهج تعليم وكتب دراسية مختلفة لجهازي التعليم اليهودي والعربي، في ظل هيمنة كاملة لمسئولي وزارة التربية والتعليم. وكما هو الحال في أجهزة المدارس الأخرى، سيطرت الكتب الدراسية على ما تعلمه الطلاب في المدارس، وحددت المنهاج الدراسي، بالإضافة إلى الحقائق التي يتم تعلمها في شتّى المواضيع، والتي اعتمد عليها المعلمون في تنظيم الدروس وبناء المواضيع. وكان هذا الأمر صحيحًا في إسرائيل بشكل خاصّ، نظرًا إلى كون المعلمين ملزمين الاستنادَ في تعليمهم إلى الكتب الدراسية التي تصادق عليها وزارة التربية والتعليم. ووفقًا لـ(Bar-Tal and Teichman 2005):

نظرًا إلى البنية المركزية الخاصة بجهاز التعليم في إسرائيل، تضع وزارة التربية والتعليم الخطوط الرئيسة لتطوير منهاج التعليم، وهي تتمتع بصلاحية المصدّقة على الكتب الدراسية. وهكذا، تحدد الوزارة الغايات التعليمية، والثقافية، والاجتماعية التي ينبغي إحرازها (Eden, 1971)، وتعكس مضامين الكتب الدراسية المعرفة التي تحاول المجموعة المهيمنة

2 للمزيد من المناقشة، انظر Swirski (1999)، الفصل 4.

في المجتمع نقلها لأفرادها (ص. 159).

حتى قبل تأسيس الدولة، كان العرب «غائبين» في الكتب المدرسية الخاصة بالمدارس اليهودية، كما عرضها المؤلفون والمديرون التربويون اليهود. عاينت (Firer, 1985) كتب التاريخ الدراسية منذ عام 1900 وما بعده، وفحصت دورها في الترويج للاندماج في المجتمع الصهيوني، حيث وجدت أن شتّى كتب التاريخ التي وجدت في فترة ما قبل الدولة (1900–1948) شددت على حقوق الشعب اليهودي الحصرية في ملكية فلسطين. وتم عرض العرب، بالمقابل، كشعب متأخر، بدائي لا يتمتع بحقوق ملكية مشابهة في الأرض «المهملة» التي كانت تنتظر «الافتداء اليهودي». وبناء عليه، زرعت هذه الكتب المدرسية بذور إحالة الفلسطينيين العرب إلى مرتبة «الحاضرين الغائبين» وكذلك إلى مرتبة «الأعداء». وعند اندلاع العنف بسبب القوميتين المتعارضتين للفلسطينيين العرب الأصلانيين وللمستوطنين الصهيونيين، بدأت كتب التاريخ الدراسية، أيضًا، بالإشارة إلى العرب بشكل غير متمايز، بأنهم لصوص وهمجيون وسريعو الغضب. وأعطت دراسات (Gal-Bar‘s, 1993; 1994) لكتب الجغرافية المدرسية لفترة ما قبل الدولة نتائج مشابهة. فإن كتب الجغرافية الدراسية الأولى، التي وضعها مؤلفون صهيونيون عاشوا في أوروبا ودعموا المقولة «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»، نزعت إلى تجاهل وجود السكان العرب الأصلانيين في فلسطين بشكل تام. ولاحقًا، تميزت الكتب الدراسية التي وضعها مؤلفون يعيشون في فلسطين بمواقف عنصرية وشعور بالاستعلاء والتفوّق تجاه المجتمع العربي، على نحو مشابه للمواقف الأوروبية الشائعة آنذاك تجاه المشرق. وعند اندلاع الصراع مع الفلسطينيين العرب، بدأ عرضهم بأنهم «العدو»، ووفقًا لـ (Gal-Bar, 1993)، تم وصفهم كالتالي:

«حشد من الناس سلبي ومتجانس يهدد، يعتدي، يهدم، يجتث، يحرق ويطلق النار، يستثيره كارهو إسرائيل، الذين يكافحون من أجل القضاء على أثمن رموز الصهيونية: كروم العنب، بيارات البرتقال، البساتين والغابات. ... مرة أخرى تتم رؤية العرب كناكرين للجميل. وفقًا لهذه الرؤية، أحضرت الصهيونية التقدم إلى المنطقة وساعدت في السيطرة على القفر، وساعدت، هكذا، في تقدم العرب أيضًا. ولكن بدلاً من تقديم الشكر لليهود لبناء البلد لفائدة جميع مواطنيها، فإنهم يجيبون بالدمار والهدم» (ص. 181).

واصلت الكتب المدرسية، خلال فترة الإدارة العسكرية، عرض العرب على نحو سلبي، وفقًا

لذات المنظور الإيديولوجي- التعليمي المتبنى خلال فترة ما قبل الدولة (Tal-Bar, & Teichman, 2005; Firer, 1985; Podeh, 2002). ووفقًا لـ (Firer, 1985)، تأثرت الكتب الدراسية التي نشرتها الدولة المقامة حديثًا بصدمة المحرقة في أوروبا، واستخدمت المفاهيم العاطفية نفسها من تلك التجربة في وصف الصراع اليهودي ـ العربي. وحسب وصف (Bar-Tal & Teichman (2005 ، أخرجت هذه الكتب الدراسية الصراع اليهودي ـ العربي كليًّا من سياقه العملي:

لم يذكر معظم هذه الكتب حتى وجود شعب فلسطيني، تجاهل تطلعاتِه أو القوى الدافعة وراء الوطنية الفلسطينية. وهكذا، تم عرض العنف العربي ومقاومة الصهيونية بدون تفسير، وظهر أنه تعسفي وناقم. وتدخل ذلك في محاولات اليهود السلمية والنبيلة (الذين وُصفوا بأنهم ضحايا) للعودة إلى وطنهم. (ص. 162).

رغم وجود استثناءات قليلة، إلا أن عرض العرب الأكثر تكرارًا في هذا الجيل من الكتب المدرسية في التاريخ، والجغرافية، وكتب القارئ بالعبرية[3] كان أنهم «العدو» (Tal-Bar ;1993 ,Gal-Bar Teichman, 2005; Firer, 1985; Podeh, 2002 &;). وهم لم يشرحوا أو حتى يعترفوا بتشتيت الشعب الفلسطيني وتشريده كنتيجة لإنشاء إسرائيل. وبدلاً من ذلك، عزوا القوى الدافعة للعنف العربي إلى «معاداتهم للسامية» وكراهية اليهود (Teichman, 2005; & Tal-Bar Firer, 1985).إنّ التغييب الخطير لتاريخ العرب الفلسطينيين، لحياتهم قبل عام 1948 في فلسطين، لتطلعاتهم القومية والوطنية. وما أعقب ذلك من تشريد، حوّلهم إلى «حاضرين غائبين» في المعنى التّاريخي. لقد أصبحوا حرفيًّا أقليّة في إسرائيل قائمة في الحاضر، لكن لا تاريخ لها في ذلك المكان. إن التنكّر للتاريخ وللوجود الفلسطينيْن في الماضي كان أمرًا مركزيًّا في الرواية الصهيونيّة لتاريخ «أرض إسرائيل»، والتي كانت تروّج من خلال كتب التعليم الصادرة عن وزارة التربية التعليم. لقد اهتمّ المنهاج الدراسي، طوال فترة الحكم العسكري، بشكل رئيسي، باحتياجات بناء الأمة وإنشاء هوية قوميّة متجانسة، ولهذا الغرض فقد تم استخدام آليات التنكّر، الحذف والتشويه ضدّ العرب (Teichman, 2005 & Tal-Bar).

3 تضمن نوع الكتب الدراسية الذي سمي "القارئ" طائفة من الأساليب، بما فيها القصص القصيرة، والقصائد، والمقتطفات من الكتب الأدبية، والمقالات الوصفية القصـــيرة المختارة و/أو التي كتبها المحرر Bar-Tal, and Teichman 2005)).

لكن Gal-Bar (1994) أشار إلى أنه طرأ تغيّر على الطريقة التي عالجت بها كتب الجغرافية الدراسية الموضوع، فالكتب التي وضعت بعد ذروة حرب عام 1948، أشارت إلى المواطنين الفلسطينيين العرب في إسرائيل. فقد وُجد عدد أقل من ذي قبل من التصنيفات النازعة للشرعية، أو الإشارات إليهم بأنهم بدائيون، متأخرون، أو أنهم «العدو». وفي الفترة التي كان لليهود الإسرائيليين القليل من التواصل مع العرب الفلسطينيين، شركائهم في المواطنة، كانت الكتب الدراسية التي صادقت عليها وزارة التربية والتعليم تعيد صياغتهم بأنهم «عرب إسرائيليون»، وتم وسمهم بآراء نمطية أقل سلبية من العرب الذين يعيشون ما وراء حدود الدولة، كما تم عرضهم بشكل عنصري على أنهم لا يندمجون في المجتمع اليهودي الإسرائيلي. كذلك شددت الكتب الدراسية على المعاملة الحسنة التي يلقاها العرب الإسرائيليون لدى سلطات الدولة، مثل توفير التعليم، الصحة، وخدمات الرفاه، والعديد من زخارف التقدم والعصرنة، بالإضافة إلى المساواة. ومرة أخرى، كانوا «حاضرين» في المصطلحات التي أراد المثقفون اليهود الإسرائيليون تصورهم بها، وفي الوقت ذاته «غائبون» كليًّا في مصطلحات التمثيل الذاتي.

اِنتقل التوجه نحو العرب الفلسطينيين في منهاج جهاز المدارس اليهودية الإسرائيلية والكتب الدراسية المتبناة في أثناء فترة الحكم العسكري إلى نواحٍ أخرى من الثقافة اليهودية الإسرائيلية، بما فيها أدبها. ففي رواية قصيرة ألفتها شخصية أدبية إسرائيلية بارزة، عاموس عوز، عام 1965، وتحمل عنوان «البدوي والأفعى»، يصف فيها التفاعل الذي حدث بين سكان الكيبوتس ومجموعة من البدو التي انتقلت شمالاً بحثًا عن المراعي، في أعقاب سنة جافة على نحو خاص، وجلب مع غزو البدو الرحّل لمنطقة الكيبوتس الدمار، وداء الأظلاف والفم، وخراب الحقول المزروعة، والسرقة. وكانت أعناز البدو السوداء هدامة، نظرًا إلى قدرتها على تسلق السياجات والتهام شتّى أنواع الأوراق الخضراء، كما تدور أحداث الرواية حول شابة من الكيبوتس (غئولة) والراعي البدوي، الذي كان هو، أيضًا، أسود اللون، مثل أعنازه. اعتبرت غئولة الراعي البدوي بدائيًّا، ووحشيًّا، وبشعًا، وحقيرًا، لكنه أثار فيها رغبة جنسية استحواذية. وفي النهاية، وقعت غئولة ضحية لرغباتها، لأنها في حين كان خيالها يشرد به، انزلقت أفعى على مقربة منها ولسعتها، قاضية بذلك على غئولة وعلى رغباتها المحرمة. ووفقًا لـ(Sa'di 2004)، فإنه من الواضح أن هدف عوز كان التعبير بلغة درامية عن الهوة غير القابلة للجسر التي تفصل بين المستوطنين المزارعين القانونيين والطلائعيين المثاليين الذين استقروا على حافة

الصحراء وبين البدو العرب البدائيين. فضلاً عن ذلك، فقد كانت رسالته تشير أن أية محاولة لعبور الفجوة، حتى من خلال التخيّل، ستشكل خطرًا، إن لم يكن حتى مهلكًا.لدى استحضار العرض السلبيّ للعرب في كتب التعليم العبرية والأدب العبري خلال فترة الحكم العسكريّ، نرى أنّ الجهاز المدرسيّ اليهوديّ ساهم أكثر في تهميش الأقلية الفلسطينية عن طريق تعريض الطلاب اليهود بشكل مقلّص، أو عدم كشفهم، البتّة، على اللغة أو الثقافة العربيّتيْن. فرغم حقيقة أن اللغة العربية قد اختيرت، رسميًّا، كإحدى اللغتين الرسميتيْن في إسرائيل، فإنّ دراسة العربيّة لم تكن مطلوبة في المدارس اليهودية كموضوع إلزامي في امتحانات البچروت. إنّ اللغة العربيّة، شأنها شأن الشّعب الذي يتحدثها، كانت حاضرةً على مستوى ظاهريّ، لكنّها غائبة على المستوى الأساسيّ العمليّ الذي سيحدّد شكل التّعليم اليهوديّ الإسرائيلي في المستقبل.إن الغايات والأهداف والمنهاج التعليميّ للجهاز المدرسيّ العربيّ خلال فترة الحكم العسكريّ وضحت مجموعة أخرى من المشاكل، والتي تمّت الإشارة إليها في تجربة مرقس (1999). ففي عام 1951، كتب Cohen (1951):

«لقد كانت مشكلة المنهاج الدراسي [للمدارس العربية] أكثر جِدية من مشكلة الظروف المادية. وحتى الآن، ليس للمدارس العربية منهاج دراسي وكتب دراسية تلائم دولة ديمقراطية. إنهم لا يزالون يستخدمون الكتب الدراسية نفسها المستخدمة إبان الانتداب البريطاني» (ص. 132).

رغم أن العرب كانوا «غائبين»، في الأساس، عن الأهداف العامة ذات التوجه اليهودي والتي صِيغت لجهاز التعليم الرسمي، لم تُصَغ أهداف موازية لجهاز التعليم العربي. وبعد أن بدأ تطوير منهاج دراسي للمدارس العربية، اقتضت أهداف المنهاج الدراسي العينيّة من الطلاب التعلّم الكثير عن القيم والثقافة اليهوديتيْن، في حين انكشفوا بشكل سطحي على القيم والثقافة العربيتيْن التي تمّ انتقاؤها ومراقبتها بحذر. وكانت نتائج ذلك واضحة في المنهاج الدراسي للمدارس الابتدائية والثانوية والتي تسيطر عليه الحكومة (Haj-Al, 1995; Mar'i 1978, 1985; Peres, Davis-Yuval & Ehrlich, 1970). طُلب من الطلاب العرب قضاء العديد من الحصص في دراسة الثقافة والتاريخ اليهوديين واللغة العبرية (يفوق ذلك مجموع الحصص التي يقضونها في دراسة الأدب والتاريخ العربيْن). ووجب عليهم تعلّم القيم اليهودية والتطلعات الصهيونية، في حين غابت قصة وقيم شعبهم وتطلعاته الوطنية

عن المنهاج الدراسي (Haj-Al, 1995; Ma'ri, 1978; 1985). علاوة على ذلك، لم يكن الهدف الأساسي للدراسات اليهودية في التعليم العربي تطوير كفاءة ثقافية لتكون بمثابة جسر مع المجتمع اليهودي الإسرائيلي، بل بُغية جعل العرب يفهمون القضايا اليهودية/الصهيونية ويتعاطفون معها، ولتغييب هُويتهم الوطنية في إسرائيل (Haj-Al, 1995; Mar'i 1978, 1985; Swirski, 1999). وكرد على هذا المنهاج المنحاز من طرف واحد، والذي تمّ تشكيله ليلبي غايات الحركة التي أقصت العرب الفلسطينيين بشكل واضح، أطلق راشد حسين، وهو شاعر ومثقف عربي فلسطيني، التحذير التالي عام 1957:

«إنها لحقيقة جليّة أنه من لم يكنّ احتراما لنفسه لن يكنّ احتراماً للآخرين. من لم يكن لديه شعور قومي لن يستطيع احترام القوميات الأخرى. إذا مُنع الطالب العربي من دراسة شعبه، وقوميته، ووطنه في المدرسة، فهو سيعوض نفسه عن ذلك في البيت والشارع. حيث يتقبل بتلهف كل شيء عن الناس أو الصحف، الأمر الذي سيقوده بالتالي إلى مفاهيم خاطئة ومشوهه بالنسبة للقومية. المدرسة التي تحرمه من شيء يعتز به كل شخص، تصبح عدوة له. فبدلاً من دراسة القومية بمعانيها الإنسانية الحقيقية، سيتقبلها بشكل مشوه. ماذا ستجني المدرسة بذلك؟ أي جيل من الشباب العرب ستخرّج؟ فبدلا من تربية الأجيال من الشباب العرب على الإخاء، والمودة، والسلام، والثقة بنزاهة المعلمين، فإن المدرسة تخرّج أجيالا مرتبكة ومترددة تنظر إلى الواقع بأسلوب مشوه، يتعامل مع بقية الشعوب كأعداء؛ جيل يشعر بعقدة النقص؛ الشعور بالذل؛ لا يفتخر بشبابه، وبوطنه، وبقوميته» (1957, p. 46).

ومع ذلك، كانت اهتمامات السلطات الإسرائيلية بتعليم مواطنيها الفلسطينيين خلال فترة الإدارة العسكريّة ذات طابع مختلف تمامًا عن اهتمامات حسين. وربما أوجزها أوري لوبراني، مستشار الشؤون العربية لرئيس وزراء إسرائيل ما بين 1960-1963 بأفضل طريقة عندما أعلن على الملأ:

... لو لم يكن هناك طلاب عرب لربما كان ذلك من الأفضل. لو بقُوا حطّابين لربما كان من الأسهل السيطرة عليهم. ولكن هناك أمور لا تتعلق بآمالنا. فلا مفرَّ من هذه القضية، لذا يجب أن نكون حذرين في فهم طبيعة المشاكل هنا وأن نبتكر الإستراتيجيات الملائمة. (Haaretz, April 4, 1961 quoted in Lustick, 1980, P. 68).

المسألة التي سيتم تناولها في بقيّة هذه المقالة هي مدى تغيّر مثل وجهات النظر هذه التي جاءت في أثناء فترة الحكم العسكريّ، أو، بدلاً من ذلك، مدى بقائها واستمرار تشكيلها للمجتمع الإسرائيلي

وللتعليم العامّ في حقبة ما بعد الإدارة العسكريّة. **السياسات التعليمية الإسرائيلية في حقبة ما بعد الحكم العسكريّ ومدى تأثير ميراث الحكم العسكري فيها**

التعليم في حقبة ما بعد الحكم العسكري:

مرّ التعليم الرسمي في إسرائيل بالعديد من التطورات منذ إلغاء الحكم العسكريّ، في حين تواصل الحفاظ على جهازَي تعليم منفصلين للطلاب اليهود والطلاب العرب الفلسطينيين. في السنة الدراسية 1969/70، كان هناك 6,780 طالبًا عربيًّا فلسطينيًّا وشكّلوا 11.9% من عدد الطلاب الكليّ (من المدارس الابتدائية حتى الثانوية) في إسرائيل (CBS, 2004a). وتمّ عام 1972 توسيع نطاق التعليم الإلزامي بسنتين في أرجاء إسرائيل ليشمل الصفين التاسع والعاشر (14-15 عامًا) (Mar'i, 1978)، وفي أواخر سبعينيّات القرن الماضي شكّل العرب الفلسطينيون 19.6% من عدد طلاب المدارس الابتدائية والثانوية في إسرائيل. وتشير الإحصاءات الأخيرة المتوافرة (السنة الدراسية 2003/2004) إلى أن نسبتهم ارتفعت إلى 24.3% (CBS, 2004a).

يجب تقييم تطوّر جهاز المدارس العربية في إسرائيل على ضوء الفجوات التعليمية التي نشأت نتيجة لوجود جهازَي تعليم منفصلين وذَوَي توزيع موارد متفاوت. ولم تتطوّر الفجوات الناتجة عن ذلك بالصدفة، بل إنها قضية ذات صبغة سياسة، و ذات أهمية أساسية في ترسيخ الرؤية السياسية والاجتماعية الاقتصادية الواسعة للحكومة فيما يتعلق بالعرب الفلسطينيين مواطني إسرائيل، وكما عبر عنها لوبراني في أوائل ستينيات القرن الماضي. ويظهر من إلقاء نظرة على توزيع ميزانية وزارة التربية والتعليم أن جهاز المدارس العربية تلقّى بشكل دائم أقل بكثير من جهاز التعليم اليهودي (Sikkuy, 2004; Agnon-Golan, 2005). وعلى امتداد السنوات العشر الأخيرة على الأقل، اعترفت هيئات الحكومة الإسرائيلية بأن الحكومة أنفقت أكثر على الطلاب اليهود مما أنفقته على الطلاب العرب الفلسطينيين (Agnon-Golan, 2005). ووثّق مراقب الدولة هذه الفجوة في عدد من تقاريره السنوية في تسعينيات القرن الماضي، وكشف النقاب عن عدد من التفاوتات في كلّ معيار تم قياسه، بما في ذلك ميزانيات المدارس وساعات التدريس والموارد والمرافق المهنية (Saad-Abu, 1995; Comptroller's Report, 1992; Human Rights Watch, 2001). وعلى وجه الخصوص، كانت نفقات وزارة التربية والتعليم السنوية للفرد في العام الدراسي 1990/1991، 308 شواقل جديدة للطلاب اليهود، و168 شاقلاً جديدًا

للطلاب العرب (تقرير مراقب الدولة، 1992).

ولمضاعفة هذه الفوارق، حصلت مدارس الأكثرية على تمويل إضافي من الدولة وتمويل خاص مدعوم من قبل الدولة لبناء المدارس وللبرامج الخاصة من خلال وكالات حكومية وغير حكومية أخرى. وأشار تقرير مراقب الدولة للعام 1992 إلى أن 100% من ساعات التعليم الإضافية المخصصة للطلاب المحتاجين ذهبت إلى الوسط اليهودي؛ رغم حقيقة أن الطلاب العرب يشكّلون أكثر من نصف عدد الأطفال الذين يعيشون تحت خط الفقر في إسرائيل (Saad-Abu, 1995; Report s'Comptroller, 1992; Grossman, 1993). وفي عام 1990، بدأت وزارة التربية والتعليم توفير برنامج آخر للطلاب من الأسر المحتاجة في مدارس مختارة، وهو يعرف باسم «اليوم الدراسي الطويل». ومن بين 541 مدرسة تم اختيارها، كان هناك 11 (2%) مدرسة عربية، فقط (Saad-Abu, 1995).

اِقتضت دراسة أجريت مؤخرًا حول توزيع ميزانيات المدارس من جميع مديري المدارس في إسرائيل الكشف عن ميزانيات مدارسهم (باستثناء مرتبات المعلمين) (Agnon-Golan, 2005). وكشفت النتائج النقاب عن أنه في المدارس اليهودية يحظى كلّ طالب بما معدله 4,935 شاقلاً في السنة (نحو 1,097 دولارًا)، بينما في المدارس العربية يحظى كلّ طالب بـ 862 شاقلاً في السنة (191 دولارًا). وأظهر تفصيل حسَب القطاعات الفرعية تباينًا صاعقًا بشكل أكبر بين التخصيصات للطالب الواحد في المدارس البدوية في النقب، ما يقارب الـ 270 شاقلاً جديدًا (أو 60 دولارًا) سنويًّا، وبين ما هو مُخصَّص للطالب الواحد في مدارس المستوطنين اليهود في الضفة الغربية، ما يقارب الـ 6,906 شواقل جديدة (أو 1,535 دولارًا) سنويًّا.

وكذلك، فإن توزيع الدعم المالي الإضافي للبرامج الخاصة الذي تقدمه وزارة التربية والتعليم للمؤسسات والمنظمات غير الحكومية العاملة خارج نطاق جهاز التعليم، كان غير متساوٍ، وكان له تأثير هام، أيضًا. وكما وضحت Agnon-Golan (2005)، رئيسة لجنة المساواة في التعليم في السكرتارية التربوية التابعة لوزارة التربية والتعليم خلال 1999–2001:

منحت وزارة التربية والتعليم، عام 1999، مبلغ 1,309,588,679 شاقلاً جديدًا (ما يقارب 350 مليون دولار) لمؤسسات، ذهب أقل من 1.5% منها إلى المؤسسات العربية. وبكلمات أخرى، في كل سنة تساهم وزارة التربية والتعليم في تعزيز المؤسسات والهيئات التي تعمل لصالح التعليم (حركات الشبيبة، الجرائد، المتاحف وهلمّ جرًّا)، لكنها لا تقدم أية مساعدة

تقريبًا للمؤسسات العربية (صفحات: 205–206).

وتبقى المباني الرديئة والمرافق غير الكافية شائعة في المدارس العربية، حيث يُعتبر الاكتظاظ، أيضًا، أمرًا عاديًّا، فيتم إدخال ما معدله 32 طالبًا في الصف في المدارس العربية، مقارنة بما معدله 27 طالبًا للصف في المدارس اليهودية (Jabareen, 2005). وقدرت لجنة متابعة قضايا التعليم العربي عام 2001 أن جهاز التعليم العربي احتاج إلى 2,500 غرفة تدريس إضافية (لجنة متابعة قضايا التعليم العربي، 2001). ونتيجة للنقص في غرف التدريس، لا يزال التعليم جاريًا في العديد من المدارس العربية الفلسطينية في أماكن مستأجرة، وفي بعض الأحيان في غرفة في بيت خاص، أو في أبنية جاهزة، تسمّى محليًّا «كراڤانات». وبالإضافة إلى ذلك، يدرس أكثر من ثلث الأطفال العرب في مدارس ذات بنية خطرة وقابلة للاشتعال. والوضع خطير بشكل خاصّ في الوسط البدوي في النقب، لا سيما في القرى غير المعترف بها، حيث تم بناء عدد من الغرف لتلبية حاجات التكاثر الطبيعي في عدد الطلاب (Saad-Abu, 2004; 2006; Human Rights Watch, 2001).

وثّق تقرير هيومان رايتس ووتش (2001) حول التعليم العربي الفلسطيني في إسرائيل الفوارق المادية اللافتة للنظر بين المدارس اليهودية والمدارس العربية، بما في ذلك غرف التدريس والمرافق الإضافية (مثلاً، المكتبات، المختبرات، قاعات الرياضة، غرف الفنون، وهلمّ جرًّا). فهناك مكتبات في عدد أكبر من المدارس اليهودية مقارنة بالمدارس العربية (80.7% مقابل 64.4% على التوالي). والمختبرات العلمية وغرف الحواسيب التي وُجدت في بعض المدارس العربية الفلسطينية كانت مجهزة على نحو هزيل، واحتوت، في العديد من الأحيان، على معدات قديمة، هذا على اعتبار أنها وُجدت، أصلاً.

ثمة فارق حاسم وهام آخر بين جهازَي التعليم اليهودي والعربي في المرحلة التمهيدية/ حضانة الأطفال. تم تعديل قانون التعليم الإلزامي عام 1984 بُغية تخفيض سن التعليم الإلزامي من خمس سنوات إلى ثلاث. كما اشترط التعديل أن يتم تطبيق هذا التغيير مع نهاية عام 2000، ولكن، لم يحدث ذلك في الحقيقة. وحتى يومنا هذا، لا يزال تمويل الدولة للتعليم التمهيدي في المجتمعات العربية الفلسطينية يراوِح حدّه الأدنى، ويبرز وقع هذا في الفجوة بين نسب الأطفال اليهود في سن 3–4 (100% و97% على التوالي) والأطفال العرب الفلسطينيين (67% و72%) الذين يذهبون إلى الصفوف التمهيدية (يُنظر الرسم البياني 1- CBS,

.(8.6 table ,2004a

يوضح هذا العرض الموجز للتطور المادي في جهاز المدارس العربية منذ انتهاء الإدارة العسكريّة أنه رغم شتّى التغيّرات التي حدثت، فقد تم، في الحقيقة، الحفاظ على فجوات ضخمة بينه وبين جهاز المدارس اليهودية وتأبيدها من خلال سياسة التعليم الرسمية.

أهداف التعليم، وغاياته، والمنهاج الدراسي في ظل حقبة ما بعد الحكم العسكريّ: لا يزالون «حاضرين غائبين»

لقد تم عام 2000 تعديل أهداف التعليم الرسمي في إسرائيل، كما وردت في قانون التعليم الرسمي (1953)، وتمت، على وجه الإجمال، إعادة التصديق عليها. وتواصل هذه الأهداف المحافظة على غايات التعليم في المدارس العامة التي تشدد على القيم، والتاريخ، والثقافة اليهودية، في حين تتجاهل القيم، والتاريخ، والثقافة الفلسطينية (Adalah, 2003). ولم يتمّ إلحاق أية أهداف موازية فيما يتعلق بتعليم العرب الفلسطينيين في إسرائيل، رغم أنه في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، ومؤخرًا في إصلاحات دوفرات التعليمية، وضع عدد من اللجان، التي أدار جميعها مربون وصانعو سياسات يهود، مسوّدات أهداف خاصة بالتعليم العربي (Haj-Al, 1995; Dovrat, 2005). وبدلاً من ذلك، فإن الأهداف التعليمية الضيقة، التي تتحدث عن هوية ثلاثة أرباع طلاب الدولة بينما تغض النظر عن الربع الأخير، استمرت في الهيمنة على الخطاب الرسمي المتعلق بالتعليم في إسرائيل. وفي حزيران عام 2001، صرحت وزيرة التربية والتعليم، ليمور لفنات، بأنها ترغب في أن ترى أنه «ليس هناك طفل واحد في إسرائيل» لم يتعلم عن «المعرفة والقيم اليهودية» (Ilan-Fisher, 2001). قامت وزارة التربية والتعليم بتطبيق مثل هذه الأهداف من خلال البرامج الخاصّة بوحدة المنهاج الدراسي، من قبيل «100 مفهوم أساسي»، حيث تم تقديمها للمدارس الإعدادية في السنة الدراسية 2004/2005. ورغم أنه تم تطوير قوائم منفصلة لـ100 مصطلح أساسي لجهازَي التعليم اليهودي والعربي، إلا أنها رسّخت مكانة العرب الفلسطينيين في إسرائيل بأنهم «حاضرون غائبون». تمّ تخصيص ثلث المفاهيم للإرث، وسمّيت القائمة المعدّة لجهاز المدارس اليهودي «مصطلحات في التراث اليهودي»، بينما سمّيت قائمة جهاز المدارس العربية «قائمة مصطلحات في التراث العربي، للوسط العربي»، وهو إيحاء محدِّد بأنها غير هامة وليست ذات صلة بأي وسط آخر في المجتمع الإسرائيلي. القائمة اليهودية التي تتضمن 34

بندًا تتكون من مفاهيم واسعة تتعلق بالتاريخ والدين اليهوديْن القديمَيْن، والأعياد الوطنية (مثل عيد المساخر «بوريم»، عيد الأنوار «حانوكاه»، يوم القدس، وهلمّ جرًّا، والتي رغم تسميتها «وطنية»، ليست أعيادًا لجميع مواطني الدولة). كما تتضمن مفاهيم اجتماعية وتاريخية أوسع، مثل احترام الوالدين والمعلمين والتنوير، كجزء من الميراث اليهودي. وتتضمن القائمة العربية المكوّنة من 34 بندًا مفاهيم من الديانتيْن الإسلامية والمسيحية، وهي تقدّم بذلك معالجة سطحية لكل منهما؛ ومفاهيم عامة أخرى تمّ اختيارها على أنها تميّز الثقافة العربية من منظور يضفي رومانسية على المشرق (مثلاً، الأسواق العربية، الاستضافة، الكرم، الخيمة)؛ ومع ذلك، فإنها تستثني المفاهيم الاجتماعية الأوسع التي تم تضمينها في القائمة اليهودية (مثل احترام الوالدين والمعلمين) وكأنما تنفرد بها الثقافة اليهودية وغير موجودة في الثقافة العربية. ولم يتم تضمين عصر التنوير الإسلامي كمصطلح ، لكن القائمة تتضمن ثلاثة علماء عرب مسلمين من العصور الوسطى. وعلى نحو مثير للاهتمام، لم يتم إدراج أيّة أفراد في قائمة التراث اليهودية الموازية؛ لأنه من الواضح أنه لا يمكن إدراج جميع من يستحق الذكر في قائمة تقتصر على 34 بندًا. وبناء عليه، ينقل تضمين أفراد في القائمة العربية رسالة واضحة، مُفادها أن هناك ثلاثة مثقفين/باحثين عظام، فقط، في كامل الإرث العربي ممن يستحقون الإشارة إليهم أو ذكرهم.

سُمّيت القائمة الثانية في برنامج 100 مصطلح أساسي خاصّ بالمدارس اليهودية «مصطلحات صهيونية». وتضمنت 33 بندًا تتناول الحركة الصهيونية، 15 قائدًا صهيونيًّا/إسرائيليًّا معاصرًا وبارزًا (بمن فيهم 3 نساء)، و«حروب إسرائيل»، وموجات الهجرة قبل قيام الدولة وبعدها، والمؤسسات التي باتت جزءًا لا يتجزّأ من الصهيونية/متعذرًا تمييزها عن الصهيونية، مثل متحف المحرقة والجيش الإسرائيلي. القائمة ذات الـ33 بندًا الموازية والخاصة بالمدارس العربية سُمّيت «مصطلحات صهيونية للوسط العربي»، وتضمّنت بعضًا من المصطلحات الموجودة في القائمة اليهودية، مع بعض الاستثناءات. تضمّنت القائمة العربية 3 أسماء لمواطنين عرب في إسرائيل (شخصية سياسية من حزب «مبام» الصهيوني، وروائي، وهو الوحيد الذي حصل في أيّ وقت مضى على جائزة إسرائيل، وشخصية دينية مسيحية عاشت في فترة الانتداب البريطاني، وجميعهم كانوا من الرجال). وبالطبع، لم تظهر هذه الشخصيات العربية الثلاث في القائمة اليهودية الخاصة بالمصطلحات الصهيونية، والتي تضمّنت، بدلاً

من ذلك، بنودًا إضافية تتعلق بالمستوطنين الصهيونيين العائدين إلى فترة ما قبل الدولة، وانتصاراتهم على السكان الأصلانيين، وهجرة اليهود غير القانونية إلى فلسطين في فترة ما قبل قيام الدولة، واستيعاب الهجرة اليهودية ما بعد قيام الدولة. وعلى نحو غير مفاجئ، لم يكن هناك أيّ ذكر لا للطلاب اليهود ولا للطلاب العرب فيما يتعلق بتاريخ الشعب الفلسطيني، والنكبات التي عانوها (التشتيت والتشريد) نتيجة لتحقيق التطلعات الصهيونية عن طريق إقامة دولة إسرائيل أو الحركة الوطنية الفلسطينية. وعلى نحو مغاير بشكل لافت، طُلب من الطلاب العرب الفلسطينيين، إلى جانب الطلاب اليهود، استذكار قائمة ضخمة من الحقائق والأرقام التاريخية الصهيونية.

سُمّي الجزء الأخير من برنامج 100 مصطلح أساسيّ لجهازَي المدارس «مصطلحات في الديمقراطية الإسرائيلية». وتضمّن هذا الجزء البنود الإنسانية العريضة نفسها (مثل حقوق الإنسان، واتفاقيات جنيف، وحقوق الطفل، والتعددية، والفلسفة الإنسانية، وهلمّ جرًّا) لكلتا المجموعتين، بالإضافة إلى بنود أقلّ شمولية مثل تلك البنود التي تعرّف إسرائيل «كدولة يهودية وديمقراطية»، وقانون العودة (الذي ينطبق على المهاجرين اليهود وحقوق العودة، فقط)، والعلم والنشيد الوطني (وهما رمزان يهوديّا الأصل). وهكذا، ففي حين قد يبدو أن قانون التعليم الرسمي لعام 1953 يمثّل توجّهًا سياسيًّا قديمًا كان قد تغيّر مع مرور الوقت ليعترف بوجود أقلية عربية فلسطينية كبيرة ضمن المجموعة الطلابية ويتقبله؛ يبيّن برنامج مثل برنامج «100 مصطلح» الكيفية التي تواصل بها أهداف وغايات التعليم التي وُضعت في قانون التعليم الرسمي لعام 1953 منع حضور العرب الفلسطينيين بشكل كامل في تعليمهم، وتغييبهم، في المقام الأول، عن التعليم اليهودي. وعلى نحو يدعو للمفارقة، سعى المكتب للسكرتارية التربوية في وزارة التربية والتعليم للحصول على مساهمتي، كمربٍّ فلسطيني، في وحدة منهاج «100 مصطلح» للمدارس العربية. وبعد أن تلقوا تلك المساهمة، قاموا بتجاهلها كلية، لكنهم استعملوا اسمي كواحد من مستشاري وحدة المنهاج. وهكذا، وفي حين تضمّنت السيرورة، رسميًّا، مساهمة عربية فلسطينية، وهي، ظاهريًا، علامة للتقدم، يُظهر هذا، عمليًّا، كيف يمكن لمثل تلك الشكليات أن تمثل استعارة معاصرة من «الحضور» الذي يتزامن مع «الغياب» فيما يتعلق بالعرب الفلسطينيين في التعليم الإسرائيلي وفي دوائر صنع القرار الإسرائيلية.

بعد أن نشرت وزارة التربية والتعليم برنامج «100 مصطلح أساسي»، تلقت الكثير من الانتقاد من جانب الوسط العربي الفلسطيني. وقامت مجموعة من المربين الفلسطينيين بتطوير قائمة بديلة من «100 مصطلح أساسي للطلاب العرب». وتم تقسيم هذه القائمة إلى خمسة أقسام، تتضمن: حقائق ووقائع تاريخية (مثل إعلان بلفور، والنكبة الفلسطينية عام 1948، ويوم الأرض، واتفاقيات أوسلو، والانتفاضتين الفلسطينيتين الأولى والثانية، ولجنة أور، وهلمّ جرًّا)؛ أماكن ومواقع رئيسية (مثل فلسطين، كنعان، القدس، الخليل، المدن الفلسطينية الكبرى، القرى غير المعترف بها، جدار الفصل الإسرائيلي، مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، مواقع دينية هامة، وهلمّ جرًّا)؛ والمؤسسات الرئيسية (الفلسطينية، الصهيونية/الإسرائيلية والدولية)، شخصيات مهمّة (فلسطينية، صهيونية/إسرائيلية)، ومفاهيم عامّة (مثل الاستعمار، الأقلية القومية، العنصرية، تقرير المصير، الديمقراطية، حق العودة، وهلمّ جرًّا) (أمارة وكبها، 2005). وقد صفت وزيرة التربية والتعليم، ليمور لفنات، هذا البرنامج البديل بأنه «تحريض متطرف» ضد دولة إسرائيل، وحظرت استخدامه في جهاز المدارس العربية، وأعلنت أنها تنظر في إمكانيات اتخاذ إجراءات قانونية ضد مؤلفي البرنامج بتهمة التحريض (صوت الحق والحرية، ص. 14). ومن الواضح أنه من خلال برنامج مثل برنامج «100 مصطلح» التابع لوزارة التربية والتعليم، ورفض تضمين مساهمات المربين الفلسطينيين، يتواصل تفعيل أهداف وغايات التعليم الحصرية التي تم ترسيخها في قانون التعليم الرسمي عام 1953.

المنهاج الدراسي في جهاز المدارس اليهودية ما بعد الحكم العسكريّ

وعلى نحو مشابه للأهداف والغايات، لم يتغيّر الكثير في المنهاج الدراسي للمدارس اليهودية في حقبة ما بعد الحكم العسكريّ. ومنذ سبعينيات القرن الماضي إلى أوائل تسعينياته، بقيت النزعة المهيمنة على عرض العرب في منهاج التعليم اليهودي سلبية رسميًّا (بما في ذلك التاريخ، والجغرافية، وكتب الدراسات المدنية، وكتب القارئ بالعبرية) (Tal-Bar, 1998b ,Bar-Tal & Zoltak, 1989 & ,Teichman, 2005; Bar-Tal). وفي دراسة في كتب القارئ أجراها Zoltak & Tal-Bar (1989)، في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، وجدا أنه فيما يتعلق بطريقة عرض العرب:

«في 50% من المواد، كان العرض سلبيًّا، وفي 29.1% كان محايدًا، وإيجابيًّا في 20.2% الباقية. وكان معظم الصور الإيجابية ضمن سياق العرض الفردي. وأشارت أغلبية 60% من الأوصاف السلوكية و46% من وصف السمات إلى العنف والعدائية. وظهرت على نحو متكرر ضمن هذا السياق وصمات نزع الشرعية مثل «المتوحشون الإنسانيون»، و«متعطش للدماء»، و«عصابات من القتلة»، و«متسللون وإرهابيون»، أو «لصوص». وعرضت الكتب 82% من الوظائف التي يتولاّها العرب بأنها تتعلق إمّا بالعنف (جنود، لصوص، أعضاء في عصابة) أو بالزراعة البدائية والأشغال اليدوية. وكان 12% فقط، من العرب الذين تم عرضهم مهنيين أو من العاملين ذوي الياقة البيضاء. أشارت الأوصاف الإيجابية للعرب، في الأساس، إلى أوضاع غير محددة، في أوقات غير محددة، إمّا في الصحراء أو في مكان غير محدد، وعادة في أساطير تدور حول الشرق المثير» (ص. 168).

تواصلت إعادة تشكيل معظم مواد المنهاج الدراسي المكتوبة عن العرب الفلسطينيين وتاريخهم لتلائم وتدعم الميثولوجيا الصهيونية. وعلى سبيل المثال، فإن الكتاب المدرسي لطلاب المدارس الإعدادية والثانوية اليهودية المعتمد من قبل وزارة التربية والتعليم، التراث الحضاري للبدو في النقب (Shohat & David-Ben, 2000)، يصف البدو العرب الفلسطينيين بأسلوب ينسجم مع الرواية الصهيونية للتاريخ، كما ويوفر دعمًا أساسيًّا لسياسة الدولة المتعلقة بمصادرة الأراضي وتعريفاتها للبدو بأنهم غزاة ومقيمون غير قانونيين على أراضيهم. وفي الصفحة الأولى من الفصل المتعلق بتاريخ البدو، الذي يغطي الفترة منذ عهد إبراهيم حتى يومنا هذا، تم استخدام مصطلح «أرض إسرائيل» أكثر من 10 مرات (ص. 9). غنيّ عن القول أن كلمة «فلسطين» لم تظهر البتّة. ولم يكن البدو العرب الفلسطينيون موجودين، ولم يكن لأرضهم تاريخ أو هوية سوى «أرض إسرائيل». وهكذا، بدأ الكتاب بمحو تاريخ بدو النقب كجزء عضوي من الشعب الفلسطيني الذي أقام في المنطقة أكثر من 26 قرناً. وبدلاً من المقيمين القدامى، الأصلانيين على الأرض قبل إقامة دولة إسرائيل عام 1948، تم وصف بدو النقب بأنهم «مستوطنون» بلا جذور و«مهاجرون» إلى «أرض إسرائيل».

لقد واصلت «أسطرة» المنهاج الدراسي التاريخي هذه تأبيد صورة العرب، والعرب الفلسطينيين بشكل خاص، كعدو لا تاريخ له وغير عقلانيّ. وقد وصف طالب يهودي في مدرسة يهودية يبلغ 17 عامًا مضامين الكتب المدرسية في المدارس اليهودية والآراء التي يعبر عنها بعض

المعلمين اليهود كما يلي:

«تخبرنا كتبنا، في الأساس، أن كل ما يفعله اليهود هو جيّد وشرعيّ وأن العرب مخطئون وعنيفون وأنهم يحاولون إبادتنا... لقد اعتدنا سماع الشيء نفسه، جانبًا واحدًا من القصة. إنهم يعلموننا أن إسرائيل أصبحت دولة عام 1948 وأن العرب بدأوا الحرب. إنهم لا يذكرون ماذا حدث للعرب، لم يذكروا أيّ شيء عن اللاجئين أو عن أن العرب اضطُرّوا إلى ترك مدنهم وبيوتهم... وبدلاً من التسامح والمصالحة، يزيد الكتاب ومواقف بعض المعلمين من الكراهية للعرب» (Meehan 1999, p. 20).

وعلاوة على ذلك، فإن بعض الكتب الدراسية في الجغرافية للمدارس الثانوية والتي نُشرت في أوائل تسعينيات القرن الماضي تعرض العرب الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل بمصطلحات مثل «مشكلة ديمغرافية»، نظرًا إلى ارتفاع نسب تكاثرهم الطبيعي مقارنة باليهود الإسرائيليين ـ كنوع جديد من التهديد للرواية الصهيونية المتعلقة بـ«دولة يهودية وديمقراطية» (Bar-Teichman, 2005; Orni & Efrat, 1992; Sorkis, Raf & Sharar, & Tal 1991). أحد المؤيدين المركزيين لهذه الوسيلة الجديدة لـ«عَدْوَنة» (enemizing) العرب الفلسطينيين كأنهم «تهديد ديمغرافي» هو أستاذ الجغرافية في جامعة حيفا، البروفسور أرنون سوفر، والذي يُعتبَر هذا الأمر بالنسبة إليه موضوعًا للبحث الأكاديمي (Cook, 2001; Galili, 2002). وقد قال سوفر ما يلي في مقابلة معه في صحيفة هآرتس عام 2003:

«ثمة ضرورة لحكومة طوارئ، كما في عام 1967، يكون لها هدف وطني هو شن حرب لإعادة احتلال الأراضي داخل إسرائيل... سيرورات حتمية تهدد بهدم إسرائيل. لن ننجح من خلال الديمقراطية والكلمات الجميلة. إذا لم نبذل كامل الجهود في النقب والجليل، مع نظام حكم طوارئ، سيقوم بذلك ديكتاتور بعد ثلاث أو خمس سنوات. لقد كسب البدو النقب، بمعدلات ولادة تصل إلى 8% في السنة وعائلات تتكون من عشرة أطفال يعيشون على حساب الدولة. ...[خلال] عدة سنوات سيشكل العرب محورًا من بيرانيت في الشمال، عبر الجليل، عكا، شفا عمرو، القدس ووصولاً إلى النقب. في حين يشرب اليهود القهوة في تل أبيب وسيكون ذلك نهاية الدولة» (Ratner, 2003, par. 5-3).

وهكذا، تم تأطير العرب الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل بأنهم يمثلون نوعًا آخرَ من التهديد على الدولة في الأبحاث الأكاديمية التي وجدت طريقها إلى كتب الدراسة المدرسية، أيضًا.

لقد كان المنهاج الدراسي في المدارس اليهودية الإسرائيلية ووصولاً إلى المستويات الجامعية بمثابة أداة في عملية البناء الواضح والضمني لصورة العرب الفلسطينيين (بمن فيهم مواطنو إسرائيل) «كأعداء» والمحافظة عليها. فالرواية التاريخية الأحادية الجانب التي يتم تذويتها في العقل اليهودي الإسرائيلي، من خلال جهاز التعليم، توفر، بدورها، الأساس للمحافظة على مجتمع منقسم بشدة وعلى ممارساته التمييزية العديدة. وقد وصف أكاديمي إسرائيلي سابق، أورن بــن دور، هذه التجربة التعليمية في جهاز المدارس اليهودية كما يلي:

«كان كل تعليمي في إسرائيل أحادي الجانب، حيث عامل الآخر كأنه العدو، القاتل، مثير الشغب، الإرهابي ... بدون الإشارة، بأية طريقة، إلى آلامه وطموحاته. بالنسبة إلى العديد من المعلمين، وإليّ أيضًا، وكنتيجة للعديد من السنوات، كانت الصهيونية خارج نطاق اللوم؛ كانت العودة إلى أرض الميعاد نتيجة للاضطهاد، كانت تجفيف المستنقعات، كانت بناء دولة تستند إلى الروح اليهودية» (Dor-Ben, 2005).

ومن ناحية ثانية، ووَفقًا لـ(Podeh 2002)، تشير تحليلات أجريت على كتب التاريخ الدراسية للصفوف العليا التي نُشرت في أواخر تسعينيات القرن الماضي، إلى تغيير هام وجِدي في تصوير الفلسطينيين، والوطنية الفلسطينية، والعرب، والصراع الإسرائيلي ـ العربي. وقد تضمّن بعض هذه الكتب الدراسية مواد تمت إزالة التصنيف عنها مؤخرًا من الأرشيف الحكومي الإسرائيلي، وهي ترتكز على بحث تاريخي نقدي ألقى ضوءًا متوازنًا على الصراع، ولم يعرض العرب الفلسطينيين للمرة الأولى كمشاهدين أو كمعتدين فحسْب، وإنما كضحايا للصراع أيضًا. ولكن، حتى مع هذه التنقيحات الشهيرة في الكتب الدراسية، أشار Krakotzkin-Raz إلى أنه:

«... في شتّى الكتب الدراسية ليست هناك خريطة جغرافية واحدة تبيّن القرى العربية [فلسطين ما قبل عام 1948] – تظهر القرى اليهودية، فقط. وبشكل عامّ، ليس للبلاد بذاتها تاريخ خاصّ بها، ويتم عرض تاريخ البلاد كتاريخ الأسطورة اليهودية حولها. لا يتم بتاتًا تدريس الفترة كلها، بين الهيكل الثاني والاستيطان الصهيوني. ولكن بدقة أكبر، ليس للطالب اليهودي أية معلومات بتاتًا حول استيطان البلاد قبل عام 1948؛ أي أنه ليس لديه أية فكرة عن تاريخ من طُرد وعن حياتهم قبل الطرد. وهكذا تمّ خلق الصورة الأسطورية للبلاد على أنها «أرض الميعاد لليهود» وليس ككيان ثقافي ـ حضاري تم فيه الاستعمار [اليهودي]» (1999، ص. 5).

أدّى نشر كتب التاريخ الدراسية الجديدة، حتى مع العيوب التي أشار إليها Krakotzkin-Raz،

إلى نقاشات حادة في المجتمع الإسرائيلي، وفي تشرين الثاني من عام 2000، قررت لجنة التعليم البرلمانية تأجيل استخدام أحد هذه الكتب. وصف(Bar-Tal & Teichman (2005 هذا الأمر بأنه «فِعلٌ يُظهر أن جزءًا من المجتمع وممثليه يستصعبون قبول تغييرات في الكتب المدرسية التي تطرح شكوكًا في الرواية الصهيونية» (صفحات: 3-72). ويقترح Tal-Bar & Teichman (2005) أن هذا القرار أتى في أعقاب النزعة المضادة في المجتمع الإسرائيلي التي حدثت نتيجة «لاندلاع العنف» مع انتفاضة الأقصى في أيلول 2000. وقد استنتجا، إضافة إلى ذلك، أنه لسبب عرض الصور السلبية للعرب في الكتب الدراسية بشكل متواصل على أهالي وجدود الجيل الحالي، فإن الأمر سيستغرق العديد من السنوات، وفي الحقيقة، أجيالاً عدّة، لإعادة كتابة وتقديم عرض متوازن للعرب في الكتب الدراسية، بدون الأفكار النمطية السلبية والأوصاف النازعة للشرعية. ولكن، وَفقًا لهذه الحجة، فإن المحافظة على التوجّه نفسه في الكتب الدراسية لا يمكنه إلا أن يؤبد الصراع؛ حيث إن المزيد من الأجيال اليهودية الإسرائيلية يتعلمون من خلال الكتب التي يواصل معظمها عرض الفلسطينيين بأنهم «العدو» وهي تُنكر تاريخهم، ومظالمهم الشرعية، وتطلعاتهم، وإنسانيتهم. وعلى نحو جدلي، فإن الاستنتاج المنطقي الذي يتبع تحليل Teichman & Tal-Bar (2005) هو أنه من الضروري تنقيح الكتب الدراسية في منهاج التعليم اليهودي بُغية توفير صورة أكثر توازنًا للتاريخ الفلسطيني والتطلعات الفلسطينية، من أجل أن يبدأ السكان اليهود الإسرائيليون فهم جذور دائرة العنف التي يعانيها ضحاياهم، والتي يتم تأبيدها من خلال التوجه التعليمي الحالي غير النقدي.

يبقى العرب الفلسطينيون حاضرين في منهاج المدارس اليهودية من خلال تمثيل (أو تحريف) الأكثرية، لكنهم غائبون من ناحية أهمية التمثيل الذاتي عن طريق لغتهم، وثقافتهم، وأدبهم. هناك، حاليًّا، أقل من 4% من مجموع طلاب المدارس الثانوية الذين يتعلمون اللغة العربية طوْعًا كموضوع من مواضيع امتحانات الثانوية العامة «البچروت» (Ari-Lev, 2003).

المنهاج الدراسي في جهاز المدارس العربية ما بعد الإدارة العسكريّة:

لا يزال لجهاز المدارس العربية منهاج دراسي منفصل، ولا تزال وزارة التربية والتعليم تتبناه وتشرف عليه، حيث لا يتمتع، عمليًّا، أيّ مربٍّ أو إداريّ عربي بصلاحيات صنع القرار. وكما قالت Agnon-Golan (2005)، رئيسة لجنة المساواة في التعليم في السكرتارية التربوية

التابعة لوزارة التربية والتعليم بين العامَيْن 1999 و2001، «... لا يتمتع المدير العربي لجهاز التعليم العربي بأيّة سلطة أو بأيّة ميزانية، وهو حتى لا يقول شيئًا خلال الاجتماعات. بينَنا، نحن نسمّيه «النبتة». نائبه، وهو شخص يهودي عيّنته خدمة الأمن، يدير، عمليًّا، كلّ شيء في القسم» (ص. 207).

ويتباين ذلك كليًّا مع جهاز المدارس اليهودية المتدينة التابع للدولة، والذي ينفصل ماديًّا وإداريًّا عن جهاز المدارس اليهودية العلمانية التابع للدولة، ويحافظ على سيطرة مستقلة تمامًا على سياسته، وأهدافه، وغاياته التعليمية (Adalah, 2003; Mar'i, 1978; Swirski, 1999).

لم تُصغِ سلطات التعليم إلى التحذير الذي قدّمه Hussein (1957) خلال فترة الحكم العسكريّ حول نتائج حرمان الطلاب الفلسطينيين من فرصة تعلم هويتهم وإرثهم الخاصّيْن بهم في المدارس. وفي سبعينيات القرن الماضي، عالجت مجموعة من الباحثين اليهود الإسرائيليين، بيرس، إيرلخ ويوڤال ـ ديفيس، المسألة نفسها. فقد انتقدوا المنهاج الدراسي الذي تفرضه وزارة التربية والتعليم على المدارس العربية في محاولة منها لغرس المشاعر الوطنية في الطلاب العرب من خلال تعليم التاريخ اليهودي، وأشاروا إلى سخف التوقعات بأن «التلميذ العربي... يخدم الدولة ليس لأن الأخيرة هامة بالنسبة له وتلبّي احتياجاته، بل لأنها هامة للشعب اليهودي» (Peres, Ehrlich, & Davis-Yuval, 1970: p. 151). ورغم ذلك، فقد حافظ جهاز المدارس العربية على تشديده على المشروع الوطني الصهيوني الذي شرّد ويواصل تهميش الشعب الفلسطيني؛ بينما يقوم في الوقت ذاته بقمع معرفة الطلاب وتماهيهم مع الشعب الفلسطيني والأمة العربية بشكل أوسع. وعلى وجه التخصيص، ورغم أنه طُلب من الطلاب العرب الفلسطينيين تعلم أدب وشعر الحركة الصهيونية، والاحتفال بإقامة الدولة اليهودية في فلسطين، لم يتضمّن المنهاج الدراسي الخاصّ بهم الكلاسيكيات الأدبية العربية الفلسطينية التي يتم تعليمها في أرجاء العالم العربي. وكما قال طالب عربي فلسطيني:

«كل ما نتعلمه هو عن اليهود. كل شيء هو الثقافة اليهودية. نحن نتعلم بياليك وراحيل. لماذا يتعين عليّ تعلمهم؟ لماذا لا يعلمونني محمود درويش؟ لماذا لا يعلمونني نزار قباني؟ لماذا لا يعلمونني إدوارد سعيد؟ لماذا لا يعلمونني عن الفلاسفة العرب والشعراء الفلسطينيين؟

أعلم أن لغتي العربية ليست قوية، لأنني أعرف أنني إذا لم أتحدث العبرية بطلاقة لا يمكنني أن أُؤدي وظيفتي في هذه الدولة. ... أعرف أن اللغة العربية في فلسطين معرضة للخطر. للمدارس، بشكل فردي، بل للجهاز التعليمي كلّه وقع سلبي على هُويتنا. يعترف العالم بأكمله، الآن، بوجود فلسطين، وهناك ما يسمى شعب فلسطيني. لماذا، إذًا، لا يزالون يعلموننني عن بيالك وراحيل؟ ما هي المشكلة في تعليمنا التاريخ الفلسطيني؟ المشكلة هي أنهم خائفون. فهم لا يريدوننا، نحن ـ العرب الفلسطينيين، أن نطوّر وعيًا لهويتنا الوطنية» (مقتبس في Makkawi, 2002, p. 50).

لقد تمّت المحافظة على هذا القمع للهوية، للثقافة وللاهتمامات السياسية العربية بدون انقطاع في منهاج التعليم الخاص بالمدارس العربية. وبانسجام مع التوجه الاستشراقي الذي يفرض المنظور، والتفسيرات، والأفضليات الغربية (وفي هذه الحالة، الصهيونية الإسرائيلية) «المتفوقة» على «الآخر الوضيع». يستمر منهاج جهاز المدارس العربية في عكس الأفضلية المتدنية جدًّا الممنوحة لتطوير احتياجات الطلاب العرب الفلسطينيين وتماهيهم المجموعاتي الأوسع، من قبل الحكومة الإسرائيلية. ويبدو الجهاز نفسه فكرة تِلْوِيّة في معظم جهود الإصلاح والتطوير التي ترعاها الدولة، وكذلك في تصريحات مسؤولي التعليم الكبار العلنية.

تعيين الطواقم، التسييس والتحكم في ظل الإدارة العسكريّة

رغم انتهاء الحكم العسكريّ، بقيوده الرسمية العديدة، عام 1966، إلا أنه يستمر تعرض المربين العرب الفلسطينيين، وجهاز التعليم العربي بأكمله، لعدد من التقييدات المرئية بدرجة أقل. ولا تزال هناك ندرة من العرب الفلسطينيين في المناصب الإدارية العالية، حيث يتم صوغ سياسات جهاز التعليم. وكما قال الحاج:

«من بين المناصب العالية الـ980 في وزارة التربية والتعليم، تمّ تخصيص 40 وظيفة، فقط، للتعليم العربي ـ نحو 4%. يتولّى 32 منصبًا من هذه المناصب 3% عرب، رغم الحقيقة أن كل طالب خامس في إسرائيل هو عربي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معظم الموظفين العرب هم من الدرجة المنخفضة؛ والقليلون منهم موجودون في دوائر صنع القرار» (1987، ص. 15).

يتبيّن من معطيات من قسم المستخدمين في وزارة التربية والتعليم، أنه ليس هناك أيّ موظف

عربي فلسطيني يعمل في وحدة الكتب الدراسية، أو وحدة الأمان على الطرق (Grossman, 1993). ولا يحدّ هذا الأمر من المساهمة العربية الفلسطينية في العديد من البرامج التربوية والتعليمية التابعة للوزارة فحسْب. وكما لاحظت دافنا غولان ـ أغنون، رئيسة لجنة المساواة في التعليم في السكرتارية التربوية التابعة لوزارة التربية والتعليم ما بين 1999–2001، فإن انعدام وجود تمثيل عربي فلسطيني في الدرجات العالية التابعة لوزارة التربية والتعليم يمنع المدارس العربية من إمكانية الوصول إلى العديد من البرامج التي تُمنح على أساس تمييزي (Agnon-Golan, 2005; Watch Rights Human, 2001).

يتواصل تحديد تعيين الطواقم في جهاز التعليم الرسمي الخاص بالتعليم العربي، في المقام الأول، من خلال اعتبارات المحافظة على السيطرة على الأقلية. ويقع تعيين المعلمين، والمديرين، والمفتشين، في نهاية المطاف، بين يدي المكتب المركزي لوزارة التربية والتعليم في القدس. ورغم انتهاء الإدارة العسكرية قبل 40 عامًا، لا يزال واجبًا على العرب الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل الخضوع إلى فحص أمني بُغية الحصول على تصديق ختم خدمات الأمن العامّ (الشين بيت) من أجل الحصول على وظيفة في جهاز التعليم. وفي المواقع التي تتطلّب مناقصة علنيّة، مثل مناصب التعليم الكبيرة، والتفتيش، والإدارة، يتعيّن على المرشحين اليهود عرض مؤهلاتهم وخبرتهم التعليمية، فقط. ولكن، على المرشحين العرب الفلسطينيين الحصول، أيضًا، على موافقة ممثل خدمات الأمن العامّ، الذي يترأس لجنة التعيينات في جهاز التعليم العربي، من خلال عملية يتمّ إقصاؤهم عنها كليًّا، حيث ليست لديهم أيّة وسيلة للالتماس (Ettinger, 2004; ar'Sa, 2001; Lustick, 1980; Haj-Al, 1995; Agnon-Golan, 2005). قامت المديرة العامة لوزارة التربية والتعليم، رونيت تيروش، عشية السنة الدراسية 2004–2005، علنًا، بتسويغ ضرورة الفحص الأمني الذي تجريه خدمات الأمن العامّ في عملية توظيف الطواقم في المدارس العربية الفلسطينية (Ettinger, 2004). ويتواصل استخدام هذا الفحص الأمني لإقصاء مربين عرب فلسطينيين ممن يعبّرون عن آراء لا تنسجم مع الآراء التي يوافق عليها جهاز التعليم الإسرائيلي. إن تعيين الطاقم الانتقائي هذا هو وسيلة أخرى تُستخدم للمحافظة على سيطرة مُحكمة على الإنتلجنتسيا الفلسطينية وطموحاتها، بحيث تجعل المدارس مكانًا مغرّبًا للمعلمين وللطلاب العرب الفلسطينيين على حد سواء. وكما عبر معلم عربي فلسطيني شاب عن ذلك:

«إنني أنتمي إلى دولة إسرائيل بالمعنى الجغرافي. بموجب اتفاقية فرضوها عليّ. إنني موظف في وزارة التربية والتعليم. أتلقى مرتبًا. أعيش هنا. ولكن في الروح، في النفس، فإنني أنتمي إلى الشعب الفلسطيني. قل لي إذًا كيف يمكنني أن أدرّس الطلاب في هذه الظروف. مثال بسيط – لقد صادفت الكثير من الطلاب الذين يرسمون، لنقل، العلم الفلسطيني. يتحتم عليّ، الآن، أن أقول للطالب إن ذلك محظور. ولكن سيعتبرني الطالب عندها خائنًا. ولربما سأشعر بأنني خائن. ولكن إذا أظهرت موافقة على هذا الرسم فقد يتم فَصلي، أو استدعائي للتحقيق. وهكذا، ماذا أفعل؟ لا أقول شيئًا. أتظاهر بأنني لا أرى شيئًا». (Grossman, 1992, p. 50).

إن تأثير جهاز السيطرة هذا ينعكس على سلوك العاملين في جهاز التربية والتعليم للمواطنين العرب إذ أنه، حتى يومنا هذا، يخشى مديرو ومعلمو المدارس العربية الفلسطينية انتقاد وزارة التربية والتعليم علنًا، وهو ما يذكرنا بتجارب نمر مرقس عند محاولته تنظيم المعلمين خلال فترة الحكم العسكريّ. وفي مقال نشر في الجيروزلم بوست في 14 كانون الأول 2005، تناول الظروف دون المعيارية لمدرسة في قرية بدوية فلسطينية معترف بها حديثًا في النقب، تحدثت إدارة المدرسة، وتحدّث المعلمون شرط أن يبقوا مجهولي الهوية:

تحدثوا بكلام ليس للنشرعن تناثر بنايات مؤقتة كانت تُؤوي مدرسة القرية الابتدائية الحالية لمدة 30 سنة، كان المعلمون في قَصْر السِّير بعيدين كل البعد عن التفاؤل حول الوضع الحالي والإمكانيات المستقبلية للتعليم في البلدات البدوية في النقب.

وقال أحد الموظفين في المدرسة: «يتفاخر كل مكتب حكومي بما يفعله، ولكن يبقى الكثير بحاجة إلى تغيير على الأرض». وأشار المعلمون إلى أنه نظرًا إلى عدم كون المدرسة كبيرة بما فيه الكفاية لإيواء عدد الطلاب الكبير في القرية، سيتواصل استخدام المدرسة القديمة رغم عدم ملائمة بنيتها التحتية.

ووَفقًا للمسؤول، فإن شبكة الكهرباء تمر بالقرب من المدرسة بدون أن تزودها بالكهرباء. وأضاف المسؤول «ليست هناك خطوط أرضية هنا»، «لم يتم وصل مختبر الحاسوب بالإنترنت منذ أكثر من خمس سنوات، وليست لدينا بعدُ مكيفات هواء ولا قاعة رياضية» (Halkin, 2005, pp. 3-5).

مثال آخر يوضح وعي المعلمين والطلاب العرب الفلسطينيين لتواصل سيطرة وزارة التربية

والتعليم وخدمات الأمن العامّ، قدّمه معلم للتاريخ في إحدى المدارس الثانوية:

«كنت أعلّم عن حملات نابليون العسكرية لاحتلال مصر، وقال الكتاب الدراسي إن نابليون جاء ليجلب «التقدم» و«التنور» إلى العالم العربي. فقلت للطلاب إنه يتعيّن عليهم رؤية هذا المنطق بالطريقة نفسها التي يرون بها منطق أمريكا الحالي في القدوم إلى العراق لجلب «الحرية» و«الديمقراطية». ضحك الطلاب الذين فهموا، حالاً، النقطة التي كنت أحاول نقلها إليهم بهذا التمثيل. ولكن عندها قال لي أحدهم، «حري بك أن تحذر، وإلا فستفقد وظيفتك» (بلاغ شخصي، كانون الأول، 2005).

في حين تعني طبيعة عمليات التعيين، والإشراف، والترقية أن تخضع آراء وتعبيرات أفراد الطاقم الفلسطينيين في جهاز المدارس العربية إلى سيطرة مُحكمة، يمكن لأفراد الطاقم اليهودي أن يكونوا عدائيين بشكل علني نحو المجموعات السكانية التي يخدمونها، والتمتع بدرجة عالية من الحصانة. وتوفر حادثة تضمّ المدير اليهودي لسلطة التعليم البدوي[4] عام 2001، وما تلاها، مثالاً على ذلك. إن مدير سلطة التعليم البدوي، المسؤول عن المنشآت المادية، يجلس، أيضًا، في اللجان المسؤولة عن تعيين المعلمين، والمديرين، والطاقم المهني التابع للمدارس في القرى غير المعترف بها في النقب. وعندما تنظمت مجموعة من قادة المجتمع والأهالي من القرى غير المعترف بها في النقب بُغية تحسين مدارسهم، وصفهم مدير سلطة التعليم البدوي بـ«[بدو] متعطشون للدماء يقترفون تعدّد الزوجات، يلدون 30 طفلاً ويواصلون توسيع مستوطناتهم غير القانونية، ويستولون على أراضي الدولة». وعند استجوابه في شأن توفير دورة مياه داخلية في المدارس، أجاب: «إنهم وَفق ثقافتهم يقضون حاجتهم في الخارج. إنهم لا يعرفون حتى كيفية شطف المرحاض بالماء» (Berman, 2001, p. 3). وكرد على احتجاج المجتمع البدوي والدعوى التي قُدمت ضد وزير التربية والتعليم ومدير سلطة التعليم البدوي، كان رد وزارة التربية والتعليم الأولي بأنها تقدّر عمل مدير سلطة التعليم البدوي مع المجتمع البدوي، وبأنها ليست مخولة لفصلَه. وبالاستناد إلى تحقيق داخلي، أعلنت وزارة التربية والتعليم، لاحقًا، أنها خططت لفصل مدير سلطة التعليم البدوي، ليس لسبب تصريحاته العنصرية، بل لسبب الانحرافات المالية في إدارته (Adalah, 2003). وهكذا،

4 أقامت وزارة التربية والتعليم سلطة تعليم البدو من أجل إدارة جهاز التعليم في القرى العربية الفلسطينية غير المعترف بها في النقب.

تلعب طريقة تعيين طواقم المدارس العربية والدرجات العالية في جهاز المدارس الرسمية دورًا أساسيًّا في تهميش قادة المجتمع الفلسطيني وحركاته المكنة، في حين أنها تكافئ الأشخاص الهادئين والراغبين في الإرضاء، الذين يمكنهم أن يجعلوا أنفسهم «حاضرين غائبين». وعلى نحو معاكس، يمكن لأفراد الطاقم اليهودي أن يكونوا عدائيين بشكل علني نحو المجموعات السكانية التي يخدمونها، والتمتع بدرجة عالية من الحصانة.

الخلاصة:

لقد تمّ تطوير جهاز التعليم الإسرائيلي الخاص بالأقلية العربية الفلسطينية ضمن سياق الحكم العسكريّ، وفي حين تغيرت بُنيات الإدارة الرسمية، ظلّ إرث استخدام التعليم كأداة لأهداف سياسية قائمًا، وهو يواصل تحديد التجربة التعليمية فيما يتعلق بالطلاب العرب الفلسطينيين الأصلانيين في إسرائيل اليوم. لقد تمّ استخدام جهاز التعليم، طوال فترة الحكم العسكريّ حتى يومنا هذا، كآلية للتهميش، وللسيطرة الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية على العرب الفلسطينيين.

إن جهاز التعليم الرسمي الإسرائيلي يعمل بنجاعة في سبيل المحافظة على خضوع المواطنين العرب الفلسطينيين الثقافي، والاجتماعي ـ الاقتصادي، والسياسي من خلال فرض أهداف وغايات ومنهاج دراسي لا يمكن أن يرتبط بها الطلاب، وتوفير الموارد والبرامج والخدمات المتدنية والتمييزية؛ فيؤدّي ذلك كلّه إلى مستويات متدنية من التحصيلات العلمية ومن نسب الطلاب المؤهلين لدخول التعليم العالي. وكما هو الحال في كل ناحية من نواحي جهاز التعليم في إسرائيل، فإن هذه النتائج المجحفة ليست مسألة صدفة، بل إنها مسألة سياسة. ولم يكن لأيّ من الإصلاحات التي بوشِرَت، حتى الآن، لمعالجة عدم المساواة في جهازَي التعليم اليهودي والعربي، أيّ وقع ملحوظ.

لقد تمت صياغة أهداف وغايات ومنهاج جهاز المدارس الرسمية وبُنيات سيطرته لخدمة المشروع الصهيوني الوطني، لتأبيد الصور العنصرية والعدائية عن العرب لدى الطلاب اليهود، ولإسكات الرواية العربية الفلسطينية، في الوقت الذي يتمّ فيه إعادة تشكيل تاريخ المنطقة للطلاب اليهود والعرب ليلائم الأسطورة اليهودية. وفي الوقت الذي يمكن أن يكون فيه

شعور العرب الفلسطينيين بالانتماء إلى المشروع الوطني الصهيوني ـ أي بناء دولة يهودية ـ جزئيًّا أو غير متكامل فقط، إذا وُجد أصلاً، يتمّ قمع تطور التماهي مع الشعب الفلسطيني والشعوب العربية بشكل أوسع. ويتمّ استخدام دراسة الموادّ الشاملة والمطلوبة من المنهاج الدراسي لجعل الطلاب العرب يفهمون التاريخ ويتعاطفون مع معاناة الشعب اليهودي. وهكذا، تهدف سياسة ومضمون جهاز التعليم العربي التي تسيطر عليه الدولة والخاصّ بالعرب الفلسطينيين إلى إعادة تثقيف الطلاب ليقبلوا بخسارة تاريخهم وهويتهم. وبالإضافة إلى التوزيع التمييزي للموارد، فإن ذلك يهيئهم ـ إيديولوجيًّا وعمليًّا ـ إلى قبول المكانة المتفوقة للشعب اليهودي، وخضوع احتياجاتهم وهويتهم لاحتياجات المشروع الوطني الصهيوني. وفي الختام، فإنني أثير مسألة العواقب المباشرة، وربما غير المرئية، للتوجه التعليمي الذي تبنته دولة إسرائيل، ليس للأقلية الفلسطينية فحسْب، وإنما للأكثرية اليهودية. إن صورة العرب الفلسطينيين النمطية غير المستندة لتاريخ أو عراقة التي يرعاها جهاز المدارس هي ليست لتشجيع اليهود الإسرائيليين على الحفاظ على نوع من البعد عن العرب الفلسطينيين مواطني إسرائيل والإحساس بتفوقهم عليهم، فقط ، بل إن ذلك يؤدّي، أيضًا، إلى شلّ الجهود المبذولة لحل الصراع على الأرض، والقومية، والحقوق الأساسية للعرب الفلسطينيين (سواء أكانوا يحملون المواطنة الإسرائيلية، أم يعيشون في المناطق الفلسطينية المحتلة، أم يعيشون كلاجئين) لأنه يتمّ عرضهم على أنهم لا يمتلكون صفة الشَعب، وبلا تاريخ.

وبنحو يدعو إلى المفارقة، فإن جهود جهاز التعليم الرسمي المبذولة لإعادة تثقيف الطلاب الفلسطينيين لينسوا تاريخهم وهويتهم، مقرونة بممارساته التمييزية، قد تكون انقلبت إلى آلية لتعزيز الهوية الفلسطينية والشعور بالصراع مع الأكثرية اليهودية. وبدلاً من محو ذاكرة شعبهم الجماعية، فقد زودتهم بتجربة تعليمية مغرّبة إلى حد كبير، ما ساعد، أيضًا، في المحافظة على الفصل بين مواطني إسرائيل اليهود والعرب عن طريق تعزيز المرارة والعداوة. وكما وضح ذلك طالب عربي فلسطيني:

"تعلمت في مدرسة ثانوية مطوَّرة على نحو فقير جدًّا ومزودة بموارد فقيرة جدًّا قدّمت لنا فرصًا مستقبلية محدودة ومن الدرجة الثانية. لقد تم نقلنا بالحافلات كل يوم مدة ثلاث سنوات مرورًا بضاحية يهودية ثرية ـ مبنية على أراضينا ـ وشاهدنا بناء مدرسة ثانوية جميلة، حديثة وعصرية للسكان هناك. بمثل هذه الأساليب غرست الدولة المرارة في قلوبنا. نحن لم

نولد مع هذا الشعور؛ إنه حصاد التمييز الذي عانيناه» (مقابلة شخصية، أيار 2003).

رغم ما يبدو على أنه لم يحدث تغيير كبير من ناحية العدائية وارتياب آراء الحكومة ومعاملتها المغلفة بطبقة رقيقة تجاه المواطنين العرب الفلسطينيين، فقد تغير المواطنون هم أنفسهم. وتشكل الحملة المتواصلة ردًّا على قتل 13 شاباً من أفراد مجتمعهم في تشرين الأول عام 2000 انفصالاً عن الإرث الذي أحالهم إلى مكانة «الحاضرين الغائبين». ومن خلال مسعاهم لإحضار هؤلاء المسؤولين أمام العدالة، فإنهم قد أكدوا على وجودهم، عن طريق القنوات الوطنية والدولية، وحصّلوا، نتيجة لذلك، على تنازلات من قبل الحكومة. ورغم شتّى الجهود الحكومية والتعليمية الرامية إلى فصلهم عن شعبهم، وتاريخهم، وهويتهم، فهم يؤكدون حضورهم كمواطنين عرب فلسطينيين في إسرائيل. ورغم أن هذه المقالة وضحت بشكل قاطع أن إرث الحكم العسكريّ يواصل التأثير في حياتهم بالعديد من الأساليب، هناك دليل، أيضًا، على نوع آخر من المقاومة من قبلهم ضدّ مواصلة العيش في ظلها.

لا يسع المرء إلا التساؤل ما إذا كان توجه تأبيد الحكومة لإدارة شبه عسكريّة تجاه المواطنين الفلسطينيين في حقبة ما بعد الحكم العسكريّ هو، في الحقيقة، لمصالح الدولة على المدى البعيد. رغم ضيق الأيديولوجية والأسطورة الصهيونيتيْن، إسرائيل، في الحقيقة، هي دولة ذات أقلية فلسطينية أصلانية تشكل ما يقارب خمس عدد سكانها. ويبدو الوضع، في الوقت الحالي، مرضيًا للأكثرية اليهودية، وسيواصل جهاز التعليم الرسمي في المساعدة على تأبيده، وبتأثير كبير. ولكن، مع تنامي الشعور بالمرارة والاغتراب داخل المجتمع العربي الفلسطيني، يتنامى، أيضًا، تهديد عدم الاستقرار السياسي والمدني.

في حال تجلت الإرادة السياسية، في أيّ وقت، بين الأكثرية اليهودية لتغيير هذا الوضع، لن يكون الجهد ناجحًا بدون تغييرات جذرية في جهاز التعليم. إن النزعة الإقصائية والاستشراقية التي لا تعود إلى المنهاج الدراسي فقط، وإنما، أيضًا، إلى أهداف وغايات الجهاز الشاملة، يجب اقتلاعها واستبدالها بأهداف وغايات ومنهاج دراسي لا ينكر أو «يُشَيْطِن» الفلسطينيين، بل يعترف، بدلاً من ذلك، بتاريخ وهوية «الآخرين» الذين يشكلون المجتمع الإسرائيلي؛ والأهم من ذلك، السماح لهم بالتكلم عن أنفسهم، عوضًا عن إساءة تمثيلهم من خلال فهم عدائي، وأبوي من قبل الأكثرية. إن هذا الأمر يمكن أن يكون جوهرياً إذا أراد جهاز التعليم، والمجتمع الإسرائيلي بشكل عامّ، الانتقال إلى ما وراء إرث الحكم العسكريّ في أيّ وقت.

المراجعالعربية

إبراهيم، ط. (2005). **القاتل واحد والمسؤولون كُثر:** الأجواء العنصرية التي سبقت مذبحة شفاعمرو ومسؤولية المستشار القضائي للحكومة. الناصرة: المؤسسة العربية لحقوق الإنسان.

أمارة، م. وكبها، م. (٢٠٠٥). **هوية وانتماء: مشروع المصطلحات الأساسية للطلاب العرب.** طمرة: أبن خلدون ـ الجمعية العربية للبحث والتطوير، حيفا: مركز مكافحة العنصرية.

دلال، م. (٢٠٠٣). أكتوبر 2000 وتقرير لجنة تحقيق. شفا عمرو: عدالة-المركز القانوني لحقوق الاقلية العربية في إسرائيل.

http://www.adalah.org/features/commission/October2003formadar.pdf. تم استقاء المعلومات من الموقع الإلكتروني بتاريخ ١ تشرين الأول ٢٠١٣.

لجنة متابعة قضايا التعليم العربي (2001). **قضايا التعليم العربي،** رقم 2.

مرقس، ن. (1999). **أقوى من النسيان.** كفر ياسيف.

صوت الحق والحرية (2005 كانون الأول ٩). تقرير صحفي: المصطلحات البديلة للطلاب العرب، ص. 14.

الإنكليزية

Abu-Saad ,I .(2006) .Bedouin Arabs in Israel :Education ,Political Control and Social Change .In C .Dyer) ed (.Education of Nomadic Peoples :Current Issues ,Future Prospects .Oxford :Berghahn Publishers) in press.(

Abu-Saad ,I .(2004) .Separate and Unequal :The Consequences of Racism and Discrimination against Palestinian Arabs in the Educational System in

Israel ,*Social Identities*, 10 (2), pp. 101-127.

Abu-Saad, I. (2001). Education as a Tool for Control vs. Development among Indigenous Peoples: The Case of Bedouin Arabs in Israel, *Hagar: International Social Science Review*, 2 (2), pp. 241-259.

Abu-Saad, I. (1991). Toward an understanding of minority education in Israel: The case of the Bedouin Arabs of the Negev, *Comparative Education*, 27 (2), pp. 235-242.

Adalah Report (2003). *Education Rights – Palestinian Citizens of Israel*, Shafa'amr: Adalah the Legal Center for Arab Minority Rights in Israel.

Al-Haj, M. (1995). *Education, Empowerment and Control: The Case of the Arabs in Israel*. Albany, NY: State University of New York..

Al-Haj, M. (1987). The ABCs of Arab education, *New Outlook*, April Issue, pp. 14-15.

Bar-Gal, Y. (1994). The image of the "Palestinian" in geography textbooks in Israel, *Journal of Geography*, 93, pp. 224-232.

Bar-Tal, D. (1998) The rocky road toward peace: Beliefs on conflict in Israeli Textbooks, *Journal of Peace Research*, 35 (6), 723-742.

Bar-Tal, D. and Teichman, Y. (2005). *Stereotypes and Prejudice in Conflict: Representations of Arabs in Israeli Jewish Society*. Cambridge: Cambridge University Press.

Ben-Dor, O. (2005). Academic freedom in Israel is central to resolving the conflict, *Counterpunch*, *May*, 21-22. Retrieved October 10, 2013 from: http://www.counterpunch.com/bendor05212005.html.

Berman, R. (2001). Bedouin probe seen as 'farce', *The Jewish Week*, Aug. 17. Retrieved October 10, 2013 from:

www.thejewishweek.com/news/newscontent.php3?artid=4811&offset=&B1=1&author=Robby%20Berman&issuedates=&month=07&day=20&year=2001&issuedate=20050530&keyword

Central Bureau of Statistics (CBS), (2004a). *Statistical Abstract of Israel*, Jerusalem: Central Bureau of Statistics.

Central Bureau of Statistics (CBS), (2004b). *Report on School Allocations*, Jerusalem: Central Bureau of Statistics.

Central Bureau of Statistics (CBS), (1966). *Statistical Abstract of Israel*, Jerusalem: Central Bureau of Statistics.

Central Bureau of Statistics (CBS), (1963). *Statistical Abstract of Israel*, Jerusalem: Central Bureau of Statistics.

Central Bureau of Statistics (CBS), (1962). *Statistical Abstract of Israel*, Jerusalem: Central Bureau of Statistics.

Cook, J. (2001). Squaring the triangle: Plans to dismantle the 'demographic time bomb' created by failed repopulation schemes on Palestinian lands are proceeding unheeded, *Al-Ahram Weekly Online*, *555*, 11 - 17 October, Retrieved October 10, 2013 from: http://weekly.ahram.org.eg/2001/555/re1.htm

Dichter, S., and Ghanem, A. (2002). The Sikkuy Report 2001-2002: *Monitoring Civic Equality Between Arab and Jewish Citizens of Israel*, Jerusalem: Yuval Press.

Dovrat, S. (2005). *The National Task Force for the Advancement of Education in Israel*, Jerusalem. Retrieved October 10, 2013 from: http://www.education.gov.il/moe/klali/indexdoch.htm

Dwairy, M. (2005). October 2000: Defined goals and new mechanisms, *Adalah's Newsletter*, *19*. Retrieved October 10, 2013 from: http://www.

adalah.org/newsletter/images/oct05/marwan.jpg

Falah, G. (1989). Israel state policy towards Bedouin sedentarization in the Negev, *Journal of Palestine Studies*, *18* (2), pp. 71-90.

Fares, A. (2004). The State Budget and the Arab Citizens in Israel, Haifa: Mossawa Center. Retrieved October 10, 2013 from: www.mossawacenter.org/he/reports/2004/12/041224.html.

Fisher-Ilan, A. (2001 June 19). Livnat's lessons, *Jerusalem Post.*Galili, L. (2002 June 27). A Jewish demographic state, Ha'Aretz. Retrieved October 10, 2013 from:http://www.haaretzdaily.com/hasen/pages/ShArt.jhtml?itemNo=181001

Golan-Agnon, D. (2005). Inequality in education and discrimination against Palestinian Arab students in Israel. In D. Champagne and Abu-Saad, I. (Eds.) *Indigenous and Miniority Education: International Perspectives on Empowerment*. Beer Sheva: Negev Center for Regional Development, Ben-Gurion University of the Negev, pp.201-214.

Grossman, D. (1993). *Sleeping on a Wire: Conversations with Palestinians in Israel*. New York: Farrar, Straus & Giroux.

Grossman, D. (1993). *Sleeping on a wire: Conversations with Palestinians in Israel*. New York: Farrar, Strauss & Giroux.

Grossman, D. (1992 December 13). The guests can be shown the door, *The New York Times Magazin*e,, pp. 40–50.

Hadawi, S. (1991). *Bitter Harvest: A Modern History of Palestine* (4th edition), New York: Olive Branch Press.

Halkin, T. (2005 December 14). A lost generation of Beduin youth, *The Jerusalem Post.* Retrieved October 10, 2013 from:

http://www.jpost.com/servlet/Satellite?apage=1&cid=1134309580845&pagen

ame=JPost%2FJPArticle%2FShowFull

Human Rights Watch, (2001). *Second Class: Discrimination against Palestinian Arab Children in Israel's Schools, New York.*

Hussein, R. (1957). The Arab school in Israel, *New Outlook,* 5: pp. 44-48.

Khalifa, O. (2001). Arab political mobilization and Israeli responses, *Arab Studies Quarterly*, 23 (1): pp. 15-36.

Kretzmer, D. (1990). *The Legal Status of the Arabs in Israel*. Boulder, CO: Westview Press.

Jabereen, Y. (2006). Law and education: The case of Palestinian Arab education in Israel. *American Behavioral Scientist*, *49*(8).

Jiryis, S. (1976). *The Arabs in Israel*. New York: Monthly Review Press.

Lev-Ari, S. (2003 Feb. 26). Know thy neighbor: The study of Arabic, Arab culture and the Koran could improve life in Israel, *HaAretz*. Retrieved October 10, 2013 from: http://www.haaretzdaily.com/hasen/pages/ShArt.jhtml?itemNo=266810&contrassID=2&subContrassID=11&sbSubContrassID=0&listSrc=Y

Lewin-Epstein, N. & Semyonov, M. (1992) Local labor markets, ethnic segregation and income inequality, *Social Forces*, *70*, pp. 1101-1119.

Lustick, I. (1980). *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority*. University of Texas Press: Austin.

Makkawi, I. (2002). Role conflict and the dilemma of Palestinian teachers in Israel, *Comparative Education*, *38* (1), pp. 39-52.

Mar'i, S. (1985). The future of the Palestinian Arab education in Israel, *Journal of Palestine Studies*, *14*, pp. 52-73.

Mar'i, S. (1978). *Arab Education in Israel*. Syracuse, New York: Syracuse

University Press..

Masalha, N. (2004). *The Politics of Denial: Israel and the Palestinian refugee Problem.* London: Pluto Press.

McDowall, D. (1989). *Palestine and Israel: the Uprising and Beyond*. London: I.B. Tauris and Co.

Meehan, M. (1999 September). Israeli Textbooks and Children's Literature Promote Racism and Hatred toward Palestinians and Arabs, *Washington Report on Middle East affairs*, pp. 19-20.

National Insurance Institute (2004). *Trends of Development in Poverty and Income Inequality*, Jerusalem: National Insurance Institute.

Peres, Y.; Ehrlich, A. & Yuval-Davis, N. (1970). National education for Arab youth in Israel: A comparison of curricula, *Race*, *12* (1), pp. 26-36.

Peretz, D. (1958). *Israel and the Palestine Arabs*. Washington DC: The Middle East Institute, pp. 168-187.

Piterberg, G. (2001 July-August). Erasures, *New Left Review*, *10*, pp. 31-46.

Podeh, E. (2002). *The Arab-Israeli Conflict in Israeli History Textbooks, 1948-2000*. Wesport, CT: Bergin and Garvery.

Ratner, D. (2003 February 26). Demographer: Save Negev and Galilee now Arnon Sofer warns 'in three years a dictator will be needed to do it', Ha'Aretz. Retrieved October 10, 2013 from: www.haaretz.com/hasen/objects/pages/PrintArticleEn.jhtml?itemNo=266754.

Raz-Krakotzkin, A. (1999). The Textbook Debate: No Significant Change In The Perception Of The History Of Zionism, *Within Israel And Palestine*, *Xv* (11), pp. 1-6.

Rosenfeld, H., & Al-Haj. M (1990). *Arab Local Government in Israel*. Boulder,

CO: Westview Press.

Rouhana, N. (1998). Israel and its Arab citizens: Predicaments in the relationship between ethnic states and ethno national minorities, *Third World Quarterly*, *19* (2), pp. 277-299.

Sa'ar, R. (2001 Deceber 6). A Yitzhak Cohen by any other name, *Ha'Aretz*. Retrieved October 10, 2013 from:http://www.haaretzdaily.com/hasen/pages/ShArt.jhtml?itemNo=102859&contrassID=2&subContrassID=1&sbSubContrassID=0&listSrc=Y

Sa'di, A. (2004). Construction and reconstruction of racialised boundaries: Discourse, institutions and methods, *Social Identities*, *10* (2), pp. 135-149.

Sa'di, A. (2003). The incorporation of the Palestinian minority by the Israeli state, 1948-1970: On the nature, transformation, and constrains of collaboration, *Social Text*, *21* (2), pp. 75-94.

Seliktar, O. (1984). The Arabs in Israel: Some Observations on the Psychology of the System of Controls, *Journal of Conflict Resolution*, 28 (2): pp. 247-69.

Sikkuy Report (2002). *The Sikkuy Report 2001-2002, The Association for the Advancement of Civil Equality*, Jerusalem, Israel.

Swirski, S. (1999). *Politics and Education in Israel: Comparisons with the United States*. New York: Falmer Press.

Yiftachel, O. (1999). 'Ethnocracy': The Politics of Judaizing Israel/Palestine', *Constellation: An International Journal of Critical and Democratic Theory*, *6*, pp. 364–90.

العبرية

Bar-Gal ,Y .(1993) .*Moledet and Geography in one Hundred Years of Zionist Education* .Tel Aviv :Am Oved.

Bar-Tal ,D .and Zoltack ,S .(1989) .The Arab Image and Jewish-Arab Relations in Textbooks ,*Magamot*, 32, pp. 201-217.

Ben David, J. & Shohat, M. (2000). *The Cultural Heritage of the Bedouins in the Negev*. Jerusalem: Negev Bedouin Educational Authority and Jerusalem institute for Israel Studies.

Cohen A. (1951). Problems of Education for Arab children in Israel, *Magamot*, 2 (2), pp. 126-137.

Comptroller's Report, No. 42. (1992). Jerusalem: Comptroller's Office.

Eden, S. (1971). *On the new Curricula*. Tel-Aviv: Maalot.

Ettinger, Y. (2004 August 25). Tirush admits: The General Security Service checks Arab principals. *Ha'Aretz*.

Firer, R. (1985). *The Agents of Zionist Education*. Tel Aviv: Hakibutz Hameuhad.

Orni, E., and Efrat, E. (1992). *Geography in Israel*. Tel Aviv: Achiasaf.